جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم –
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحـــة مقدمة لنيل شهـــــادة الدكـتـوراه علوم

تخصص: علوم التسيير

عنوان الأطروحة :

الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتحقيق التوازنات المالية في ظل الشراكة الأورومتوسطية "حالة الجزائر" 2002- 2018

- إعداد الطالبة:
مقيدش فاطمة الزهراء

إشراف:
أ. د. دواح بلقاسم
د. بوشرف جيلالي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د. براينيس عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
أ. د. دواح بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا، مقرّرا
د.بوشرف جيلالي	أستاذ مشارك	جامعة مستغانم	مقرّرا مساعدا
د. رمضاني محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	عضوا
د. شمة نوال	أستاذة محاضرة أ	المركز الجامعي غليزان	عضوا
د. أيت مختار عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	عضوا
د. زياد امحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	عضوا

السنة الجامعية: 2021/2020 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

أولا وقبل كل شيء الشكر لله سبحانه عزوتعالى، الذي لولاه ما كنت لأوفق في هذا الإنجاز المتواضع،

ثم أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير لكل من حمل أقدس رسالة في الحياة وهي العلم،

أولا الأستاذ المؤطر الذي لم يبخل على بسعة صدره وكان لي الدعم الدائم منذ مذكرة الليسانس، الماجستير وحتى أطروحة الدكتوراه البروفيسور دواح بلقاسم.

ثم إلى كل الأصدقاء وزملاء المهنة، الذين كان لهم دور كبير في تحفيزي للانتهاء من هذا العمل ومساعدتي بكل ما يملكون من جهد علمي وأراء وتوجيهات.

إهـداء

أهدي عملي هذا

إلى من أحمل اسمه بكل فخرواعتزاز

والدي

إلى من تحملت شقاء تربيتي وكانت لي شعاع الأمل في الحياة

والدتي

إلى من قاسماني طفولتي

أخي وأختي

إلى حلمي وحقيقتي، بذري وثماري

إلى من تنازلوا عن حقوقهم

ولداي محمد أشرف عبد القادرورتاج

إلى من جمع بين حزني وسعادتي وساندني في إتمام هذا العمل

زوجي

الى النفوس البريئة، رياحين حياتي

ملك، سرين، نهاد

الفهرس

البيـــــــان	الصفحة
الإهداء	
التشكرات	
قائمة الجداول والأشكال	**05**
مقدمة عامة	**أ-ط**
الفصل الأول الدور الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي	
تمهيد	**22**
المبحث الأول: مفهوم سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي التنموي	**23**
المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله،أنواعه ومخاطره	**23**
الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي	**23**
الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	**23**
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره	**25**
الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**25**
الفرع الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر	**28**
المبحث الثاني: التحليل التاريخي والنظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو	**29**
المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر	**29**
الفرع الأول: تطور الاستثمار العالمي	**29**
الفرع الثاني: تطور الاستثمارات العربية	**33**
المطلب الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو	**38**
الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي في النظرية الكلاسيكية وتأثيره على النمو	**38**
الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الفكر النيو كلاسيكي	**39**
الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الفكر الكينزي (نموذج Harrod Domar)	**42**
المبحث الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو اقتصاديات الدول المضيفة	**46**
المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد	**46**
الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	**46**
الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاستثمار المحلي	**51**
المطلب الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل الخبرات	**53**
الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل الخبرات التكنولوجية	**53**
الفرع الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل الخبرات التسييرية	**54**

خلاصة	**58**
الفصل الثاني انعكاسات اتفاق الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	**60**
المبحث الأول: تطور العلاقات من التعاون إلى الشراكة	**61**
المطلب الأول : تحليل مضمون اتفاقية الشراكة	**61**
الفرع الأول: مسار تطور العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من التعاون إلى الشراكة	**61**
الفرع الثاني: عرض وتحليل مضمون الاتفاقية: (بنود الاتفاقية)	**64**
المطلب الثاني: الأطر القانونية و اتفاقيات تفعيل الشراكة الأوروبية في الجزائر	**68**
الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة الأوروجزائرية	**68**
الفرع الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة خارج قطاع المحروقات	**73**
الفرع الثالث: الأطر القانونية للمعاهدات والاتفاقيات الدولية الثانية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار وتفعيل الشراكة في الجزائر	**77**
المبحث الثاني: آثار الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري	**80**
المطلب الأول: الآثار المالية والتجارية للشراكة الأوروبية	**80**
الفرع الأول: الآثار المالية	**80**
الفرع الثاني: الآثار على القطاع الجمركي	**85**
المطلب الثاني: الآثار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**92**
الفرع الأول: نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018.	**92**
الفرع الثاني: تقييم سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين قدرتها التنافسية	**94**
المبحث الثالث: معوقات الشراكة في الجزائر وسبل إنجاحها	**106**
المطلب الأول: المعوقات الإدارية والاقتصادية	**106**
الفرع الأول:المعوقات السياسية والإدارية	**106**
الفرع الثاني: المعوقات الاقتصادية والبنية التحتية	**109**
المطلب الثاني: الإجراءات المرافقة لإنجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	**111**
الفرع الأول: الإصلاحات المطلوبة في مجال تحسين بيئة الأعمال للاستثمار	**111**
الفرع الثاني: إعادة التأهيل الصناعي	**113**
خلاصة	**115**
الفصل الثالث تحليل بنية الاقتصاد الجزائري ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	**117**
المبحث الأول: تقييم أداء الاقتصاد الجزائري	**118**
المطلب الأول: تحليل أداء القطاع الصناعي الجزائري	**118**
الفرع الأول: تقييم القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية	**118**

الفرع الثاني: تقييم أداء القطاع الصناعي الجزائري	119
المطلب الثاني: تحليل أداء الصادرات التحويلية الصناعية	127
الفرع الأول: تحليل أداء و تطور الصادرات الجزائرية	127
الفرع الثاني: متطلبات بناء إستراتيجية تصدير في الصناعة التحويلية	139
المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر	142
المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق المؤشرات العالمية	142
الفرع الأول: التقييم وفق مؤشر التنافسية العالمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	142
الفرع الثاني : التقييم وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	148
المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق المؤشرات الاقتصادية الكمية والنوعية	154
الفرع الأول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق المؤشرات الكمية	154
الفرع الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق المؤشرات النوعية	163
المبحث الثالث: نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	169
المطلب الأول: نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر	169
الفرع الأول: تطور الاستثمار المحلي في الجزائر (2002-2018)	169
الفرع الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2002-2018)	174
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2002-2018)	181
الفرع الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2003-2018)	182
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2003-2018)	188
خلاصة	191
الفصل الرابع دراسة قياسية لفعالية الاستثمار المباشر في تحسين بعض المؤشرات الكلية وآليات إنجاحه	
تمهيد	193
المبحث الأول: دراسة قياسية لأثار الاستثمار الأجنبي المباشر المالية و التنموية على الاقتصاد الجزائري	194
المطلب الأوّل: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوازنات المالية في الاقتصاد الجزائري	194
الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	194
الفرع الثاني: الدراسة القياسية (تقدير نموذج تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات وحساب رأس المال)	196
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر(الناتج المحلي الإجمالي)	206
الفرع الأول: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر 2002-2018	206
الفرع الثاني: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة 2002-2018	208

الفرع الثالث : دراسة استقرارية المتغيرات	**213**
الفرع الرابع: تقدير نموذج (تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي)	**217**
المبحث الثاني: أهمية الطاقة الاستيعابية للاستثمار في إنجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي	**221**
المطلب الأول: تحليل العلاقة بين الطاقة الاستيعابية والأهداف الإنمائية	**221**
الفرع الأول: مفهوم الطاقة الاستيعابية للاستثمار وعلاقتها بالأهداف الإنمائية	**221**
الفرع الثاني: العلاقة بين التنافسية والأهداف الإنمائية	**223**
المطلب الثاني: تفعيل عملية الابتكار والتطوير	**224**
الفرع الأول: مفهوم وخصائص الابتكار	**224**
الفرع الثاني: الاستراتيجيات المقترحة لدعم عملية الابتكار والتطوير في للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأوروجزائرية	**226**
المبحث الثالث : الإجراءات المكملة لإنجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروجزائرية	**230**
المطلب الأول: اقتصاد المعرفة كأداة لانجاز سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	**230**
الفرع الأول: آليات اقتصاد المعرفة ومساهمتها في سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	**230**
الفرع الثاني : دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد المعرفة	**233**
المطلب الثاني: مقومات نجاح سياسة الاستثمار الأجنبي في الجزائر	**237**
الفرع الأول : دور الترويج في دعم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	**237**
الفرع الثاني: أهمية التسويق في الترويج للاستثمار	**238**
خلاصة	**245**
خاتمة عامة	**247**
قائمة المراجع	**253**
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	محددات البلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة	27
(2-1)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم حتى سنة 2018	32
(3-1)	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بين عامي 2006، 2018	34
(4-1)	تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم العربي لسنة 2018	35
(5-1)	مساهمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في صادرات بعض دول العالم	48
(6-1)	صادرات و واردات المستثمرين الأجانب في عدد من الدول المتقدمة و النامية	48
(7-1)	تطور نسب مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1995-2004	50
(1-2)	أهم الأحداث في العلاقات الأوروجزائرية	63
(2-2)	حجم الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1979)	70
(3-2)	المشاريع المصرحة بالشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر ما بين (1993-2001)	76
(4-2)	الاتفاقيات الموقعة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	79
(5-2)	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة (1978-1996)	80
(6-2)	برامج التعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر	81
(7-2)	التوزيع السنوي للمبالغ المالية الموجهة للجزائر في إطار ميدا 1991-1999	82
(8-2)	التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميدا .2	83
(9-2)	المساعدات المالية المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار للجزائر خلال الفترة (1991 – 2011)	84
(10-2)	تطور نسبة الجباية الجمركية إلى إجمالي الضرائب في الجزائر للفترة 2004-2016	85
(11-2)	تطور الإيرادات الجمركية بالعملة الصعبة للفترة 2004-2016	86
(12-2)	تطور نسبة الإيرادات الجمركية إلى إجمالي المبادلات في الجزائر للفترة 2004-2016	87
(13-2)	تطور إجمالي الصادرات والواردات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2016	88
(14-2)	تطور الجباية الجمركية والرسم على القيمة المضافة غير المحصلين على الواردات من الاتحاد الأوروبي للفترة 2005-2016	90
(15-2)	نسبة الجباية الجمركية غير المحصلة من الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الجباية الجمركية 2005-2016	91
(16-2)	نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018	93
(17-2)	تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الصفقات العمومية لصالحها في الجزائر 2008-2013	97
(18-2)	تقييم دعم المؤسسات على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية 2008-2018	99
(19-2)	تقييم دعم المهارات والكفاءات والابتكار داخل المؤسسات الصغيرة 2008-2018	101
(20-2)	تقييم التوجه البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2008 – 2013)	103

(21-2)	تقييم دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2008-2013	**105**
(1-3)	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2002- 2018)	**122**
(2-3)	الإنتاجية في الصناعة التحويلية للفترة (2002-2018)	**125**
(3-3)	نسبة التشغيل في القطاع الصناعي (2002-2018)	**126**
(4-3)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1999-2018)	**128**
(5-3)	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2005 -2016)	**131**
(6-3)	نمو إجمالي الناتج المحلي و الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2019	**133**
(7-3)	هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2005 – 2014)	**134**
(8-3)	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015 – 2017)	**134**
(9-3)	هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2018-2019)	**135**
(10-3)	نسبة مساهمة الصادرات الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي(2002– 2019).	**137**
(11-3)	مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2002 – 2018)	**138**
(12-3)	ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمية (2002-2018)	**141**
(13-3)	ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي (2012 – 2015/2013 - 2016)	**142**
(14-3)	ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي للفترة (2016-2017) و (2017-2018)	**143**
(15-3)	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال للفترة (2002-2016)	**152**
(16-3)	أسعار صرف وحدات العملة الجزائرية مقابل الدولار (2002-2019)	**161**
(17-3)	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2008-2018)	**163**
(18-3)	تطور حجم الاستثمارات المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)	**169**
(19-3)	الاستثمارات المحلية للفترة 2001-2004	**170**
(20-3)	ملخص المشاريع الاستثمارية للفترة 2003-2017	**171**
(21-3)	توزيع المشاريع للفترة 2003-2018	**173**
(22-3)	نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر للفترة 2002-2018	**174**
(23-3)	تطور التصريحات بالاستثمار بالجزائر في الفترة 2018	**180**
(24-3)	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة بالجزائر حسب القطاعات في الفترة 2003 -2017	**182**
(25-3)	توزيع الاستثمارات الأجنبية الجديدة حسب نوع النشاط لسنة 2018	**185**
(26-3)	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات الصناعية لسنة 2018	**186**
(27-3)	مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب المنطقة للفترة 2002-2017	**189**
(1-4)	اختبار استقرارية متغيّرات الدراسة	**195**
(2-4)	علاقة ميزان المدفوعات بالاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال نموذج ARDL	**197**
(3-4)	اختبار الكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل	**198**
(4-4)	اختبار تصحيح الخطأ ECM	**198**
(5-4)	الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء	**199**

(6-4)	الكشف عن مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء	**199**
(7-4)	تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى	**201**
(8-4)	تقدير النموذج باستعمال طريقة الانحدار الذاتي	**201**
(9-4)	اختبار الكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل	**202**
(10-4)	اختبار تصحيح الخطأ ECM	**203**
(11-4)	الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء	**203**
(12-4)	الكشف عن عدم تجانس تباين الأخطاء	**204**
(13-4)	الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2002-2018	**207**
(14-4)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر للفترة 2002-2019	**208**
(15-4)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالجزائر للفترة 2019/2002	**209**
(16 - 4)	صافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر(٪من إجمالي الناتج المحلي) بالجزائر(2001-2018)	**211**
(17-4)	نتائج اختبارADF لجذر الوحدة	**215**
(18-4)	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانس	**216**
(19-4)	مستويات المكان كمنتج ودرجة تدخل التسويق فيه	**239**
(20-4)	تقنيات ترقية الاستثمار	**242**
(21-4)	الوظائف الممارسة من طرف عناصر نظام ترقية الاستثمار	**243**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تدفق الاستثمارات الأجنبية واتجاهاتها في الفترة الممتدة (1995–2014)	31
(2-1)	نصيب الدول العربية والدول النامية من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم (%)	33
(3-1)	توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب الدول المستقبلة بين عامي 2003-2018	36
(4-1)	توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب الدول المستثمرة بين عامي 2003-2018	37
(5-1)	نسب توزيع الاستثمارات العربية البينية الجديدة حسب القطاعات المستقبلية بين 2008-2018	38
(6-1) (7-1)	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار بالمحفظة، والقروض على الاستثمار المحلي –خلال الفترة (1978-1995)	52
(8-1)	هيكل عام للموارد وإمكانية نظام إدارة المعارف في المؤسسة	55
(9-1)	نقل الخبرات بين طرفي التبادل	56
(1-2)	ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة (2002-2015)	108
(2-2)	ترتيب الجزائر في مؤشر البنية التحتية خلال سنة 2014 و2016	110
(3-2)	تنقيط الجزائر في مؤشر البنية التحتية خلال ثلاث مؤشرات لسنة 2016	110
(1-3)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2018)	129
(2-3)	ترتيب الجزائر وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2002-2018)	148
(3-3)	تطور معدل النمو في الجزائر	153
(4-3)	معدل التضخم في الجزائر للفترة (2002-2018)	154
(5-3)	ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2002-2019)	155
(6-3)	الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2002-2017)	156
(7-3)	تطور حساب رأس المال في الجزائر للفترة (2002-2019)	158
(8-3)	تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة (2002-2017)	159
(9-3)	الاحتياطات الدولية الخارجية الجزائرية (2002-2019)	160
(10-3)	تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة (2002-2019)	161
(11-3)	الحرية التجارية في الجزائر (2002-2018)	164
(12-3)	الحرية من الفساد في الجزائر (2002-2018)	165
(13-3)	الحرية المالية في الجزائر (2002-2018)	166
(14-3)	حقوق الملكية في الجزائر (2002-2018)	166
(15-3)	حرية الاستثمار في الجزائر (2002-2018)	167
(16-3)	المبالغ المالية المستثمرة لكل قطاع	172
(17-3)	نسب توزيع المشاريع للفترة 2003-2018	173
(18-3)	تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر (2002-2018)	174

(19-3)	ترتيب الجزائر إفريقيا من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2015	**178**
(20-3)	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البحر الأبيض المتوسط لسنة 2014 وسنة 2015	**179**
(21-3)	التصريحات بالاستثمار بالجزائر في الفترة 2003-2017	**181**
(22-3)	التصريحات الاستثمار بالجزائر خلال الفترة 2018	**181**
(23-3)	نسبة المبالغ الاستثمارية المخصصة لكل القطاعات الاقتصادية في الجزائر	**184**
(24-3)	مساهمة الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات الصناعية في توفير مناصب العمل وزيادة الناتج المحلي لسنة 2018	**187**
(25-3)	نسبة مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة بالجزائر حسب القطاعات في الفترة 2018	**187**
(26-3)	مساهمة الاستثمارات الأجنبية في توفير الدخل وعدد المناصب للفترة 2002-2017	**189**
(1-4)	استقرارية نموذج ARDL المقدر	**200**
(2-4)	استقراريه نموذج ARDL المقدر	**204**
(3-4)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2002-2019	**209**
(4-4)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالجزائر للفترة 2019/2000	**210**
(5-4)	صافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر(٪من إجمالي الناتج المحلي) بالجزائر (2018-2001)	**212**
(6-4)	الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج	**213**
(7-4)	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من 1990-2018	**214**
(08-4)	نتائج اختبار سببية لGranger	**217**
(09-4)	نتائج تقدير معالم النموذج	**218**
(10-4)	مقارنة القيم القعلية مع القيم المقدرة	**220**
(11-4)	دور تطوير الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية	**236**
(12-4)	نظام ترقية الاستثمار	**242**

قائمة المختصرات

الرمز	معناه
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANSEJ	وكالة تشغيل الشباب
ANIREF	الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار
CNI	المجلس الوطني للاستثمار
IBS	ضريبة أرباح الشريكات
MDPPT	الوزارة المنتدبية المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار
OCDE	مجلس التعاون الاقتصادي
SARL	شركة ذات مسؤولية محدودة
SNC	شركة باسم جماعي
SPA	شركة ذات اسهم
TAP	الرسم على النشاط المهني
TUGP	الرسم الوحيد الإجمالي على الانتاج

مقدمـــة عامة

تتفق معظم الأبحاث الاقتصادية حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على انه وسيلة لخلق النمو الاقتصادي للدولة المضيفة لهذه الظاهرة، ولكن هذا لا ينفي أن الهدف الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة هو تحقيق عائد اكبر من ذلك الذي يتحقق داخل الدولة الأم. كونها وسيلة لتخفيض تكاليف الإنتاج، وتوفير الأسواق الكبيرة الحجم لتسويق منتجات تلك الاستثمارات. كما بينت معظم الدراسات أن بعض الدول تحقق جزءا من الاهداف المنتظرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تحقق دول أخرى كل الأهداف،وهذا يتوقف على مدى توفير الأرضية المناسبة التي تساعد تلك الاستثمارات على الإنجاز أي ما يعرف بمناخ الاستثمار والذي يتطلب توفير مجموعة من الحوافز والضمانات التي تعبر عن قانون الاستثمار السائد في البلد المضيف، إلى جانب الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الأمني، وحتى الإجتماعي.

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي فتحت باب الاستثمار أمام رأس المال الدولي وذلك مند الاستقلال(وفق اتفاقيات افيان) لرفع أداء الاقتصاد الجزائري، غير أن تخوف الحكومة الجزائرية من التبعية لظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق امتلاكهم لبعض المشاريع الاستثمارية ملكية كاملة أو الدخول معهم في شراكة، وبعد عملية التأميم التي عرفتها أهم القطاعات وعلى رأسها قطاع المحروقات، وتضييق الخناق على رأس المال الأجنبي على شكل استثمارات أدى ذلك إلى ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر.

غير أن، الحاجة الماسة لرأس المال في الثمانينات جراء الأزمة النفطية غيرت عدة موازين وذلك مادفع بالحكومة الجزائرية للجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية للحصول على قروض (بداية دخول نفق المديونية)، ثم بعدها تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية لبعض المؤسسات، وتحويل جزء كبير منها من مؤسسات عمومية إلى مؤسسات خاصة لتسيير المشاريع المتوقفة عن طريق رؤوس أموال محلية وأجنبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وتلتها خطوة أخرى وهي تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر يخضع لمعايير السوق .

خلال هذه الفترة (فترة الإصلاحات)،سجلت الجزائر حجما معتبرا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة للفترة (2014/2000) اثر الحصول على بحبوحة مالية بعد ارتفاع إيرادات المحروقات (ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية،حرب الخليج)، حيث توجه جزء كبير منها إلى إعادة بناء الجزائر بدءا بالمشاريع الضخمة في الهياكل القاعدية، والتي أشرفت على تنفيذها مجموعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم القطاع الصناعي والتي احتلت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبة الأولى ثم قطاع البناء، الاتصالات وغيرها .

1- الإشكالية

كان لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساهمة إيجابية في تحسين بعض المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت. ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

تعمل الجزائر من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي على تقوية موقعها في التجارة الدولية في ظل نظام دولي تجاري جديد يتصف بالتحرير السلعي، وهو ما يصعب وضعيتها ويجعلها مجبرة على تأهيل قطاعها الصناعي عن طريق ترقية منتجاته لمنافسة السلع الأجنبي في الأسواق الدولية، وبالتالي زيادة حجم الصادرات الصناعية التي تساهم في تحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي، وهذا من خلال تبني مختلف الاستراتيجيات التي تساهم في تحقيق هذه النتائج والتي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها. وهذ الأخير هو الإشكال الذي تسعى هذه الدراسة الى بحثه وذلك من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توازن المؤشرات الاقتصادية والمالية في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية ؟

2- الاسئلة الفرعية:

1- ما مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هو دوره الإنمائي في إطار الفكر الاقتصادي؟
2- ماهي مختلف الترتيبات القانونية والإدارية التي تضمنتها الشراكة الأوروجزائرية من أجل ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما مدى نجاعتها؟
3- ما هو واقع كل من الاقتصاد في الجزائر و الاستثمار الأجنبي المباشر ؟و ما الضرورة الداعية لتبني إستراتيجية استهداف هذا الأخير؟
4- ما مدى نجاعة إستراتيجية استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التوازن المالي ومعدل النمو المستهدفين؟و كيف يتم تنشيطه للتكيف مع متطلبات المنافسة الإقليمية والدولية؟

3- الفرضيات:

الفرضية الأولى: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز السياسات العمومية الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مثل ما وصلت إليه دول جنوب شرق آسيا.

الفرضية الثانية: ساهمت مختلف الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في إطار الشراكة الأوروجزائرية في ترقية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

الفرضية الثالثة: ضعف أداء الاقتصاد الجزائري أدى إلى ضعف استراتيجيات استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

الفرضية الرابعة: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مستوى كل من الناتج المحلي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت كمؤشرين للنمو والتوازن المالي في الجزائر.

4- أهمية الدراسة:

على ضوء أزمة 2014 أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ضروريا لضمان استقرار الاقتصاد الجزائري بعيدا عن تقلبات أسعار النفط. و إضافة إلى ذلك فإن دراسة موضوع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من شأنه تسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة مؤشراته الاقتصادية والمؤسساتية وما هي الإجراءات التي تساهم في تعزيز الاستفادة من الشراكة الأوروجزائرية بحكم القرب

الجغرافي على غرار دول جنوب آسيا مع اليبان، و التي على أساسها يتم إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، و استخدام العديد من الحوافز القانونية و التمويلية لدفع و تطوير المناخ الاستثماري بها .

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- إبراز أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية.
- ما مدى استفادة الجزائر من الاستثمارات الأوروبية.
- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- تقييم مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو المستهدف.
- دراسة تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية كمحددات لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، منها تلك التي يمكن أن تكون عائقا لهذه الاستثمارات لتمكين متخذي القرار من تحديد أهم هذه المعوقات التي تحول دون قدرة الجزائر على جذب المزيد من الاستثمارات، إضافة إلى اقتراح مجموعة من الإصلاحات.

6- محددات الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين من:

- **المحدد الزمني:**تغطي الدراسة الفترة من 2002-2018
- **المحدد المكاني:**تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.

7- أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

1-7 الأسباب الذاتية:

- إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم المواضيع التي تدخل في اهتماماتي البحثية الخاصة.
- صلة الموضوع باختصاص الباحثة، الاقتصاد الدولي.

2-7 الأسباب الموضوعية:

- موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع متجدد.
- موضوع مهم بالنسبة للجزائر في ظل الأزمات المتكررة.
- موضوع له أهمية كبيرة في ظل التنافس الشديد على مستوى منطقة شمال إفريقيا وبصفة خاصة على مستوى بلدان المغرب العربي.

8- منهج الدراسة:

لجأت الباحثة في هذه الدراسة إلى استخدام في أول الأمر المنهج الوصفي، لوصف ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمار المحلي ووصف المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة، ثم بعد ذلك استخدام المنهج التحليلي، إذ أنه من أكثر المناهج المناسبة لدراسة هذا النوع من البحوث أولا لتحليل حجم الاستثمارات (الأجنبية والمحلية)، إضافة إلى تشخيص وتقييم مدى فعالية الاستثمار في الجزائر من خلال تحليل مدى مشاركتها في الاقتصاد الجزائري، كما استخدمنا المنهج القياسي لمعرفة درجة الترابط والتأثير الذي ينتج عن الظاهرة المدروسة على بعض المتغيرات الاقتصادية بالجزائر .

9- محتويات الدراسة:

ومن أجل تحليل هذا الموضوع، قسمنا خطة البحث إلى بابين:

الباب الأول تناولنا فيه الإطار النظري لعلاقة للاستثمار الأجنبي المباشر بتوازن المؤشرات الاقتصادية الإنمائية والانعكاسات القائمة على اتفاق الشراكة الأوروبية على الاستثمار في الجزائر. وتم تقسيم هذا الباب إلى فصلين فصليين.

الفصل الأول: المعنون بـ **الدور الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي**

خصصناه للإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاثة مباحث تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له، وعلاقة الجدلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو.

والفصل الثاني المعنون ب **انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر** تم تخصيصه لتحليل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث يتضمن ثلاثة مباحث تناولت الأطر القانونية للشراكة الأوروبية مع الجزائر، آثارها على الاقتصاد الجزائري، معوقاتها.

الباب الثاني: تم تخصيصه لدراسة الإطار التحليلي للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بتوازن المؤشرات المالية و الاقتصادية، وسبل إنجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي في الجزائر. وقد قسمناه إلى فصلين كذلك.

الفصل الثالث: والذي كان تحت عنوان **تحليل بنية الاقتصاد الجزائري ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في السياسات التنموية** خصصناه لتحليل بنية الاقتصاد الجزائري ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في السياسات التنموية من خلال ثلاثة مباحث تتناول تحليل أداء الاقتصاد الجزائري، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تقييم مكانة الاستثمار الأجنبي و الأوروبي في الاستراتيجيات الاقتصادية الجزائرية.

أما **الفصل الرابع**: والذي كان تحت عنوان **دراسة تحليلية قياسية لفعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع أداء الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات الكلية وآليات إنجاحه.** فقد كان عبارة عن دراسة وقسمناه بدوره إلى ثلاثة مباحث تناولت فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري

من خلال دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الناتج الوطني المحلي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، أهمية الطاقة الاستيعابية للاستثمار في إ نجاح إستراتيجية استهداف الاستثمار الأجنبي، سبل إنجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروبية.

10 - الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منها:

- **دراسة صفيح صادق (2015)" الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد (دراسة حالة الجزائر)"**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،الجزائر،وقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة قياس مدى تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، حيث تم التوصل إلى أن كل من الاستقرار السياسي ودور القانون يلعبان دورا ايجابيا، بينما يؤثر كل من نوعية التنظيمات ومستوى الديمقراطية سلبا على التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر.

- **عبد القادر** ناصور،(2014)، "**إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر محاولة تحليل** " أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،الجزائر، حاولت هذه الدراسة تحليل إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال محاولة تحديد العوامل أو المحددات المؤثرة على جذب تدفقاته، بما في ذلك بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المؤسساتية.وأظهرت نتائج الدراسة أن لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية أثر على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر غير أن تأثيرها يبقى محدود وغير معتبر، في حين كان لبعض المتغيرات المؤسساتية (النوعية البيروقراطية، مستوى الفساد وملف الاستثمار) أثر معنوي معتبر على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

- **Ourvashi Bissoon, 2011**, "Can Better Institutions Attract More Foreign Direct Investment (FDI)? Evidence From Developing Countries" International Research Journal of Finance and Economics, Euro journals publishing.

وقد أظهرت نتائج التقدير أن هناك علاقة طردية ما بين المتغيرات النوعية المؤسساتية السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى التأثير المشترك لهذه المتغيرات في تعزيز التوافد التدفقات الاستثماري إلى البلد المضيف.

- Joseph Djaowe, **2009**, " **Investissements Directs Etrangers (IDE) et Gouvernance : Les Pays de la CEMAC sont –ils Attractifs ?"** Revue Africaine de L'intégration, vol 3.

لقد تم في هذه الدراسة تبيان أثر النوعية المؤسساتية السياسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصلت هذه الدراسة معنوية كل من المتغيرات الصوت و المساءلة و فعالية الحكومة

والاستقرار السياسي و غياب العنف في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى أن كل من الصوت و المساءلة و فعالية الحكومة ترتبط بالاستثمار بعلاقة طردية في حين بقية المتغيرات ترتبط بهذا الأخير بعلاقة عكسية، و تبين من خلال هذه الدراسة عدم معنوية كل من المتغيرات مراقبة الفساد و نوعية التنظيم و سيادة القانون و ارتباطهما بالاستثمار بعلاقة عكسية.

- Margarita M.Kalamova and Kai A.Konard, 2009, **" Nations Brands and Foreign Direct Investment"** Max Planck Institute for Intellectual Property, Social Science Research Center Berlin and University of Munich, OECD

من خلال الدراسة القياسية تم التوصل إلى معنوية كل من الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي في تفسير تدفق الاستثماري، بالإضافة إلى ارتباطهم بالاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة عكسية. وأظهرت الدراسة أيضا عدم معنوية متغير سيادة القانون والعلاقة العكسية التي تربطهم بالجذب الاستثماري.

- Mondher Cherif, 2011, Kaouthar Gazder **"What** Drives Venture Capital Investments in Europe? New Results from a Panel Data analysis**"** Journal of Applied Business and Economies.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر المتغيرات النوعية المؤسساتية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ل 21 بلدا أوربيا للفترة (1996-2006)، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن حقوق الملكية والحرية التجارية لهم معنوية كبيرة في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى أنهم تربطهم علاقة طردية بالاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن كل من الحرية الجبائية وحرية الاستثمار فلهما معنوية، إلا أنهم لهم أثر سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-دراسة رفيق (نزاري، هارون الطاهر،2016)

تدور الدراسة حول اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ونتيجة الدراسة تدل على وجود اثر إيجابي على الناتج المحلي الإيجابي بنسب ضعيفة و على المدى الطويل.و هذه من خلال دراسة قياسية على تونس و الجزائر و المغرب، 2008 باستخدام سلسلة زمنية (1991-2005) بالاعتماد على نموذج النمو الداخلي وتوصلت نتائج الدراسة إلى إيجابية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والمغرب بنسب متفاوتة بينما كانت نتيجة سلبية بالنسب للاقتصاد التونسي.

-دراسة (Alaya,Marawan,2000)

تحمل عنوان : (Investissement Direct Etranger et Croissance Economique)

حاول فيها الباحث دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 2000/1973 والنتيجة التي توصل إليها هي ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر

وعدم استفادة تونس من تلك الاستثمارات وتمركزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية.

-دراسة (عبد الرازق حمد الجبوري،2008)

درس فيها الباحث الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة 2005/1990 وتوصلت الدراسة إلى أن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية تتسم بالتذبذب من عام لأخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية داخل المنطقة العربية.

-دراسة (Shung,1995)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حجم وهيكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالصين وأثرها على التنمية خلال الفترة 1993/1970باستخدلم نموذجين من كل من معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو في المدخرات المحلية ومعدل النمو في الاستثمارات الأجنبية. وما توصل إليه الباحث هو وجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمارات.

تم التوصل أيضا إلى وجود علاقة سلبية بين معدل نمو المدخرات المحلية ومعدل نمو الاستثمارات الأجنبية

-دراسة Hong,1997

التي أجراها على كوريا لتوضيح دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على عوامل الإنتاج في كوريا للفترة 1990/1970) والنتيجة كانت أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية عوامل الإنتاج مقارنة بالقروض التجارية والاستفادة منه خاصة في الصناعات كثيفة رأس المال مثل البترول والالكترونيات ومساهمة هذه الشركات المتعددة الجنسيات في زيادة صادرات الدول المضيفة.

-دراسة بشيرعبد الله

حول وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الليبي للفترة 2005/1970 بالاعتماد على طرق التكامل المشترك، والنتيجة كانت عدم وجود علاقة توازنيه بين الادخار والاستثمار والسبب اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر رئيسي لتحقيق الدخل والعملة الأجنبية ثم ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي.

-دراسة (Feldstein,Horioka ;1980)

دراسة حركة رأس المال الدولي في الأجل الطويل باستخدام معدل الارتباط بين الادخار والاستثمار أجريت هذه الدراسة على دول منظمة التعاون الاقتصادي بافتراض: في حالة تدفقات رأس المال بين تلك الدول بشكل حر فان العلاقة بين الادخار والاستثمار المحليين ستكون ضعيفة بالنسبة لتلك الدول وهذا يعني أن تحرك رأس المال الدولي بدرجة عالية، وهذا يعني عدم اعتماد المستثمرين في بلد معين على التمويل من الادخار المحلي بل يستطيعون التوجه إلى الأسواق العالمية والاقتراض منها بوجود معدلات فائدة عالمية. كما يمكنهم إقراض المستثمرين الأجانب كل مدخراتهم (تدفق المدخرات من بلد إلى آخر في غياب القيود على الأسواق المالية الدولية)

والنتيجة عدم ارتباط معدلات الادخار المحلي بمعدلات الاستثمار المحلي.

- دراسة (Abdel Hameed, M.Bashir)

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي للفرد في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الجزائر، مصر، الأردن، تونس، المغرب وتركيا للفترة 1990/1975، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية تشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى خلق النمو الاقتصادي، ولكن هذا الأثر يختلف من دولة إلى أخرى ودلت الدراسة إلى إن أهم عناصر النمو الاقتصادي هي درجة الانفتاح الاقتصادي والاستثمار المحلي.

-دراسة (زياد محمد أبو ليلى، زكية احمد)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر المستوردات على النمو الاقتصادي وهذا خلال الفترة (2003/1976) وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة نسبية متبادلة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

-دراسة علي إبراهيم بخيت

حول فجوة الموارد التمويلية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني ورسم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تلك الفجوة وتوضيح أثار بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وتقييم السياسات المتبعة في الاقتصاد السوداني، وتوصلت هذه الدراسة إلى الأسباب المؤدية إلى استنزاف الموارد المتاحة يعود إلى ارتفاع عدد السكان بشكل مطرد مع زيادة مطردة في الاستهلاك إلى جانب اللااستقرار السياسي.

-دراسة بندربن سالم الزهراني

تدور الدراسة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية –دراسة قياسية –للفترة 2000/1970 توصلت الدراسة إلى إيجابية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على المدى الطويل ولكن تكون مشاركته ضعيفة في النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط.

-دراسة (بن عيشي، بن براهيم الغالي)

تدور الدراسة حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تقليص البطالة في الجزائر من خلال دراسة إحصائية بين البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى دون مستوى الطموحات رغم كل ما بذلته الجزائر من مجهودات كإستراتيجية للقضاء على البطالة رغم وجود العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستويات البطالة.

-دراسة بابا عبد القادر

حول سياسات الاستثمار في الجزائر تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة حيث تعرض فيها الباحث إلى أهم السياسات المستخدمة في الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

12 -الصعوبات التي تمت مواجهتها:

من أكثر الصعوبات التي تمت مواجهتها في هذا الموضوع، عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة يعتمد عليها الباحث في إنجاز بحث علمي، فقد تعددت مصادر احصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن العديد من الهيئات و المنظمات الدولية و المحلية، غير أنها لا تتفق على نفس المعلومة أو نفس النتيجة،فمعطيات البنك الدولي تختلف عن معطيات المنظمة العربية لضمان الاستثمار،وتختلف عن الأونكتاد، وتختلف عن الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الاستثمار. هذا إلى جانب توفر القيم أحيانا بالدولار وأحيانا بالدينار الجزائري مما يستهلك وقت أكثر في انجاز البحث نتيجة لطول فترة الدراسة.إضافة إلى عدم وجود تحيين للمعلومات.

الفصل الأول

أدبيات حول الاستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد

لقد أولى الفكر الاقتصادي أهمية بالغة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من بين أهم مقومات وأسس النمو ومن محدداته الرئيسية، وعلى هذا الأساس يعتبر الاستثمار الأجنبي من الخيارات الإستراتيجية للدولة إذ يمكنها من بسط نفوذها وسيطرتها على الأسواق الدولية، وبالتالي تحقيق مداخيل تساهم في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، كذلك ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فلا تقتصر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والعملية الإنمائية على العصر الحديث الذي شهد تجارب العديد من الدول التي نجحت في دفع التنمية بها من خلال تشجيع مختلف القطاعات، بل نجد أن التاريخ القديم يزخر بالعديد من آراء المفكرين الاقتصاديين التي أعطت هذه الظاهرة مكانة مرموقة في دفع التنمية.

بناءا عليه كان لزاما أن تبدأ الدراسة بعرض المكانة التي أولاها مفكرو مختلف المدارس الاقتصادية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر التي قدمت عدة إسهامات كانت وراء تطوير مختلف الاقتصاديات في العالم

المبحث الأول: مفهوم سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي التنموي

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أنواع الاستثمار الأجنبي الكلي،[1] حيث يتوجه إلى إنشاء مشاريع اقتصادية في مختلف القطاعات بشكل مباشر. كما يعتبر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا، فهو يعد شكلا من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدولة لأنه يوفر المواد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، أنواعه ومخاطره

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي هو حركة رؤوس الأموال الدولية بمعنى تحويل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى. ولقد تعددت مفاهيمه واختلفت بين الاقتصاديين والمدارس.

عرف عبد السلام أبو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه " تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتمويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية إلى الدول المضيفة".[2]

في تعريف آخر هو "مجموعة الموارد النقدية أو العينية التي تأتي بها المؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة بهدف تحقيق أرباح مستقرة " .[3]

على غرار الخبراء والمفكرين يعرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي على أنّه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر"[4].

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] يعتبر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر من أنواع الاستثمار الأجنبي ويعتبران مصدرا هاما من مصادر التمويل في الدول النامية ومنها الدول العربية، ويلعب كل منها دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول باعتبارهما شكلين من أشكال التدفقات المالية الخاصة متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

[2] عبد السلام أبو قحف، **"نظريات وجدوى الاستثمارات الأجنبية"**، مؤسسة سباب الجامعة، مصر، 1989، ص13.

[3] عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمار في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1999 ، ص 02.

[4] صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات**، الطبعة الخامسة، 1993، ص07.

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أخذ أشكال مختلفة يمكننا التطرق إليها من خلال النقاط التالية:

أولا: الاستثمار المشترك: يرى كولدي COLDE أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة[1] وقد يتخذ المشروع المشترك أحد الصور التالية: [2]

- مشروع مشترك بين شركة دولية ومستثمر وطني؛
- مشروع مشترك بين شركتين دوليتين، من أجل إقامة أو إدارة عمل في دولة طرف ثالث؛
- مشروع مشترك بين هيئة حكومية وشركة دولية لإقامة مشروع في بلد الهيئة الحكومية؛
- تعاون مشترك بين اثنين أو أكثر في شكل مشروع محدد المدة، وينتشر هذا الشكل في قطاع المقاولات.

***ثانيا*: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي**

يكون فيه رأس المال مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي وله الحرية المطلقة في إدارة المشروع والتحكم في نشاطاته المختلفة دون تدخل طرف آخر، وتتمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق بالدول المضيفة. ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية الأكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، في حين نجد الكثير من الدول النامية المضيفة في معظم الأحيان ترفض التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية.[3]

ثالثا: مشروعات أو عمليات التجميع

قد يأخذ هذا النوع من المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، سواء كان خاصاً أو عاماً، بموجبها يزوّد الطرف الأول الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح

[1] Denis-Tersens et Jean-Luc Bricont, **"investissement international"** , édition: Armand colin, Paris, 1996, p05.

[2] الغفار حنفي، رسمية فرياقص، **أساسيات الإدارة وبيئة الاعمال**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر2000، ص 75.

[3] .centre de recherche de faculté –Jean Monnet Université, Paris sud, "**investissement directe étrangère**", 1998, p02.

منتجا نهائيا. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.[1]

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

1- **العوامل المحدّدة لاختيار الشركات الأجنبية لمو اقع استثمارها:**

لا شكّ أنّ هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الشركات الأجنبية عند اختيارها لمواقع الاستثمار خارج البلد الأصل، وهي بمثابة محدّدات رئيسية للاستثمار المباشر الأجنبي. وتتجلى هذه العوامل فيما يلي:

- **حجم السوق المحلي:**

تهدف الاستثمارات إلى البحث عن الأسواق الواسعة خاصة في الدول النامية، وتعتبر الاستثمارات المباشرة بديلا عن التصدير من البلد الأصلي.

- **فرص الاستثمار في قطاع الخدمات:**

بعد خصخصة الكثير من المؤسسات العمومية في الدول النامية ومنها الدول العربية، قامت العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الخدمات وفي مجالات مختلفة مثل: المياه، الكهرباء، النقل...

- **توفر العمالة الرخيصة المؤهلة:**

تبحث معظم الشركات المتعددة الجنسيات عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة ماهرة ومنخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وتتمتع بمستوى مهني وتعليمي مقبول، وكذلك مدى إجادتها للغة التي يتحدّث بها أو تلك التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي. وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصاديات مثل: جنوب شرق آسيا.

- **توفر الموارد الأولية:**

- وهو ما يميز توجهات أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية مثل: شركات استخراج المعادن، البترول، الحديد، الغاز والموارد الأخرى.

- **ارتفاع معدلات الناتج الداخلي الخام:**

- تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في الدول ذات معدلات الناتج المرتفعة من أجل رفع حصتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية أو النفاذ إلى أسواق جديدة، أو تحقيق النمو؛ وهو ما أثبتته الدراسات التجريبية في الكثير من البلدان والتي أكدت الارتباط الايجابي بين معدلات نمو الناتج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر.[2]

[1] OCDE, " **Définition de référence détaillés des investissements internationaux** ", paris, 1983, p14.

[2] نفس المرجع ص15

- **عامل تكاليف الإنتاج:**
- وبموجبه تندفع الشركات الأجنبية إلى اختيار موقع استثماراتها المباشرة في الدول التي تتميز بتكاليف إنتاج منخفضة وغير مجحفة.

- **معدلات التضخم:**

إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة.

- **توفر البنية التحتية الأساسية:**

يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير بنية أساسية ملائمة من حيث النوعية وتكاليف الاستخدام، وهو ما يسهم في تخفيض التكاليف الاستثمارية يؤثر على سلوك الشركات الأجنبية تأثيرا إيجابيا يسمح لها باختيار موقع استثماراتها في البلد الذي تتوافر فيه هذه المتطلبات. فكلما توافرت بشكل أكثر مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق، ووسائل النقل المختلفة مثل الجوي، البري، وطريق السكك الحديدية، إلى جانب مختلف المكونات الأخرى التي تتجلى في الخدمات المتصلة بالاتصالات الكهرباء، الطاقة، المياه، بتكاليف منخفضة.

- **توفر الأمن والاستقرار والمخاطر المسجلة:**

تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان التي تتمتع باستقرار في السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وتوفير حماية قانونية لرؤوس الأموال المستثمرة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات متخصصة يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتتولى مهام التوجيه والرعاية. حيث أن الشركات الأجنبية لا تندفع للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول التي تستخدم أساليب السيطرة والاستيلاء، أو الدول التي ينعدم فيها الأمن، ويكثر فيها العصيان المدني وغياب الحريات الفردية والجماعية...الخ، وعليه فإن اتخاذ قرار الاستثمار في معناه المخاطرة الأكيدة والمغامرة التي ستكون نتائجها غير محمودة العواقب.

- **عامل المحيط الاجتماعي والثقافي:**

يعتبر البلد محل للروابط الاجتماعية والثقافية، حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف هي من أهم الاعتبارات في جذب الاستثمارات الأجنبية للبلد المضيف.[1]

- **قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج كإستراتيجية بديلة للتصدير:**

[1] فريد كورتل، " **سبل تنشيط الاستثمار الأجنبي في الجزائر**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الثاني حول:" الاستثمار الأجنبي ومهارات الأداء الاقتصادي-حالة بعض الدول النامية "، جامعة بومرداس، 2017. ص،ص 1- 3.

هذا من أجل حماية حصتها السوقية المهددة من طرف المؤسسات المحلية المنافسة أو في حالة الدول التي تفرض قيودا تجارية، وهو ما يفسر استثمارات الشركات الأمريكية في أوروبا بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة عام 1960.

- **الموقع الجغرافي:**

إن الموقع الجغرافي للبلد المضيف يعتبر عاملا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي لأنه يعمل على تخفيض تكاليف النقل، وتكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة لمتطلبات المشروع. وكمثال للجزائر موقعا استراتيجيا ومغر للمستثمر الأجنبي فهي تعتبر نقطة اتصال بين أوروبا وإفريقيا من خلال شريطها الساحلي.

إن هاته العوامل التي ذكرناها والتي تحدّد اختيار مواقع الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الشركات الأجنبية هي تمثل في حدّ ذاتها السياسات ومختلف الإجراءات التي يفترض أن تتخذها الدول المضيفة لأجل اجت+ذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.[1]

2- العوامل التي تخص الدول المضيفة:

في تقرير أعدّه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاستثمار العالمي، أشار إلى المحدّدات المختلفة التي يجب على الدول المضيفة أن تتوافر لديها وتلتزم بها إذا ما أبدت فعلا إرادة حقيقية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، إلى جانب إشارته لدوافع الشركات الأجنبية التي تترجم في البحث عن الأسواق، البحث عن موارد الأصول وأخيرا البحث عن الكفاءة، وهذا ما سنلخصه من خلال للجدول الأتي:

[1] نفس المرجع ص 6

الجدول رقم (1-1): محددات البلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

محددات البلدان المضيفة	نوع الاستثمار الأجنبي المباشر مصنفا حسب دو افع الشركات	المحددات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المضيفة
➲ **محددات سياسية:** تتضمن ✓ الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ✓ قواعد بشأن الدخول والعمليات المالية ✓ معايير معاملة الشركات الفرعية الأجنبية ✓ سياسات بشأن أداء وهيكل الأسواق (وبصفة خاصة المنافسة والسياسات التي تحكم الاندماجات والممتلكات) ✓ الاتفاقيات الدولية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر ✓ سياسة الخصخصة ✓ سياسة التجارة الخارجية (الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية) وانسجام الاستثمار الأجنبي المباشر مع سياسات التجارة الخارجية ✓ السياسة الضريبية ➲ **محددات اقتصادية:**تشمل:الأوضاع الاقتصادية السائدة. نمو، سعر صرف ....إلخ ➲ **تسهيلات لشركات الأعمال:** -دعم وتعزيز الاستثمار وتتضمن تحسين المناخ الاستثماري وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة. - حوافز مقدمة للاستثمار - تكلفة عدم الانضباط (مرتبطة بالفساد والكفاءة الإدارية) -وسائل الراحة الاجتماعية (مثلا، المدرس الثنائية اللغة، نوعية الحياة) * خدمات ما بعد الاستثمار	البحث عن الأسواق البحث عن موارد الأصول البحث عن الكفاءة	- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي. - معدل نمو السوق. - فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية - تفضيلات المستهلكين المميزة للبلد. - هيكل الأسواق. - توفير مواد الخام . - اليد العاملة غير كفؤة منخفضة التكلفة. - اليد العاملة المؤهلة. - توفير التكنولوجيا والابتكارات والعلامات التجارية والبني التحتية. * تكلفة الموارد والأصول الواردة أعلاه، معدلة حسب إنتاجية العمل. * تكلفة مدخلات أخرى مثل تكلفة النقل والاتصالات من وإلى داخل الاقتصاد المضيف، وتكلفة المنتجات الوسيطة. * العضوية في اتفاقية التكامل الإقليمي تقود إلى إنشاء شبكات عمل إقليمية للشركات.

Source : UNCTAD Word investment report, 1998, p 91 http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2019 consulté le 15/05/2018 à 16 :**15**

الفرع الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

مخاطر الاستثمار تتمثل في عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر (رأس المال بالإضافة إلى العائد المتوقع) وبما أن لكل نوع من الاستثمار عائد فإن له مخاطر قد تكون كثيرة مرتفعة وقد تكون قليلة متدنية وتنقسم هذه المخاطر إلى قسمين أساسيين:

- **مخاطر نظامية:** هي مخاطر تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها وعوامل طبيعية وأخرى سياسية...إلخ.

ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار وإنما تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار؛

- **مخاطر غير نظامية:** والمتمثلة في تلك المخاطر المتبقية بعد طرح المخاطر النظامية مثل التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية ومثل هذه المخاطر عندما تقع قد تصيب مجال معين من الاستثمار ولا تصيب مجال آخر؛وعموما يمكن أن تعدد مخاطر الاستثمار كما يلي:
- **مخاطرة العمل**: وهي مخاطر التي تنتج على الاستثمار في أدوات عائدة على مجال عمل معين قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار؛[1]
- **مخاطرة السوق**: وهي المخاطر التي قد تنتج على تغيير العكسي لأسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة تغلب أوضاع السوق؛
- **مخاطر السعر**: وهي المخاطر التي قد تنتج عن الاستثمار في أسعار الفائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك أو المخاطرة التي تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الاستثمار لأجال قصيرة؛
- **مخاطر القوة الشرائية للنقود**: وهي المخاطرة التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في قيمة النقود معبر عنها بالقوة الشرائية؛
- **المخاطرة المالية**: وهي مخاطرة ناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار أو حتى عدم القدرة على تحويل استثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة؛
- **المخاطرة الاجتماعية والتنظيمية:** وهي مخاطرة ناجمة عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار والأسعار وأدوات الاستثمار (تنجم عن سن التشريعات المتعلقة بتأميم ومصادرة أو رفع معدلات الضرائب و الرسوم على الإنتاج...إلخ).[2]

المبحث الثاني: التحليل التاريخي والنظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو

عرفت هذه الظاهرة مراحل انتعاش وازدهار في العديد من الفترات وفي العديد من الدول بفضل ما تعود به هذه من إيجابيات منها توفير رأس المال الأجنبي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توفير التكنولوجيا وإحداث النمو بصفة عامة. وهذا ما أكدته مختلف النظريات من جهة، و أكدته دول جنوب شرق آسيا التي عرفت تطورا ملحوظا بفضل استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى.

المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول:تطور الاستثمار العالمي للفترة 1970 - 2018

[1] هجرسي فلة،"**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، المدية، 2007، ص 43.

[2] هجرسي فلة ، مرجع سابق ذكره ، ص51.

قبل الحرب العالمية الأولى :

تعتبر هذه الفترة في نظر الكثير من الاقتصاديين ورجال المال، بالمرحلة الذهبية التي ازدهرت فيه الاستثمارات الأجنبية وبلغت فيها ذروتها، حيث صاحب هذه المرحلة الكثير من المتغيرات التي ساهمت في هذا النجاح والازدهار، على غرار الثورة الصناعية، [1] أين ارتفعت معدلات إنتاج السلع والخدمات المصحوب بارتفاع في الطلب خاصة في ألمانيا وإسبانيا وهولندا أين سمحت الاستثمارات الأجنبية بتسريع عملية إنشاء السكك الحديدية، كذلك الأمر بالنسبة لمهد الثورة الصناعية ببريطانيا التي تسببت النهضة الصناعية في توسيع نشاطها الاقتصادي،حيث اعتبرت بريطانيا بالمهيمنة على حركة رؤوس الأموال الدولية بإدارتها لأكثر من 50 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية التي انتقلت نهاية القرن التاسع عشر من القارة الأوروبية إلى الدول المنتجة للمواد الأولية التي انصب عليها اهتمام المستثمرين الأجانب بنسبة 55 % ثم تليها السكك الحديدية بمعدل 20 % والمنتجات الصناعية بـ 15 % وفي الأخير قطاع الخدمات بـ 10%، ومن بين هذه الدول نذكر كل من كالولايات المتّحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين في حين أن الدول النامية على غرار كل من آسيا وإفريقيا لم تستقطب سوى القدر الضئيل من حصة الاستثمارات الأجنبية، نسبة لم تتجاوز حينها 8,2 %.

1- ما بين الحربين العالميتين:

إن حالات اللااستقرار السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم ناهيك عن تدهور الأوضاع النقدية بأوروبا والمصحوبة بتأثيرات الأزمة العالمية لسنة 1929 وما سببته من كساد عالمي، عملت على كبح مسار نمو تدفق الاستثمار الأجنبي، فكل الدول المهيمنة على تدفق وإدارة رؤوس الأموال الأجنبية أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتصفية استثماراتها بالخارج بغية تمويل الحرب على غرار كل من ألمانيا وبريطانيا التي لم تحتفظ سوى ببعض الشركات البترولية ومناجم الذهب والمعادن ومزارع المطاط . [2]

بهذا انتقلت الهيمنة المتعلقة بإدارة الاستثمار الأجنبي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت شركاتها المتخصصة في الصناعات التحويلية خلال حقبة الحرب العالمية الثانية من المتوقع الجيد على حساب الشركات الأوروبية وتكسب بذلك رهان رؤوس الأموال الأجنبية، إذ ارتفعت حصتها من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أقل من 20 % إلى 28%، بينما انخفضت حصة بريطانيا من 45 % إلى أقل من 40 % وتدهور نصيب ألمانيا من 10.5 % إلى 1.3%. أما بالنسبة لنصيب البلدان النامية من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي فقد عرف ارتفاعا مستمر وبقيت دول أمريكا اللاتينية أول منطقة مستقطبة لهذا النوع من الاستثمارات . [3]

2- من الحرب العالمية الثانية إلى سنوات الألفينات:

فبعد الحرب العالمية الثانية التي عرفت حقبتها تصفية وبيع وتدمير ومصادرة الكثير من الاستثمارات الدولية، وارتفع مخزون الاستثمارات الأجنبية الدولية المتخصصة في الصناعات التحويلية ما بين 1960

[1] Alain Samuelson : « **Economie Internationale** », Librairie Vebert, Paris, France 1995, P 68.

[2] Michel De Lapierre, Christian Milleli : **« Les Firmes Multinationales »**, Libraire Vebert , paris, France 1995, P41.

[3] **Des Firmes Multinationale pour un Marche Mondiale** », Revue d'Alternatives Économique N° 42, 4eme Trimestre, 1999, Paris, p 54.

و1978 من 66 مليار دولار إلى 380 مليار دولار تحت سيطرة الشركات الأمريكية التي ارتفع حجم استثماراتها من 7 مليارات دولار سنة 1946 إلى 54 مليار دولار في سنة 1966 ليصل إلى 70 مليار في نهاية 1968، مقابل 30 مليار لبريطانيا و10 مليار لفرنسا. ولقد استقطبت الدول المتطورة وفي مقدمتها البلدان الأوروبية65 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية مقابل 30 % للبلدان النامية هذا خلال فترة الستينات، لتتغير الوضعية نهاية السبعينات في صالح بعض الدول النامية التي أصبحت دولا مستثمرة بعدما كانت في الزمن القريب دولاً مستضيفة، ومن أهم هذه البلدان الأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية والهند[1].

لقد عرفت هذه المرحلة ارتفاع في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 1977 و1986 من 60 مليار دولار إلى 119 مليار دولار، حيث تمركزت جل الاستثمارات في قطاع الخدمات وبالأخص القطاع المالي، البنوك والتأمين وفي بعض القطاعات المرتبطة بالتجارة مثل النقل والسياحة والفندقة،... كما ازدهر خلال هذه الفترة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير خاصة بالدول المتقدمة المصدرة للاستثمارات بحوالي 97% في حين أنها استقبلت 75% منه، ولقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت الاستثمارات الداخلة بـ 329 مليار دولار مقابل 327 مليار دولار للخارج، كما تميزت هذه الفترة بخروج اليابان من عزلتها وبروزها كبلد مستثمر في الخارج، بالأخص بالولايات المتّحدة الأمريكية وذلك بنسبة 31% نتيجة تضاعف مخزونها من الاستثمار المباشر في الخارج بـ 8 مرات ما بين 1980 - 1990، كما أن تطور الاستثمارات اليابانية كان لصالح قطاع الصناعات التكنولوجية والخدمات.

إذا وكما أشرنا في تحليلنا فان أكثر الدول جذباً لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هي الدول المتقدمة التي عرفت بين 1988 و1999زيادة في نصيب الاستثمار فيها من 480 إلى 636 مليار دولار، لتبقى الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر التي انتقلت فيها مداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر من 186 إلى 276 مليار دولار خلال الفترة نفسها، حيث كلما ارتفعت ونمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية كلما زاد تنافس الدول الكبرى على جذبها وإصدارها ثم استعمالها كقوة للهيمنة على باقي العالم وبالأخص دول العالم الثالث الغنية بالموارد الطبيعية والفقيرة إلى رؤوس الأموال الأجنبية، لتصبح تحت سلطة الدول العظمى مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة واكتمال أقطاب النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي حظي بالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي[2]. والشكل الهندسي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي واتجاهاته.

الشكل رقم (1-1): تدفق الاستثمارات الأجنبية و اتجاهاتها في الفترة الممتدة (1995–2014)

[1]-Michel De Lapierre, Op.cit, P 41.

[2] Joseph. E. stiglitz**,« la grande désillusion »,** Ed : Fayard, 2011, pp :313-317.

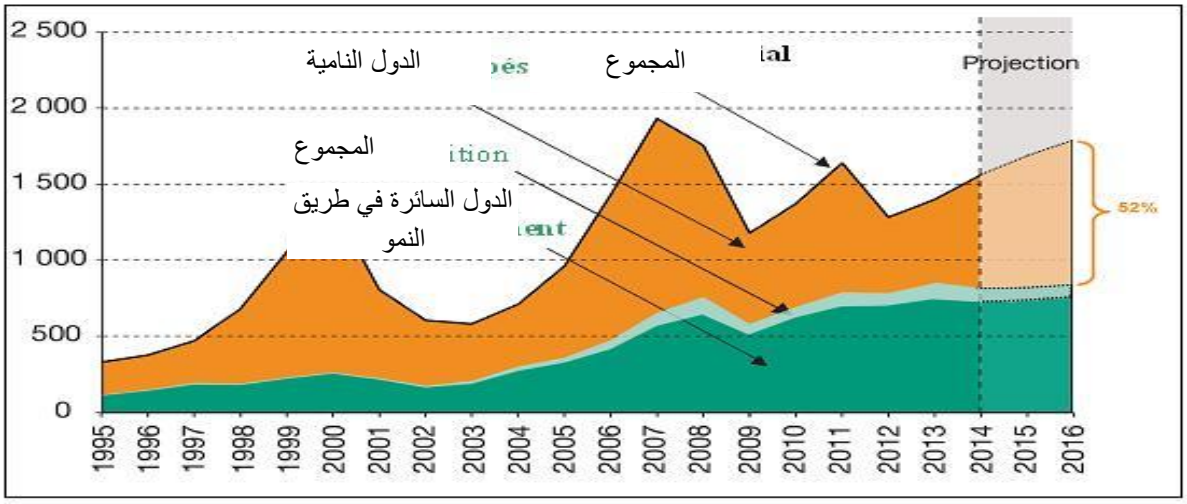

المصدر:

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014 à 08 :10 10/05/2016 Consulté le

تشير الإحصائيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) إلى أن استمرار الدول المتقدمة على جلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليس وليد صدفة وإنما تندرج فيه عدة عوامل لعل أبرزها يكمن في تواصل معدلات النمو الاقتصادي فيها بالارتفاع ناهيك عن تنامي صفقات الصناعات الاستخراجية والخدمات المساندة لها والقطاع المصرفي، حيث بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي فيها خلال سنة 2007 ما قيمته 1538 مليار دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 18 % مقارنة مع سنة 2006 التي قدرت فيها ب 1306 مليار دولار، غير أن الأزمة المالية لسنة 2009 أثرت سلبا على مسار تدفق الاستثمار الأجنبي مما جعل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو حتى تصديرها إلى باقي دول العالم، نتيجة التراجع في معدل النمو العالمي وتراجع أسعار لنفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية[1]. فأصبحت الدول المتطورة تعاني من تداعيات الأزمة العالمية، غير أن معانات الدول الناشئة بقيت أكبر نتيجة تراجع مداخيلها وبروز مشاكل في التمويلات الخارجية مما تسبب في اختلال موازينها وحساباتها الجارية الخارجية خاصة لكل من المجر، أوكرانيا، الباكستان، صربيا وليتونيا التي طرقت باب صندوق النقد الولي لمجابهة مشاكل السيولة لديها، ومشاكل تباطؤ وتيرة النمو لديها على غرار العديد من الدول النامية.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم لسنة 2018:

نتيجة للاضطرابات السياسية العالمية للاضطرابات السياسية التي مر بها العالم والتي أدت تصفية بعض الاستثمارات وحالة عدم اليقين، انعكس ذلك سلبا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث سجل تراجعا نسبته 16٪ سنة 2014 م يعبر عن القيمة 1.23 تريليون، ومس هذا التراجع كل من الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بينما ارتفعت حصته في الدول النامية الآسيوية، وسجل التراجع 52٪ في الدول ذات الاقتصاد المتحول لتصل إلى 48 مليار دولار(2014) واستقطبت الدول المتقدمة 499مليار دولار ولكن بتراجع عن السنة التي سبقتها قدر ب28.4٪. سنرى ذلك من خلال مايلي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، 2008، ص 77.

الجدول رقم (1-2): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالمليار دولار حتى سنة 2018

المنطقة	التدفقات الواردة				التدفقات الصادرة			
	2015	2016	2017	2018	2015	2016	2017	2018
الدول المتقدمة	1 268,6	1 197,7	759,3	556,9	1 243,5	1 105,1	925,3	558,4
أوروبا	715,0	611,7	384,0	171,9	774,9	579,6	375,5	418,4
امريكا الشمالية	511,5	507,8	302,1	291,4	331,8	359,2	380,2	-13,1
الدول النامية	728,8	656,3	690,6	706,0	407,0	419,9	461,7	417,6
افريقيا	56,9	46,5	41,4	45,9	9,7	9,5	13,3	9,8
اسيا	514,4	473,3	492,7	511,7	372,6	399,1	411,9	401,5
شرق وجنوب شرق اسيا	432,0	387,0	412,0	428,2	324,2	352,8	361,7	341,1
شرق اسيا	317,8	270,3	267,8	279,5	255,2	302,7	290,8	271,5
جنوب شرق اسيا	114,3	116,8	144,2	148,7	69,0	50,1	70,8	69,6
جنوب آسيا	51,2	54,2	52,3	54,2	7,8	5,5	11,5	11,2
غرب آسيا	31,2	32,1	28,4	29,3	40,5	40,8	38,8	49,2
امريكااللاتينية والكاريبي	155,9	135,3	155,4	146,7	24,9	11,1	36,4	6,5
أوقيانوسيا	1,6	1,1	1,1	1,7	-0,1	0,1	0,1	-0,2
الدول المتحولة	36,4	64,7	47,5	34,2	32,1	25,2	38,5	38,2
العالم	2 033,8	1 918,7	1 497,4	1 297,2	1 682,6	1 550,1	1 425,4	1 014,2

المصدر: الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2019

http://unctad.org/en/PublicationsLibrar consulté le 04/05/2018 à 14 :**30**

الفرع الثاني: تطور الاستثمارات العربية

1- تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية:

خلال السنوات الأخيرة شهدت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية استقرارا حول مستوى الـ 2.5% خلال الفترة ما بين عامي 2005 و 2009 تم لترتفع بداية من العام 2013 إلى 3.1% و 3 % عامي 2015 و 2016 ثم تتراجع إلى2,7% عام 2017 قبل أن ترتفع قليلا إلى 2,9% من الإجمالي العالمي البالغ 32,3 تريليون دولار في العام 2018. وهذا بارتفاع طفيف قدر ب0.2% لتبلغ 889,4 مليار دولار عام2018. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): نصيب الدول العربية والدول النامية من أرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى العالم (%)

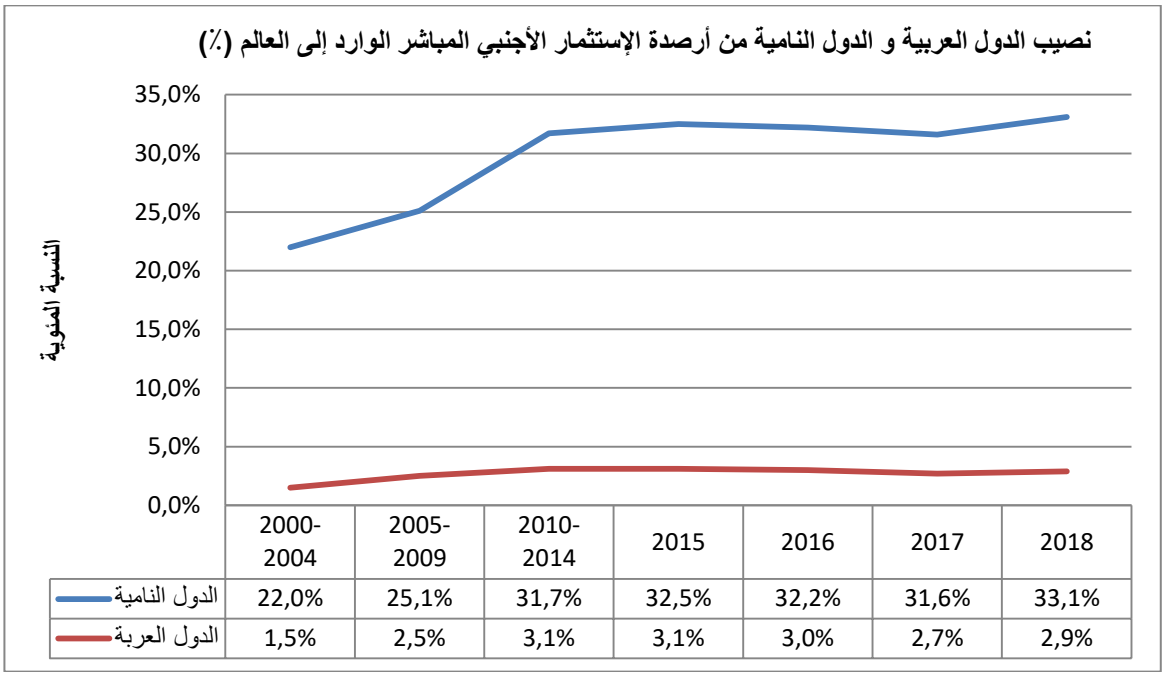

	2000-2004	2005-2009	2010-2014	2015	2016	2017	2018
الدول النامية	22,0%	25,1%	31,7%	32,5%	32,2%	31,6%	33,1%
الدول العربة	1,5%	2,5%	3,1%	3,1%	3,0%	2,7%	2,9%

المصدر: الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2019

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2019

consulté le 04/05/2018 à 13 :**15**

وفيما يخص تحليل اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعا في القيم لسنتي من 70.086 مليون دولار لسنة 2010 إلى 44.967 سنة 2011 وهذا كان جراء الأزمة المالية الاقتصادية لسنة 2008 ونفس الشيء في سنة 2014 بنسبة 8٪ بحيث انخفضت قيمتها من 31.58 مليار دولار سنة 2013 إلى 25.495 مليار دولار سنة2014. وقد تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت خلال العام 2018 كل من الإمارات ومصر وسلطنة عمان على نحو 68,5% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية. وتصدرت الإمارات بنحو 10,4 مليارات دولار وبحصة تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة 6,8 مليارات دولار وبحصة، 21,8% كما جاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة 4,2 مليارات دولار وبنسبة 13,4% من الإجمالي العربي، ثم حل المغرب رابعا بقيمة 3,6 مليارات دولار وبحصة 11,7% ثم السعودية في المرتبة الخامسة بقيمة 3,2 مليارات دولار وبحصة 10,3% من الإجمالي. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (بالمليون دولار) بين عامي 2006 ، 2018

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات	12806,00	14186,50	5063,00	1134,30	8796,80	7152,10	9566,70	9764,90	11071,50	8550,90	9604,80	10354,20	10385,30
مصر	10042,80	11578,10	9494,60	6711,60	6385,60	**-483,00**	6031,00	4256,00	4612,00	6925,20	8106,80	7408,70	6797,60
س. عمان	1597,00	3332,00	2952,00	1485,00	1243,20	1752,90	1365,40	1612,50	1287,40	**-2171,70**	2265,30	2918,10	4190,50
المغرب	2449,40	2804,50	2487,10	1951,70	1573,90	2568,40	2728,40	3298,10	3561,20	3254,80	2157,10	2686,00	3640,40
السعودية	18293,00	24319,00	39456,00	36458,00	29233,00	16308,00	12182,00	8865,00	8012,00	8141,00	7453,00	1419,00	3208,80
لبنان	3131,70	3376,00	4002,10	4378,90	3708,40	3137,10	3111,30	2661,10	2862,50	2159,30	2568,50	2522,40	2879,80
البحرين	2914,90	912,20	2638,30	257,20	155,90	98,40	1545,20	3728,70	1518,60	64,90	243,40	1426,10	1515,20
الجزائر	1888,20	1743,30	2631,70	2753,80	2301,20	2580,40	1499,50	1696,90	1506,70	**-584,50**	1637,00	1232,30	1506,30
السودان	1841,80	1504,40	1653,10	1726,30	2063,70	1734,40	2311,00	1687,90	1251,30	1728,40	1063,80	1065,30	1135,80
تونس	3308,00	1616,30	2758,60	1687,80	1512,50	1147,90	1603,20	1116,50	1063,80	1002,70	885,00	880,80	1035,90
الأردن	3544,00	2622,10	2826,30	2413,10	1688,60	1485,90	1548,30	1946,80	2178,50	1600,30	1553,00	2029,70	949,90
الصومال	96,00	141,00	87,00	108,00	112,00	102,00	107,30	258,00	261,00	303,00	334,00	384,00	409,00
الكويت	121,30	111,50	**-6,00**	1113,60	1304,60	3259,10	2872,60	1433,60	953,50	310,60	418,70	348,10	345,50
جيبوتي	108,30	195,40	228,90	74,70	36,50	79,00	110,00	286,00	153,00	124,00	160,00	165,00	265,00
فلسطين	18,60	28,30	51,50	300,50	206,30	349,30	58,40	175,70	159,70	102,90	296,70	203,20	226,00
موريتانيا	154,60	139,40	342,80	**-3,10**	130,50	588,70	1388,60	1125,70	501,00	502,10	271,20	587,20	70,80
ليبيا	2064,00	3850,00	3180,00	3310,00	1909,00	0,00	1425,00	702,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
سورية	659,00	1242,00	1465,60	2569,50	1469,20	804,20	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
اليمن	1121,00	917,30	1554,60	129,20	188,60	**-518,40**	**-531,00**	**-133,60**	**-233,10**	**-15,40**	**-561,00**	**-269,90**	-282,10
قطر	3500,00	4700,00	3778,60	8124,70	4670,30	938,50	395,90	**-840,40**	1040,40	1070,90	773,90	986,00	-2186,30
العراق	383,00	971,80	1855,70	1598,30	1396,20	1882,30	3400,40	-2335,30	-10176,40	-7574,20	-6255,90	-5032,40	-4885,10
الإجمالي العربي	**70042,60**	**80291,10**	**88501,60**	**78283,10**	**70086,00**	**44967,10**	**52719,10**	**41306,10**	**31584,60**	**25495,10**	**32975,20**	**31313,90**	**31208,30**

المصدر: الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2019

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2019

consulté le 04/05/2018 à 14 :**15**

أما فيما يخص أرصدة الاستثمار فقد عرفت تزايدا ولكن بنسبة طفيفة بلغت0,34% من 860.509 مليون دولار عام 2017 إلى6 889.35 مليار دولار عام 2018. كما تمركزت في عدد محدود من الدول حيث

استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54,8% من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية. فقد تصدرت السعودية بقيمة 230,8 مليار دولار وبحصة 25,9%، ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 140,3 مليار دولار وبحصة15,8%، وهذا نظرا لتفتح دول الخليج على الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى توفر البنية التحتية الملائمة. وتوفر راس المال المحلي. كما جاء مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 116,4 مليار دولار وبنسبة 13,1% من الإجمالي العربي. ثم لبنان في المرتبة الرابعة بحصة 66 مليار دولار وتراجع المغرب إلى المرتبة الخامسة بنسبة 7٪ قيمة 64 مليون دولار سنلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم العربي لسنة 2018

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السعودية	50659,00	73 479,70	112935,50	148088,80	176377,90	186758,10	199032,10	207897,00	215908,70	224049,80	231502,30	227566,40	**230786,40**
الإمارات	40313,70	48874,70	53937,70	55072,00	63868,80	71020,90	80587,50	90352,40	101424,00	109974,90	119579,60	129933,90	**140319,20**
مصر	38924,70	50502,80	59997,40	66709,00	73094,60	72611,90	78643,00	82893,00	87485,00	94307,00	102324,00	109677,00	**116385,00**
لبنان	28 819,70	32 195,70	36 197,70	40 576,70	44 285,00	47 422,10	50 533,40	53 194,50	56 057,00	58 216,30	60 784,80	63 307,20	**66 187,00**
المغرب	29 938,70	38 613,30	39 388,30	42 581,10	45 081,60	44 515,90	45 245,70	51 816,00	51 192,00	49 670,50	54 784,20	63 204,80	**64 226,90**
الأردن	12 713,10	19 012,70	20 405,80	20 761,40	21 898,60	23 384,60	24 933,10	26 945,90	29 059,40	30 628,50	32 162,50	34 250,40	**35 109,20**
قطر	10 655,00	15 355,00	17 768,90	25 893,60	30 564,00	31 502,50	31 898,30	31 058,00	32 098,30	33 169,20	33 943,10	34 929,10	**32 742,90**
الجزائر	10 110,20	11 853,50	14 485,20	17 239,00	19 540,20	22 120,60	23 620,00	25 316,90	26 823,60	26 226,60	27 863,60	29 095,90	**30 602,20**
البحرين	11 190,70	12 103,70	14 741,20	14 998,10	15 154,00	22 332,40	23 875,00	27 603,70	25 747,10	25 812,00	26 055,30	27 481,40	**28 996,50**
عمان	5 974,70	9 306,70	12 258,70	13 743,70	14 986,90	16 739,80	18 105,30	19 717,70	21 005,10	18 833,50	21 098,80	24 016,80	**28 207,30**
السودان	8 742,80	10 247,20	11 900,30	13 626,60	15 690,30	17 424,70	19 736,20	21 424,00	22 675,30	24 403,70	25 467,50	26 613,80	**27 668,50**
تونس	21 961,30	26 019,50	28 525,10	31 276,90	31363,80	31543,40	32604,20	33772,40	31 562,40	31 771,60	28 940,10	29 171,10	**26 792,30**
ليبيا	4 085,50	7 935,50	11 115,50	14 425,50	16 334,50	16 334,50	17 759,50	18 461,50	18 461,90	18 461,90	18 461,90	18 461,90	**18 461,90**
الكويت	773,3	945,4	8 721,60	10 231,30	11 883,50	15 176,00	18 144,30	16 097,20	15 732,90	14 620,50	14 968,30	15 207,10	**14 741,80**
سورية	3 191,00	4 433,00	5 898,60	8 469,50	9 938,70	10 742,90	10 742,90	10 742,90	10 742,90	10 742,90	10 742,90	10 742,90	**10 742,90**
موريتانيا	1 762,60	1 902,00	2 244,80	2 241,70	2 372,20	2 961,00	4 349,60	5 475,20	5 976,30	6 478,40	6 749,60	7 336,80	**7 407,50**
الصومال	118,2	259,2	346,2	454,2	566,2	668,2	775,5	1 033,50	1 294,50	1 597,50	1 931,50	2 315,50	**2 724,50**

فلسطين	1 578,40	1 606,70	1 658,20	1 958,00	2 176,00	2 328,00	2 336,00	2 459,00	2 487,00	2 511,00	2 660,00	2 647,00	**2 721,00**
اليمن	1 924,30	2 985,10	4 539,70	4 668,90	4 857,60	4 339,10	3 808,10	3 674,50	3 441,40	3 426,00	2 865,00	2 595,10	**2 313,00**
جيبوتي	322,3	517,7	751,7	851,7	878,5	956,5	1 066,50	1 352,50	1 505,50	1 629,50	1 789,50	1 954,50	**2 219,50**
العراق	2 143,30	3 115,10	4 970,80	6 569,10	7 965,30	9 847,60	13 248,00	10 912,70	736,3	..	..	..	..
الإجمالي العربي	**283 759**	**368 149**	**457 818**	**533 868**	**600 913**	**640 883**	**687 796**	**731 288**	**760 681**	**786 531**	**824 674**	**860 509**	**889 356**

المصدر: الاونكتاد– تقرير الاستثمار في العالم 2019

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2019

consulté le 04/05/2018 à 14 :**15**

1- تطور مشاريع الاستثمار العربي البيني:

خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2018 شهدت مؤشرات الاستثمارات العربية البينية تذبذبا واضحا، حيث شهدت مؤشرات عدد الشركات والمشاريع والتكلفة الاستثمارية البينية بين الدول العربية ارتفاعا من عام 2003 إلى عام 2006 قبل أن تتراجع عام 2007 وكذلك خلال عام 2008 وقبل ظهور نتائج الأزمة العالمية ارتفعت مختلف مؤشرات الاستثمار العربي البيني قبل أن تعاود التراجع عام 2009 ثم تواصل تراجع تكلفة المشروعات حتى عام 2011 متأثرة بتداعيات أحداث المنطقة التي بدأت تأثيراتها في الظهور اعتبارا من عام 2013 واستمرت حتى توقف الاتجاه التنازلي اعتبارا من عام 2015 وتواصل حتى عام 2018، الشكليين المواليين يوضحان تطور المشاريع البينية بين سنتي 2003 -2018:[1]

الشكل رقم (1-3): توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب الدول المستقبلة بين عامي 2003-2018

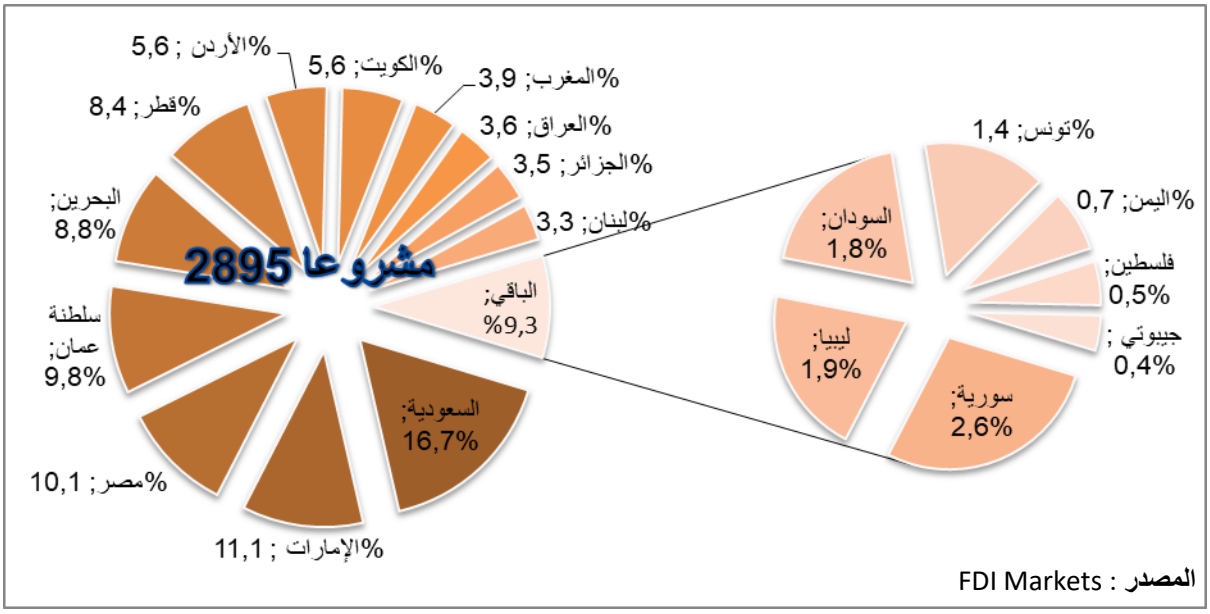

ويقدر عدد المشروعات العربية البينية خلال الفترة ما بين العامين 2003و2018 بنحو 2895 مشروعا، وحسب الدول المستقبلة لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال نفس الفترة تصدرت السعودية باستحواذها على 482 مشروعا وبنسبة 16.7%من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية باستحواذها على 319 مشرعا وبنسبة 11.1% ثم مصر في المرتبة الثالثةب301 مشروع

[11] الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2019

وبنسبة10.5%. وقد جاءت في المراحل الأخيرة كل من جيبوتي، فلسطين، تونس، السودان، ليبيا وهذا نظرا لتأزم الأوضاع السياسية وانعدام الأمن في السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (1-4): توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب الدول المستثمرة بين عامي 2003-2018

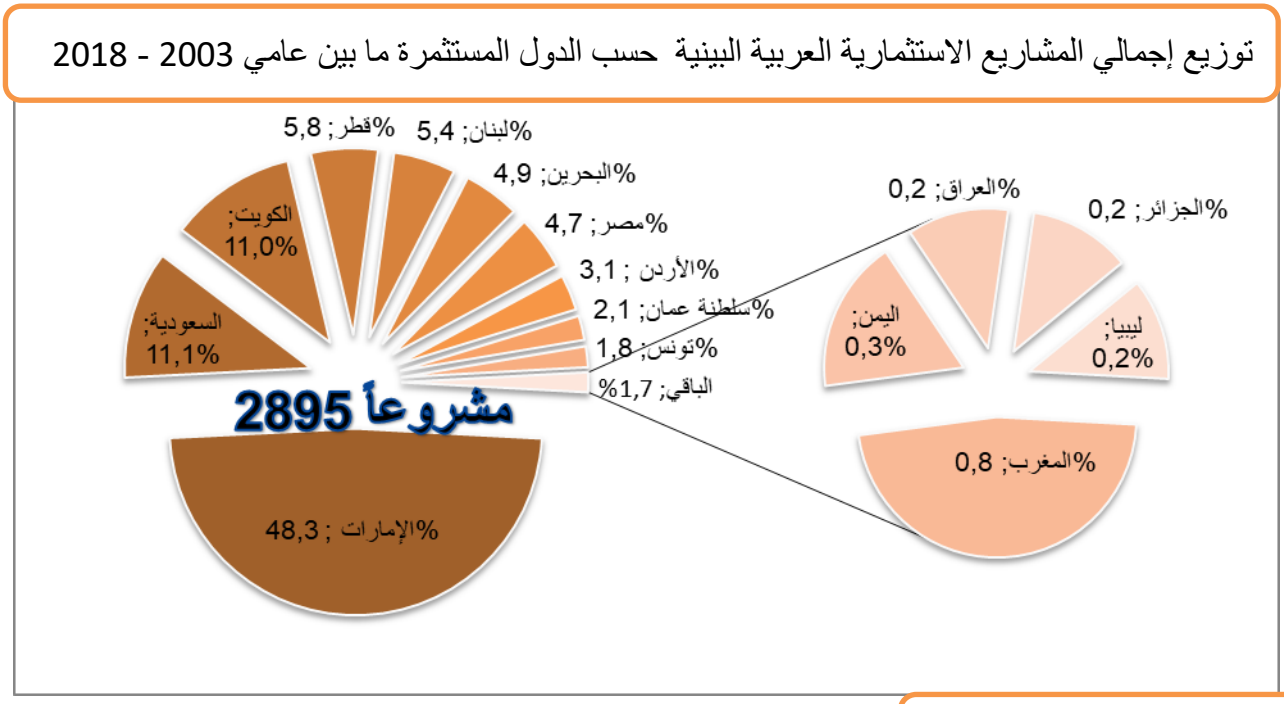

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

حسب الدول المصدرة لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال نفس الفترة تصدرت الإمارات المرتبة الأولى ب1396 مشروع بنسبة 48% من الإجمالي العرب، تلتها السعودية ب320مشرع وبنسبة 11.1% ثم الكويت في المرتبة الثالثة باستحواذها على 318 مشروع وبنسبة 11%.

أما فيما يخص سنة 2018 تصدرت الإمارات قائمة أهم المستثمرين في المنطقة في العالم بقيمة 19,2 مليار دولار وبنسبة 23,1% من الإجمالي تلتها فرنسا بقيمة 15,4 مليار دولار وبحصة بلغت 18,45% ثم هونغ كونغ بأكثر من 6,9 مليارات دولار وبحصة بلغت 8,3% وتاريخيا ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من 460 مشروعا عام 2003 إلى 1325 مشروعا عام 2008 ثم شهد اتجاها عاما للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتبارا من عام 2009 حتى بلغ 769 مشروعا عام 2015، وذلك قبل أن يعاود الصعود إلى 876 مشروعا عام 2018.

أما في فيما يخص الترتيب العربي البيني لنفس السنة فقد بلغت حصة الإمارات 73% من الإجمالي تلتها الكويت بحصة 10,2% ثم السعودية 10%.[1]

2- التغير في التوزيع القطاعي للاستثمارات البينية :

شهد التوزيع القطاعي للمشاريع البينية العربية تغيرات أيضا مابين عامي 2008 و2018، حيث استقرت الأهمية النسبية لقطاع العقارات بصورة كبيرة حيث حظي باستثمارات بلغت قيمتها 16,9 مليار دولار و بحصة تبلغ نح 64% من إجمالي تكلفة المشاريع تلاه قطاع الفحم و النفط و الغاز بقيمة 3,6 مليارات دولار وبحصة 14% ثم قطاع الغذاء و التبغ بقيمة 2,5 مليار دولار و بحصة 9,3%، ثم قطاع الطاقة البديلة في المرتبة الرابعة بقيمة 580 مليون دولار و بحصة 2,2% مقابل تراجع كبير للأهمية النسبية لقطاع الفنادق والسياحة من 6% إلى أقل من 1%، وكانت هذه النسب موضحة في الشكل الآتي:[2]

الشكل رقم (1-5): نسب توزيع الاستثمارات العربية البينية الجديدة حسب القطاعات المستقبلية بين 2018-2008

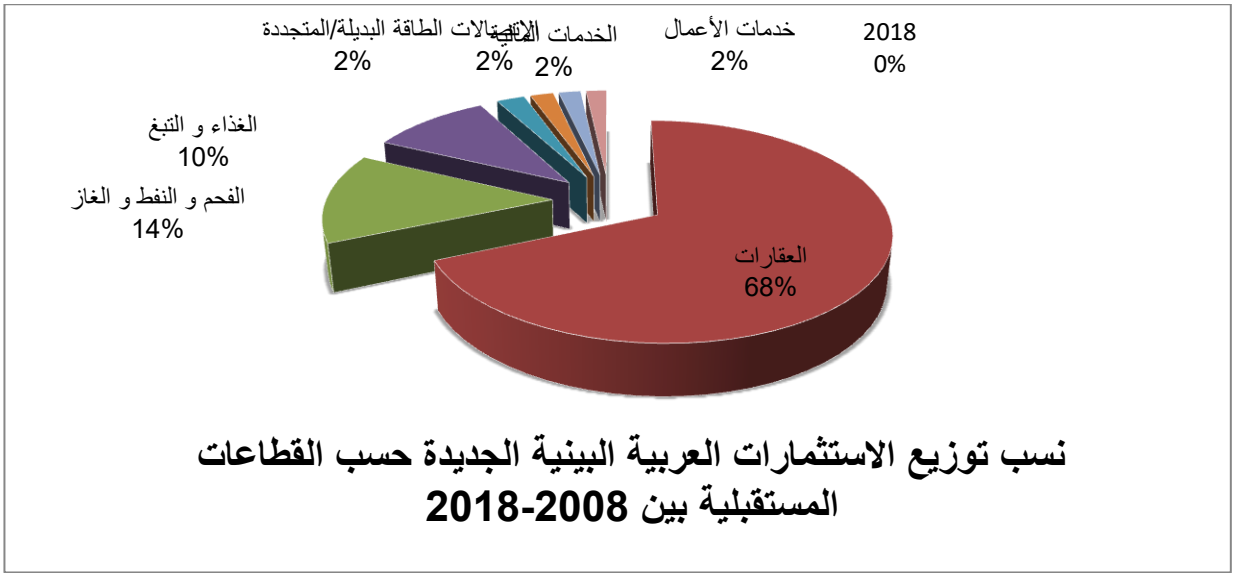

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2019

المطلب الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو

[2] **المصدر**: الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir20192019

consulté le 04/05/2018 à 14 :15

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي في النظرية الكلاسيكية وتأثيره على النمو

بنيت النظرية الكلاسيكية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر على أساس مجموعة من الفرضيات و هي: المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال و عناصر الإنتاج. [1]

ونجد أن الكلاسيك يفترضون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع،غير أن هذه المنافع تعود في معظمها عنى الشركات متعددة الجنسيات. فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات، وليست الدول المضيفة. وطبقا للتحليل الكلاسيكي فان عملية النمو تعتمد بشكل أساسي على التكوين الرأسمالي كمحرك أساسي للنمو. هذا التكوين الرأسمالي مصدره الأرباح[2].

وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في الآتي[3].

- تحويل قدر من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمار في الدول المضيفة.
- أن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة من الاستهلاك في
- الدول المضيفة لا تلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

- قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع فجوة بين أفراد المجتمع، فيما يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها من الشركات الوطنية، ويترتب على ذلك خلق الطبقية الاجتماعية.

---

[1]-جيل برتان "**الاستثمار الدولي**" ، ترجمة مقلد علي، منشورات عويدات، ط2، بيروت 1982، ص07.

[2]-Bernard Guillochons, **Théories de l'échange international**, p.u.f, 1976, p 11.

[3]-Debraj Ray, " **Developement Economics"**, New Jersey, princeton university press, 1998, p:58-60

- تركز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالاستغلالية لهذه الشركات.[1]

تنتقد هذه النظرية لكونها بسيطة التحليل وغير قادرة على إعطاء تفسيرات موضوعية لحركة الاستثمار الأجنبي، ويتضح ذلك من خلال أن النظرية مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الفكر النيوكلاسيكي

اهتمت النماذج النيو كلاسيكية بالبحث عن العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، حيث ركزت على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمثلت المساهمة المباشرة التي قدمتها تلك النماذج في تحليل العلاقة بين نمو الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي، والنمو في مدخلات عناصر الإنتاج وهي رأس المال الأرض، العمل والتكنولوجيا المصاحبة للاستثمارالأجنبي المباشر، وذلك في شكل نماذج قياسية للنمو وعلى هذا الأساس اهتمت بكيفية تخصيص الموارد الإنتاجية في عملية التنمية الاقتصادية في ظل أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة وتوافر المعلومات وثبات العائد بالنسبة للحجم، وقابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول وفقا لاختلاف العائد على رأس المال.

سنركز على نموذج "سولو Solow" للنمو الاقتصادي الذي يعتبر أساس نماذج النمو النيوكلاسيكي، قام Solow ببناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه المنبه المحاسبي للنمو من خلال الاقتصادي "روبرت سولو Robert Solow"، ويرجع له الفضل في ظهور نظرية "سولو Solow»" عام 1956.

[1] عبد السلام أبو قحف ،**"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"**، دار الجامعة الجديدة، مصر 2003، ص419.

معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصر جديدا أضيف إلى دالة الإنتاج، كما أدخل "Solow" عنصر التكنولوجيا كمتغير مستقل (خارجي) في معادلة النمو.[1]

ومن ثمة أمكن صياغة ذلك على النحو التالي:

$$Y= A\ K,L,F,Z$$

يث أن:

Y= تشير إلى الانتاج كتعبير عن النمو الاقتصادي.

K= رأس المال المحلي.

L= عنصر العمل.

F= تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل

A= تشير إلى كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.

Z: تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل الصادرات، والواردات، والمتغيرات الوهمية.[2]

وتمثل المشكلة في صياغة دالة الإنتاج السابقة في اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة تدفق، لهذا قام DeMelo عام 1997 بالاستعانة بالمتغيرات السابقة في صورة متوسطة نصيب الفرد.

لقد ركز "Solow" في تحليله للاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات، والعملية التكنولوجية، معبرا عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير وأهمية هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول المضيفة النامية منها بصفة خاصة، ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعرض الدول

1- قادري عبد العزيز ، "الاستثمارات الدولية للتحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات دار هومة للطباعة بوزريعة الجزائر 2004 ص55.

[2]David Ricardo: **The Principles of Political economy and Taxation,** London,1817p75

النامية عن الندرة في هذين العنصرين، وتلك عكس النماذج النيوكلاسيكية الأخرى التي أولت اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري، دون أن تأخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار[1].

من الفرضيات الأساسية التي قام عليها نموذج "سولو Solow" ما يلي:

- رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على انتاج مضاعف بنفس الكمية.
- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد السكان، التقدم الفني).

معدل نمو متسوط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم الفني بمعنى أن التكنولوجيا تمثل القوة الوحيدة التي لها القدرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل.

يتصف الاقتصاد إنه اقتصاد مغلق وتتسم أسواقه بالمنافسة الكاملة، ويجب ان تتوفر في النشاط الانتاجي الشروط التالية:

تشابه أطراف النشاط الاقتصادي.

اتصاف تكنولوجيا الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل.

فحسب "سولو -Solow" في الأجل القصير يلعب التراكم الرأس مالي دورا كاملا في إحداث النمو، نظرا لارتفاع الانتاجية الحدية لرأس المال في بداية مراحل النمو، بسبب انخفاض معدل رأس المال على الناتج لارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال في بداية مراحل النمو. بسبب انخفاض معدل رأس المال على الناتج نتيجة الندرة النسبية لرأس المال مقابل الوفرة النسبية في العمل. ومن ثمة ترجع الزيادة النسبية في الناتج القومي في الأجل القصير إلى الإحلال الفني بين أرصدة رأس المال والعمل، أما فيما يخص الأجل الطويل

[2]-Killer W.Trade Paterns Technology Flow And Productivity Growth « Policy Research Working Paper, The World Bank, May 1998, PP : 16-17.

يونس دحماني، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** (دراسة تحليلية للواقع والآفاق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، جوان 2010، ص127.

فيعتبر "سولو –Solow" أن معدل النمو يتجه إلى الثبات. حيث ينخفض معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال نتيجة اتجاه معامل رأس المال على العمل نحو التزايد بمرور الزمن.

وبالتالي نستنتج أن أهمية الاستثمار كمحدد للنمو الاقتصادي، تتحدد بالمتغيرات الكلية أو تتحدد بالمتغيرات الجزئية في اطار النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

توصل "سولو -Solow" في نظريته إلى أن معدل النمو طويل الأجل لا يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد، وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي، وهكذا يكون النمو طويل الأجل، وأنه مهما كانت القيمة الأولية لمعامل رأس المال على العمل، فإن النظام الاقتصادي يتجه للنمو المتوازن، فهذا النظام يتكيف دائما مع أي زيادة في حجم قوة العمل ويحقق حالة من النمو النسبي المنتظر.

كما أنه عند اختبار نموذج سولو في النمو وبالتطبيق على تايوان أخذ في الاعتبار التقدم التكنولوجي والاستثمار في رأس المال البشري و تحصل على النتائج التالية:

1- ترتب على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي.

2- بلغت نسبة مساهمة كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري في زيادة الدخل بنسبة 32، 29 بالمائة بالترتيب، ومن هنا لا يمكن تجاهل فكرة نموذج "سولو -Solow" في النمو الاقتصادي.

الانتقادات الموجهة:

1. عم واقعية افتراض أن المنافسة كاملة.
2. لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير التحسن في نوعية رأس المال على معدل النمو الاقتصادي.

3. عدم واقعية افتراض أن الدول النامية تتقارب مع الدول المتقدمة، سواء بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي أو بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج.

وخلافا لما أورده "Solow" فيما يتعلق بمحدودية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الأجل القصير، قررت النماذج الكلاسيكية بصفة عامة عكس ذلك، حيث أوضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل بفعل التكنولوجيا.[1]

ففي حين اظهر "ادم سميت" أن نصيب الفرد مقياس للنمو يتزايد مع تحسن في تقسيم العمل وزيادة في رأس المال المصاحب لذلك، فقد ذهب "مالتوس" إلى اظهار دور التعليم في حين اهتم "ريكاردو" بالتكوين الرأس مالي، كما اهتم "ميل" بنمو رأس المال والسكان (والعمل) ونمو العملة الفنية رغم عدم تطرقهم المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الفكر الكينزي (نموذج Harrod Domar*)

كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما بعد الثلاثينات من القرن العشرين، حتى جاء الركود الاقتصادي، والذي سمى بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكنزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل كبير من جهة أخرى.

فالاستثمارات في النماذج الكينزية للنمو تعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.[1]

---

[1] بلال بوجمعة ،"**سياسة استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الانمائية** " ، أطروحة دكتوراة ، جامعة تلمسان ،2012-2013، ص10.

[2] Caircross, A.K, **"Factors In Economic Development"**, Union University, Simson, Ltd, London, 1996, p150.

*- هارود روي فوير (1990-1978): اقتصادي انجليزي من مقالته « An Essay on Dynamique Theory »، والذي اعتمد في انجازه على أفكار النظرية العامة للعمل لـ كينز، ويعد الشهرة التي يعرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسي دومار (1914-)، ومن ثمة سميا نموذج هارود- دومار أو بنموذج كينز للنمو.

ولقد بدأت محاولات تكييف نظرية كينز لتحليل مشكلات تجديد الإنتاج في نهاية الثلاثينات، متجسدة في نموذج "روي هارود Ray Harrod" بصياغة المبادئ الأساسية للنظرية الديناميكية، هي نفس الوقت ظهرت مقالات "دومار DOMAR" في تحليله للنمو الاقتصادي بأوروبا.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مكمل لجهود التنمية في اقتصاديات الدول النامية من خلال المساهمة في رفع معدلات النمو وتوفير فرص عمل جديدة، فالنظرية الاقتصادية تقول أن هناك علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشرة والنمو الاقتصادي، مما ينعكس بدور ايجابي على اقتصاديات الدول المضيفة.[2]

أولا: تحليل النموذج

برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو عند محاولة البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو، تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي، وباستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة، انطلاقا من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط.

لقد تم صياغة أفكار « Horrod Domar » في صورة نموذج يظهر أن الناتج يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة رأس المال/الناتج.[3]

يعتبر نموذج « Horrod – Domar » توسيعه دينامية لتحليلات التوازن الكنزية (الستاتيكية)، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث عن متطلبات النمو في هذه البلدان، ولقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو.[1]

---

[1] إيرينام أساذتشايا،" **الكينزية الحديثة (تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد)**"، ترجمة د. عارف دليلة، دار الطبعة للطباعة والنشر بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، 1979، ص: 138-139.

[2] M. 0. Stiibu, I. P. wosa and A. M. Agbeluyi, **"Financial Development, Foreign Direct Investment and, Economie Growth in Nigeria"**, Journal of Emerging Trends in Economies and Management Sciences (JETEMS) 2, 2011, p146.

[3] Firebaugh .G.Growth, **"Effects of Foreign and Domestic Investment"**,America journal of Sociology .vol.98.No.1 . THE university of Chicago .July 1992, p 128

ولقد طرح « Horrod » السؤال التالي: "إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل)، فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟. ومن جهة أخرى بحث Domar الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل؟.[2]

يوضح نموذج « Horrod – Domar » العلاقة بين الادخار والاستثمار والناتج، وكذا العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا النموذج قد أتخذ بشكل مكثف البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، ويستند النموذج عدد من الافتراضات أهمها:[3]

- توازن الاستخدام الكامل؛
- الاقتصاد مغلق؛
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار؛
- الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا؛
- معدل رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتا؛
- المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا؛
- الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة؛
- هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل ولكنها لتبسيط التحليل.

لقد عبر نموذج« Horrod – Domar » رياضيا عن معدل النمو في الناتج كما يلي:

$$G=s/K$$

[1] مدحت القريشي، " **التنمية الاقتصادية نظريات، سياسات وموضوعات"** ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص74.

[2]-Gilbert Abraham-Frois**, Dynamique économique**, 7 édition, Paris, édition Dalloz, 1991,p 181 -186

[3]- مدحت القريشي، " **التنمية الاقتصادية نظريات، سياسات وموضوعات"** ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص74.

حيث أن: **g**= تمثل معدل نمو الناتج (أو الدخل)؛

S= معدل الاستثمار (أو معدل الادخار)؛

K= المعامل الحدي رأس المال /الناتج.

هذه المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن معدل نمو الناتج أو الدخل تساوي معدل الاستثمار أو الادخار مقسوما على المعامل الحدي رأس المال/ الناتج (أو الدخل)، وبالتالي فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج ومعدل نمو الناتج، إذا كان النمو مستقرا. ويمكن أن يزداد معدل النمو إما من خلال تخفيض معامل رأس المال/ الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية رأس المال)، أو برفع نسبة الادخار في الدخل القومي، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب.[1]

باعتبار أن الدخل هو جزء من قيمة الإنتاج الكلي ومن ثم فإن أي زيادة مستهدفة في الدخل الكلي لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الكلي وهذا لا يتأتى إلا بزيادة قيمة الاستثمار العيني، أي زيادة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في قيمة وكمية الإنتاج.

يبين معامل رأس المال/ الدخل العلاقة بين ما يستثمر وبين ما ينتج عنه من دخل، أي ما يجب أن يستثمر من رأس المال لتحقيق زيادة معينة في الدخل ومن هنا تبرز أهمية نموذج هارود- دومار في تحديد معدل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) الضرورية لتحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادي.

كما يبين هذا النموذج، إمكانية زيادة معدل النمو الاقتصادي بطريقة تخفيض معامل رأس المال/ الدخل، أو بطريقة زيادة معدل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل).

ثانيا: تقييم النموذج

[1]D.B. KEESSING,"**The impact of research and dev .on us-trade**", Journal of political Economy.fev 1967, p18.

هناك عدة انتقادات وجهت لنموذج هارود- دومار، ومنطلقها الأساسي صعوبة وجود فروضه في الواقع العملي:

- افتراض ثبات الميل الحدي للادخار، والذي قد يكون صحيح على الأمد القصير ولكنه يمكن أن يتغير في الأمد المتوسط والطويل، [1] الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، فهو غير صحيح على المدى المتوسط والطويل؛
- أغفل نموذج "هارود- دومار" العالم الخارجي، بحيث أنه يعتبر أن الاقتصاد مغلق، إذ عن طريق الاستثمارات الأجنبية يمكن تحقيق وفرة في رأس المال؛
- عدم واقعية افتراض ثبات أسعار الفائدة وثبات مستوى الأسعار.

ومن حيث ملائمة نموذج « Harrod-Domar » للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب الآتية: [2]

- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة، ركود طويل الأمد ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية؛
- إن مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج، بينما أن الوضع يختلف في البلدان النامية، حيث هذه المعدلات تتميز بالانخفاض.

- النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية.

رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج، فقد سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو التي تنتقده بسبب تأكيده بأن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الأمد، لأن أي

[1] Debraj Ray, "**developement Economics**", New Jersey, Princeton University press, 1998, p58-60.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص77.

زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج تاركا معدل النمو طويل الأمد دون تغيير.

إن هذه الفكرة تعتمد على انخفاض رأس المال عند حصول زيادة في معامل رأس المال الناتج، لكن هذه الفكرة ترفضها نظرية النمو الجديدة، التي تقول بأنه إذا كانت آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات، فإن هذه الاستثمارات تؤثر في النمو طويل الأمد وبالتالي فإن النمو يصبح داخليا وهذا ما سنتطرق إليه في النظرية أدانه.

المبحث الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو اقتصاديات الدول المضيفة

يبقى مفعول الاستثمار الأجنبي المباشر الإيجابي محدود بمدى تجاوب اقتصاد البلد المضيف معه، فحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية سنة 2001، أن الشركات الأجنبية يمكن أن تساهم في تنشيط الاستثمار المحلي وذلك إذا توفرت البيئة الاستثمارية للدولة المضيفة على الشروط التي تسمح بخلق تفاعل بين استثمارات الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية من خلال زيادة المنافسة ونقل التقنيات المتطورة للإنتاج والإدارة والتسويق. وكذلك من خلال استحداث نشاطات جديدة متكاملة مع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات.[1] وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى خلق قطاعات اقتصادية خلاقة.

المطلب الأول: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد

الفرع الأول: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

[1]Marouane ALAYA," **IDE et croissance économique: une estimation a partir de le modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée"**, centre d'économie de développement, université Montesquieu, France, 2004, p7.

توضح الأدبيات الاقتصادية أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات لاقتصاد البلد المضيف تعتمد بشكل كبير على دوافع المستثمر الأجنبي من تحويل جزء من استثماراته إلى البلد المضيف. إذ يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات.فالأول عن طريق التأثير الايجابي على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة إليه(الأثر المباشر أو المبدئي). أما الثاني فعن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من خلال زيادة قيمة الصادرات. والثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية (الإتاوات التي تدفعها الشركات الوليدة للشركة الأم مقابل الحصول على رخصة استخدام العلامة وشعار ونظام عمل الشركة الأم) وهذا ما يؤثر بالسلب على ميزان المدفوعات. هذا بالإضافة إلى زيادة فاتورة الواردات من مواد أولية وعتاد التي غالبا ما تستورد من الخارج تؤثر هي أيضا بالسلب على الميزان التجاري.

وحتى إن كان هدف الاستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلية للدولة المضيفة عن طريق إنتاج السلع والخدمات نفسها بدلا من استيرادها من الخارج(الاستثمار الباحث عن الأسواق)فإن تأثير هذا النوع من الاستثمارات على الميزان التجاري غير واضح. فمن جهة ستنخفض قيمة الواردات بسبب إحلال الصادرات عن طريق التصنيع في البلد المضيف، هذا مع إمكانية التصدير إلى الدول المجاورة مما يعني تحسن في ميزان التجاري عن طريق تقليل الواردات وزيادة الصادرات. وفي الجهة المقابلة قد تقوم الشركة الأجنبية باستخدام المنتجات الوسيطية المستوردة من الخارج بدلا من اعتمادها على المدخلات المحلية، مما يعني زيادة الواردات وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري(أقرب مثال لذلك المطاعم الأجنبية العامة في الجزائر مثلا التي تستورد أغلب منتجاتها الإنتاجية من المصانع الرئيسية في بلد الأم).

وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات الذي يتعامل في منتجات غير قابلة للتبادل التجاري ليس له أي تأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف لعدم تحقق التبادل التجاري (قطاع الفنادق مثلا). بينما نجد الاستثمار في مجال الموارد الطبيعية له تأثيرات إيجابية كبيرة على الميزان التجاري، نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بتصدير المواد الأولية للبلد

الأم والبلدان الأخرى(الشركات العاملة في قطاع النفط والمعادن). وأخيرا نجد أن الاستثمار الباحث عن الكفاءات له أيضا تأثيرات كبيرة على الميزان التجاري ولكنها غير محسومة حيث تعتمد درجة تأثير هذا النوع من الاستثمارات على ميزان المدفوعات على حجم وقيمة صادرات وواردات الشركة الأجنبية.

إذن لا يمكن الجزم بالتأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للدول المضيفة . فقد يعمل في البداية على تحسين حساب رأس المال ولكنه قد يؤثر سلبا على الحساب نفسه في الأجل المتوسط نتيجة للتعاملات المالية الخارجية للمستثمر الأجنبي.كما أن المستثمر الأجنبي قد يزيد من حجم العجز في ميزان التجاري نتيجة لعد التوازن في حجم وقيم التبادل التجاري.[1]

وللحكم على أثره في ميزان المدفوعات لا بد من دراسة شاملة لأثره في كل مكوناته.

أولا: الآثار الإيجابية

1- أثر الاستثمار الأجنبي في الحساب الجاري

يظهر أثر الاستثمار في الحساب الجاري كالآتي:

1-1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري

يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي أو سلبي على ميزان التجاري، وذلك حسب الحالات التالية:

عند توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وفق إستراتيجية الإنتاج الموجه للتصدير فإن ذلك ينعكس إيجابا في زيادة صادرات الدول المضيفة، مما يترك أثرا إيجابيا على الميزان التجاري، وكدليل على ذلك نجد ارتفاع مساهمة صادرات الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي صادرات كندا والسويد وذلك في 1994 إلى 45,5 %

1Maison rouge, j. proceeding, the conference on the multinational corporation in the stafe depart, 1969, p49.

و 19,7% على الترتيب، وفي النمسا والولايات المتحدة الأمريكية في 1996 إلى 24,7 % و 22,5 % على الترتيب، كذلك قدرت في سنغافورة سنة 1996 بـ 60,6 % وماليزيا عام 1994 بـ 51 % والصين ب، 36,1 %، ويتضح ذلك أكثر من خلال الجدول رقم (05).

الجدول رقم (01-05): مساهمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في صادرات بعض دول العالم بالمليون دولار.

الدول	كندا	النمسا	السويد	فرنسا	و.م.أ	الصين	المكسيك	تايوان	ماليزيا	سنغافورة
السنوات	1994	1996	1994	1992	1996	1997	1993	1995	1994	1996
صادرات المستثمرين الأجانب (1)	83603	23061	14253	50283	136588	74900	11174	22957	28874	44511
إجمالي الصادرات (2)	183707	93401	72279	224833	611800	207251	61477	85743	56590	7365
% (2)/(1)	45.5	24.7	19.7	22.4	22.3	36.1	18.2	26.8	51	60.6

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 1999، ص 410.

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2005 consulté le 13/01/2019 à 10:40

دعمت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر صادرات العديد من الدول كما اتضح في الجدول السابق رقم (05)، لن قد تلجأ هذه المشاريع إلى استيراد بعض مستلزمات الإنتاج من الخارج خصوصا من الدولة لتدعيم صادراتها، لذلك فإن الأثر الصافي لها في هذه الحالة على الميزان التجاري للدولة المضيفة يتمثل في فرق صادراتها عن وارداتها، ويظهر جليا من الجدول رقم (06) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول

المتقدمة أثرت سلبا على ميزانها التجاري، أما في الدول النامية فقد أثرت سلبا على الميزان التجاري للصين والمكسيك في حيث لعبت دورا إيجابيا في تدعيم الميزان التجاري لماليزيا، وتايوان.

الجدول(01-06): صادرات وواردات المستثمرين الأجانب في عدد من الدول المتقدمة والنامية بالمليون دولار.

الدول	السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الرصيد
النمسا	1996	23061	27059	3998 -
اليابان	1995	23917	42383	18466 -
و.م.أ	1996	136588	252588	116402 -
الصين	1997	74900	77721	2821 -
البرازيل	1997	21745	19371	2374 -
ماليزيا	1994	28874	17584	11290 -
المكسيك	1993	11174	18081	6907-

المصدر:الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 1999، ص 411.

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2005 consulté le 13/01/2019 à 10:30

ومن الآثار المهمة التي يمارسها الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للدول المضيفة مقدار مساهمته في تخفيض إجمالي وإراداتها من خلال تمويله لأسواقها المحلية بالسلع والخدمات، وفي 2005 قدرت مبيعات الشركات الأجنبية المستثمرة في أسواق البلدان المضيفة، ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، هونغ كونغ بـ 1755,9، 805، 31,7 و266,8 مليار دولار على التوالي نتيجة ارتفاع دخل الفرد فيها، وتصل في الهند وسلوفينيا إلى 41,2، و 14,9 مليار دولار على التوالي.

زيادة دخل الدولة المضيفة بسبب وجود الشركات الأجنبية إذا انعكس في زيادة الطلب على الواردات وبالتالي ينعكس سلبا على رصيد ميزانها التجاري.

وبهذا فإن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري للدولة المضيفة هو محصلة الاثار السابقة، ور شك في أن هذا الأثر لا يخضع فقط لإستراتيجية المستثمر الأجنبي بل يعتمد كذلك على مدى قدرة الدول المضيفة على توفير مستلزمات الإنتاج بتكلفة منخفضة (للحد من استيرادها من الخارج)، ومدى اتساع حجم أسواقها وارتفاع دخل الفرد فيها لتكون حافرا على تمويل أسواقها المحلية ومدى قدرتها على توظيف الدخل المتأتي من هذه المشاريع لتدعيم صادراتها والتقليل من الاستيراد.

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في حساب الخدمات.

2-1- حساب الخدمات والمداخيل: تحتاج الشركات الأجنبية إلى مجموعة من الخدمات كالنقل، الخدمات المصرفية، والتأمين، فإذا ما اعتمدت على خدمات محلية، فإن ذلك يسجل أثرا منعدما على حساب الخدمات والمداخيل، أما إذا اعتمدت على مصادر خارجية فإن هذا يترتب عليه أثرا سلبيا على حساب الخدمات والمداخيل للدولة المضيفة.

كما أن تحويل الأرباح ومدفوعات خدمة التكنولوجيا يترك أثرا على حساب الخدمات والمداخيل للدول المضيفة، وفي هذا الإطار، فقد قدرت إجمالي استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية لفترة (1950-1967) بـ 7473 مليون دولار، في حين بلغت الأرباح المحولة منها، خلال الفترة نفسها، ما مقداره 16079 مليون دولار، وأيضا استقطبت الدول النامية نحو 6 مليار دولار كاستثمارات مباشرة أسفرت عن أرباح بلغت نحو 13 مليار دولار، أعيد استثمار منها 2 مليار دولار فقط، والباقي تم تحويله إلى الدول الأم (المتقدمة)، كما بلغت تكلفة استيراد التكنولوجيا عن طريق مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في 16 دولة شملتها الدراسة في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية بـ 5% من إجمالي صادراتها، هذه الاحصائيات تؤكد ارتفاع الأعباء التي تتحملها الدول النامية جراء ارتفاع حجم الأرباح المحولة ومدفوعات خدمة التكنولوجيا مما ينعكس سلبا على موازين الخدمات والمداخيل، وهذا ما يشكل استنزافا لرأس مالها، ويزداد الأمر سواءً إذا تم تمويل هذه المشاريع من مدخراتها المحلية.

2-2- حساب التحويلات: في حالة اعتماد الشركات الأجنبية على العمالة الأجنبية، وقامت هذه الأخيرة بتحويل مدفوعات من الدخل للخارج، فإن ذلك يترك أثرا سلبيا على حساب صافي التحويلات للدولة المضيفة ويزداد هذا الأثر سوءا في حالة ضعف مهارات وخبرات العمالة في الدول المضيفة (خاصة النامية)، مما لا يسمح بإشراكها في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى ارتفاع نفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية والرواتب والأجور الممنوحة للعمالة الأجنبية ككل.

3- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في حساب رأس المال

يبرز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في حساب رأس المال للدول المضيفة بقيمة التدفقات الواردة إليها منه، وبمدى قدرتها على الحفاظ عليها موجبة ومتزايدة، باستقطاب تدفقات جديدة، أو بنجاحها في اقناع المستثمرين الأجانب بإعادة استثمار الأرباح الناجمة عن الاستثمارات السابقة، وهذا من شأنه تدعيم رصيد حساب رأس المال فيها، ويظهر من الجدول رقم (07) أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي عبارة عن استثمارات جديدة ما بين (58 و 70%)، والباقي عبارة عن فروض بين الفروع، أو أرباح أعيد استثمارها هذه الأخيرة سجلت نسبة وسطية ضعيفة قدرت بـ 22,2 % خلال الفترة (1995 إلى 2004)، وبالرغم من ارتفاعها بدءا من عام 2003، إلا أنها كانت على حساب الفروض بين الفروع مما يؤكد مرة أخرى على أغلب الأرباح المحققة في الدول المضيفة يتم تحويلها إلى الخارج (الأرباح إذا أعيد استثمارها تعتبر استثمارا مباشرا جديدا يدعم رصيد حساب رأس المال، أما إذا تم تحويلها إلى الخارج فإنها تمارس أثرا سلبيا على حساب الخدمات والمداخيل)

الجدول رقم (01-07): تطور نسب مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1995-2004)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
استثمارات جديدة %	70	60	58	63	68	61	65	72	71	67
قروض بين الفروع %	13	23	23	30	24	30	32	18	9	0

أرباح أعيد استثمارها %	17	13	19	9	8	9	3	10	20	33

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2005، ص 11. -1

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2005 consulté le 13/01/2019 à 10:30

ومما لا شك فيه أن الظروف التي تميز الدولة المضيفة ممثلة بمدى وجود المناطق الحرة، والسياسة الضريبية والجمركية، ومعدلات التضخم ..... إلخ، ففي حالة عدم فعالية متطلبات الاستثمار المختلفة، فإن ذلك سيؤدي إلى خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي التأثير سلبا على حساب رأس المال، كما أن هذه البيئة تشجع على تحويل الأرباح إلى الخارج مما ينعكس سلبا على حساب الخدمات والمداخيل.

وتشكل مجمل النقاط سابقة الذكر مجتمعة خلاصة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات لأي دولة.

ثانيا: الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات

يشير الناقدون والمعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار السلبية لتلك الاستثمارات على ميزان المدفوعات للدول المضيفة قد تكون ايجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدول من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، كما تمكن الدولة المضيفة من إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها، الأ أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المديين المتوسط والطويل نظرا لعدد من الأسباب :

- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات.
- هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها.

- هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول، حيث كثيرا ما يحظر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلى أسواق معينة وفقا لما يسمى بالشروط التقييدية.

الفرع الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاستثمار المحلي

إن تأهيل المؤسسات بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر يتم من خلال تغيير أساليب الإدارة والتسيير، فالشركات المتعددة الجنسيات تفرض إستراتيجيتها الخاصة على الشريك المحلي في مجال الاتصالات والمعرفة والتقنية بالنسبة للشركات التي تملكها أو تشارك فيها، وفي المجالات التي تكون الشركات متعددة الجنسيات أكثر تطورا عن الشركات المحلية، يمكن أن تساهم هذه الشركات في ترقية الشركات المحلية، كما أنها تستفيد من خبرات الشركات المحلية في السوق بحيث تقوم بالتوليف بين الميزات والقدرات الأجنبية وبين الميزات والقدرات المحلية من أجل تحسين فعالية الشركات التي تملكها.[1]

ولإبراز العلاقة التي ترتبط الاستثمار الأجنبي المباشر، بالاستثمار المحلي في الدول النامية، قدمت دراسة شاملة قام بها بوزورث و كولينز Bosworth et Collins سنة 1999، تبين تأثير تدفقات رؤوس الأموال على الاستثمار المحلي في 58 دولة نامية خلال الفترة (1978-1995). وتغطي العينة كل من أمريكا اللاتينية وآسيا تقريبا، إضافة إلى العديد من الدول في إفريقيا. وهذان الباحثان يفرقان بين ثلاثة أنواع من التدفقات (الاستثمار الأجنبي المباشر – استثمار محافظ الأوراق المالية – القروض). وأخذ عينة مكونة من 58 دولة نامية، و18 دولة تمثل الأسواق الناشئة. كما هو موضح في الشكل التالي:**الشكلين رقم (1-6) (1-7): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار بالمحفظة، والقروض على الاستثمار المحلي –خلال الفترة**

[1]L'investissement direct étranger au service du développement, optimiser les avantages, minimiser les couts, rapport d'OCDE, ,janv 2003 , pp 4-5. www.oced.org/publications ,consulté le 14/05/2017 à 05:10

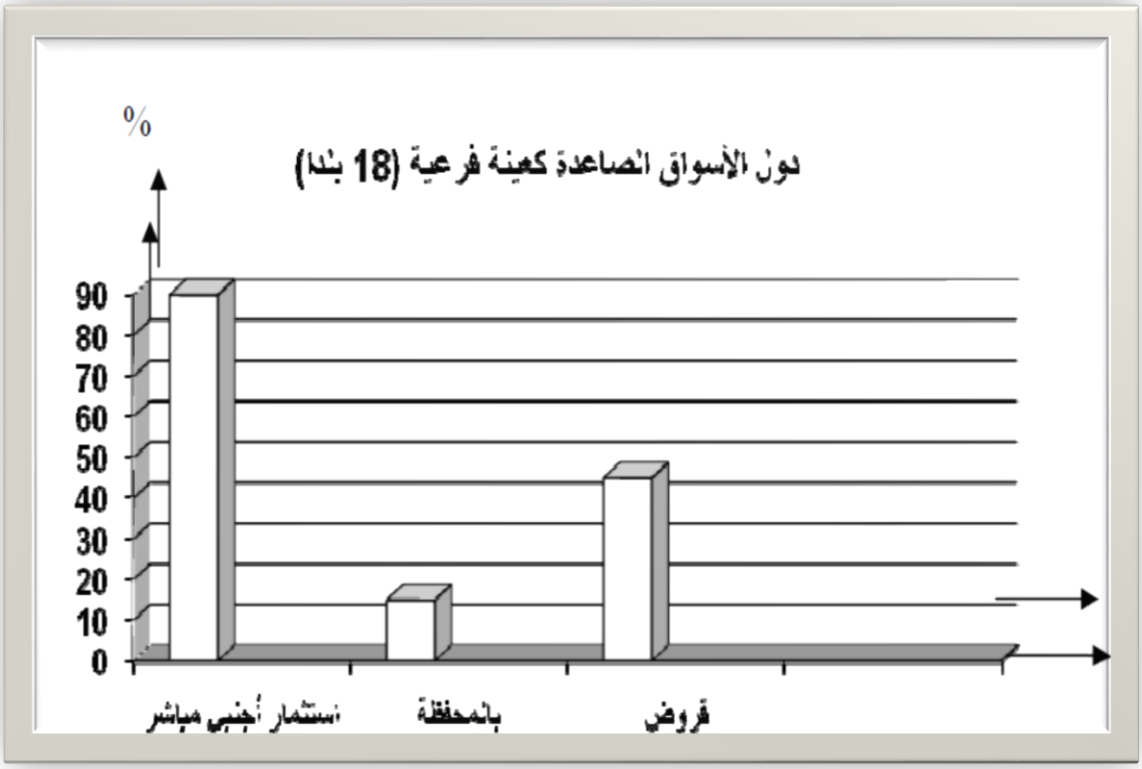

(1995-1978)

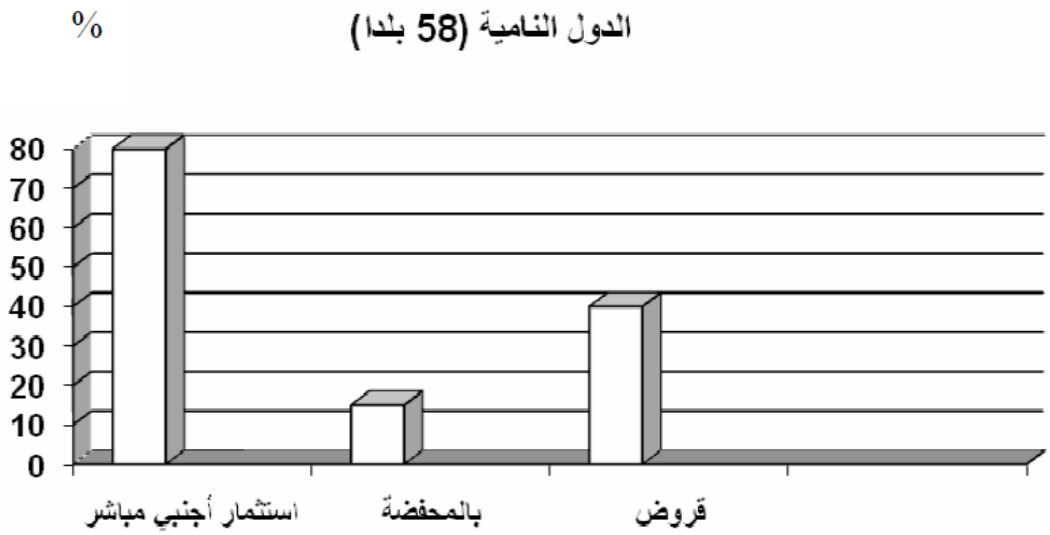

المصدر: صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38، العدد 02، ص 07.

ويتبين من الشكل أعلاه أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير على الاستثمار المحلي أقوى من تأثير القروض والاستثمار بالمحفظة، إذ أن ارتفاع كل عمود يشير إلى الأثر التقديري لتدفق

رأس المال المبين على الاستثمار المحلي، وقد انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية في التسعينات وكذلك قروض المؤسسات المالية الدولية، وحلت محلها تدفقات رأس المال الخاص، حيث وصلت إلى حوالي 75% من التمويل الخارجي الذي أتيح للبلدان النامية سنة 1999.[1]

المطلب الثاني:أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل الخبرات

الفرع الأول: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل الخبرات التكنولوجية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القنوات الأساسية لنقل التكنولوجيا، نظرا لكون التكنولوجيات الجديدة لا تكون متاحة تجاريا، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على منتجاتها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق اتفاقيات التراخيص كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع تكون أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات. ويصاحب استخدام التكنولوجيا المتطورة زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن التغيير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي وزيادة رأس المال الخاص بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة مستوى التقدم التكنولوجي للاقتصاد ككل.

يوصف الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه قناة لنقل التكنولوجيا من خلال ما يعرف بـ (أثر المضاعف التكنولوجي). إذ يعمل هذا المضاعف على نشر التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة على نطاق واسع.[2]

---

[1]Fréderiques SACHWALD et Serge PERRIN," **Multinationales et développement le rôle des politiques nationales**", ed: Magellan et cie, Paris, 2003, pp:26-32. Le livre sur le site www.diplomatie.gov.fr. consulté le 05/06/2018 à 12 :10

2Boris berthon, **"pour une approche globale du transfert de connaissance"**, xylème conférence d F. YACHIR, « Les formes d'importation technologiques » in revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, n° 4, Décembre 1980, p.647, cité par GUESMI A.e l'aimas, 2003 ,p30 ,+

ومن أجل استفادة الجزائر والدول النامية من هذا المضاعف يجب عليها توفير مجموعة من الشروط وهي:[1]

- تطوير قوانين ضمان نقل التكنولوجيا في عقود الاستثمار مع الشريك الأجنبي.

تحسين القدرات التفاوضية في مجال التكنولوجيا

- تطوير أساليب تكوين الإطارات بما يعزز قدرتها على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا الحديثة

- تسهيل توفير المعلومة العلمية والتكنولوجية باستخدام نظم قواعد المعلومات الحديثة

- انتهاج سياسات تطور المعارف والخبرات، وليس فقط المنتجات ووسائل الإنتاج

ومن ناحية أخرى، فإن فاعلية التكنولوجيا المنقولة تتوقف على عدد آخر من العوامل، أهمها درجة التلاؤم النسبي للمستوى ونوع التكنولوجيا المنقولة لخصائص الدول النامية، بالإضافة إلى اتفاق هذه التكنولوجيا لأهداف الدول المضيفة.

يعد نقل التكنولوجيا من الشركة الأم إلى إحدى شركاتها الوليدة أو من شركة وليدة إلى إحدى شقيقاتها التابعة لنفس المجموعة نقل دولي داخلي[2].فهو نقل دولي لأنه يتم عبر الحدود الدولية، وهو نقل داخلي لأنه يتم في إطار المجال الاقتصادي الداخلي للشركة المتعددة الجنسية. ذلك أن الشركة الوليدة وإن كانت تتمتع باستقلال قانوني ظاهري إلا أنها من ناحية ثانية تتميز بتبعيتها الاقتصادية للشركة الأم.

يمكن القول من الناحية النظرية بأن ممارسة الشركة الوليدة لنشاطها الإنتاجي في الدولة المضيفة يؤدي إلى انتقال التكنولوجيا إلى المشروعات الاقتصادية الوطنية فيها، من

[1]F. YACHIR, « **Les formes d'importation technologiques** » ,revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, n° 4, Décembre 1980, p.647, cité par GUESMI A.

[2]د. حسام عيسى، **الشركات المتعددة القوميات**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون سنة طبع، ص 36 .

خلال العلاقات التي تقيمها الشركة الوليدة معها.[1] ويمكن الاستفادة من نقل التكنولوجيا عن طريق الإجراءات التالية:

- تشجيع الشركات الوليدة على القيام بعمليات البحث والتطوير وتوطيد علاقاتها بمراكز البحث والتطوير الوطنية. ويتبع المشرع الهندي هذا الأسلوب حيث يمنح خصم 33,5%من نفقات البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات الوليدة من وعاء الضريبة على الدخل[2].
- تشجيع الشركات الوليدة على الاستعانة بالكوادر الفنية الوطنية في الدولة المضيفة للعمل فيها. وذلك لما يتمتعن به هؤلاء من دور مهم في نقل المعرفة الفنية إلى المشروعات الوطنية.

الفرع الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل الخبرات التسييرية

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فإن نقل الكفاءات والخبرات من المستثمر الأجنبي أو المؤسسة المتعددة الجنسيات إلى مؤسسة البلد المضيف هو ثاني شيء يمكن أن يقدمه الاستثمار الأجنبي المباشر بعد خلق مناصب الشغل، مثلا يمكن للمؤسسات المحلية أن تكتسب المعارف من خلال الاتصال المباشر مع المستثمر الأجنبي في حالة شراكة، أو أيضا من خلال تحرك العمال مثلا عندما توظف المؤسسة المحلية عمالا شغلوا مناصب

[1] يلاحظ هذا الاتجاه في المكسيك. حيث يشترط المشرع المكسيكي لكي تتمتع الشركة الوليدة بالامتيازات والتخفيضات الضريبية أن تتجاوز نسبة المواد الأولية والسلع الوسيطة والمكونات الأخرى المنتجة وطنيا والتي تستخدمها الشركة الوليدة 60% من مجموع ما تستخدمه. أي أن لا يزيد ما تستورده من مكونات الإنتاج على 39%.

[2] إضافة إلى ضغوط الحكومة الهندية على الشركات الوليدة، سواء كانت مملوكة بالكامل لشركة المتعددة الجنسية أم شركة وليدة مشتركة، على إنشاء مراكز للبحث والتطوير في الهند. وتؤكد دراسة أجريت على ثمان شركات وليدة تعمل في الهند انها أنشأت جميعا معامل للبحث والتطوير وأن كل من يعمل في هذه المعامل من الهنود.

تسييرية في المؤسسات الأجنبية، كما يمكن أن يفرض الاستثمار الأجنبي مستوى معينا من الإبداع قد يحث المؤسسات المحلية على الرفع من فاعليتها وتحسين مستواها التنافسي.[1]

على خلاف الموارد المادية تتميز المعرفة ومختلف الخبرات الإدارية بصعوبة قياسها، فهي أصل من الأصول الفكرية ولأن قيمتها الاقتصادية لا تظهر إلا عند استعمالها.كما أن التحول من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد مبني أساسا على الأصول الفكرية يقتضي تحويل الاهتمام من إنتاجية عوامل الإنتاج الطبيعية إلى إنتاجية العمل المعرفي وذلك له عدة مبررات.[2]

- إن ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته، وهذا يعني أنه لابد من إيجاد مقياس أو مؤشرات دالة على مكونات العمل المعرفي ونتائج استخدامه للتمكن من إدارته؛
- الاستثمارات الكبيرة في مبادرات ومشروعات المعرفة لابد من أن تعني وجود حاجة حقيقية لقياس وتقييم هذه الاستثمارات؛
- إن الخصائص المميزة للمعرفة سواء كأصل غير ملموس أو عدم بروز قيمتها إلا عند الاستخدام أو قابلية الانتشار والانتقال بسهولة خاصة المعرفة الصريحة، ومع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال، كل ذلك يجعل المعرفة والخبرات قابلة للنقل إلى الخارج بسهولة وبسرعة هذا ما يبرز ضرورة قياس وتقييم العمل المعرفي؛
- النقص الواضح في مقاييس تقييم الأداء للعمل المعرفي.

في الحقيقة ليس هناك نموذج واحد لقياس المعرفة أو طريقة واحدة بل هناك العديد من الطرق وهذا راجع إلى اختلاف الأبحاث في هذا المجال، كما أنه يجب التمييز بين المعرفة والخبرات الإدارية كرصيد والمعرفة والخبرات كتدفق.

[1]Boris berthon," **pour une approche globale du transfert de connaissance** ", xylème conférence de l'aimas, 2003, p 03.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، " **الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات**"، دار المسيرة للنضر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2007، ص264.

الشكل رقم (1-8): هيكل عام للموارد وإمكانية نظام إدارة المعارف في المؤسسة

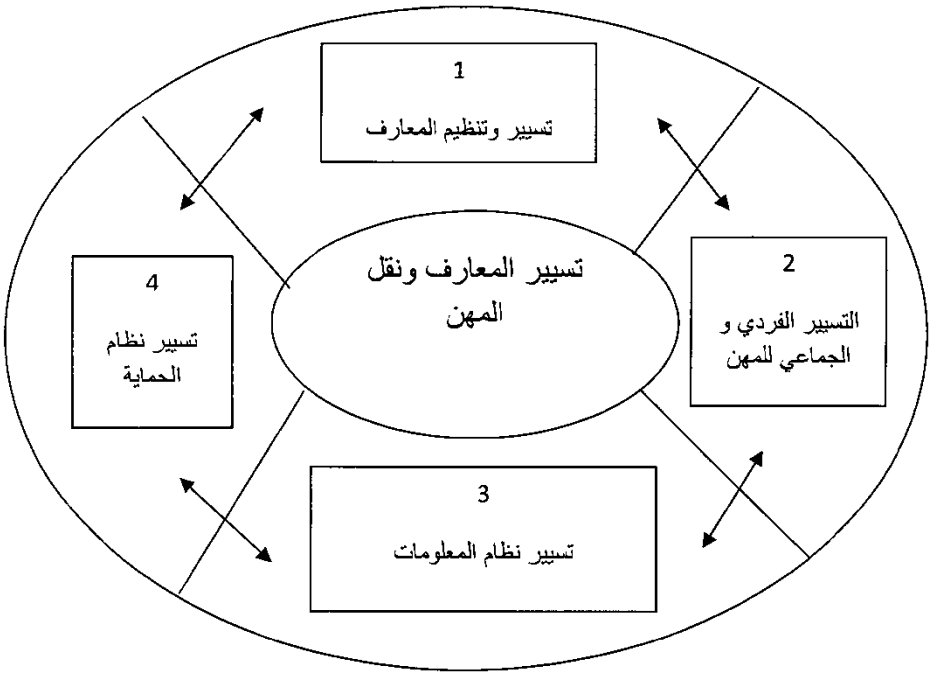

المصر: علي عبد الفتاح أبو شرار مصدر سابق ص85

الشكل السابق يلخص تسيير المعارف والخبرات التي تقسم الكفاءات إلى أربعة أجزاء:[1]

1. تهتم المرحلة الأولى بتسيير وتنظيم المعارف والخبرات؛

2. المرحلة الثانية تخص تسيير المهنة عن طريق تنظيم الجهد الفردي والجماعي؛

3. المرحلة الثالثة تهتم بتسيير نظم المعلومات الذي يمثل محرك نقل المعارف؛

4. المرحلة الأخيرة تخص تسيير نظام حماية المعارف.

يشكل تبادل الخبرات والمعارف تعلما من الطرف المستقبل لها، لذلك يجب أن يكون هناك تقارب وتأقلم بين طرفي التعلم والخبرة في حد ذاتها وذلك بأن يتمكن المستقبل من امتصاص

[1]BISCOURP pierre ,KRAMARZ francis **," internationalisation des entreprises industrielles et emploi** " ,revue économie et statistique,n 363-365, 2003, p146.

المعارف والخبرات الموجودة لدى المرسل وبقدرة المرسل بالتأقلم مع مستقبل معارفه وخبراته وهذا ما يوضحه الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (1-9): نقل الخبرات بين طرفي التبادل

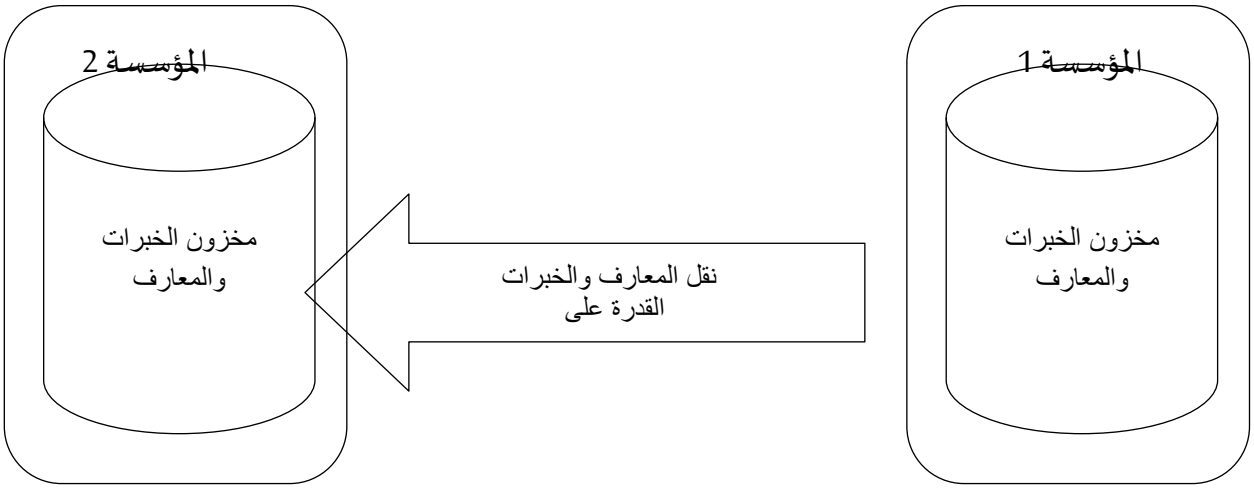

المصدر: د. حسام عيسى مرجع سابق

فإذا كانت المؤسسة (1) هي المؤسسة الأجنبية والتي تمتلك الخبرات والمعارف الإدارية والتسييرية، والمؤسسة (2) هي المؤسسة الاستثمار الأجنبي والتي تريد كسب وامتلاك البعض من مخزون الخبرات والمعارف للمؤسسة (1)، فيجب أن تكون قادرة على الامتصاص من مخزون المؤسسة (1) وذلك بالتكيف مع ثقافة وعقلية المرسل، هذا الأخير من شأنه أن ينجح عملية نقل الخبرات إلى المؤسسة (2) إذا كان يعرف كيف يتأقلم مع ثقافة وعقليات المستقبل لهذه الخبرات.

يتمثل دور معظم الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في تكوين آثار جانبية على الاقتصاد أي جعل الاقتصاد ككل يستفيد من عملية نقل التكنولوجيا، حيث يتوقف دور هذه الشركات في نقل التكنولوجيا على عاملين: الأول مدى استعداد الشركات

[1]Alain – cm martinet et Ahmed, "**lexique de grdtion "**,Dalloz, 5 éd paris, 2005, p 151.

متعددة الجنسيات لتكوين علاقات تبادلية مع الشركات المحلية، بما في ذلك مساعدتها على تطوير قدراتها التقنية، والثاني هو مدى قدرة هذه الأخيرة على استيعاب هذه التكنولوجيا، أي مدى قدرتها الذاتية على الاستفادة، كما أن نقل التكنولوجيا يرتبط أيضا بعوامل تتعلق بحجم الشركة ومجال نشاطها الأساسي ونوع التكنولوجيا التي تطورها، حيث أشارت بعض الأبحاث إلى أن الشركات متعددة الجنسيات مفيدة أكثر للقطاعات التي تتطلب تكنولوجيا أقل تقدما أي أنها ليست صناعات ذات طبيعة تقنية عالية.[1]

ولا يوجد إجماع من قبل الباحثين حول دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا، فبالرغم من وجود دراسات تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين نقل التكنولوجيا وتواجد الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، هناك دراسات لا تؤكد مثل هذه العلاقة، ففي إحدى الدراسات إلي شملت قطاع الصناعة في المغرب ودور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا وجدت هناك علاقة سلبية حيث لم تكن هناك آثار إيجابية لنقل التكنولوجيا للشركات المحلية وقطاع الصناعة في المغرب، في حين تشير دراسة أخرى إلى أن هناك علاقة إيجابية أو تأثيرا إيجابيا على الشركات المحلية نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي في الصين، إلا أن هذا يرجع إلى طبيعة تكوين الشركات المحلية التي هي في أغلبها إما شركات حكومية أو شركات تعمل مع شركات متعددة الجنسيات، في حين كان هذا الأثر غائبا في الشركات التي يشارك فيها القطاع الخاص المحلي، وهذا يدل على أن التركيب الهيكلي للشركة المحلية يلعب دورا في مدى رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تسهيل نقل التكنولوجيا، حيث تقل هذه الرغبة في الشركات التي يسيطر عليها القطاع الخاص المحلي في حين ترتفع في الشركات التابعة للقطاع العام مع وجود مشاريع مشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات.

[1]Alain – cm martinet et Ahmed op cit p 51

كما أن نقل التكنولوجيا يكون له أثر أكبر في حال وجود بيئة علمية في البلد المضيف حيث تستطيع أن تستفيد من هذه التكنولوجيا وتطورها، وهناك يكون تبادل الدراسات والبحوث المحلية مع الشركات متعددة الجنسيات عاملا مهما في زيادة التفاعل بينها وبالتالي تكون الآثار الجانبية أكبر. أما في حالة عدم وجود قاعدة علمية أو بحثيه فإن الاستفادة من نقل التكنولوجيا تكون مقتصرة على زيادة القدرة الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج أي أن آثارها التنموية تكون محدودة، وهذا ما يسمى بالقدرة على استيعاب التكنولوجيا والتعامل معها، فهي تعتبر عاملا أساسيا في توثيق العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة.[1]

من أهم أمثلة نجاح الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا جاءت ماليزيا في المقدمة حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن معظم الصادرات والسلع الصناعية هي من إنتاج الشركات متعددة الجنسيات، كما أن الصناعات الالكترونية معظمها من صنع الشركات متعددة الجنسيات تمثل أكثر من نصف الصادرات الصناعية، ويرجع هذا النجاح إلى عدة أسباب من أهمها توفر الأيدي العاملة المدربة، والبيئة العلمية الحديثة، ونظام تعليمي متطور، وسياسة اقتصادية تعتمد على قاعدة التصدير والمنافسون في السوق العالمي. وقد توصلت إحدى الدراسات التي شملت 33 دولة إلى وجود علاقة قوية بين توفير الأيدي العاملة المدربة واستيراد التكنولوجيا من قبل الشركات متعددة الجنسيات.[2]

الخلاصة

[1] سعد طه علام، **التنمية والدولة**، دار طيبة للنشر، القاهرة، 2003، ص 132.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **العولمة وأسواق العمل في منطقة الاسكوا**، نيويورك 2016، ص 12-15.

مما تقدم نجد أن موضوع الاستثمار يحتل مكانة هامة في السياسة التنموية للحكومة، فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي و ذلك بتوفيره لمناصب الشغل و إنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي و الوسيط أو بهدف التصدير.

وعلى هذا الأساس تم التطرق في هذا الفصل إلى أساسيات الاستثمار لتحليل منظومته ودوره في عملية التنمية، من خلال عرض مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة له ،والتي تبناها مختلف الاقتصاديين الذين أكدوا على فعالية رأس المال الأجنبي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء من جهة، ودعم حركة التقدم التكنولوجي من جهة أخرى. وهذا ما أكد عليه التطور الكبير الذي عرفته هذه الظاهرة في مختلف دول العالم والنتائج الايجابية المصاحبة له. كما أوضح الأدب الاقتصادي التجريبي أن هناك إجماعا بين الاقتصاديين لأهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي وآثارها الايجابية على التنمية،حيث جاءت معظم الدراسات التطبيقية لتؤكد على الدرجة العالية من الارتباط بين معدل نمو الاستثمارات الأجنبية ومعدل الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول، وهو ما يدل على أهمية إستراتيجية استهداف الاستثمارات الأجنبية في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل و ذلك بوضع سياسة استثمارية رشيدة، من خلال توفير الظروف المناسبة و إزالة العراقيل التي تعيقه و توجهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية و الاجتماعية.

الفصل الثاني

انعكاسات اتفاق الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري

تمهيد

حرص الاتحاد الأوروبي على إقامة علاقات مع دول حوض المتوسط، فسعى إلى توسيع نفوذه في المنقطة منذ مطلع السبعينات من خلال قمة برشلونة التي تعد بمثابة استجابة للسياسة الأورو-متوسطية الجديدة، فظهر مفهوم الشراكة ليحل محل التعاون. وترجع أسباب اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول حوض المتوسط بصفة عامة إلى القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية والاقتصادية التي تربطهما.[1] وسعي الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الاتفاقية إلى تقوية أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية.

أما عن الأسباب التي دفعت الجزائر إلى التوقيع على هذا الاتفاق فتتمثل في حدة المشاكل الاقتصادية المتمثلة في تفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب الحضاري مقارنة بجيرانها، سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي.[2] بالإضافة إلى الرغبة في إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجية الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها وتقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

[1]- عبد السلام النعيمات، **دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاق الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي**، الجمعية العلمية الملكية للنشر، الأردن، 2015، ص65.

[2]- زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو جزائرية و أثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014، العدد1، ص53.

المبحث الأول: تطور العلاقات من التعاون إلى الشراكة

تندرج اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي وبين دول الحوض المتوسط ضمن الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي، بحيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى بناء منطقة مستقرة نامية بصورة دائمة،وذلك من خلال إنشاء منطقة للتجارة للحرة. هذا الأمر أدى إلى خلق وضع جديد يتمثل في تواجد الدول المتوسطية أمام المسائل التي تطرحها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي إعادة هيكلة وتأهيل اقتصادها لمواجهة نتائج تحرير التجارة.

المطلب الأول : تحليل مضمون اتفاقية الشراكة

الفرع الأول:مسار تطور العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من التعاون إلى الشراكة

يعد مجلس الشراكة الجزائري –الأوروبي أعلى هيئة سياسية وضعت في إطار متابعة تنفيذ اتفاق الشراكة القائم بين الطرفين منذ سنة 2005، ويجتمع مرة في السنة لتقييم الانجازات والمشاريع في مجال التعاون[1].

يتمثل هذا البعث التعاوني المؤسساتي في:

1- **تنصيب ميادين للتعاون**: ستغطي مجموعات العمل الخمسة (الفلاحة – الصيد البحري – الصناعة – التجارة – الخدمات – البيئة – النقل – الطاقة – العدالة – الشؤون الداخلية – التكنولوجيا) وستعوض بعد إنهاء الإجراءات التي قد تأخذ وقتا طويلا بلجان فرعية ذات صلاحيات ورزنامة ومرجعيات محل تفاوض بين الطرفين.

2- **اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي:** لقد توصلت الجزائر والإتحاد الأوروبي بعد مشاورات دامت أكثر من سنتين إلى اتفاق حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي الخاص باتفاق الشراكة" إن الرزنامة تنص على تأجيل رفع الحواجز الجمركية حتى سنة 2020 أمام أصناف واسعة من المنتجات التي تستوردها بلادنا".

كما ينص الاتفاق أيضا في شقه الفلاحي على إعادة النظر في بعض الأصناف التي يوليها الاتحاد الأوروبي الأفضلية، لاسيما المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة، ودخلت هذه الترتيبات الجديدة حيز التنفيذ في أول سبتمبر2012[2]، وكانت الجزائر قد رفعت في 2010 طبقا لأحكام اتفاق

---

[1]- **CACI**: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: خدمات منح شهادة المنشأ والتدويل/ المصدر: دراسة حول التقنيات المختلفة لدعم التجارة المنجزة من قبل الاتحاد الايطالي لغرفة التجارة والصناعة UNIONCAMERE ماي 2005، ص23.

[2]- موقع الواب لوزارة الشؤون الخارجية، www.mae.dz في 2016/08/23 على الساعة 08:50

الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وهذا طبقا للمادتين 11 و16 اللتان تمنحان للجزائر حق مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي وتعديل الامتيازات التعريفية[1]، عريضة هي الأولى من نوعها يتقدم بها بلد متوسطي وقع على مثل هذا الاتفاق لدى المفوضية الأوروبية، وهذا لضمان حماية أفضل لبعض الفروع الصناعية الوطنية النامية ولتمكين مؤسساتنا أن تهيئ نفسها بشكل أحسن لمرحلة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي المقرر في أفاق 2021.[2]

أما بخصوص أصناف السلع التفضيلية التي منحتها الجزائر للاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة فقد استهلكت كلها من طرف بلدان الاتحاد الأوروبي بشكل كلي وفي المقابل فإن الجزائر لم تستهلك سوى 06 من 41 صنف التي منحها الاتحاد الأوروبي بنسب ضعيفة لا تتعدى 10%، كما يلاحظ أيضا نقص كبير في المستثمرين الأوروبيين في الجزائر خصوصا في القطاعات خارج المحروقات.[3]

3- **أهم الأحداث في العلاقات الأور-جزائرية:** الجدول الموالي يبين أهم الأحداث في العلاقات الأور-جزائرية

[1]- للمعلومات أكثر طالع الرابط: www.el-massa.com

[2]- موقع الواب لوزارة الشؤون الخارجية، www.mae.dz في 2016/08/23. على الساعة 05:15

[3]- نشر في الجزائر الجديدة في 2016/06/14 عبر محرك البحث في الجرائد: www.djazairess.com

الجدول رقم (2-1): أهم الأحداث في العلاقات الأوروجزائرية

التاريخ	الحـــــــــدث
2002	التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي
2005	بدء سريان اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الاوربي والجزائر
سبتمبر 2006	- بداية التحرير الكلي للقائمة - بداية التفاوض حول مذكرة تفاهم بشأن شركة استخراجية في مجال الطاقة
2008	- التوقيع على خارطة الطريق، المكمّلة لاتفاقية الشراكة - إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط (تعزيز الشراكة الأورو-متوسطية)
2010-2007	220 مليون يورو للبرنامج التأشيري الوطني للجزائر الممول في إطار آلية الجوار
2010	التقدم بطلب مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي (تأجيل التفكيك الجمركي إلى غاية 2020)
2011	- انعقدت الجلسة الأولى للجنة الفرعية المعنية بالحوار السياسي، الأمن وحقوق الانسان في الجزائر العاصمة، كذلك انعقدت الجلسة السادسة لمجلس الشراكة والجلسة الثانية للجنة الشراكة، إضافة إلى اللجنة الفرعية للبيئة والنقل والطاقة والجلسة الخامسة للحوار الاقتصادي. - بدأت الجزائر استعداداتها لبدء مناقشات بشأن إمكانية إنجاز خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية
مارس 2012	- التوقيع على اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حول التعاون العلمي والتكنولوجي - تم إرسال أول بعثة من الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات (حوالي 120 مراقبا) إلى الجزائر خلال انتخابات 10 أيام/مايو التشريعية، بناء على دعوة من السلطات الجزائرية.
2013	- تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في القائمة الثانية بشكل كامل - الاتفاق الاستراتيجي حول الطاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي
2017	تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في القائمة الثالثة بشكل كامل.
2020	التحرير الكامل للمبادلات التجارية وإنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الرابط www.enpi-info.eu

الفرع الثاني: عرض وتحليل مضمون الاتفاقية: (بنود الاتفاقية)

دخل اتفاق الشراكة الأور-جزائري حيز التنفيذ في شهر سبتمبر 2005 بمرسوم رئاسي رقم 159-05 مؤرخ في 27 أبريل سنة2005.[1]

حيث تضمن هذا الاتفاق 110 مادة تضمنت في البداية الحوار السياسي، أبعاده وأهدافه وأهميته ثم الجانب الاقتصادي والمالي الذي يخص حرية نقل البضائع والسلع والخدمات وحرية نقل رؤوس الاموال ثم الجوانب الاجتماعية والتعاون الثقافي والجوانب الخاصة بالجباية والمسائل التجارية.

1- **المحور السياسي والأمني:** ويتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي والأمني، وتسعى الاتفاقية إلى التوصل من خلال الحوار المتواصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وخاصة تلك المرتبطة بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية الإقليمية.

2- **التنقل الحر للسلع:** تقوم المجموعة الأوربية والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا وخلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبعا لمحاور الاتفاقية وطبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع، الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.

هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة اتحاد جمركي أو منظمة تبادل حر من قبل إحد الطرفين مع أطراف أخرى على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة. وفي إطار هذه الاتفاقيةتم الإتفاق على ما يلي:

- تلغى التقييدات الكلية على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية عند بدء سريان هذا الاتفاق؛
- لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم ذي اثر مماثل على المبادلات بين المجموعة والجزائر ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق؛
- عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من المجموعة الأوروبية ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام وإذا أجري تخفيض على الجميع بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتم العمل بالمعدل المخفض.[2]

[1] - www.minicommerce.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2017/02/07 على الساعة 09:15.

[2] -Accord Euro-Méditerranéen Etablissant une association entre la république algérienne démocratique et populaire d'une part.et. la communauté européen et ses états membres. d'autre part « article 08, vertébré 02 ».

2-1-بالنسبة للمنتجات الصناعية: يتعلق الأمر بالمنتجات التي يكون منشؤها المجموعة والجزائر والخاصة بالفصول من 25إلى 27 من المدونة المشتركة للاتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار إليها في الملحق 1 من الاتفاقية.

فالمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم وكذا من كل قيد كمي أو إجراء. أما بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقد صنفت حسب الاتفاقية إلى ثلاثة أصناف:

- الصنف الأول من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق 2 من الاتفاقية): يتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على هذه المنتجات فور دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. أما الصنف الثاني والثالث فيتم إلغاؤهم تدريجيا.

في حالة ظهور صعوبات قصوى بخصوص منتوج ما، يمكن للجنة الشراكة أن تعيد النظر في الرزنامة الخاصة بالصنفين الثاني والثالث بحيث يتم تجاوز المدة القصوى للفترة الانتقالية (12 سنة) وهذا إما للحفاظ على الوحدات الصناعية الناشئة أو للمحافظة على قطاع اقتصادي عرف مشاكل شتى منها مشاكل التموين، التسيير والتسويق.

2-2-**بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد والمنتجات الزراعية المحولة:** والمستوردة من قبل أحد الطرفين من بعضهما البعض والمتعلقة بالفصول من 1إلى 24 للمدونة المنسقة للمجموعة الأوروبية[1]، والتعريفة الجمركية الجزائرية، وكذا المنتجات التي تم عدها في الملحق[1]، فقد تم الاتفاق على تحريرها التدريجي وفقا لأحكام خمس بروتوكولات معدة في هذا الصدد وذلك في أجل مدته خمس سنوات اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتنظر كل من المجموعة والجزائر على مستوى الشراكة منتجا بمنتج وعلى أساس مشترك مع إمكانية منح تنازلات جديدة لبعضها البعض وذلك دون المساس بأحكام الاتفاقية.

في حالة تعديل أو تطوير الترتيبات المتعلقة بتنفيذ سياستهما الزراعتين يمكن للمجموعة والجزائر وبالرجوع إلى لجنة الشراكة لتعديل النظام المنصوص عليه في هذا الاتفاق بخصوص المنتجات المعنية.

3- تجارة الخدمات: يدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات. حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى

[1]- للمزيد من المعلومات راجع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

بالرعاية" فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود. مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.[1]

4- المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة: تلتزم المجموعة والجزائر، بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، وذلك بعملة قابلة للتحويل، كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر وكذا إمكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي.

فيما يخص ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود صعوبات فيه، يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المقيدة للصفقات وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، وذلك لفترة محددة لا تتعدى المدى الضروري لتدارك وضعية ميزان المدفوعات.

في مجال المنافسة، يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة كما يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، وفقا للمقاييس الدولية.[2]

5-التعاون الاقتصادي: يتفق الطرفان على تدعيم الشراكة الاقتصادية التي تساهم في تنمية الشريكين على المدى الطويل، التعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يعطي الأولوية للقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري واقتصاد المجموعة الأوروبية وخاصة القطاعات التي تخلق قيمة مضافة وتساهم في خلق مناصب الشغل وتزايد حجم التبادلات وتنوعها كما وكيفا.

حيث ركز التعاون على ما يلي:[3]

- خلق تكامل اقتصادي.
- تنمية البنية الأساسية الاقتصادية.
- التعاون في ميادين التعليم والتكوين.

ويرمي هذا التعاون إلى تحقيق عدة أهداف منها:

-تشجيع المستثمرين الأوروبيين على الاستثمار في قطاع الصناعة في الجزائر، وتدعيم الشراكة في ميدان الصناعة.

[1]- المادة 30 إلى المادة 37. من اتفاقية الشراكة. بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

[2]- المادة 38 إلى المادة 46 من اتفاقية الشراكة. بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

[3]- مقال الاتفاقية من المادة 47 من المادة 66.

-تشجيع التعاون المباشر بين المقاولين والصناعيين الأوروبيين والجزائريين وتبادل الخبرات.

-تدعيم المجهودات المبذولة في الجزائر في إطار تحديث وإعادة تنظيم القطاع الصناعي ما في ذلك صناعة تحويل المنتجات الزراعية عند القطاع الخاص والعام.

-مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتطوير البحث العلمي.

-المساهمة في زيادة تصدير البضائع المصنعة الجزائرية نحو السوق الأوروبية بدلا من الاعتماد على قطاع المحروقات.

6- **التعاون في المجال الجمركي** بهدف التعاون واحترام نظام التبادل الحر من خلال تبسيط عمليات المراقبة والإجراءات الجمركية .[1]

- تحسين الخدمات المالية وتطويرها من خلال دعم الإصلاح المصرفي والمالي بالجزائر والعمل على تطوير السوق المالية فيها وكذا تبادل المعلومات حول التنظيمات والممارسات المالية.

7-**التعاون العلمي والتكنولوجي حيث** تم التوقيع على اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حول التعاون العلمي والتكنولوجي في مارس 2012 ودخل حيز التنفيذ.[2]

8- **قطاعات أخرى:** ويمتد اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية إلى قطاعات أخرى نذكر منها السياحة والصناعة التقليدية وكذا الميدان الاجتماعي والثقافي، وقطاع الصحة وترقية الحوار الاجتماعي المهني وتطوير قطاع السكن الاجتماعي وتحسين نظام التكوين.

إلى جانب بنود الاتفاق التي سبق ذكرها، ينفرد اتفاق الشراكة بموارد أخرى خاصة هي:

- التعاون في المجال القضائي والقانوني ومكافحة الإرهاب والرشوة.
- دعم المؤسسات لتطبيق قانون سير العدالة وترسيخ دولة القانون.
- الوقاية ومحاربة الجريمة المنظمة ومكافحة تبييض الأموال.
- المعالجة السريعة لإجراءات تسليم التأشيرة.

المطلب الثاني: الأطر القانونية و اتفاقيات تفعيل الشراكة الأوروبية في الجزائر

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة الأوروجزائرية

1- الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات:

[1]- المادة 66 من الاتفاقية الشراكة. بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

[2]- www.enpi-info.euop.cit تاريخ الاطلاع 2018/07/13 على الساعة 08:12

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري، فهو يعتبر المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وبالتالي يشكل المصدر الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات، فهو يمثل نسبة 40% من الناتج الوطني المحلي، وأكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية، ويساهم بـ 97% من إيرادات الصادرات الجزائرية[1]. هذا وتمتلك الجزائر خامس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، وتعتبر ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي وثاني أكبر مصدر للغاز إلى أوروبا، بحوالي 4.1 تريليون متر مكعب من الغاز سنويا عبر خطي أنابيب للتصدير تمتد من خلال مياه البحر الأبيض المتوسط، وقد عرف قطاع المحروقات مجموعة من التشريعات المتعاقبة والهادفة لفتحه أمام الشراكة الأجنبية عن طريق تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار فيه منذ الاستقلال من خلال قانون الاستثمارات لسنة 1963.

من أهم القوانين الصادرة والمتعلقة بالاستثمار ما يلي:

أولا: قانون الاستثمار لسنة 1963: صدر قانون الاستثمار رقم 277/63 في سنة 1963[2]، وكان موجها خصوصا إلى رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أولى أهمية بالغة للمستثمرين الأجانب بصفة عامة والشركات الأجنبية بموجب اتفاق الشراكة بصفة خاصة.[3]فنصت المادة 23 منه "أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات اقتصاد مختلط بمشاركة الرأس المال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات ذات النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني".[4]

وقد حدد هذا القانون مجموعة من الامتيازات لصالح المستثمر الأجنبي تتلخص فيما يلي:[5]

- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة بالنسبة للشركات المتعاقدة التي لا يقل استثمارها عن خمسة ملايين دج.
- تخفيضات جبائية عن الموارد المستوردة من الخارج، شريطة أن يكون اتفاق منسق بين المستثمر والدولة.
- وإلى جانب هذه الامتيازات فقد نص القانون الجزائري على أن تتميز عقود الشراكة بما يلي:

[1]- النشرة الاحصائية متوفرة على موقع http://www.pmeart-dz.org تاريخ التحميل 2016/05/09. على الساعة 04:30

[2]- المادة 23 من القانون رقم 63-277 المؤرخ في جويلية 1963 الصادر في الجريدة الرسمية، 20 أوت 1963، العدد 53.

[3]- علوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص06.

[4]- نفس المرجع، ص6-7.

[5]- بن عزوز محمد، **الشراكة الأجنبية في الجزائر، و اقعها و آفاقها**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص99-100.

- يجب أن يرفق الاستثمار بالاعتماد من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار.
- أن يكون عقد الشراكة ملائما لبرامج الإستراتيجية التنموية المتبعة من طرف الدولة.
- ضرورة استخدام تكنولوجيا حديثة وضمان تكوين يد عاملة، وأن توفر الشراكة مناصب شغل.

رغم الضمانات والشروط والامتيازات التي حددها قانون الاستثمار لسنة 1963 وكذا الإرادة الواضحة للسلطات الجزائرية اتجاه الاستثمار الأجنبي، غير أن هذا القانون لم يحقق أهدافه،[1] وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة المفسرة بوجود إدارة هشة وإطارات غير مؤهلة، ونقص في الهياكل القاعدية...وغيرها.

ثالثا: قانون الاستثمار لسنة 1966: قامت الجزائر بتبني قانون جديد للاستثمارات في سنة 1966، يتمثل في الأمر رقم 66/ 284[2]، الذي يتضمن مجموعة من الضمانات والمنافع الممنوحة للاستثمار الأجنبي، والتي تستهدف تعبئة الموارد الداخلية برؤوس الأموال الأجنبية بغية تحقيق الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية ونجد منها:[3]

- إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب في بناء الاقتصاد الوطني ولكن في ظل الاختيارات والتوجهات السياسية للبلد.
- تحديد مجالات الاستثمارات في مختلف القطاعات .
- لقد جاء هذا القانون بجملة من الامتيازات والضمانات للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب نذكر منها:
- تقديم تسهيلات الحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية.
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية الفكرية، بالإضافة إلى الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر.

الملاحظ أنه رغم انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي من خلال مجموعة النصوص القانونية المنظمة له، إلا أنه لم تتمكن السلطات الجزائرية من التحكم في الثروة الوطنية التي بقيت مستعملة من طرف الشركات الأجنبية وبالتالي اضطرت سنة 1971 إلى عملية تأميم قطاع حساس واستراتيجي في

[1]-نفس المرجع، ص101.

[2]- أمر رقم 284/66، مؤرخ في 15 ديسمبر 1966، **يتضمن قانون الاستثمارات**، جريدة الرسمية، عدد80 الصادر في 1966/08/17.

[3]- فارس فوضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص126.

الجزائر ألا وهو قطاع المحروقات والجدول الموالي يبين حجم الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1979).

الجدول رقم (2-2): حجم الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1967-1979)

البيان	مخطط 1967-1969	مخطط 1970-1973		مخطط 1974-1977		مخطط 1978-1979
	الانجازات	الانجازات	التوقعات	الانجازات	التوقعات	الانجازات
الاجمالي بما فيها	9.1	36.2	27.7	93.2	110.2	106
الفلاحـة	1.6	4.3	4	8.9	8.9	3.2
الصناعـة	7.4	20.8	12.4	63.1	63.1	66

Source : Benissad Hocine, **Algérie restructuration et réforme économié**, OPU, p209.

يتضح من الجدول أنه تم انجاز حجم الاستثمارات قدر بـ 36.2 مليار دج خلال المخطط 1970-1973 أي أكثر مما كان متوقعا (27.2 مليار دج) خلال نفس الفترة، وسجل ارتفاعا بأربعة أضعاف مقارنة بمخطط (1967-1969)، كما عرف أيضا مخطط (1974-1977) ارتفاعا ملحوظا في حجم الاستثمارات المنجزة والذي قدر بـ 93.2 مليار دج لكنه أقل مما كان متوقعا خلال نفس الفترة (أي نسبة انجازات قدرت بـ 84.57).[1]

ثالثا: قانون الاستثمارلسنة 1982: في سنة 1982 تبنت الجزائر قانونا يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها[2]، حيث ، حسب هذا القانون فإن الشركات المختلطة الاقتصادية هي شركات أسهم خاضعة للقانون التجاري الجزائري ويندرج قانونها الأساسي في أطراف الاتفاق المبرم بين المؤسسات الجزائرية والأطراف الأجنبية، تنشأ هذه الشركات لمدة تختلف حسب النشاط على ألا تتجاوز مدة 15 سنة، ويجوز تمديدها، وتحدد نسبة المؤسسات الجزائرية بنسبة لا تقل عن 51%.

تستفيد الشركة المختلطة عند إنشائها من جملة من الامتيازات الجبائية أهمها:

- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 5 سنوات ابتدءا من تاريخ الإنشاء؛
- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال السنوات الثلاثة الأولى وتخفيض في السنتين الرابعة والخامسة بنسبة 50% و25%؛
- الإعفاء من الضرائب المفروضة على الأجر الإضافي.

[1]- عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص25.

[2]-قانون رقم 13/82، المؤرخ في 1982/08/28، **يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها**، الجريدة الرسمية العدد 35، الصادر في 1982/08/31.

رابعا: قانون الاستثمار لسنة 1986: في سنة 1986، ثم اصدار القانون رقم 14/86، المتعلق بمجال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، حيث أعطى دفعا قويا لتدخل الرأس المال الأجنبي في قطاع المحروقات، وأرسى قواعد قانونية تسمح للشريك الأجنبي بأن يقوم بممارسة أعمال التنقيب، والبحث عن المحروقات واستغلالها، وتمكين هذا الأخير من التدخل في هذا المجال عن طريق الشراكة مع مؤسسة سوناطراك حيث اشترط المشرع ألا تقل عن 51% في ممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات بمختلف أنواعها (غاز طبيعي، نفط خام).[1]

وقد نصت المادتان 20 و21 من قانون 14/86 صراحة أن العقود المبرمة بين مؤسسة سونطراك والشركاء الأجانب تخضع لاتفاقيات وعقود الشراكة، خاصة ما يتعلق بالمساهمة في الأعباء والأخطار والنتائج، وكيفية استفادة الشريك الأجنبي، كما أكدت على أن مؤسسة سوناطراك هي المؤسسة الوحيدة التي تملك الرخص المنجمية في مجال المحروقات.

أما بخصوص استفادة الشريك الأجنبي فقد منح قانون 14/86 لهذا الأخير حق حصوله على جزء من إنتاج الحقل المكتشف يمثل نسبة مساهمته والتي ينبغي ألا تتعدى 49% كما هي محددة قانونا، كما يملك الشريك الأجنبي حصة من إنتاج الحقل المكتشف تعويضا لكل الأعباء المنفقة على عمليات الاكتشاف.[2]

ورغم هذا إلا أن الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات ظل بعيدا عن الطموحات حيث أن عدد العقود المبرمة بين مؤسسة سوناطراك في إطار شراكة مع المتعاملين الأجانب بين 1986-1991، لم تتعدى 15 عقدا من بينها 13 عقد تنقيب وعقدين للبحث.[3]

خامسا: قانون الاستثمار لسنة 1991: يتعلق بقانون المحروقات 91-21 الذي يعدل ويتمم قانون 86-14، حيث ساهم هذا القانون بشكل واسع في مجال تدخل الاستثمار الأجنبي ومشاركته في رفع مستوى إنتاج المحروقات، ذلك أن هذا القانون حدد القواعد الأساسية للبدء في شراكة فعلية تقوم بها شركة سوناطراك مع الشركاء الأجانب، تمثلت هذه القواعد في البحث والتنقيب فمن أجل ذلك تم إحداث مجموعة من التعديلات القانونية في قانون 14/86 قصد جعل مجال التنقيب والاكتشاف والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي للاستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجيا الحديثة

[1]- القانون رقم 14/86، ج.ر، عدد 35، الصادر في 1986/08/21.

[2]- قانون رقم 21/91، المؤرخ في 1991/12/04، يعدل ويتمم القانون رقم 86/14، **المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب**، ج.ر، عدد 63، الصادر في 1991/12/07.

[3]- بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص115.

في هذا المجال، حيث أصبحت هذه الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة، وفي هذا الإطار تم اصدار قانون 91-21 المؤرخ في 1991/12/04 والمتعلق بقانون المحروقات وأهم ما نص عليه ما يلي:[1]

- توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستغلة أو المستغلة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نتيجة للتكاليف المرتفعة في هذا المجال وجلب التكنولوجيا التي تسمح باستعمال تقنيات متطورة تقلل من التكلفة؛
- عقود الشراكة تحدد الشروط التي يخضع لها الشركاء، لاسيما فيما يخص الاستثمارات وبرامج العمل وانتفاع الشريك الأجنبي أيضا.

عرض مزايا محفزة تحدد أشكال انتفاع الشريك الأجنبي، يمكن حصرها فيما يلي:

- حصول الشريك في الميدان على جزء من إنتاج العقد يطابق نسبة مساهمته في الشراكة.
- تقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات وفق الشروط المحددة في العقد.
- عقود الشراكة في مجال استغلال حقل مكتشف تحدد جميع التكاليف والمخاطر المالية والتقنية التي تحملها المؤسسة الوطنية من أجل اكتشاف الحقل محل الشراكة وطرق استغلاله عند الاقتضاء.

إن الحوافز الاستثمارية التي قدمت في مجال المحروقات سمحت بتطوير مجال الاكتشافات والتنقيب عن المحروقات بفضل عقود الشراكة التي وقعت مع عدد كبير من الشركات الأجنبية.

بالإضافة إلى قانون الاستثمارات المتعلقة بقطاع المحروقات التي تم التعرض إليها، وتشجعها لجلب المستثمرين في هذا القطاع حيث بادرت السلطات الجزائرية إلى إصدار قانون جديد للمحروقات سنة 2005 (قانون 05-07 المتعلق بالمحروقات الصادر في 2005/04/28)، ارتكز على الإطار القانوني لنشاطات البحث والاستغلال والنقل عن طريق الأنابيب والتصفية وتحويل المحروقات والتسويق والتخزين وتوزيع المنتجات البترولية. فقد جاء هذا القانون بـ 115 مادة ألغت بموجبها أغلب أحكام القانون 86-14 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، حيث نصت المادة الثالثة منه على ما يخضع لسلطة الدولة في هذا القطاع فذكرت في هذا الشأن أن: "المواد وموارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة الموجودة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية وملك للجماعة الوطنية التي تجسدها الدولة، وأشارت إلى ضرورة أن يتم استغلالها باستعمال وسائل ناجعة وعقلانية من أجل ضمان الحفاظ الأمثل عليها مع احترام قواعد حماية البيئة.[2] وقد أبرز القانون أيضا أهم الصيغ المعتمدة في التعاقدات النفطية كالصناعة البترولية الأفقية أو الترخيص بالتنقيب، كما

[1]- فارس فوضيل، **مرجع سابق** ص126.

[2]- الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 2005/07/19، الحاملة للقانون 07/05 **المتعلق بقانون المحروقات** الصادر في 28 أفريل 2005.

تجدر الإشارة أنه بموجب هذا القانون تم استحداث وكالتين تتمثل الأولى في "الوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها" وهي تسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالنشاطات التي يحكمها هذا القانون (التعريفات، الاستعمال الحر لمنشآت النقل والتخزين، الأمن الصناعي، المحافظة على البيئة، دفتر الشروط المتعلق بإيجار المنشآت والنقل والتخزين وتطبيق المعايير والمقاييس.

أما الثانية فهي تتمثل في "الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات" وهي تقوم بترقية استثمارات القطاع، وتسليم رخص التنقيب، كما تقوم أيضا بتحديد ومنح مساحات البحث وكذا مراقبة تطبيق عقود البحث والاستغلال، تحديد وتحصيل الإتاوات وتحويلها للخزينة العمومية، كما تقوم بتسيير وتطوير بنوك المعلومات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات.[1]

الفرع الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة خارج قطاع المحروقات

لقد عرفت مرحلة التسعينات جملة من النصوص التشريعية المنظمة للاستثمارات خارج قطاع المحروقات قصد تشجيع هذا الأخير وفك العزلة عنه ومسايرة التوجهات الجديدة التي سلكها الاقتصاد الوطني، وهو الانتقال من النظام الاقتصادي المخطط إلى النظام الاقتصادي الحر، وتحضيرا للإنظام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة والدخول في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة. كل هذه العوامل أوجبت على الدولة إعادة النظر في أطرها القانونية، ونجسد ذلك بالفعل من خلال الإجراءات التي تضمنها قانون النقد والعرض وهذا قصد تشجيع الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والشراكة الأجنبية بصفة خاصة.

أولا: قانون النقد والقرض لسنة 1990: صدر في سنة 1990 قانون النقد والقرض رقم 10/90 وهو ليس بقانون استثمار ولكنه نص على الاستثمارات[2]، حيث سمح لغير المقيمين بالاستثمار في الدولة الجزائرية ومن أهم النقاط التي جاء بها كالآتي:

- نصت المادة منه على أنه يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاط اقتصادي مخصص للدولة أو أي مؤسسات تتفرع عنها.
- مراعاة احتياجات الاقتصاد الوطني في مجال إحداث وترقية وسائل التشغيل وتحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين.

[1]- المادة 12 من القانون 07/05 سنة 2005.

[2]- قانون رقم 10/90 مؤرخ في 14 أفريل 1990، **يتعلق بالنقد والقرض**، المعدل والمتمم، ج.ر عدد 16، الصادر في 1990/04/18.

- الاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع للعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية المتعارف عليها.[1]
- نص هذا القانون أيضا على مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وفتح الطريق أمام الشراكة المالية من خلال إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، وهذا طبقا للمادتين 84 و85 من الأمر رقم 11/03.

يعتبر هذا القانون نقطة البداية التي من خلالها أقرت الجزائر مبدأ تكريس الانفتاح لصالح رؤوس الأموال الأجنبية ولقد عرف هذا الأخير عدة تعديلات.[2]

ثانيا: قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993:صدر هذا المرسوم التشريعي رقم 12/93 الذي حدد النظام المطبق على الاستثمارات وأهم ما جاء في هذا القانون ما يلي:

- يحدد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة وفروعها؛
- يتم إنجاز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما، وتكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة، وتسمى حسب المرسوم رقم 12/93، وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI)، ثم تغيير اسم الوكالة ليصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[3](ANDI).

كما تضمن القانون الخاص بالاستثمار رقم 12/93 مجموعة من الحوافز والإعفاءات والامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين والتي نلخصها فيما يلي:[4]

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ خمسة في الألف (5 في الألف) والتي تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري (TF) ابتداء من تاريخ الحصول عليها؛

---

[1]- علواش قربوع كمال، مرجع سابق، ص76.

[2]- أهم التعديلات نجد: أمر رقم 11/03، مؤرخ في 2003/08/26، **يتعلق بالنقد والقرض**ج.ر عدد 52 الصادرة في 2003/08/27.

-أمر 04/10 مؤرخ في 2010/08/26، يعدل ويتمم الأمر رقم 11/03، المؤرخ في 2003/08/26، **والمتعلق بالنقد والقرض**، ج.ر عدد 50، الصادر في 2010/09/01.

[3]- المرسوم التشريعي رقم 12/93، المؤرخ في 1993/10/05 **المتعلق بترقية الاستثمار**، ج.ر العدد 64، الصادرة بتاريخ 1993/10/10.

[4]- المواد (17-19) من المرسوم 12/93، المؤرخ في 1993/10/05 **المتعلق بترقية الاستثمار**، ج.ر العدد 64، الصادرة بتاريخ 1993/10/10.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقننة من السوق الداخلية؛
- تطبيق نسبة مخفضة في الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها 05 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني في حالة التصدير (حسب رقم أعمال الصادرات)؛
- تخفيض مساهمات أصحاب العمل من الاشتراكات في الضمان الاجتماعي (حيث سيدفعون نسبة 7%من الأجور المدفوعة كاشتراكات وتتحمل الدولة الفرق)؛
- إعفاءات خاصة بالمناطق الخاصة والمصنفة حسب المادة 20 من المرسوم رقم 12/93 كمناطق للترقية ومناطق للتوسيع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية، حيث منح قانون الاستثمار حوافز إضافية لهذه المناطق تمثلت فيما يلي:
  - ✓ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بأشغال البنى الأساسية لإنجاز الاستثمار؛
  - ✓ تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني إلى فترة تتراوح ما بين 05 إلى 10 سنوات؛
  - ✓ التنازل عن الأراضي الحكومية بأسعار منخفضة جدا تصل إلى حدود الدينار الرمزي؛
  - ✓ عند انتهاء فترة الإعفاء تخضع الأرباح لتخفيض إضافي.

أما بخصوص المناطق الحرة فقد حظيت هي الأخرى بجملة من الإعفاءات يستفيد منها المستثمر الأجنبي نوجزها فيما يلي:[1]

- ✓ الإعفاء من جميع الرسوم والضرائب والاقتطاعات ذات الطابع الضريبي والجمركي باستثناء الرسوم على السيارات السياحية (غير متعلقة بالنشاط).
- ✓ حرية استيراد السلع والخدمات اللازمة لإنجاز المشروع وتشغيله.
- ✓ الإعفاء الضريبي لعوائد رؤوس الأموال الموزعة.[2]

[1]-المواد (28-32)، من المرسوم التشريعي رقم 12/93، مرجع سابق.

[2]- المادة 12 من القانون 93-12، مرجع سابق.

لقد بلغ حجم المشاريع الاستثمارية التي تم التصريح بها من طرف وكالة ترقية ودعم الاستثمار(APSI) في إطار هذا القانون خلال الفترة 1993-2001 والتي تدخل في إطار مشاريع الشراكة ما يقارب 283.282 مليون دج أي ما يعادل 3.777 مليون دولار لـ 440 مشروع و51.909 منصب شغل.[1]

الجدول رقم (2-3): المشاريع المصرحة بالشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر ما بين (1993-2001)

السنوات	عدد المشاريع	النسبة(%)	عدد مناصب الشغل	النسبة (%)	قيمة الاستثمار (مليون دج)	النسبة المئوية
1994-1993	61	14	8.747	17	9.036	03
1995	17	04	2.5550	05	19.871	07
1996	49	11	6.070	12	16.810	06
1997	59	13	6.378	12	21.317	08
1998	51	11	5.902	11	18.902	07
1999	60	14	5.957	11	26.699	09
2000	100	23	11.696	23	51.826	18
2001	43	10	4.609	09	118.819	42
المجموع	440	100	51.909	100	283.278	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، 2003

consulté le 13/05/2020 à 14 :15 http://www.andi.dz/fr

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن عدد المشاريع خلال هذه الفترة قد بلغ 440 مشروع أي ما يعادل ما قيمته 283.278 مليون حيث نلاحظ أن سنة 2001 قد سجلت أكبر استقطاب للمشاريع الاستثمارية يبلغ قدر 118.819 مليون أي بنسبة 42% وهذا راجع إلى دفع القسط الأول من الرخصة الثانية للهاتف النقال من قبل شركة أوراسكوم تليكوم ولما نرجع إلى سنوات التسعينات والتي تزامنت مع فترة لا أمن سياسي مما أدى بالنفور من الاستثمار في الجزائر حيث بلغت النسبة 03% في الفترة ما بين 1994-1993 أي ما قيمته 9.036 مليون دج.[2]

ثالثا: قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001.

[1]-Agence de promotion de soutien et de suivi des investissement, notes sur les intention d'investissement bilan cumulé du 31/11/1993 au 31/12/2001.

[2]-Cité dans le journal la tribune du 8 Novembre,2014 , N°2014, P07.

يندرج الأمر رقم 03/01 الصادر في 20 أوت 2003 والمتعلق بتطوير الاستثمار[1]، في سياق الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ سنوات، تتمثل غاية هذا المشروع في إصدار هذا القانون في تعميق هذه الإصلاحات وتحسين فعاليتها حيث كرس هذا الأخير أهم المبادئ التالية:

- مبدأ حرية الاستثمار.
- عدم اللجوء إلى التأميم.
- حرية تنقل رؤوس الأموال

رابعا-الأمر رقم 08/06:لقد تم إصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار وهو الأمر رقم 08/06 وهذا لتعديل الأمر رقم 03/01[2]، والذي نص على تبسيط مسار منح الامتيازات بصفة تضمن إدراج معايير واضحة لتحديد المشاريع [3]. كما أوكلت لها بعض المهام التي تسمح لها بمرافقة للاستثمارات وهذا من خلال:

- التركيز على الإعلام والتبسيط والمساعدة وترقية الاستثمار وكذا مراقبة احترام المستثمرين للالتزامات المحددة مقابل الامتيازات الممنوحة.
- توسيع من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب، لا يميز بين المستثمر الأجنبي والوطني من حيث الحقوق والالتزامات، هذا ما أدى بالتحفيز وتشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر.

الفرع الثالث: الأطر القانونية للمعاهدات والاتفاقيات الدولية الثانية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمارو تفعيل الشراكة في الجزائر

لقد علمت الجزائر ومن أجل توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار في المجالات الاقتصادية على إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية وتوجهاتها الاقتصادية، وسنقف عند بعض الاتفاقيات على سبيل المثال:

الاتفاقية المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي: وأهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية ما يلي: [4]

---

[1]-أمر رقم 03/01 مؤرخ في 2013/08/20، **يتعلق بتطوير الاستثمار**، ج.ر عدد 47، الصادر في 2001/08/22.

[2]- أمر رقم 08/06 مؤرخ في 15 جويلية 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت2001، **المتعلق بتطوير الاستثمار**، ج.ر، عدد 47، الصادر في 2006/07/19.

[3]-نص المادة 03 من الأمر نفسه.

[4]-مرسوم رئاسي رقم 91-345،مؤرخ في 1991/10/05 **يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع في الجزائر**، في 1991/04/24، الجريدة الرسمية العدد 46.

- كل طرف من الأطراف المتعاقدة يعمل على تشجيع الاستثمارات على إقليمه من قبل مستثمري الطرف الآخر، بما يتماشى والتشريعات المعمول بها، كما يقوم الطرف المتعاقد بترخيص إبرام وتنفيذ عقود اتفاقيات المساعدة التجارية والإدارية والفنية.
- حماية كل الاستثمارات التي تتم من طرف أحد الأطراف المتعاقدة، وتتمتع بمعاملة عادلة وغير تميزية.
- أن تكون المعاملة والحماية المشار إليها في المادة الثالثة من الإتفاقية المذكورة آنفا متساوية على الأقل بالنسبة لما يتمتع به من مستثمر ودولة أخرى أي تحت ما يسمى بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والخضوع لقوانين المنظمة العالمية للتجارة.

يلتزم كل طرف متعاقد بعد القيام بأي إجراء لتبرع بالملكية أو لتأميمها بمراعاة الشروط الآتية (المادة 04):

- يجب أن تتخذ مثل هذه الإجراءات طبقا لأحكام قانونية.
- أن لا يكون هذه الإجراءات تمييزية.
- أن تكون مرتبطة بالتدابير التي تنص على دفع التعويض المناسب وفي الوقت المحدد وإلا تتعرض الدولة لفوائد التأخير.
- يلتزم كل طرف بالسماح للمستثمرين بحرية تحويل أموالهم السائلة والخاصة.
- مداخيل الاستثمارات بما فيها الأرباح، الفوائد وعوائد رأس المال، الحصص الموزعة.
- المبالغ الضرورية لتسديد القروض المتحصل عليها بانتظام (المادة 05).

تتم تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات بين الأطراف المتعاقدة بالتراضي في حدود الإمكان (بالطرق الديبلوماسية)، وفي حالة عدم التوصل إلى هذا الأسلوب يعرض هذا الخلاف بناء على طلب أحد المتنازعين بذلك الخلاف لتحكيم المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات (CIRDI).[1]

الجدول رقم (2-4): الاتفاقيات الموقعة بين الجزائرودول الاتحاد الأوروبي حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

رقم ج.ر	مدة الصلاحية	تاريخ التصديق	تاريخ التوقيع	طبيعة الاتفاق أو الاتفاقية
رقم 58-2000	10	2000/10/07	1996/03/11	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 65-2004	-	2004/10/10	2003/06/17	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات

[1]- المادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 91-345.

تم إنشاء (cirdi) بمقتضى الإتفاقية الخاصة لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى الموقعة بواشنطن في 1965/03/18.

رقم 2005-38	-	2005/05/28	2003/06/17	تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل وعلى الثروة
رقم 2002-82	-	2002/12/09	1991/12/15	تفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضرائب على الدخل والثروة
رقم 2002-25	15	2002/04/07	1998/10/25	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 2005-01	-	2004/12/29	1998/10/25	تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة
رقم 2004/02	10	2003/12/30	1999/01/25	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 2005-45	-	2003/06/23	2002/10/07	تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل وعلى الثروة
رقم 1995-23	10	1995/03/25	1994/12/23	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 2006-82	20	2005/01/13	2006/12/11	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 2002-24	-	2002/04/07	1999/10/17	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 1194-01	10	1994/01/02	1993/02/13	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 2001-41	10	2001/07/23	2000/02/20	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 1991-46	10	1991/10/05	1991/05/18	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 1991-35	-	1991/07/20	1991/02/03	تجنب الإزدواج الضريبي على الدخل والثروة وتفادي التهريب والغش الجبائي
رقم 2005-37	01	2005/05/28	2004/09/15	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 2005-24		2005/03/31	2003/12/02	تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل وعلى الثروة
رقم 2002/25	10	2002/04/07	2000/09/22	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 1994-69	10	1994/10/22	1994/06/28	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 1995-37	-	1995/07/15	1994/06/28	تجتب الإزدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة
رقم 2006-21	-	2006/04/03	2006/03/10	تجتب الإزدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة
رقم 2004-84	20	2004/12/29	2003/02/15	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 2013-49	10	2013/09/30	2012/02/13	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 2005-45	15	2005/06/23	2004/11/30	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 262-12	05	2012/06/13	2011/11/21	اتفاق التعاون الاقتصادي والصناعي
رقم 1991-46	10	1991/10/05	1991/04/24	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
رقم 2004-27	-	2004/04/19	2002/12/14	تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل

المصدر : consulté le 13/05/2020 à 14 :15 nwww.andldz/cadre-juridique/accord-conventio

المبحث الثاني:آثار الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري

من أهم الأبعاد التي تتضمنها الإستراتيجية المالية للشراكة الأورو- متوسطية تشجيع الاستثمارات الخاصة في المنطقة والتمويلات الخارجية المباشرة و إزالة العوائق أمام الاستثمار باستخدام آليات لتشجيع الاستثمار ودعم المنافسة وتنمية القطاع الخاص وإنشاء أفق لتوفير فرص العمل بهدف خلق

بنية ملائمة للاستثمار لدى الشركاء المتوسطين بالإضافة إلى تدعيم التقارب بين القواعد والأنظمة الملائمة لإنشاء منطقة حرة أوربية متوسطية.

المطلب الأول: الآثار المالية والتجارية للشراكة الأوروبية

الفرع الأول: الآثار المالية

يعتبر البعد المالي للشراكة الأورو- متوسطية الدعامة الأساسية لتطوير الشراكة في منطقة البحر المتوسط، وتتمثل الجوانب المالية المتعلقة باتفاقيات الشراكة أساسا في برنامج ميدا MEDA وقروض البنك الأوربي للاستثمار.

الجدول رقم (2-5): المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة(1978-1996)

الوحدة: مليونECU (وحدة نقدية أوروبية)

البلد	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة	المجموع
الجزائر	الأولى1981-197	70	44	114
	الثانية1982-1986	107	44	151
	الثالث1987-1991	183	56	239
	الرابع1991-1996	280	70	95+350

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار، بروكسل 1998، (البروتوكول الأول، الثاني، الثالث) سنوات (1978-1991).[1]

1-برنامج ميدا(MEDA) الخاص بالجزائر:

في إطار برنامج ميدا، حددت مبالغ المساعدات الأوربية للجزائر خلال الفترة- 1995 - 2006بلغ150.2مليون أورو، وذلك على مدى فترتين:

الأولى5991- وتمثل برنامج ميدا 1والفترة الثانية 2000-2006وتمثل برنامج ميدا2

والجدول التالي يوضح أهم المبالغ المخصصة للجزائر في اطار ميدا 1، ميدا2.

الجدول رقم (2-6): برامج التعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر[2]

نوع البرنامج	ميدا (1)	ميدا (2)	P.I.N (3)	
السنة	1998-1995	2001-1999	2004-2002	2006-2005

[1]-BEKENNICHE OTMANE, la coopération entre l'union européenne et l'Algérie : l'accord d'association, p73.

[2]- زغيب شهرزاد، "**الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الانسانية، عدد 32، ديسمبر 2009، ص336.

الميلغ مليون أورو	30.2	16.8	150	106

Source : www.enpi-info.euop.cit

يتضح أن المساعدات المالية ضمن برامج ميدا تبقى دون المستوى ولم تكن متوافقة مع ما هو مبرمج ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ المشاريع خلال فترة 1994-1998 بسبب الأوضاع الأمنية.
- تأخر انطلاق المشاريع من قبل برنامج MEDA.
- قلة المشاريع المقدمة من طرف السلطات الجزائرية، لأن برنامج ميدا يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المرشحة للتمويل عن طريق البرنامج وفق البرامج الاستدلالية الوطنية (P.IN)

فكلما كانت المشاريع والنشاطات المقدمة من قبل بلد ما كثيرة ومتنوعة كلما كان حجم الاعتمادات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي لهذا البلد كبيرة، ولهذا نلاحظ من الجدول أعلاه أنه جسدت الفترة 2002-2006 بوثيقة استراتيجية أوروبية تعمل ضمن البرامج الاستدلالية الوطنية الذي يغطي فترتين، (2002-2004) وخصص لها غلاف مالي بقيمة 150 مليون أورو والثانية (2005-2006) خصص لها 106 مليون أورو، وكان يهدف كل منهما إلى تدعيم الإصلاحات الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية وتحسين الإطار القانوني والسعي إلى تحقيق الحكم الرشيد.[1]

كما استفادت الجزائر من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار حيث تحصلت على 764.4 مليون أورو خلال الفترة 1996-2000 أي ما يعادل 11.53% من مجموع القروض المخصصة للشركاء المتوسطين ولقد وجهت هذه المبالغ لتمويل العمليات الخاصة لتطوير الهياكل الاقتصادية وحماية البيئة وتدعيم القطاع الخاص، إلا أن هذا الأخير لم يستفيد بقيمة القروض المخصصة له بسبب تأخر تنفيذ برامج الخصخصة وقلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع.

إذن ما يمكن استنتاجه فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر بأنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، لأن الأثر الايجابي على الرصيد التجاري لا ينتج إلا على المدى البعيد عندما تدعم

[1]- الحكم الرشيد أو الحاكمية المرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل وقد عرف البنك الدولي الحكم الرشيد أنها الطريقة التي تمارس بها السلطة من أجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية تحقيق التنمية، ويكون الحكم الرشيد باحترام كيان الدولة في حد ذاتها والمجتمع المدني ووجود قطاع خاص.

الاستثمارات الأجنبية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الجزائري ولتجسيد ذلك يتطلب توفر شروط وتحديد القطاعات التي يمكن تطويرها على المدى المتوسط من خلال عملية الشراكة للحصول على حصص مالية من الاتحاد الأوروبي واكتساب الخبرة وتوطين التكنولوجيا، ولهذا نرى من الضروري الانتقال بأسرع ما يمكن من أسلوب تقديم المساعدات إلى دعم الاستثمار الأوروبي المباشر في الاقتصاد الجزائري وخاصة تشكيل رؤوس الأموال المخاطرة (الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية).[1]

1-1 تحليل ميدا 1للجزائر1991-1999:كانت المبالغ المخصصة في إطار ميدا 1 الخاص بالجزائر موزعة كالتالي:

79%من المبلغ الإجمالي لدعم التحول الاقتصادي وتمثل 529مليون أورو.

58% تسهيل التعديل الهيكلي وتمثل مبلغ 30مليون أورو.

3% موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتمثل 1مليون أورو

الجدول رقم(2-7): التوزيع السنوي للمبالغ المالية الموجهة للجزائر في إطار ميدا 1991-1999

الوحدة: مليون أورو

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
المبلغ المحدد	-	-	41	95	28
المبلغ المسدد	-	-	-	30	0,2
نسبة التسديد%	-	-	-	31,5	0,7

المصدر: لمين عايد، الشراكة الأورو- متوسطية و آثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر،أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر ،2003،ص12.

2-1- برنامج ميدا 2للجزائر2- 2011-2012

بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة في إطار ميدا 2 و التي بلغت خلال فترة البرنامج 2000-2006 مقدار 316.2مليون أورو ، إلا أن المخصصات السنوية للجزائر لا تزال ضئيلة و لا تغطي احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية ، و الجدول التالي يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميدا2 .

الجدول رقم (2-8): يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميدا 2.

الوحدة :مليون أورو

[1]- زغيب شهرزاد، مرجع سابق، ص346.

البيان	2000	2001	2002	2003	2000-2003	نسبة التسديد %
الجزائر	30,2	60	50	41,6	181,8	18%
الإجمالي	568,7	603,3	611,6	600,3	600,3	66,50%

المصدر :محمد براق، ميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة سطيف 2015 ص56.

2- تمويلات الوسيلة الأوروبية للجواروالشراكة في الجزائر2012-2013

حيث تم اعتماد هذه الأداة لتعوض كل البرامج السابقة ، حيث استفادت الجزائر من مخصصات مالية من خلال البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2007-2050بمبلغ 220 مليون أورو)(والبرنامج التوجيهي الوطن2055-2053بمبلغ 572مليون أورو) وذلك لدعم المجالات التالية:

- الإصلاح في الجوانب التي تتعلق بحقوق الإنسان ؛
- مجال العدالة والهجرة ومحاربة الإرهاب - التنويع في الاقتصاد؛
- التنمية المستدامة –تطوير قطاع التعليم ؛
- دعم البرامج الاجتماعية ؛
- التسهيلات في قطاع التجارة ؛
- تطوير البنية التحتية؛
- تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر

الجدول رقم (2-9): المساعدات المالية المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمارللجزائر خلال الفترة (1991-2011)

الوحدة: مليون أورو

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قروض البنك الأوروبيللاستثمار	100	115	335	30	0	143%	225	227	230	0	10

Source : commission européenne ,**instrument européenne de voisinage et de partenariat ,Algérie** ,document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010 ;p.20.

بحيث نشير إلى أن نسبة التسديد الفعلي لهذه القروض خلال الفترة (1996-2002)بـ17 % أي 310.808مليون أورو، حيث تعود ضعف نسبة التسديد الى النقاط التالية:

-التأخر المسجل في تنفيذ برامج الخوصصة من طرف السلطات.

-قلة استعمال صيغ التمويل المقررة مثل رؤوس الأموال ذات المخاطر حسب تقرير سنة 2001 قد احتلت الجزائر المرتبة الأولى على مستوى الجدول الدول المتوسطية بمبلغ 1.887مليار أورو مقابل 2.159 مليار أورو لسنة 2003 كما استفادت الجزائر في إطار الصندوق الاستثماري الخاص بالهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة في ماي 2001 من مبلغ 591ألف أورو لدراسة حصول الشركات الصغيرة على الأشكال المستدامة للتمويل الخارجي أي القطاع المالي لكن بالرغم من هذه الأرقام تبقى النتائج المحققة في هذا المجال أقل من مستوى التطلعات كما يمكننا في هذا الجانب إعطاء الإحصائيات التالية والتي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2012

من خلال مقارنة هاته الأرقام بالأرقام المقدمة في البرامج المالية الموجهة للجزائر نستنتج أن حصة الجزائر من البرامج المالية ضعيفة لتدني نسبة المشاريع المعلن عنها عن طريق الشراكة، ومنه فإن الجزائر تظل منطقة غير مستقطبة لرؤوس الأموال بالمقارنة مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذاك راجع للعراقيل التي تواجه هذه البيئة و التي نذكر منها:

- القرارات الذاتية و الارتجالية التي خلفتها أنماط تسيير الاقتصاد المركزي و التي تقف كعائق أمام المستثمر الأجنبي؛
- طول مدة الحصول على الترخيص المسبق للنشاطات الاقتصادية؛
- اللاتوافق الزمني بين صياغة القوانين وإقرار المراسيم التنفيذية وعملية تطبيقها ميدانيا؛
- مازالت الحوافز والإعفاءات الضريبية التي يمنحها القانون للمستثمر بعيدة عن الممارسة.

الفرع الثاني: الآثار على القطاع الجمركي

1- تطور الجباية الجمركية بين سنتي 2004-2016

2- حاولنا من خلال الجدول أعاله أن نبين أهمية الجباية الجمركية في المنظومة الجبائية الجزائرية، عن طريق عرض إجمالي الضرائب، الجباية البترولية والجباية الجمركية، ومن خلال هذه المعطيات قمنا بحساب نسبة الجباية البترولية إلى الضرائب الإجمالية لكي نظهر حجمها من إجمالي الضرائب، كما عملنا على حساب نسبة الجباية الجمركية إلى الضرائب الإجمالية لنظهر أهميتها وتطورها خلال 2004-2016.

الجدول رقم (2-10): تطور نسبة الجباية الجمركية إلى إجمالي الضرائب في الجزائر للفترة 2004-2016

الوحدة مليار دينار جزائري

البيان / السنة	إجمالي الضرائب	الجباية البترولية	الجباية الجمركية	نسبة الجباية البترولية إلى الضرائب الإجمالية	نسبة الجباية الجمركية إلى الضرائب الإجمالية
2004	1528,000	862,200	144,810	% 54,0707	% 9,4771
2005	1635,830	899	147,980	%54,9568	% 9,0462
2006	1667,920	916	117,080	%54,9187	% 7,0195
2007	1802,616	973	120,753	%53,9771	% 6,6987
2008	1924,000	970,200	121,300	%50,4262	% 6,3046
2009	2786,600	1628,500	149,600	% 58,4404	% 5,3697
2010	3081,500	1835,800	170,300	%59,5749	% 5,5265
2011	2992,400	1472,400	160,400	% 49,2046	% 5,3602
2012	3455,650	1561,600	232,850	% 45,1898	% 6,7382
2013	3280,000	1615,900	228,300	% 49,2652	% 6,9604
2014	4218,180	1577,73	485,7	% 37,403 1	% 11,5144
2015	4684,650	1722,940	517,000	% 36,7784	% 11,0360
2016	4747,430	1682,550	555,350	% 35,4413	% 11,6979

المصدر: من إعداد الطالبة و اعتمادا على تقارير المديرية العامة للضرائب:.http://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/vos_impots 25/08/2017 08:00am

تظهر البيانات السابقة أن الضرائب الإجمالية كانت بين 1528,000 مليار دينار سنة 2004 و4747,430 مليار دينار سنة 2016 ،أي بارتفاع قدره : 31 % على اعتبار سنة 2004 كسنة أساس، ونرجع سبب ذلك إلى الزيادة في مستويات الأجور، وبالتالي الزيادة في الضرائب على الدخل، وما يدعم هذا الاستنتاج هو أن الحكومات الجزائرية المتعاقبة خلال هذه الفترة اعتمدت سياسة لتشجيع الاستثمارات رافقتها تسهيلات جبائية كبيرة استفاد منها المستثمرون المحليون والأجانب .

في حين سجلت الجباية البترولية مبلغا قدره 862,200مليار دينار سنة 2004 و 1682,550مليار دينار سنة 22016 أي بارتفاع قدره 19.5 % على اعتبار سنة 2004 كسنة أساس، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات، وبالتالي زيادة أرباح الشركاء الأجانب خلال الفترة محل الدراسة.

أما في ما يخص الجباية الجمركية فارتفعت من 144,810 مليار دينار سنة 2004 إلى 555,350 مليار دينار سنة 2016 أي بنسبة زيادة تقدر بـ: 383,5025 % على أساس سنة 2004، وذلك بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد في هذه الفترة بسب المداخيل المحصل عليها من جراء ارتفاع أسعار المحروقات، وبسبب التسهيلات التي منحت للمستوردين المحليين، في إطار اتفاق الشراكة الأوروبية – الجزائرية.

و لإظهار تطور الجباية الجمركية في هذه الفترة، سنقوم بتوضيح هيكل المبادلات الخارجية للجزائر مع العالم الخارجي، وذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم (2-11) : يبين تطور الإيرادات الجمركية بالعملة الصعبة للفترة 2004-2016

البيان / السنة	الإيرادات الجمركية (بالمليار دينار)	متوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار	الإيرادات الجمركية مقومة بالمليون دولار
2005	147,980	73.28	2019,3777
2006	117,080	72.65	1611,5623
2007	120,753	69.29	1742,7190
2008	121,300	64.58	1878,2905
2009	149,600	72.65	2059,1879
2010	170,300	74.39	2289,2862
2011	160,400	72.94	2199,0677
2012	232,850	77.54	3002,9662
2013	228,300	79.37	2876,4017
2014	485,7	80.58	6415,9841
2015	517,000	100,69	5134,5714
2016	555,350	109,47	5073,0794

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على:تقارير بنك الجزائر من 2004 إلى غاية سنة 2016،

يبين لنا الجدول السابق قيمة الإيرادات الجمركية مقومة بالمليون دولار وذلك لمطابقتها وتوحيدها مع المعطيات التي تحصلنا عليها بالعملة الصعبة والتي تبين لنا تطور نسبة الإيرادات الجمركية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر للفترة (2004-2016)، والتي سنبينها من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-12): يبين تطور نسبة الإيرادات الجمركية إلى إجمالي المبادلات في الجزائر للفترة 2004-2016

الوحدة مليار دينار أمريكي

البيان / السنة	حجم الصادرات	حجم الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	الإيرادات الجمركية	نسبة الإيرادات الجمركية إلى التجارة الخارجية
2005	45036	20048	65048	2019,3777	%3,1044
2006	54613	21456	76069	1611,5623	%2,1185
2007	60163	27631	87794	1742,7190	%1,9850
2008	79298	39479	118777	1878,2905	%1,5814
2009	45194	39294	84489	2059,1879	%2,4372
2010	57053	40473	97526	2289,2862	%2,3474
2011	73489	47247	120736	2199,0677	%1,8214

2012	71866	47490	119356	3002,9662	%2,5160
2013	65917	54852	120769	2876,4017	%2,3817
2014	95662	33058	128720	6415,9841	%4,9844
2015	37787	51501	89288	5134,5714	%5,7506
2016	28883	46727	75610	5073,0794	%6,7095

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على المركز الإحصاء للجمارك CNISوالموقع26/11 http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique -2018/

يظهر لنا الجدول السابق أن حجم الصادرات كان في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة (في ما عدى سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار البترول إلى 58,35) إلى غاية سنة 2014 أين انخفضت إلى 31,27 دولار/للبرميل ليستمر هذا الانخفاض إلى مادون الخمسين 50 دولار/ للبرميل بين سنتي 2015 و2016، الأمر الذي يدل على ارتباطها بشكل كبير بالمحروقات، كما يشير أيضا إلى التطابق في اتجاه تغير حجم الصادرات مع إجمالي التجارة الخارجية مما يجعلنا نستنتج على أنها مرتبطة بها زيادة ونقصانا، أما بخصوص الواردات فكانت في زيادة خلال مرحلة الدراسة، بسب المداخيل المحصل عليها من جراء ارتفاع أسعار المحروقات، وبسبب التسهيلات التي منحت للمستوردين المحليين، في إطار اتفاق الشراكة الأوروبية – الجزائرية، إلى غاية سنة 2013 أين انخفضت بشكل مفاجئ بسبب فرض إجراءات على استيراد السيارات من الخارج، وكذا الإجراءات المتعلقة بسياسة التقشف.

أما في ما يخص الإيرادات الجمركية يظهر لنا الجدول السابق بشكل واضح أن الإيرادات الجمركية كانت في اتجاه تصاعدي بسبب الزيادة في الواردات من سلع استهلاكية كمالية وأساسية وغيرها من المواد الصيدلانية، ومنه يمكننا أن نستنتج أن المداخيل الجمركية مرتبطة بحجم الواردات، وأنها لم تتأثر بالإصلاحات التي باشرتها الجزائر لتهيئة الاقتصاد الوطني لمرحلة الانفتاح، و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أما في ما يخص الانخفاض المسجل لسنة 2015 و 2016 فهو مرتبط بسياسة التقشف وتقليص الواردات خاصة ما تعلق بقطاع السيارات.

لكن المعطيات السابقة تبين التجارة الخارجية بشكل إجمالي، والسؤال الذي نطرحه هنا، ما هو حجم التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوربي ؟ وهو ما سنبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): يبين تطور إجمالي الصادرات والواردات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي الفترة2005-2016

الوحدة:مليون أورو

البيان / السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	إجمالي التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي	الفرق بين الصادرات والواردات
2005	25593	11255	36848	14338
2006	24154	9977	34132	14177
2007	20585	11270	31855	9314

12858	43661	15401	28260	2008
2590	32232	14821	17411	2009
5480	36671	15595	21075	2010
10538	45161	17312	27850	2011
11640	53889	21125	32764	2012
9528	54312	22392	31920	2013
6082	52834	23376	29458	2014
-1334	43149	22242	20908	2015
-3862	36868	20365	16503	2016

المصدر:من إعداد الطالبةاعتمادا على: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113343.pdf
16:00 pm. C N I S, les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.05/09/2017

تبين لنا أرقام الجدول السابق أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي تراوحت ما بين 31,855 مليار أورو، وبين 54,312 مليار أورو بمعدل متوسط يساوي:41,801 مليار أورو، حيث:

$$\bar{x} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{n} \qquad \bar{x} = \frac{501,612}{12} \Rightarrow \bar{x} = 41,801$$

كما أن الملاحظ هنا أن الميزان التجاري بين الطرفين كان موجبا لصالح الجزائر من سنة 2005 إلى 2014، ثم أصبح سالبا، أي يشهد عجزا بسبب انخفاض أسعار المحروقات مع حلول سنة 5000، ليظهر العجز جليا سنة 5002 ب:(1334-) مليون أورو، وليرتفع العجز سنة 2016 إلى حدود: (3862-).

لنستنتج مما سبق أن الجزائر تسجل فائض في التبادل في حالة ما إذا ارتفعت أسعار المحروقات، أما في حالة انخفاضها، فسيكون الاتحاد الأوروبي صاحب الأفضلية في هذا الاتفاق. هذا في ما يخص حجم المبادلات التجارية بين الطرفين بشكل عام، أما في ما يخص قيمة الجباية الجمركية الغير محصلة من جراء هذا الاتفاق فسنعرضها في ما يلي:

الجدول رقم (2-14): يبين تطور الجباية الجمركية والرسم على القيمة المضافة غير المحصلين على الواردات من الاتحاد الأوروبي للفترة 2005-2016

الوحدة: مليار دج

البيان / السنة	إجمالي الجباية الجمركية غير المحصلة على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي	الرسم على القيمة المضافة غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي	مجموع الإيرادات الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي
2005	7.486	2.459	9.945
2006	30.653	5.184	35.837

2007	38.965	6.712	45.677
2008	75.154	17.791	92.945
2009	85.29	24.073	109.363
2010	76.663	16.065	92.728
2011	103.94	25.312	129.252
2012	110.107	17.865	127.972
2013	130.165	19.548	149.713
2014	132.824	20.733	153.557
2015	137.511	21.468	158.979
2016	120.00	21.953	141.953
المجموع	1048.758	199.163	1247.921

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك

$$\bar{x} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{n} \qquad \bar{x} = \frac{1247.921}{12} \Rightarrow \bar{x} = 103,9934$$

أي ما قيمته 17,02949 مليار دولار إذا اعتمدنا 2005 كسنة أساس (سعر صرف الدولار كان يساوي 73,28 دولار/للبرميل)، بمعدل سنوي يساوي 1,4191 مليار دولار، بنسب تتراوح بين: 6,7205 % و 80,5810 % ، وبنسبة مئوية متوسطة تساوي 47,3648 %، حيث:

$$Average\ percentages = \frac{Total\ percentages}{Number\ of\ states}$$

$$Average\ percentages = \frac{530,5512}{12}$$

$$Average\ percentages = 47,3648\%$$

كما بينه **الجدول رقم (2-15): يبين نسبة الجباية الجمركية غير المحصلة من الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الجباية الجمركية 2005-2016الوحدة:مليار دينار**

البيان / السنة	مجموع الإيرادات الجمركية غير المحصلة	الإيرادات الجمركية	النسبة (%)
2005	9.945	147.980	%6.7205
2006	35.837	117.080	%30.6090
2007	45.677	120.753	%37.8268

2008	92.945	121.300	%76.6241
2009	109.363	149.600	%73.1036
2010	92.728	170.300	%54.4498
2011	129.252	160.400	%80.5810
2012	127.972	232.850	%54.9590
2013	149.713	228.300	%65.5773
2014	153.557	485.7	%31.6156
2015	158.979	517.000	%30.7503
2016	141.953	555.350	%25.5610

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (15) والجدول رقم (10)

يظهر جليا من بيانات الجدول السابق أن مجموع الإيرادات الجمركية غير المحصلة تشكل نسبا كبيرة من إجمالي الإيرادات الجمركية، حيث تراوحت بين 6,7205% و 80,5810%، وبنسبة متوسطة بلغت 47,3648%، وهذه نسبة كبيرة جدا تعتبر كنتيجة منطقية الارتباط التجارة الخارجية للجزائر بالاتحاد الأوروبي.

نستنتج مما سبق أن الجباية الجمركية الجزائرية تأثرت بشكل كبير جراء اتفاق الشراكة الأوروبية – الجزائرية، أين خسرت ما متوسطه47,3648 % من مدا خيلها سنويا، و ما مجمله 2.905.909 مليار دولار، وستخسر أكثر بحلول سنة 5050 تاريخ التحرير النهائي بعد تعديل الاتفاق، إذا اسمرت الوضعية على حالها، وأن المستفيد الأكبر من هذا الاتفاق هو الإتحاد الأوروبي.

في ظل النتائج السابقة يتحتم على الجزائر اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، تعمل من خلالها على النهوض بقطاع الصادرات لمواجهة التحرير النهائي بنهاية الجدول الزمني للاتفاق، خاصة أنه وخلال المرحلة المتبقية، سيتم العمل على تحرير عناصر القائمة الثالثة والمتكونة من منتجات تامة الصنع تنتج محليا، كانت الدولة الجزائرية تعمل على حمايتها من خلال فرض رسوم مرتفعة نسبيا، وذلك لحمايتها من منافسة نظيراتها الأوروبية.

إن عدم قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتج الأجنبي من حيث الجودة و السعر، يجعل المؤسسات الوطنية العامة و الخاصة أمام خطر الإفلاس، خاصة و أنها تعتبر في غالبيتها مؤسسات صغيرة و متوسطة تعتمد في عمليات التصنيع على مواد أولية و منتجات نصف مصنعة مستوردة من أوروبا،

وبالتالي يحق لنا أن نتساءل عن الجدوى من توقيع الاتفاق الجزائري - الأوروبي ؟ وما الفائدة التي سنجنيها منه في ظل الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري ؟.

المطلب الثاني: الآثار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018.

لقد ولدت أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ أواخر الثمانينات إلا أن منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية شهدت تحولات وتطورات ملحوظة ابتداء من سنة 2001 والذي اقترن بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12، والذي يعتبر نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه تلك المؤسسات؛ فالإحصائيات تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي لسنة 2001.

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة بنسبة تفوق 99.93 % حسب إحصائيات 2014، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المستثمرين من جهة أخرى.

فمن خلال الجدول رقم (2-16) أدناه يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر منذ بداية الاهتمام بهذا القطاع، فيوضح الجدول التطور الملحوظ لإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2001 إلى السداسي الأول لسنة 2018، والتي بلغ متوسط نسبة التطور حوالي 10% سنويا، وبنسبة التطور حوالي 10% سنويا، وبنسبة تطور إجمالية خلال الفترة 2001-2018 تقدر حوالي 400%، وتعود هذه الزيادة إلى تسارع وتيرة إنشاء الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سنجد ما معدله 10 مؤسسات في الساعة عبر التراب الوطني خلال سنة 2015، ليرتفع إلى حوالي 13 مؤسسة في سنة 2016، وهي نسبة إنشاء جد ضعيفة مقارنة بدول أخرى؛ كما ترجع زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الوتيرة العالية التي تشهدها الجزائر من المشاريع نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة مما أتاح للقطاع فرصة النمو والتطور؛ كما ترجع بالدرجة الأولى إلى سيطرة القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالمؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية بنسبة تفوق 99,5 % من مجموع تعداد المؤسسات الإجمالية، كما نلاحظ أن معدل التطور سنة 2010 وصل إلى حوالي 35,8 %، هذه الزيادة الكبيرة في المعدل راجعة إلى

إدماج لأول مرة الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة في تعداد المؤسسات الخاصة (حيث يقدر بـ 70626 مؤسسة صغيرة ومتوسطة).

الجدول رقم (2-16): نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

السنوات	المؤسسات الخاصة	النسبة	ن ص ت	النسبة	المؤسسات	النسبة	المجموع	نسبة التطور %
2001	179893	73.30	64600	26.32	778	0.31	245348	/
2002	189552	73.32	64677	24.69	778	0.29	261853	+6.72
2003	207949	72.06	79850	27.67	778	0.26	288577	+10.20
2004	225449	72.03	86732	27.71	778	0.24	312959	+8.44
2005	245842	71.72	96072	28.03	874	0.25	342788	+9.53
2006	269806	71.61	106222	28.19	739	0.20	376767	+9.91
2007	293946	71.53	116347	28.31	666	0.16	410959	+9.60
2008	392093	75.46	126887	24.42	626	0.12	521614	+26.30
2009	455398	72.86	169080	27.05	591	0.09	625069	+19.83
2010	492892	78.00	135623	21.91	577	0.09	619072	-0.95
2011	511856	77.64	146881	22.28	572	0.09	659309	+6.49
2012	550501	77.34	160764	22.58	557	0.08	711832	+7.96
2013	601583	77.34	175676	22.59	557	0.07	777816	+9.26
2014	656949	77.10	194562	22.83	542	0.06	852053	+9.54
2015	716895	76.71	217142	23.23	532	0.06	934569	+9.68
2016	575906	56.31	446325	43.64	390	0.03	102262	+11.61
2017	609344	56.70	464892	43.26	267	0.02	107450	+5.09
2018	628219	59.70	464689	41.16	262	0.02	109317	+3.5

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2001-2018 من الموقع الالكتروني: http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/ تاريخ الاطلاع 2017/07/15 على الساعة 08:16

الفرع الثاني: تقييم سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين قدرتها التنافسية:

لتقييم أثر سياسات وبرامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع قدرتها التنافسية في الجزائر، اعتمدنا على نتائج تقرير سنة 2014 حول : "تقييم سياسات وبرامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شمال أفريقيا والشرق الوسط" الذي تعده المفوضية الأوروبية مع

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" وبالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية "ETF" وبالتشاور مع بنك الاستثمار الأوروبي "PEI"، والمنبثق من قانون الأعمال الصغيرة لأوروبا.

1- لمحة على تقرير منهجية المفوضية الأوروبية:

يستند هذا التقرير على دراسات نوعية وكمية موجبة للحكومات المعنية والبيئات والمنظمات التي تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف هذا التقرير إلى :

- يوفر لصانعي القرار إطارا لتحسين سياساتها الوطنية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يحدد هذا التقرير نقاط القوة والضعف في إعداد والتنفيذ ومقارنة الخبرات والأداء،لتحسين مناخ الأعمال وتحفيز المبادرات؛
- قياس التقارب نحو تنفيذ المبادئ التي يروج لها قانون الأعمال التجارية الصغيرة لأوروبا، ويعرض التقرير تقييم النتائج مجمعة في خمسة مجالات واسعة تتعلق بسياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي:

- **تعزيز المؤسسات والآليات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويشمل تقيم هذا المحور الإطار المؤسسي والتنظيمي لوضع السياسات العامة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
-
- **تهيئة بيئة تشغيلية مواتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويشمل التقييم على البعدين: إجراءات الإفلاس الفعالة لرجال الأعمال، وبيئة الأعمال التجارية للمؤسسات الناشئة؛
- **تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وتحسين القوانين:**ويشمل تقييم هذا المحور على البعد: حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل؛
- **تعزيز ثقافة زيادة الأعمال وتنمية المهارات:** ويشمل تقييم هذا المحور على البعدين: التعليم والتدريب في مجال تنظيم المشاريع بما في ذلك تنظيم المشاريع لدى المرأة، والإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويشمل تقييم هذا المحور على خمسة أبعاد التالية:[1]

[1] مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18-2006.

- تقييم خدمات دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الصفقات العمومية لصالحها؛
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورو متوسطية في الجزائر؛
- دعم المهارات والكفاءات والابتكار د اخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التوجه البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2- نتائج تقييم سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع قدرتها التنافسية في الجزائر :

يعتمد نجاح وتطوير السياسات اعتمادا كبيرا على منهج وسعي الحكومة بعزم إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية ومواكبة التطورات والتحولات التي تطرأ على الساحة المحلية والدولية، وقد تحولت السياسة الجزائرية نحو تعزيز قدرات القطاع الخاص لتوليد قيمة مضافة وخلق فرص عمل في القطاعات. وذلك بالتحول من اقتصاد تهيمن عليه الدولة إلى اقتصاد موجها نحو اقتصاد السوق من خلال تكريس الجهود والموارد وإنشاء عدد قوانين وتشريعات وهيئات لضمان هذا التحول.

تشير نتائج تقييم سنة 2013 مقارنة بسنة 2008 إلى أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية وخصصت موارد كبيرة لتعزيز روح المبادرة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتحسن أدائها في عدد كبير من الأبعاد و مؤشرات تلك السياسات، من درجات أقل من 2,0 في معظم المؤشرات الرئيسية خلال تقييم سنة .2008 إلى درجات قريبة من المستوى 3,0 أو حتى أعلى خلال تقييم عام 2013، وتشير هذه النتائج أن الجزائر قد وضعت بالفعل عددا كبيرا من المعالم الرئيسية في نشر سياسة واضحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من وجود ثغرات في هذه السياسات، ولاسيما فيما يتعلق بالتنسيق المؤسسي والتوجهات الإستراتيجية؛ وكذلك فيما يتعلق بالأموال المقدمة لدعم أصحاب المشاريع في شكل منح أو إعانات أو قروض بفائدة أو بدون الفائدة دون وضع آلية صارمة، وقد يؤدي ذلك إلى تمويل المشاريع التي لا توجد لديها آفاق اقتصادية وقد يؤخر تطوير القطاع المالي والمصرفي.

قد اتخذت الجزائر خطوات هامة لتعزيز التجارة الخارجية، بما في ذلك توقيع اتفاقات التعاون والاتفاقات التجارية مع غيرها من اقتصاديات المنطقة المتوسطية، وتيسير الوصول إلى المعلومات التنظيمية على التجارة الخارجية. كما يشير التقييم إلى وجود عدد كبير من السياسات والمبادرات في هذا المجال بيد أن البيانات المتعلقة بمستوى تنفيذها، فعاليتها وتأثيرها، لا تزال محدودة جدا، مما يصعب معرفة ما إذا كانت هذه التدابير مؤثرة بما فيه الكفاية[1].

3- تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسبيل الصفقات العمومية لصالحها

1-3 أبعاد تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يحلل ويقيم هذا المحور أدوات السياسة العامة الحكومية التي تساعد المؤسسات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى الأسواق وفرص السوق، وينقسم هذا المحور إلى ثلاثة أبعاد هي:

- **البعد الأول: خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعطي هذا البعد نظرة عامة حول برامج وأدوات السياسة العامة الرامية إلى معالجة الثغرات في المعلومات ومحدودية توافر الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **البعد الثاني: تو افر معلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويركز هذا البعد على مدى توفر المعلومات الهادفة والواضحة للمؤسسات
- **البعد الثالث: تسهيل الصفقات العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يقيم هذا البعد كيفية دعم وإعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة متكافئة للمشاركة في الصفقات العمومية .

بالنسبة لوضع الجزائر ضمن هذا المحور يلاحظ في تقييم الأبعاد الثلاثة التحسن والتقدم الكلي الذي أحرزه تقييم سنة 2013 مقارنة بتقييم سنة 2008، والجدول رقم (3) التالي يوضح تقييم الأبعاد الثلاثة.

[1] مناور حداد، مرجع سابق

الجدول رقم (2-17): تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الصفقات العمومية لصالحها في الجزائر 2008-2013

1- خدمات دعم PME	المعامل	نتائج التقييم	نتائج التقييم	التغيير	ملاحظات
حزمة خدمات الدعم	2	2.0	2.5	+0.5	تحسن بسيط
توافر المعلومات عن مقدمي الخدمات	1	1.5	2.0	+0.5	تحسن بسيط
الحصول على الخدمات	2	2.0	3.5	+1.5	تحسن مهم
خدمات دعم إنشاء المؤسسة	2	3.0	3.5	+0.5	تحسن بسيط
حاضنات الأعمال	2	2.0	2.5	+0.5	تحسن بسيط
المتوسط المرجح العام		2.2	2.9	+0.7	تحسن بسيط
2- توافر معلومات لPME	المعامل	نتائج التقييم	نتائج التقييم	التغير	/
جمع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات	3	2.0	3.0	+1	تحسن معتبر
توافر المعلومات عبر الانترنت للمؤسسات	2	2.5	3.0	+0.5	تحسن بسيط
المتوسط المرجح العام		2.2	3.0	+0.8	تحسن بسيط
تسهيل الصفقات العمومية لPME	المعامل	نتائج التقييم	نتائج التقييم	التغير	
تجزئة العروض في شكل حصص	1	/	4.0	/	2008 غير معتمد
إعلان ونشر فرص الصفقات العمومية	1	/	4.0	/	2008 غير معتمد
اعتماد تكنولوجيا المعلومات في الصفقات	1	/	2.5	/	2008 غير معتمد
ضمان الالتزام بمواعيد المدفوعات	1	/	4.0	/	2008 غير معتمد

الانفتاح على الشركات الأجنبية وPME	1	/	1.5	/	2008 غير معتمد
ثبات مستوى التأهيل والمتطلبات المالية	1	/	3.5	/	2008 غير معتمد
المستوى المرجع العام		/	3.3	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية لتنمية PME، 2014، ص:124-120.

من خلال الجدول يتضح أن تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تحسنت من المتوسط المرجع العام قدره 2,2 سنة 2008 إلى متوسط عام قدره 9,2 سنة 2013، وتعود الزيادة بالدرجة الأولى إلى مؤشر حصول المؤسسات على الخدمات الذي انتقل من 2,0 إلى 3,5 نقطة، نتيجة لخدمات هيئات وآليات الدعم المختلفة، وبرنامج التأهيل الوطني الجديد لترقية تنافسية المؤسسات الجزائرية (2010-2014) الذي سخرت له إمكانيات كبيرة، وبالنسبة لمؤشر توافر المعلومات فقد انتقل من 2,2 إلى 3,0 نقطة، نتيجة تأسيس صندوق FAUDTIC سنة 2008 بغية تطوير اقتصاد رقمي، وإنشاء بنك معلومات المؤسسات سنة 2012، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الشبكة الجزائرية للبحث من خلال تقويمها وتحيينها خلال سنة 2010،ولكن بالرغم من تحسين إمكانية الحصول على المعلومات عن خدمات الأعمال التجارية. ومواصلة تقديم خدمات دعم مخصصة للمؤسسات، يلاحظ وجود نقص في مجالات جمع وتحليل ونشر المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القنوات التقليدية وعلى الإنترنت، وبالنسبة لمؤشر تسهيل الصفقات العمومية لها، فبفضل تجزئة عروض الصفقات في شكل حصص.ء وطبقا للمرسوم الرئاسي 12-23 لسنة 2012 الذي يعطي نسبة 20%من العقود الحكومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ونتيجة أيضا لتفعيل نشاط صندوق ضمان الصفقات العمومية CGMA، فقد تحصل هذا المؤشر على تقييم 3.3 سنة 2013.

بمقارنة الجزائر بكل من تونس والمغرب نجد أنهما تحصلا على التقييم 3.6 و 3.9 على التوالي سنة 2013 في مؤشر خدمات الدعم، ويرجع تقدم المغرب إلى وجود حزمة خدمات دعم متنوعة وتوفر المعلومات حولها، وكذا تحصلا على 3.0 و 3.2 على التوالي في مؤشر توافر المعلومات، و 3.5، 3.3 على التوالي في مؤشر تسهيل الصفقات العمومية. ويرجع تقدم تونس إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في الصفقات العمومية، مما يستوجب على الجزائر اللحاق بجيرانها في هذا المؤشر.

4- تقييم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية

ويحلل ويقيم هذا المحور السياسات والمبادرات الرامية إلى تعزيز تواصل شبكات الشراكة الأورومتوسطية وشراكاتها، ومساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوصول للأسواق

والاستفادة أكثر من الإمكانات وفرص السوق، وتنمية العناقيد وشبكات الأعمال، لتحقيق فوائد التعاون والمساهمة في النمو الاقتصادي. والجدول التالي يبين نتائج تقييم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى الاستفادة من الشراكة الأورومتوسطية.

الجدول رقم(2-18): تقييم دعم المؤسسات على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية 2008-2018

دعم PME على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية	المعامل	تقييم سنة 2008	تقييم سنة 2018	التغير	ملاحظات
العناقيد والشراكة الأورومتوسطية بين تحسن المؤسسات	2	1	2	+1.0	تحسن معتبر
الشبكات الأورومتوسطية لخدمات دعم المؤسسات	2	1.5	2	+0.5	تحسن بسيط
برامج الربط بين المؤسسات الأورومتوسطية	2	1	1	0.0	نفس التقييم
المتوسط المرجح العام		1.2	1.7	+0.5	تحسن

المصدر: من إعداد الطالبةبناء على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص:451

تضح من خلال الجدول رقم (2-18) أنه عموما كان هناك تقدم متواضعا في سنة 2013 مقارنة بسنة 2008 في مجال تعزيز الشبكات والاستفادة من الشراكة الأورومتوسطية، إذ تحسن المؤشر من 1.2 إلى 1.7 أي بتحسن 0.5 +، ويعود هذا التحسن الطفيف بالدرجة الأولى إلى تحسن العناقيد بين المؤسسات الذي انتقل من 1.0 إلى 2.0، كذلك تسهيل الإجراءاتعبر تحسين البنية التحية لميناء الجزائر العاصمة وغيرها، (وفق لبيانات المنتدى الاقتصادي العالمي فقد تحسنت الجزائر في مؤشر عدد الإجراءات الجمركية من 2.6 سنة 2008 إلى 2.8 سنة 2014 إلا أن جودة البنية التحتية الجمركية لم تتحسن وفق هذا المؤشر (WorldBank,2017))، أما بالنسبة لبرامج الربط بين المؤسسات الأورومتوسطية فلم تستفد

منه الجزائر وبقي في التقييم 1.0، ونلاحظ أن المغرب وتونس أكثر الدول استفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية التي تقدمها مثل: شبكة "ANIMA"وشبكة ."EEN"حيث تم تقييم كلاهما سنة 2013 بـ3.7 بعدما كان سنة 2008 في تونس 2.6 والمغرب 1.3، وهو تقييم جيد مقارنة بالجزائر.

تقدم تونس أمثلة مثيرة للاهتمام في كيفية تشجيع التعاون بين الشركات الأوروبية المتوسطية بطريقة إستراتيجية ومستدامة، وقد أنشأت تونس نظاما لتعزيز وتنمية صناعات محددة وأنشطة اقتصادية مثل المنسوجات والتكنولوجيا الحيوية والطاقات المتجددة والأعمال الزراعية؛ كما تتولى وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة في المغرب"MICNT" قيادة الجهود لتعزيز نشوء وتطور التجمعات الصناعية والتكنولوجية وإعطائها قدرة عالية على الابتكار كجزء من مبادرة الابتكار المغرب، وقد وقعت مذكرة تفاهم مع المؤسسات الأوروبية لتعزيز التكتلات. الغرض منها هو تبادل المعلومات.وإدارة "المجموعات"، وإدارة الابتكار بين المؤسسات المغربية والأوروبية المرتبطة بالمجموعات. وتعزيز تدويل المؤسسات بين المجموعات الأوروبية والمغربية، وتهدف مبادرة الابتكار في المغرب إلى بناء نظام بيني من الشركات المبتكرة والمشاريع التجارية والجامعات ورأس المال الاستثماري ومراكز تطوير التكنولوجيا، وتتمثل أهدافه في تعزيز اقتصاد ذي قيمة مضافة أعلى. وجذب الاستثمار، وإرساء الأسس لاقتصاد مبتكر.

4-1--دعم المهارات والكفاءات والابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يحلل ويقيم هذا المحور مجالات السياسات والتدابير التي توفر إطارا لتنمية المهارات داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعم الابتكار فيها، بالنسبة لسنة 2008 ركز هذا المحور على سياسة الابتكار العامة، وركز تقييم عام 2013 على السياسات والتدابير الأكثر تحديدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أدرج مؤشرات جديدة هدفه تقديم صورة أكثر اكتمالا عن أدوات السياسة العامة المعتمدة سابقا، بما في ذلك الصلات مع الجامعات ومراكز البحوث وبرامج الدعم المالي.

على الصعيد العالمي يعتبر عنصر الابتكار كأهم عنصر من العناصر التي تبنى عليها إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأظهرت الدراسات التجريبية لمحددات الابتكار وأثره، أن المؤسسات الأصغر حجما أقل ميلا إلى الابتكار من تلك المؤسسات الكبير؛ ويمكن لصانعي السياسات مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدراتها الابتكارية من خلال تدابير مثل تطوير خدمات دعم الابتكار. وتعزيز الصلات بين مراكز البحوث والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجموعات والشبكات

والعلاقات التجارية، لجعلها أكثر قدرة على المساهمة بطريقة مستدامة في النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، وينقسم المؤشر إلى بعدين هما[1] :

- **دعم المهارات والكفاءات داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يقيم الفرع الأول السياسات والممارسات المتعلقة بتنمية رأس المال البشري وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو يدرس بصفة خاصة توافر التدريب، وأهميته لاحتياجات لتلك المؤسسات، ونوعية التدريب وكفايتها للمؤسسات الجديدة والتوسع.
- **سياسات دعم الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يقيم الفرع الثاني السياسات الرامية إلى دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا، مثل وضع نبج استراتيجي لسياسة الابتكار، وإنشاء مراكز للابتكار والتكنولوجيا، أو تطوير مجموعة واسعة من خدمات المساعدة التقنية والمالية

يشير التقرير أن الجزائر بذلت بعض الجهود لتحسين إطار سياسات الابتكار، ولكن يلزم بذل مزيد من الجهود لبناء أطر دعم شاملة للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء آليات تنسيق لتعزيز فعالية هذه التدابير، وخاصة وأن الجزائر لديها بنية تحتية للسياسات الابتكارية مناسبة ولكن غير متطورة نسبيا، والجدول التالي يوضح تقييم الجزائر في هذا المحور:

الجدول رقم (2-19): تقييم دعم المهارات والكفاءات والابتكار داخل المؤسسات الصغيرة 2008-2018

1- دعم المهارات والكفاءات داخلPME	المعامل	سنة التقييم 2008	سنة التقييم 2018	التغير	ملاحظات
تحليل احتياجات التدريب	3	/	2.0	/	مؤشر جديد
توافر التدريب	2	1.0	3.5	+2.5	تحسن مهم

[1] تقرير المفوضية الأوروبية مرجع سابق ، ص:134-140.

تدريب المؤسسات الناشئة	2	2.0	2.0	0.0	نفس التقييم
التدريب المؤسسات على الأعمال التجارية	2	1.0	1.0	/	نفس التقييم
نمو المؤسسات	2	1.0	3.0	+2.0	تحسن مهم
الوصول إلى الأسواق الدولية	3	2.0	2.0	0.0	نفس التقييم
ضمان الجودة	2	/	2.0	/	مؤشر جديد
كفاءات التنمية المستدامة للمؤسسة	3	/	2.5	/	مؤشر جديد
المتوسط المرجح العام		1.5	2.7	+1.2	تحسن مهم
2سياسات دعم الإبداع والابتكار فيPME	المعامل	سنة التقييم 2008	سنة التقييم 2018	التغير	ملاحظات
تفويض المسؤوليات والمهام	2	/	2.0	/	مؤشر جديد
النهج الاستراتيجي لسياسة الابتكار في PME	3	2.0	2.5	+0.5	تحسن بسيط
اعتماد ميزانية للابتكار والإبداع فيPME	2	/	2.0	/	مؤشر جديد
إنشاء مراكز الابتكار والتكنولوجيا	1	1.5	2.0	+0.5	تحسن بسيط
معلومات عن خدمات دعم الابتكار والإبداع	2	/	2.0	/	مؤشر جديد
خدمات الدعم المالي	1	/	3.0	/	مؤشر جديد
الأدوات المستخدمة لدعم التعاون بين PME	1	2.0	3.0	+1.0	تحسن معتبر
المنح الحكومية على البحث والتطوير	1	/	2.5	/	مؤشر جديد
حاضنات الأعمال للمؤسسات المبتدئة المتعلقة	1	/	2.0	/	مؤشر جديد
الحدائق العلمية والعناقيد التنافسية لتعزيز	1	1.0	2.0	+1.0	تحسن معتبر
المرجح المتوسط العام		1.6	2.3	+0.7	تحسن بسيط

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص 166-173

من خلال الجدول رقم (5) أعلاه نلاحظ تحسن طفيف في مؤشر دعم المهارات والكفاءات والابتكار داخل المؤسسات الذي انتقل من تقييم 1.5 سنة 2008 إلى تقييم 2.7 سنة 2013، وكذا مؤشر سياسات دعم الإبداع والابتكار الذي انتقل من تقييم 1.6 إلى تقييم 2.3، ونلاحظ هذا التحسن خاصة في مجال خدمات الدعم المالي وتوفير التدريب للمؤسسات ونموها، والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى برنامج التعاون الألماني، وإلى إنشاء بعض الآليات كصندوق"FAUDTIC" لتمويل البحوث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء المؤسسات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ كما أدرج مؤشر جديد وهو المنح الحكومية على البحث والتطوير والذي تحصل على نقطة 2.5 وقد يرجع هذا التقييم إلى المخطط الخماسي 2012/2008 المتعلق بتثمين نشاط البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا؛ وتخصيص ما يقارب 100مليار دج لتمويل نشاط البحث والتطوير وكذا تحسن في الحدائق العلمية والعناقيد

التنافسية وحاضنات الأعمال من خلال استحداث بعض حاضنات الأعمال عبر الولايات وخاصة افتتاح قطب سيدي عبد الله سنة 2010حيث يقدر قدرته الاستيعابية على استقبال حوالي 1000 مؤسسة؛ كما انتشرت الحظائر التكنولوجية ني الجزائر عبر بعض المناطق الجهوية على غرار الحظيرة التكنولوجية بورقلة في 01 مارس 2102 (شادلي، 2017، صفحة 185)، وتضم 16 حامل مشروع في مجال تكنولوجيا المعلومات. ثم حظيرة عنابة ووهران وسطيف وغيرها، وكذا على مستوى حاضنات الجامعات أنشأت في 28 مارس 2012 حاضنة على مستوى المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات "INTTIC" بوهران وفي سنة 2013 أنشأت حاضنة للأعمال في جامعة باتنة، وتتخذ الجزائر كذلك تدابير لدعم الابتكار مثل صندوق تعزيز القدرة التنافسية الصناعية. والبرنامج الوطني للارتقاء. وقد قامت بمشروع تجريبي لربط الجامعات بالشركات من خلال خلايا التثمين حيث يمكن ربط الابتكارات العلمية مع أصحاب المؤسسات والشركات المعنية. كما تجسدت جهود الدولة في بناء نظام وطني للجودة معترف به دوليا يتمثل في المعبد الوطني للتقييس "IANOR"المعهد الوطني للقياسة القانونية"ONML" البيئة الجزائرية للاعتماد "ALGERAC"، المعهد الوطني للملكية الصناعية"INAPI".

بمقارنة الجزائر بتونس والمغرب نلاحظ تأخرها حيث حصلت تونس على تقييم 2.4 والمغرب على 2.7 في مؤشر دعم المهارات والكفاءات داخل المؤسسات، وعلى تقييم 3.4 لكلاهما في مؤشر سياسات دعم الإبداع والابتكار داخل المؤسسات، ويرجع ذلك إلى تنفيذ تونس برنامجين هما: برنامج مراكز البحوث التكنولوجية التي توفر المعدات والأفراد لبناء النماذج الأولية وتحليل واختبار الحلول الصناعية للشركات، وبرنامج دعم نظام البحث والابتكار الذي هدف إلى تعزيز الروابط بين البحث والإنتاج، وبمقارنة الجزائر بالدول المتقدمة فقد أجريت دراسة على عينة من المؤسسات في مجال التكنولوجيا لوحظ فها اهتمام ل 70% منها بجانب الابتكار الأمر الذي خلق نوع حاد من التنافس في مجال البحث والتطوير بما أثر على زيادة الكمية والنوعية لبراءات الاختراع.

4-2- التوجه البيني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لم يتناول تقييم عام 2008 القضايا البيئية لسياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وكان سبب إدراجها في تقييم سنة 2013 نتيجة لإعادة هيكلة الإطار التحليلي وفقا للاتفاقية الخاصة بأوروبا التي تشمل قضايا السياسة البيئية، لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة التحديات البيئية واستغلال الفرص فها.

يحلل ويقيم هذا المحور مدى توافر وتحسين الخبرات في مجال القضايا البيئية ومبادرات دمج الكفاءات والابتكارات البيئية في استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز نظم الإدارة البيئية والمعايير البيئية، ومدى جهود الحكومات لتعزيزها، وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في التعامل مع القضايا البيئية في كثير من الأحيان، ويمكن للحكومات أن تدمج الاعتبارات البيئية في المؤسسات الصغيرة لمساعدة للتغلب على هذه العقبات وتحسين أدائها البيئي .

ويشير التحليل أن الجزائر أدرجت عموما الاعتبارات البيئية في إطار سياستها ولديها مؤسسات تعزز حماية البيئة، والإنتاج الأنظف والطاقات المتجددة، غير أن هذه السياسات غير متطور ولا تتكيف مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يزال استخدامها غير واسع النطاق ويوجد إمكانيات غير مستغلة إلى حد كبير. والجدول رقم (2-20) التالي يوضح تقييم الجزائر في هذا المؤشر :

الجدول رقم (2-20): تقييم التوجه البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-2008 - 2018

1- التوجه البيئي لـ PME	المعامل	سنة التقييم 2008	سنة التقييم 2018	التغير	ملاحظات
الانتقال نحو استراتيجيات البيئية في PME والصناعة والابتكار	1	غير معتمد	3.0	/	ديدجرشؤم
حسين توافر الخبرات لـ PME بشأن القضايا البيئية	1	غير معتمد	3.0	/	ديدجرشؤم
تعزيز استخدام نظم الإدارة البيئية والمعايير البيئية	1	غير معتمد	3.0	/	ديدجرشؤم
المتوسط المرجح العام		/	3.0	/	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية: مرجع سبق ذكره: ص185.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2-20) أعلاه حصول الجزائر على مؤشر تقييم 3.0، وهذا راجع إلى التوجه البيئي للمؤسسات في الجزائر، حيث تنشط أكثر من 273.000 مؤسسة في هذا المجال من بينها 3400 مؤسسة لجمع الفضلات المنزلية والصناعية، 30.000 مؤسسة للخدمات المرتبطة بالمحيط (الدراسات والفحص. الاستثارة. التكوين والمخابر)، كما تم توفير التدريب في كثير من مجالات القضايا البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل العديد من البيئات مثل المعبد الجزائري للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة "IARD"، ومعبد بحوث التنمية المستدامة، والمركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف المتخصصون في التنمية المستدامة للمؤسسات، كما وضعت الجزائر عدة قوانين لحماية وتشجيع استخدام النظم والمعايير البيئية وتعزيز التنمية المستدامة والطاقات المتجددة. وإصدار برنامج للسياسات العامة من خلال المخطط الخماسي للفترة 2010-2014، وعلى تخصيص ميزانية قدرها 500

مليون دينار جزائري (4.73 مليون دولار) للتنمية البيئية مع التركيز على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وتدهور التربة، وإدارة المياه، وتحقيق الاستقرار لمراعاة الآثار البيئية والنمو الاقتصادي وإلزام المؤسسات بإدماج حماية البيئة بما في ذلك نظم الإدارة البيئية، ويجري حاليا تنفيذ أكثر من 100 مشروع بحثي بشأن الطاقات المتجددة.

وعلى غرار الدول الأخرى تواجه الجزائر عددا من التحديات البيئية، منها التصحر وتآكل التربة وندرة المياه والتلوث البحر وغيرها، ونظرا لموقعها الجغرافي فإن الجزائر معرضة بشدة لتغير المناخ (درجة الحرارة من 1.1 درجة مئوية إلى 8.1 درجة مئوية بحلول عام 2020)، واستجابة لهذه التحديات أحرزت الجزائر تقدما في وضع إطار مؤسسي لدعم النمو المستدام والمؤسسات البيئية.وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة التي نشرتها وزارة التنمية الإقليمية والبيئة في سنة 2002 مثالا جيدا على مشاركة الصناعة على هذا الجهد.

ولكن غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مدركة بالقضايا البيئية، كما أنها تفتقر إلى القدرة الداخلية على التصدي بفعالية لهذه المشاكل. ومن ثم يمكن للحكومة والقطاع العام أن تلعب دورا حاسما في تيسير الوصول إلى المعلومات والخبرات البيئية؛ هناك العديد من المؤسسات العامة. مثلا لمعهد الجزائري للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. ومعبد بحوث التنمية المستدامة. الذي يقدم الخبرة والتدريب للمؤسسات في مجال مراجعة الطاقة والسلام؛ وبالإضافة إلى ذلك تم إطلاق 110 مشروع بحثي وطني بشأن الطاقات المتجددة في عام 2011، ولكنها تستحق مزيدا من التطوير والتقييم. ففي الجزائر لا يزال الالتزام البيئي في المؤسسات في مرحلة مبكرة، حيث تم اعتماد 75 مؤسسة في سنة 2012 من قبل المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف.

3-4- تقييم دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يحلل وبقيم هذا المحور المبادرات الرامية إلى دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كوجود إستراتيجية لتشجيع الصادرات ووجود برامج محددة لتعزيز قدرات المؤسسات المصدرة.ء ومستويات حوسبة إجراءات التجارة الخارجية وتوفير المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب والحديثة بشأن هذه الإجراءات واللوائح، ويركز التقييم في هذا المحور على عنصرين هما الأول تنفيذ سياسة تجارية استباقية، والثاني التدابير المتخذة لتسبيل إجراءات التجارة الدولية. ويلاحظ وجود مؤشرين جديدين مقارنة بتقييم عام 2008 هما مؤشر تقديم مشورة ومعلومات عالية القيمة في السوق الدولية. يركز على نطاق المعلومات المقدمة ومدى وجود محلات الشباك الواحد لتوفير هذه المعلومات وغيرها، ومؤشر على

برامج بناء القدرات التصديرية. يحلل ما إذا كانت هناك مثل هذه البرامج التشغيلية على المستوى الوطني . والجدول رقم (7) التالي يوضح مدى دعم التدويل في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (2-21): تقييم دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2008-2018

1- تنفيذ سياسة تجارية استباقية	المعامل	سنة التقييم 2008	سنة التقييم 2018	التغير	ملاحظات
الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات	3	1.5	1.5	0.0	نفس التقييم
اتفاقيات التجارة المتوسطية	2	1.0	3.0	+2.0	تحسن مهم
تقديم المعلومات القيمة في الأسواق الدولية	2	غير معتمد	3.0	/	مؤشر جديد
برامج بناء ودعم القدرات التصديرية	2	غير معتمد	2.0	/	مؤشر جديد
المتوسط المرجح العام		1.2	2.3	+1.1	تحسن معتبر
2-تسهيل إجراءات التجارة الدولية	المعامل	سنة التقييم 2008	سنة التقييم 2018	التغير	ملاحظات
مستوى حوسبة إجراءات التجارة الدولية	1	1.5	2.0	+0.5	تحسن بسيط
نوعية الحصول على معلومات أنظمة	1	1.5	3.0	+1.5	تحسن مهم

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية، مرجع سبق ذكره: ص186.

المبحث الثاني: معوقات الشراكة في الجزائر

جاء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية ليطرح تصور جديد للتعاون الاقتصادي والتجاري في أطر وآليات عمل تفتح أبواب الترقب المتفائل والحذر في نفس الوقت، فالأبعاد المطروحة والمغربة التي يتيحها الاتفاق من فرص وملائمات تكشفها العديد من المخاطر، وعلى الجزائر القيام بإدخال كل الإجراءات والتدابير اللازمة لنجاح هذا الاتفاق من خلال مواصلة عمليات الاصلاح التأهيل الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: المعوقات الإدارية والاقتصادية

الفرع الأول:المعوقات السياسية والإدارية

بالرغم ما قدمته الجزائر من حوافز و تسهيلات للمستثمرين الأجانب ، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لا تزال دون المستوى المأمول ، ولعل ذلك راجع إلى العديد من المشاكل و المعوقات التي من أهمها :[1]

1. المعوقات السياسية:

إن عدم استقرار الوضع السياسي يلزم المستثمر الأجنبي على أخذ الاحتياط للسيطرة على أرباحه و مواجهة المخاطر السياسية، و هذا ما يجعله يخطط للاستثمار قصير الأجل أو محدد ، بينما في حالة ما إذا كانت البيئة السياسية في الدول المضيفة تتميز بالاستقرار تعطي للمستثمر الثقة ما يجعله يخطط لاستثمار طويل الأجل .

الجزائر خلال بداية الألفينيات عانت من حالة أللأمن، مما ساهم في غياب الاستقرار السياسي نتيجة تدهور الوضع الأمني الذي جسده التغيير المستمر في الحكومات والوزارات، ما أدى إلى عزوف الكثير من المستثمرين على الاستثمار في البلد، فقد سجلت أضعف النسب لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن المصادقة على ميثاق السلم و المصالحة، كان له أثر كبير في توفير الأمن وعودة الاستقرار ، ما جعل الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول ذات درجة مخاطر منخفضة في المؤشر المركب للمخاطر القطرية ولكن في السنوات الأخيرة عاد الوضع السياسي إلى حالة اللااستقرار في الحكومات.[2]

2. المعوقات الإدارية:

إن الفساد الإداري هو سلوك غير سوي[3]. ويمكن تعريفه على أنه : سوء استخدام السلطة من اجل الكسب الخاص ، ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسرب المعلومات السرية و تقديم الترخيص غير مسموح به قانونا.

فالفساد يؤثر سلبا على المناخ الاستثماري للدولة المضيفة في عدم قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال :

- يؤدي الفساد إلى إضعاف قدرة الحكومات والمؤسسات السياسية على تنفيذ مهامها بكفاءة، كما يقلل من قدرة الحكومة على تنفيذ اللوائح و الإجراءات و القوانين التي تم تشريعها ، فنقص الثقة في

[1] بلعوج بلعيد ، **معوقات الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04 ، 2006، ص82

[2]- عبد العزيز أشرقي ، **الحكامة الجيدة (الدولة ، الوطنية ، الجماعة) و متطلبات إدارة المواطنة** ، مطبعة النجاح الحديدة ، الدار البيضاء ، 2009، ص26 .

[3]- بوادي حسنين المحمدي، **الفساد الإداري لغة المصالح**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص13.

النظام السياسي ، يدفع الحكومات إلى اللجوء إلى استخدام القوة و التعسف ، بما يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار .[1]

- يؤثر الفساد سلبا في تخصيص الموارد ، بتقليله من نوعية و كفاءة المرافق العامة ، بمنح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشاوى.[2]
- كما يلحق الفساد الضرر بخطط التنمية الاقتصادية بالدولة المضيفة، وبالتالي يعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال انخفاض معدل النمو، وبالتالي مستوى الدخول ، ما يؤدي إلى التقليل من المشاريع الاستثمارية .
- ويرصد مؤشر الشفافية [3] درجة ومدى تفشي الفساد والرشوى ما بين المؤسسات العامة والسياسيين ، وقد جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر على النحو الذي يبينه الشكل رقم (2-03).

الشكل رقم (2-1): ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة (2002-2015)

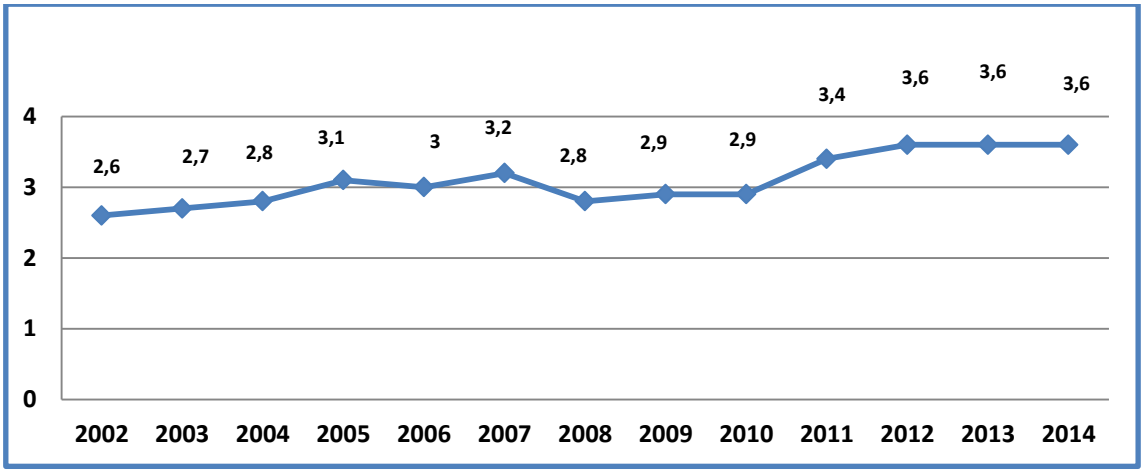

المصدر: Transparency International: www.Transparency.org/index .

يتضح من الشكل رقم (2-1) استقرار مؤشر الفساد في الجزائر عند 36 نقطة، و أن القيمة القصوى لم تتجاوز 3.6 من 10 و هذا يعني أن الجزائر تعاني من مستويات عالية من الفساد و الرشوة التي تزيد من تكلفة انجاز المشاريع الاستثمارية ،أي إهدار الموارد العامة للدولة لتحقيق مكاسب خاصة، الذي ينعكس على ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية لتقييم مناخ الاستثمار، و منه على قدرتها على جذب الحجم المرغوب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

---

[1]- نبيل صلاح محمود ، على عبد الوهاب ، **الفساد في المنطقة العربية و أسبابه و فياه و آثاره** ، المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات و أبعادها المحاسبية و الإدارية و الاقتصادية ، الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2005، ص136 .

[2]-المرسي سيد حجازي ، **التكلفة الاجتماعية للفساد** ، المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات و أبعادها المحاسبية و الإدارية والاقتصادية ، الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2005، ص216 .

[3]- يتراوح نطاق هذا المؤشر ما بين الصفر (انتشار الفساد) و ال10 دراجات (عدم فساد الجهاز الإداري الحكومي) .

3-معوقات تتعلق بمشكل العقار الصناعي:

يشكل موضوع العقار عائق في وجه المستثمرين سواء المحلين أو الأجانب ، أصبح من أكبر العناصر المعيقة للاستثمار المحلي أو الأجنبي ، و تتجلى أهم العراقيل و المشاكل فيما يلي :[1]

- العراقيل الإدارية التي تطيل في المدة الزمنية للحصول على العقار الصناعي .
- عدم تسوية الوضعية القانونية لبعض الأراضي المسلمة في إطار تطوير المناطق الصناعية و هو ما يطرح مشكلات كبيرة للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك، و التي تطلب عقود الملكية للحصول على التمويل.
- تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين بينها وانتشار النزاعات و الاحتلال غير العقلاني للفضاء الصناعي .
- الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث التهيئة (كهرباء، غاز، ماء، قنوات صرف صحي).

الفرع الثاني: المعوقات الاقتصادية والبنية التحتية

1- المعوقات الاقتصادية

1-1 **معوقات المالية:** تعتبر العوائق المالية من أهم المشكلات التي تعاني منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبار أن التمويل يوفر جميع الاحتياجات المالية بطريقة رشيدة، ليضمن استمرارية الاستثمارات سواء محلية أو أجنبية من خلال تمويل نشاطها، فالمنظومة البنكية الجزائرية لازالت تعاني من العديد من المشاكل الهيكلية لعدم تمكينها من تفعيل و تأهيل جهازها المصرفي.

تتلخص القيود التي تعيق تأهيل و تفعيل الجهاز المصرفي فيما يلي :

- تعقد الإجراءات الإدارية المتعلقة بدراسة ملفات القروض لنقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين، و قلة تأهيلهم؛
- رداءة أنظمة المعلوماتية البنكية، و غياب شبكة موحدة للدفع البنكي ؛
- عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل البنكي، ساهم في بطء عملية معالجة الصكوك و التحويلات المالية؛

[1]-جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة باتنة، 2015، ص138 .

- الاعتماد على المحسوبية و المحابات في منح القروض عوض الاعتماد على معايير تقنية بحتة في منحها القرض و التأكد من إمكانية التسديد؛
- عدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار ؛
- تأخر الإصلاحات في النظام البنكي و ضعفه .

2-1-معوقات تتعلق بضعف البنية التحتية : تحضي الجزائر بموقع اقتصادي و صناعي مهم مكنها من جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في مشاريع النقل و السكن، و الطرقات و المياه و غيرها. فرغم التطور في البنية التحتية بالجزائر، إلا أنها تبقى غير كافية و تحتاج إلى استمرارية إضافية. فحسب تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2016 بأخذ 136 دولة في التصنيف، فقد احتلت الجزائر المرتبة 121 عالميا و المغرب الرتبة 49 عالميا، وتونس صنفت في الرتبة 91، ومصر في الرتبة 116 [1]، كما هو موضح في الشكل البياني رقم (2-2) الآتي :

الشكل رقم (2-2):ترتيب الجزائر في مؤشر البنية التحتية خلال سنة 2014 و2016

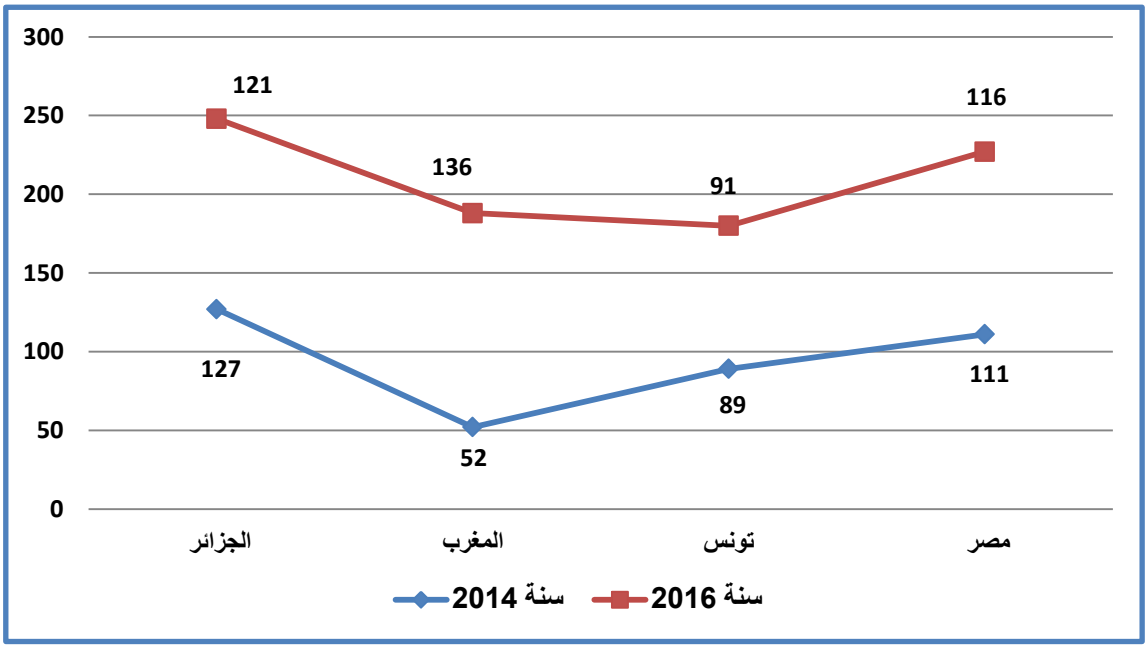

Source : World Economic Forum, Global Enabling Trade Report,www.weform.org/report-enabling-trade-report-2016, p17

فالمنتدى يقيم هذا المؤشر على أساس ثلاث عوامل (كما هو موضح في الشكل (2-3)

الشكل رقم (2-3):تنقيط الجزائر في مؤشر البنية التحتية خلال ثلاث مؤشرات لسنة 2016

[1] -World Economic Forum, Global Enabling Trade Report 2016, A joint publication of the World Economic Forum and the Global Alliance for Trade Facilitation, www.weform.org/report/global-anabling-trade-report-2016, p17 .consulté le 13/06/2016 à 22:12

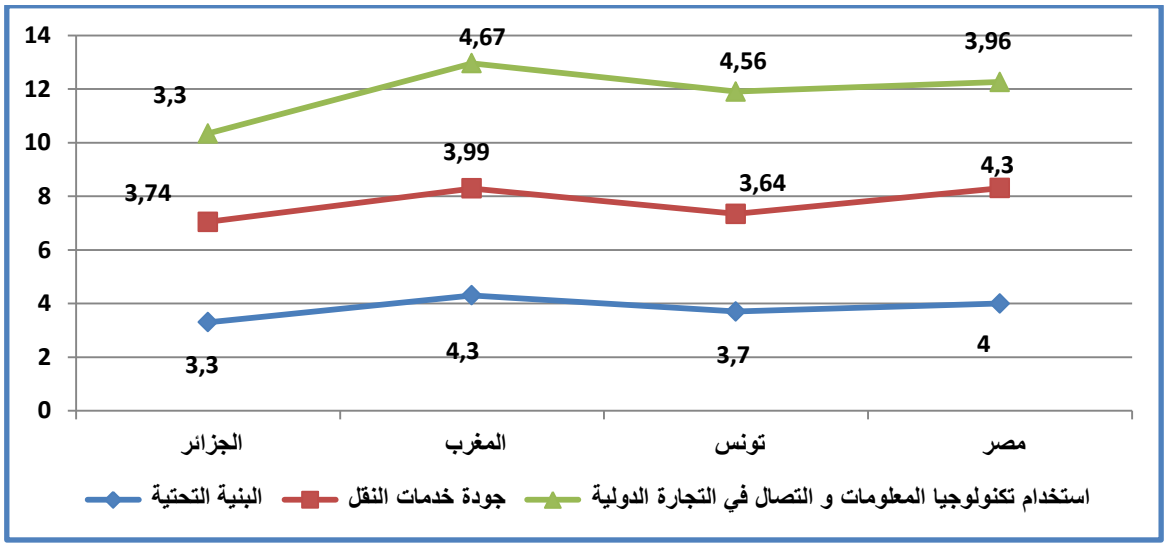

Source : World Economic Forum,Op .Cit ,p17.

فهذه العوامل الثلاثة تظهر مدى امتلاك الجزائر للبنية التحتية اللازمة في النقل والمواصلات، لتسهيل البضائع داخل الجزائر،والتي حصلت من الخلال الشكل البياني رقم (2-3) على ادني تنقيط في هذه المؤشرات الثلاث، و هذا يظهر النقص الكبير الذي تعاني منه البنية التحتية نتيجة انتهاج الجزائر سياسة ترشيد النفقات العمومية من جراء الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر نتيجة انهيار أسعار النفط، ونتيجة ذلك قامت الجزائر بتجميد تقريبا اغلب مشاريعها في البنية التحتية .

المطلب الثاني: الإجراءات المرافقة لإنجاح اتفاق الشراكة بين الجزائروالاتحاد الأوروبي

لا يقتصر نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على تحرير حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، بل ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، ويمكننا تلخيص أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

الفرع الأول: الإصلاحات المطلوبة في مجال تحسين بيئة الأعمال للاستثمار

يرصد تقرير2018لممارسة أنشطة الأعمال مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومة المنظمة لأنشطة الأعمال في 183دولة .

انطلاقا من التقرير جاءت الجزائر في ترتيب عربي وعالمي متأخر في المؤشر بيئة أداء الأعمال لعام 2018، (والذي هو موضح بالتفصيل في الفصل الرابع) ومن ثم هي أكثر حاجة لإجراء إصلاحات عاجلة في المكونات ذات المستوى السيئ، وذلك حتى تتمكن من تحسين ترتيبها العربي وكذا العالمي. ومن ثم نتساءل عن وضعها الأسوأ في مكونات المؤشرات العشرة بغية التعرف بدقة على الإجراءات الإصلاحية المطلوبة.

على سبيل المثال نأخذ مؤشر تأسيس المشروع والذي يعرض المكونات عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع حيث يبلغ متوسط الإجراءات في الدول العربية 19التي يرصدها المؤشر 8,2إجراء مقارنة مع 5 إجراءات فقط في دول مجموعة. وفي هذا السياق توجد الجزائر ضمن المجموعة التي يزيد عدد إجراءات تأسيس المشروع عن 8,2إجراء بنسبة 20بالمائة أي ما يقارب 10إجراءات، أي الجزائر في هذا المكون أسوأ من المتوسط العربي بنسبة 20بالمائة وتحتاج إلى إصلاحات في هذا المجال . ونفس الشيء لمكون زمن تأسيس المشروع.

لذلك يجب عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية، إذ أنها لن تجذب المستثمرين الأجانب إذا كانت ظروف العمل و الإنتاج غير مشجعة و بالتالي يجب العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر و ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويعني ذلك أن لا تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر معزولة عن السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الجزائر في جلب الاستثمار إليها.

كما يجب تدعيم هذه الإصلاحات بمجموعة من الإجراءات :

- السياسات التنموية في الجزائر لم تؤد إلى حدوث تغييرات هيكلية جوهرية في هيكل قطاع الإنتاج السلعي، حيث لازال قطاع الصناعات الاستخراجية يساهم بنسبة كبيرة بما يقارب 57,256مليون دولار في إجمالي قطاع الإنتاج السلعي الذي بلغ 78,717مليون دولار لعام، 2010وذلك مقارنة بالمساهمة الضعيفة لباقي قطاعات الإنتاج السلعي التي تشمل قطاع الزراعة والصيد والغابات ب13,645مليون دولار،وقطاع الصناعات التحويلية ب5,544قطاع التشييد ب 948وقطاع الكهرباء والغاز والماء ب 1,326مليون دولار.
- تطور في القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الفترة ما بين 2002-2018 لتبلغ في الجزائر سنة 2017ما يقارب 7,126 مليون دولار، ونشير إلى أن نسبة التغيير بين سنتي 2010 – 2011 بلغت . %28,5
- وفي عام 2011 بلغت القيمة المضافة على الصناعات الاستخراجية في الجزائر 72,500مليون دولار كما بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 62,1% وتشمل الصناعات الاستخراجية في استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن مثل الحديد والزنك والنحاس والذهب، وكذلك الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى المحاجر. ويشكل استخراج النفط والغاز الطبيعي محور النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي للصناعات الاستخراجية في الجزائر.

- رغم بعض التحسن الذي طرأ على مستوى مناخ الاستثمار بالجزائر في السنوات الأخيرة بفعل تحسن الوضع الأمني و سعي السلطات على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وضع الأطر القانونية المشجعة له، إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الذين لا يزالوا يواجهون عدة عراقيل تحول دون تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع والمتمثلة أساسا في:

  - انتشار الروتين والبيروقراطية في الإدارة خاصة البنكية منها
  - رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر
  - صعوبة الحصول على العقار الصناعي لمزاولة نشاط استثماري.

- يبقى حجم تدفق استثمارات الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر ضعيف بالمقارنة بالإمكانيات المتوفرة وهذا ما يفسر بوجود عراقيل تحول دون ذلك، فالعائق الأكبر بالنسبة لعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتمثل في سلبية أغلب المؤشرات النوعية للاستثمار وهو ما أثر سلبا على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب.

الفرع الثاني: إعادة التأهيل الصناعي

نقصد بالتأهيل اتخاذ مجموعة من الإجراءات قصد تحسين أداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية، والتكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية قصد الاندماج في الاقتصاد الدولي، والاستعداد للمنافسة التي ستنتج عن الدخول الحر للسلع الأوروبية نحو السوق الجزائري، وبذلك تصبح المؤسسات تنافسية على مستوى الأسعار والجودة والقدرة على مواكبة تطور الأسواق، وفي هذا المجال يجب مراعاة ما يلي:[1]

أ- **الاستثمارات غير المادية**: ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن اقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم، التسيير والإنتاج...إلخ.

ب- **الاستثمارات المادية:** على غرار الاستثمارات المعنوية التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في تحسين أداء ورفع تنافسية المؤسسة، فإن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة، عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف، وذلك من خلال:[2]

[1]-سمينة عزيزة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2011/09، ص158.

[2]-سمينة عزيزة، مرجع سابق ،ص159.

- تشخيص عام لكل الوظائف الموجودة في المؤسسة.
- تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجية الجديدة.
- اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع أكثر للمردودية (التخفيض في التكاليف وتحسين الإنتاجية).

1- إعادة الهيكلة المالية: تتطلب إعادة التأهيل إعادة النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وتحديد إمكانياتها المالية، وذلك من خلال

- دعم الإمكانيات الذاتية (برفع رأسمال المؤسسة، وذلك إما بفتح رأس المال للاكتتاب أو عن طريق إصدارات جديدة).
- التحكم في حجم ونوعية الديون.
- تمويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة.
- ترشيد استعمال القروض البنكية.
- تقليص اليد العاملة مقارنة بحجم نشاط المؤسسة، وذلك باعتماد إحالة العمال على التقاعد، أو التسريح الإرادي...إلخ.

2- ضرورة تأهيل التكوين:

يشكل التكوين الركيزة الأساسية لعرض يد عاملة مؤهلة لذلك يجب الاهتمام بالتكوين والاستفادة من المساعدات التقنية والمادية والمالية في اطار برامج MEDA والتي تعمل على تكوين اليد العاملة قصد تأهيل التشغيل، وبالتالي جلب رؤوس الأموال الأجنبية واستقطاب الأسواق.[1]

[1]- نفس المرجع ، ص50.

خلاصة:

تعتبر الشراكة الأور-متوسطية أحد الاتفاقات المنبثقة عن مشروع برشلونة سنة 1995، والذي يعتبر الحدث أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الواقعة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، حيث مس جميع الجوانب منها السياسية، الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، وكانت دول المغرب العربي سباقة إلى إبرام اتفاقيات تعاون في سنوات السبعينات والتي كانت تحظى بتفضيلات تجارية، ولكن بعد قيام مؤتمر برشلونة استبدلت علاقات التعاون بين الطرفين إلى اتفاقات شراكة الند للند، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي وقعت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2002، وبدأت حيز التنفيذ في سنة 2005 حيث عرفت عدة مفاوضات منذ سنة 1997.

نصت هذه الاتفاقية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على إقامة منطقة التجارة الحرة بين الطرفين في غضون 12 سنة، كما نص مضمن الاتفاقية على المحور السياسي، وكذا المحور الاقتصادي والتجاري. مع العلم أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر في ما يخص المبادلات التجارية، والهدف من توقيع اتفاق الشراكة هو أن كل طرف يسعى إلى تحقيق مكاسب ومصالح التي قد تتوافق أو تتعارض مع اقتصادها. وتسعى هذه الاتفاقية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والدخول ضمن آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعمل على اكتساب الخبرة والتكنولوجيا الحديثة.

الفصل الثالث

تحليل بنية الاقتصاد الجزائري ومكانة الاستثمار الاجنبي المباشر في السياسات التنموية

تمهيد

في ظل التنافس الدولي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تسعى مختلف دول العالم إلى إعداد أفضل مناخ استثماري يشعر المستثمر الأجنبي بالرضي و الطمأنينة على حركة رأس ماله لأجل تحفيز نمو اقتصادياتها و تنويع مصادر الدخل و جلب التكنولوجيا الحديثة، فالمستثمر يبحث دائما عن المكان المناسب الذي يكون عنصر المخاطرة أقل ما يمكن من تعظيم العائد.[1]

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتحسين مناخها الاستثماري لهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، و هذا لمعرفتها الأكيدة على أن هذا النوع من الاستثمارات قد يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، لأن هذا الأخير يبقى ضعيفا في مواجهة مختلف الصدمات التي قد تصاحب انخفاض أسعار النفط، لذلك وجب تهيئة مناخ استثماري فعال جذاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة و مطابق للمقاييس والمؤشرات الدولية و مؤشرات الاقتصادية الكلية، إذ بالرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدقة و الموضوعية الكاملة، غير أن رجال الأعمال و صانعي القرارات لازالوا يسترشدون بنتائجها مما يؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة. بحيث عرفت في الجزائر خطى متفاوتة غلب عليها طابع الاستثمار المحلي عبر كافة مراحل الإنجاز، وخاصة ذلك الذي يكتسب طابع الاستثمار العمومي للمشاريع الضخمة . أما الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت لديه بصمة وجود في قطاع المحروقات.

[1]- سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، دكتوراه اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة 2007 ص174 .

المبحث الأول : تقييم أداء الاقتصاد الجزائري

وجدت السياسات التصحيحية مجالاً خصباً في القطاع الصناعي على وجه الخصوص، وذلك من خلال إعادة هيكلته لمواجهة التحديات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية الطارئة على الساحة الدولية، وهذا بخلق قطاع تصديري متنوع نوعا ما وذو قدرة تنافسية محدودة.

المطلب الأول: تحليل أداء القطاع الصناعي الجزائري

الفرع الأول: تقييم القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية

تأتي أهمية القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية في تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة من الأمور الضرورية لإمكانية زيادة حصة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات وبالتالي زيادة القيمة المضافة المتولدة في النشاط الاقتصادي.[1]

إن العمل على رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري عموما والقطاع الصناعي خاصة،في ظل التحول إلى اقتصاد تصديري يعتمد على الصادرات الصناعية تضمن تنمية مستدامة للاقتصاد الجزائري، وتشير مؤشرات التنافسية للاقتصاد الجزائري أن موقع الجزائر في التنافسية للدول العربية من حيث المؤشر الإجمالي ومؤشر التنافسية الجارية والكامنة ضعيف جدا مقارنة ببعض الدول، ويعزي هذا التدني لمؤشر التنافسية في الجزائر إلى ما يلي.[2]

- تدني نوعية البنية التحتية والمؤسساتية، والتي تعكس مدى ارتفاع إنتاجية القطاع الخاص وزيادة جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر،الأمر الذي سينعكس على ارتفاع القدرة التنافسية للدولة إذا ما تم رفع درجة كفاءة البنية الأساسية التي ستضمن تحقيق التنمية المستدامة؛
- عدم ملائمة بيئة قطاع الأعمال التي تعبر عن عدم قدرة الوحدات الاقتصادية الخاصة على الاستجابة للفرص السوقية الجديدة بشكل فعال يتصف بالمرونة؛
- -التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي، ويتمثل في التدخل المكثف للدولة وارتفاع درجة تغلغلها في الاقتصاد القومي، وهذا ما يتناقض مع قواعد اقتصاد السوق؛

[1]- لمزيد من التفاصيل حول موضوع القدرة التنافسية و التنافسية الدولية أنظر : - شمت حسين نفين، **التنافسية الدولية و تأثيرها على التجارة العربية و العالمية**، دار التعليم الجامعي. الإسكندرية، 2010 ص21

-مصطفى عبد اللطيف،**دور التغير التكنولوجي في تنمية وتدعيم القدرة التنافسية للدولة**،مجلة الواحات،المركز الجامعي بغرداية،العدد6، 2009، ص ص 64-73

[2]- لمزيد من التفاصيل أنظر في هذا الخصوص :تقارير التنافسية العربية،2003-2018

- صعوبة اقتحام الأسواق الخارجية في مجال الصادرات خارج المحروقات، نتيجة تدني درجة انفتاح الاقتصاد الوطني من حيث الصادرات الصناعية الذي يرجع إلى الضعف الهيكلي للصناعة الجزائرية؛

وبالنظر إلى مختلف مؤشرات القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري عموما والصناعة التحويلية على وجه الخصوص نجد أنها ضعيفة جدا سواء تعلق الأمر بالمؤشرات الرئيسية أو الفرعية، وكل هذا نتيجة ضعف القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية.

كما يهدف برنامج تأهيل المؤسسات إلى تنشيط البيئة التي تنشط فيها المؤسسة الجزائرية، من خلال ترقية تطوير تنافسية القطاع الصناعي في الأسواق المحلية انطلاقا من تحسين مؤشرات الأداء والتنافسية الصناعية، بالإضافة إلى رفع القدرة التنافسية و تطوير المؤسسات الصناعية بالاعتماد على إعادة هيكلة الصناعة من خلال تحديث وسائل الإنتاج وتدعيم قدرات التسيير و تطوير الجودة بما يتوافق مع المعايير العالمية و تطوير الفكر التسويقي في المؤسسة و المساهمة في تحسين المستوى التكنولوجي.

ويمكن القول بأن برنامج تأهيل المؤسسة يعمل على رفع الإنتاجية و تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى رفع تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، لكن النتائج المتحصل عليها جراء تطبيق برنامج تأهيل المؤسسات لم تكن في المستوى المرغوب نظرا للشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من هذا البرنامج و صعوبة استخراج الوثائق الإدارية و المصرفية و الآجال الطويلة لتكوين الملفات، و لم تستطع عملية التأهيل رفع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني:تقييم أداء القطاع الصناعي الجزائري

من أجل تقييم دور الصناعة في المسار الاقتصادي الجزائري، فسنتطرق إلى تحليل بعض المؤشرات الصناعية والمتمثلة في هيكل الإنتاج الصناعي والتشغيل في القطاع الصناعي إضافة إلى مساهمة الصناعة في الناتج المحلي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي.

1- هيكل الإنتاج الصناعي في الجزائر

يتوقف نشاط وتنوع قدرة البلد التصنيعية، على مجموعة من العوامل المشتركة لتحقيق ذلك منها سياسة الدولة الصناعية والتطور التكنولوجي ومجال الأبحاث العلمية وتأهيل العنصر البشري وتعد الجزائر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، لذلك حاولت تنويع قاعدتها الصناعية من خلال تطوير قطاع الصناعات الاستخراجية و العمل على تنشيط قطاع الصناعات التحويلية، حيث أسفر النسيج الصناعي

في الجزائر على تركيبة متنوعة ومترابطة فيما بينها تماشت مع القدرات المادية، والبشرية خلال العقود السابقة يمكننا معرفة هذا النسيج من خلال هيكل المنتجات الصناعية بفرعيها الاستخراجية و التحويلية.

أ- المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية : تعتمد هذه الصناعات على ما تمتلكه الدولة من احتياطات لموارد معدنية قابلة للاستثمار أي أن يكون الاحتياطي ذا قيمة تجارية من الناحية الاقتصادية، وتعد معظم الموارد الطبيعية في الجزائر ذات قيمة تجارية وهو ما ساعدها على بناء قاعدة صناعية تعتمد أساسا على الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية وفي مقدمتها صناعة النفط والغاز الطبيعي، وتساهم الصناعات الاستخراجية بحوالي 47,2% في تكوين إجمالي الناتج المحلي وبحوالي 88% من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي، وتشمل الصناعات الاستخراجية في الجزائر ثلاث نشاطات رئيسية، النشاط الأول و يتعلق بعمليات استخراج وتجهيز النفط الخام والغاز الطبيعي، أما النشاط الثاني يتعلق باستخراج وتجهيز الخامات المعدنية مثل خامات الحديد والنحاس والزنك، والنشاط الثالث يتعلق باستخراج وتجهيز الخامات المعدنية والخامات غير معدنية مثل الفوسفات والملح الخام ... إلخ وتتسم تطورات منتجات الصناعات الاستخراجية بالتغيرات الكبيرة والمفاجئة لارتباطها الشديد بالأسواق الخارجي. يعد قطاع النفط والغاز الطبيعي أهم المنتجين في مجال الصناعات الاستخراجية في الجزائر، حيث يبلغ إنتاج الجزائر من النفط الخام حوالي .2.000.000 برميل يوميا، وما يزيد عن 86,5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بجميع أنواعه، و تسهم صناعة النفط والغاز الطبيعي في تكوين الناتج المحلي بنسبة قدرها حوالي 38,3%، إضافة إلى ذلك يشكل إنتاج الحديد الخام في الجزائر نسبة لا بأس بها في تغطية احتياجات السوق المحلي، ويقدر احتياطي الجزائر من هذه المادة حوالي 5,4 مليار طن، أي بنسبة 32 % من إجمالي الاحتياطي العربي، وتعد الجزائر خامس منتج له عربيا أما فيما يتعلق بمادة الفوسفات فالجزائر تحتل المرتبة الثانية عربيا بعد المغرب، وتعد المادة الثانية التي يتم تصديرها إلى الخارج بعد النفط و الغاز الطبيعي.

ب-المنتجات الرئيسية للصناعات التحويلية : تشتمل الصناعات التحويلية على مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية في الجزائر و تشمل هي الأخرى ثلاث نشاطات رئيسية،النشاط الأول و يتعلق بالصناعات التحويلية الاستهلاكية مثل الصناعات الغذائية بأنواعها وصناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة، والنشاط الثاني يتعلق بالصناعات التي تعتمد على الخامات المعدنية مثل الصناعات البترولية

والصناعات البيتروكيمياوية، أما النشاط الثالث ويتعلق بالصناعات التقنية الحديثة مثل الصناعات الهندسية و الميكانيكية وبعض الصناعات المعدنية.

وتساهم الصناعات التحويلية بحوالي 6,6 % في تكوين الناتج المحلي وبحوالي 12 % في تكوين القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وتختلف الصناعات التحويلية عن الصناعات الاستخراجية في الجزائر بسبب أن هذه الأخيرة معظمها موجهة للخارج على شكل مادة خام أو نصف مصنعة بينما تعد الصناعات التحويلية كلها موجهة للاستهلاك المحلي مع تصدير جزء طفيف إلى الخارج.

ثانيا:القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

تتوزع القيمة المضافة في القطاع الصناعي على فرعين رئيسيين هما الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، وتختلف نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي عنها في الصناعات التحويلية إذ تكون نسبتها مرتفعة في الصناعات الاستخراجية حيث تصل إلى 82 % في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة و إلى 25 % من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 18 % في المتوسط للصناعات التحويلية من إجمالي القيمة المضافة، و إلى 9 % من إجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم(3-1): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للفترة(2002-2018)

السنوات	القطاع الصناعي		الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية	
	القيمة المضافة (مليون دولار أمريكي)	المساهمة في%PIB	القيمة المضافة (مليون دولار أمريكي)	المساهمة في%PIB	القيمة المضافة (مليون دولار أمريكي)	المساهمة في%PIB
2002	21931	40,1	18593	32,8	3338	7,3
2003	27805	42,7	24208	36,1	3598	6,6
2004	36480	43,8	32271	37,2	4209	6,7
2005	50382	49,4	45786	45,2	4596	4,2
2006	58083	50,35	53843	46,48	4533	3,9
2007	64488	51,45	59166	47,45	5321	4
2008	84265	49,3	77446	45,5	6819	3,8
2009	49397	34.3	42977	30	6420	4.2
2010	63153	31.6	56426	34.70	6727	3.13
2011	79552	42.8	72228	38	7324	4.8
2012	79207	40	71685	34.88	7522	4.9
2013	70642	37.2	62867	33.35	7775	3.68
2014	64036	29.1	55085	25	8951	4.1
2015	44171	24.3	36411	20	7760	4.3
2016	63870	27.55	60963.91	23	2906.085	4.55

2017	77230	30.57	73360.77	25.56	3869.23	5.01
2018	78105.74	34.20	76475.14	30	3424.26	4.20

المصدر:التقرير الصناعي العربي الموحد(أعداد مختلفة)، موقع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

أ- **بالنسبة للقطاع الصناعي :** يتضح أن القطاع الصناعي حقق قفزة نوعية من خلال نسبة مساهمته في تكوين القيمة المضافة بحيث أنه كان في تصاعد مستمر إذ بلغت القيمة المضافة سنة 2001 حوالي 22,072 مليار دولار بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ 41,3%، ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 قدرت بـ 84,265 مليار دولار أمريكي أي ما يقارب 50% من الناتج المحلي الإجمالي لينخفض سنة 2009 إلى ما قيمته 49,397 مليار دولار أمريكي وبنسبة 34% من الناتج المحلي، وكان هذا التراجع في الناتج الصناعي نتيجة لتراجع الإنتاج النفطي في معظم الدول، إلا أنه بدأ يسجل مستويات مرتفعة ابتداءً من سنة 2010 بقيم تراوحت ما بين 63,153 مليار دولار إلى 79,552 مليار دولار، لكن بحلول سنة 2014 بدأ بالانخفاض حيث قدرت القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري حوالي 64,036 مليار دولار خلال سنة 2014 و44,171 مليار دولار أمريكي سنة 2015 بنسبة مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي تمثلت في 24% بحيث يعزى هذا الانخفاض المحسوس إلى التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعاودت نسبة مساهمته في الناتج الوطني الخام في الارتفاع ولكن بنسبة ضئيلة تمثلت في 27 و30 %سنتي 2016 و2017 و واصل الارتفاع في سنة 2018 إلى 34% .

ب-بالنسبة لفروع القطاع الصناعي:

-**الصناعات الاستخراجية:**نجد أن نسبة مساهمة هذه الأخيرة في تكوين القيمة المضافة وفي الناتج المحلي الإجمالي تبقى الأفضل دائما، حيث ارتفعت قيمتها المضافة من 18,753 مليار دولار أمريكي سنة2001 إلى 77,446 مليار دولار سنة 2008 نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وسجلت أدنى قيمة لها سنة 2009 حيث قدرت بـ42,977 مليار دولار أمريكي بنسبة مساهمة 30% من الناتج المحلي، لتعود للارتفاع تدريجيا نتيجة تحسن أوضاع سوق النفط خلال الفترة 2010 إلى 2012 بنسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت ما بين 33% و 38 % لتسجل مرة أخرى انخفاض ملحوظ خلال 2014و2015 إذ قدرت قيمتها المضافة بـ 55085 و36411 مليار دولار أمريكي على التوالي مقابل نسب مساهمة في الناتج المحلي 25 %و20 %، وكان ذلك نتيجة لانخفاض إنتاج النفط وما نجم عنه من تداعيات على الاقتصاد ككل، بالإضافة إلى تراجع في قطاع المناجم والمحاجر بـ 9.8 % في 2018مقابل -3.1 في 2016 والمرتبط بانخفاض في الإنتاج في استخراج

المواد المعدنية والفوسفات المقدرة بـ -23.9% و 12.7% على التوالي، في حين شهد إنتاج معدن الحديد ارتفاعا قدره 13,2%. ولكن بالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه مازالت الصناعات الاستخراجية هي المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي.

-الصناعة التحويلية: أظهرت الإحصائيات المدونة في الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة هذا النوع من الصناعات في تكوين القيمة المضافة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تبقى الأدنى، حيث تراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 7,3 %سنة 2001 لتصل إلى 4,3 %، سنة 2015،إذ حققت أقل نسبة سنة 2010بمقدار 3,13%، وهذا ما يعكس الأداء المتدني للقطاع الصناعي الجزائري رغم وجود قناعات بأهمية تطوير قطاع الصناعة التحويلية انطلاقا من الفرص الواسعة التي يوفرها هذا القطاع لتنويع مصادر الدخل وتلبية احتياجات السوق المحلية وتنمية الصادرات. وهذا راجع ارتفاع معدلات نمو فروع النسيج، والجلود والأحذية بـ 3.5 % و2,1 مقابل 0,5 % و 0,1 % في سنة 2016. بالإضافة إلى الزيادة في وتيرة نشاط الصناعات الغذائية، والتي جاءت من زيادة وتيرة نشاط البذور بـ 19,9%، بينما تراجع إنتاج صناعة أغذية المواشي وصناعة الحليب بـ18,4% و 3,9% على التوالي. كما أظهر فرع الخشب والفلين أداء جيد حيث سجل معدلات توسع مرتفعة 8,0 % في 2016 و11,9 في 2017.

أما النشاطات التي عرفت معدلات نمو سلبية في مؤشراتها فمنها نشاط الصناعات الحديدية والمعدنية والالكترونية لينتقل نموها من -2,9% في 2016 إلى -3,6 في 2018 بسبب انخفاض النشاط في كل من إنتاج وتحويل المعادن غير الحديدية بـ -53,1 %، صناعة مواد التجهيز الميكانيكية بـ-55.6% ومواد الاستهلاك الكهربائية بـ -35,9%. أما نشاط الصناعات الكيميائية فقد تراجع إلى -8,7% في 2018 مقابل 5,7 % في 2016

ثالثا : الإنتاجية في الصناعة التحويلية الجزائرية

-مفهوم الإنتاجية و قياسها : وعليه فإن التطور في الإنتاجية من المؤشرات الرئيسية لكثير من الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية، مثل النمو الاقتصادي ارتفاع مستوى المعيشة و التحسن في ميزان المدفوعات و السيطرة على التضخم،كما أن الإنتاجية تحدد إلى حد كبير مدى تمتع المنتجات بالقدرة التنافسية دوليا فإذا انخفضت إنتاجية العمل في بلد ما مقارنة بالإنتاجية في بلدان أخرى تنتج نفس السلع فإن هذا يخلق اختلالا في ميزان المنافسة .[1]

[1]-B.Sansal, La mesure de la productive dans l'entreprise ,opu, Algérie 1991 p71

وللإنتاجية مفاهيم تعريفية متعددة أكثر شيوعا ما يعرف بالاستخدام الكفء للموارد في إنتاج السلع والخدمات بمعنى أن التعريف للإنتاجية هو العلاقة بين المخرجات الناتجة عن نظام الإنتاج أو الخدمات وبين المدخلات التي تقدم لخلق هذه المخرجات،و الإنتاجية العالية تعني تحقيق إنجاز أكبر بالقدر نفسه من الموارد أو تحقيق مخرجات أكبر من حيث الكم و الكيف مقابل المدخلات نفسها.

إن تحسين الإنتاجية في الجزائر يحتاج إلى بذل جهود كبيرة تساهم فيها الدولة نفسها من خلال ما تقره من سياسات وتسنه من قوانين وتضعه من أنظمة إدارية ضرورية لتحسين نوعية التعليم والتدريب المستمرين وتحسين ظروف العمل وتطوير الخدمات و تحسين مهارات القوى العاملة لتواكب المسيرة العلمية والتقنية المعاصرة، وهي على جانب كبير من الأهمية بسبب العلاقة الوثيقة بين الموارد البشرية و التقنية المعاصرة .

الجدول رقم (3-2) : الإنتاجية في الصناعة التحويلية للفترة (2002-2018)

الوحدة:مليون دينار جزائري

السنوات	الإنتاجية في الصناعة التحويلية	السنوات	الإنتاجية في الصناعة التحويلية
2002	1.39	2013	5.3
2003	1.56	2014	5.67
2004	1.46	2011	4.20
2005	1.93	2012	5.01
2006	2.48	2013	5.3
2007	3.66	2014	5.67
2008	3.49	2015	5.50
2009	4.66	2016	5.40
2010	4.75	2017	5.55
2011	4.20	2018	5.61
2012	5.01	2018	5.61

المصدر:التقرير الصناعي العربي(أعداد مختلفة)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إنتاجية العمالة الصناعية تراوحتمابين 1.22 و5.67 مليون دينار خلال الفترة الممتدة من 2001الى2018،حيث حققت أقصى قيمة لها سنة 2014 بقيمة تقدر ب3.5 مليون دينار للعامل الواحد،وعلى الرغم من ذلك فان إنتاجية العامل الصناعي في الجزائر تعد متدنية إذا

ما قورنت بمتوسط إنتاجية العامل الصناعي في الدول المتقدمة أو حتى بالمتوسط العالمي لإنتاجية العامل الصناعي،ويعود ذلك إلى كثافة العمالة وتدني كفاءتها وقدم التقنيات المستخدمة وضعف برامج التدريب إضافة إلى تشابه المنتجات وضعف قدرتها التنافسية.

رابعا: نسبة التشغيل في القطاع الصناعي

الجدول رقم(3-3): نسبة التشغيل في القطاع الصناعي (2002-2018) الوحدة %

السنوات	نسبة التشغيل في القطاع الصناعي	السنوات	نسبة التشغيل في القطاع الصناعي
2002	13.3	2012	12
2003	12.0	2013	11.90
2004	13.2	2014	12
2005	13.7	2014	12
2006	14.2	2015	13
2007	12	2016	13.5
2008	12.5	2017	13.8
2009	12.6	2018	14.2
2010	12.10		
2011	12.3		

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات أعداد مختلفة http://www.ons.dz نتاريخ الاطلاع 2020/04/03 على الساعة 17:03

يتضح من خلال الجدول السابق تراجع نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى 13.8 % عام 2001 أي بنسبة 9.6 % من العمالة في القطاع الصناعي، ويرجع هذا الانخفاض الواضح إلى التسريح الجماعي الذي طال عمال مختلف المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية وأن أكثر من 60 % من المؤسسات التي مستها عملية الخصخصة أو إعادة التأهيل هي مؤسسات صناعية، مما انعكس سلبا على اليد العاملة في القطاع الصناعي ونلاحظ من الجدول أن نسبة العاملين في القطاع الصناعي للسنوات 2002 – 2018 بقيت شبه ثابتة بمتوسط نسبة 12.5 %.بينما معدل التشغيل في نفس الفترة لكل من قطاعي البناء و الخدمات كان على التوالي 17% و59.1%. وهذا ما بين لنا أن قطاع الصناعة ما زال بعيدا عن الأهداف المرجوة منه.

خامسا:مؤشر الانكشاف في القطاع الصناعي

يعتمد القطاع في الجزائر على فرع الصناعات الاستراتيجية بالدرجة الأولى حيث يشكل هذا الفرع الجزء الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، و الجزء الأكبر و المطلق في هيكل الصادرات الجزائرية، وهذا

لا يعد مؤشرا ايجابيا لصالح الاقتصاد الوطني، حيث يجعل هذا التوجه مرتبط ارتباطا وثيقا بالطلب الخارجي وما يرافقه من تقلبات و تغيرات دورية في الأسواق العالمية وخاصة أسواق النفط الخارجية، مما أدى إلى وجود فجوة كبيرة جدا بين الصادرات الصناعية و الواردات الصناعية وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انكشافا،وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من قبل ضمن توجهات السياسة الصناعية في الجزائر لمعالجة هذا الخلل إلا أن التوجه العام السابق و الحالي لحجم الاستثمارات في مجال الصناعة في الجزائر لمعالجة هذا الخلل يميل نحو إعطاء دورا أكبر للاستثمارات المتصلة بقطاع النفط والغاز الطبيعي فقط مع إهمال شبه تام لباقي الفروع الصناعية .

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي مرت وتمر بها الجزائر حاليا وضمن التوجه الحالي للدولة الجزائرية باستثناء قطاع المحروقات وترك الباب مفتوح للاستثمار الخاص في فرع الصناعات التحويلية مثل الذي حدث لمصنع الحجار للحديد و الصلب مع الشركة الهندية وصناعة مواد البناء لشركة أوراسكوم المصرية، يمكن القول بأن القطاع الصناعي لم يحظ بشيء يذكر سوى إصلاح بعض الهياكل الصناعية حيث يقابل هذا التوجه السلبي تجاه القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر إلى توسع طبيعة الاختلال في هيكل التجارة الخارجية خاصة هيكل تجارة السلع الصناعية.

المطلب الثاني: تحليل أداء الصادرات التحويلية الصناعية

الفرع الأول:تحليل أداء و تطور الصادرات الجزائرية

يعتبر اعتماد الدول في صادرتها على المنتجات الاستخراجية أو المنتجات الصناعية التحويلية مؤشرا لتقدمها أو تأخرها، فالدول التي تعتمد على الصادرات الاستخراجية تعتبر دولا غنية بالثروات الطبيعية وهذا لا يعني أنها متقدمة، بينما الدول التي تعتمد على الصادرات الصناعية تعتبر دولا متقدمة صناعيا،وعلى الرغم من أن الجزائر تملك المنتجات الاستخراجية وتتوفر فيها المنتجات الصناعية التحويلية إلا أنها مازالت تعتمد في صادراتها السلعية بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية بالرغم من الجهود التي بذلت لتطوير الصادرات غير النفطية بما فيها الصادرات الصناعية.

1-تطور الصادرات الجزائرية: يمكن توضيح أهمية الصادرات النفطية وغير نفطية في إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة الممتدة: 2002- 2018 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3-4):تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1999-2018)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج قطاع المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %

100	11304	3,88	439	96,11	10865	1990
100	12101	3,10	375	96,90	11726	1991
100	10837	4,14	449	95,85	10388	1992
100	10091	4,74	479	95,25	9612	1993
100	8340	3,44	287	96,55	8053	1994
100	10240	4,97	509	95,02	9731	1995
100	13375	6,58	881	93,41	12494	1996
100	13889	3,67	511	96 ,32	13378	1997
100	10213	3,50	358	96,49	9855	1998
100	12522	3,49	438	96,50	12084	1999
100	22031	2,72	612	97,22	21419	2000
100	19132	3,38	648	96,60	18484	2001
100	18825	3,90	734	96,10	18091	2002
100	24612	2,73	673	97,26	23939	2003
100	32083	2,43	781	97,56	31302	2004
100	46001	1,97	907	98,02	45094	2005
100	54614	2,12	1158	97,87	53456	2006
100	60163	2,21	1332	97,78	58831	2007
100	79289	2,40	1907	97,59	77391	2008
100	45194	2,35	1066	97,64	44128	2009
100	57053	2,85	1619	96,48	55046	2010
100	73489	2,80	2062	97,19	71427	2011
100	71866	2,86	2062	97,13	69804	2012
100	66974	2,80	2175	97,19	64799	2013
100	62886	4.10	2582	95,89	60304	2014
100	34693	5,67	1969	94,48	32724	2015
100	29083	6,81	1981	93,18	27102	2016
100	35191	5.49	1930	94.51	33261	2017
100	41168	6.88	2383	93.12	38338	2018

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء http://www.ons.dz CNIS تاريخ الاطلاع 2020/08/10 على الساعة 17:50

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا هيمنة المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بصفة شبه مطلقة خلال الفترة (1990-2018)،وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(3-1): تطور الصادرات الجز ائرية خلال الفترة (1990-2018)

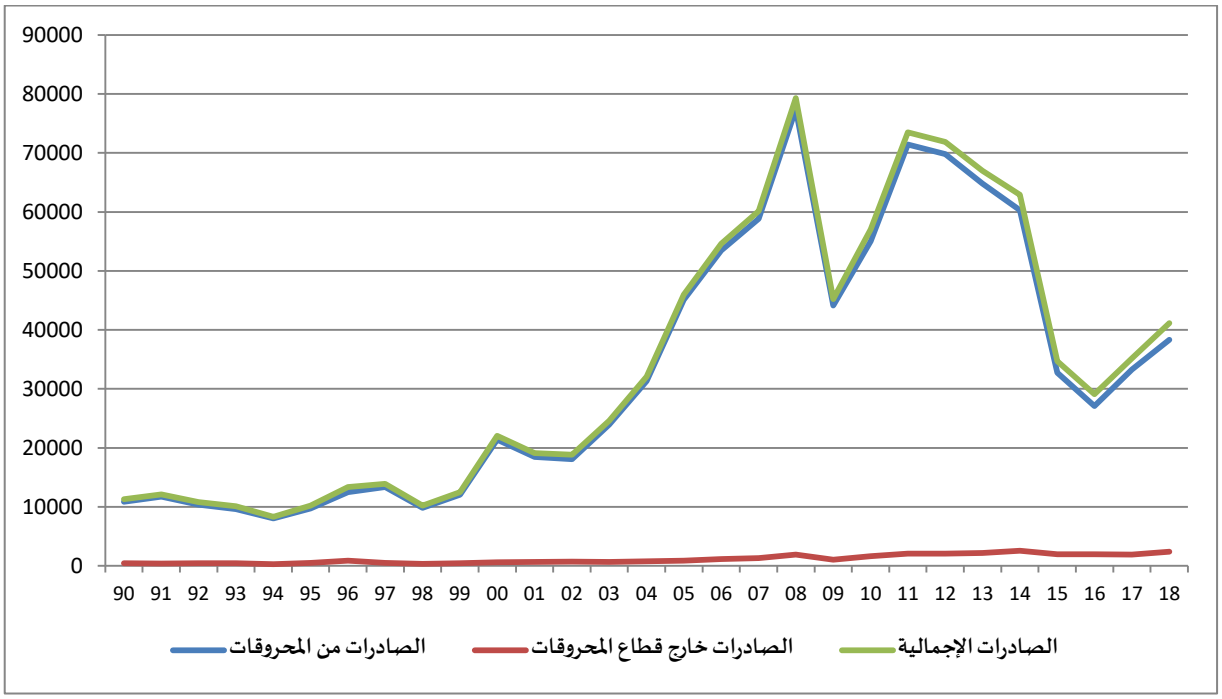

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-4)

من تحليل الجدول رقم (3-4) والشكل أعلاه يتبين لنا أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بمتوسط 97% من إجمالي الصادرات للفترة (1990-2018)، وهي نسبة تؤكد على التركيز الشديد في هيكل الصادرات السلعية وهيمنة النفط عليها، حيث تراوحت نسبتها ما بين 93% و98%، ولقد سجلت سنة 2005 أعلى حصيلة لها وذلك بقيمة تقدر بـ 45094 مليون دولار ونسبة 98,02%، بينما أدنى نسبة سجلت سنة 2016 إذ بلغت 93,18 بقيمة قدرت بـ 27102 مليون دولار، كما نلاحظ تذبذب حصيلة الصادرات النفطية خلال خمس السنوات الأخيرة وعدم استقرارها نتيجة لانخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة منه في الأسواق العالمية، والذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم وقيمة الصادرات الإجمالية.

وفي المقابل نجد أن الصادرات خارج المحروقات قدرت نسبتها من إجمالي الصادرات بحوالي 3% في المتوسط خلال نفس الفترة، وهي نسبة جد متواضعة تعكس الخلل الموجود في هيكل الصادرات السلعية، حيث سجلت سنة2005 قيمة قدرت بـ907 مليون دولار أي بنسبة 1,97% من إجمالي الصادرات، ثم تطورت هذه القيمة لتصل إلى حوالي 2 مليون دولار سنة 2011 بنسبة 2,80%، لتتطور هذه النسبة وتصل إلى 6,81% سنة 2016 و6,88 سنة 2018، إلا أن هذه الزيادة راجعة لانخفاض أسعار البترول التي أثرت على إجمالي الصادرات، ومنه نستنتج أن الجزائر مازالت تعاني من ضالة نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الكلية.

وخلاصة القول أن صادرات الجزائر تتميز بسيطرة كلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى، فكل الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من تصدير المحروقات، زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات. أما النمو الاقتصادي يبقى يرتكز أساسا على هذه المحروقات لكن الملاحظ هو غياب آثار ملموسة لهذا القطاع على باقي قطاعات الاقتصاد الوطني بالرغم من استحواذه على نسبة كبيرة من القروض الموجهة للاقتصاد وجاذبيته لعدد من الأجانب فيما يخص الاستثمار. لا تزال المجهودات المبذولة في إطار ترقيتها تتميز بالضعف الذي يعود إلى :

- الضعف الفادح في منظومة الجهاز الإنتاجي
- غياب الشراكة في بعض الفروع الاقتصادية
- غياب جهاز تمويلي مخصص للصادرات
- عدم وجود جهاز تمويلي مخصص للصادرات
- عدم وجود المساعدة المناسبة المتعلقة بالبحث عن الأسواق الخارجية
- عدم مواكبة النصوص القانونية المحلية لما تتطلبه ترقية الصادرات
- عدم قدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة من حيث النوعية و الأسعار
- غياب استراتيجية حقيقية تشمل مختلف القطاعات .

2-التوزيع الجغرافي: يعكس التوزيع الجغرافي مجموعة من العوامل لعل من أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها و العلاقات التجارية و قدرتها التنافسية في أحيان كثيرة، ولذا سنتناول هذا التوزيع الإقليمي للصادرات حسب التجمعات الإقليمية و تطورها خلال الفترة (2005 –2016)، وحسب أهم الدول التي تشكل منفذاً للصادرات الجزائرية وذلك من خلال ما يلي :

الجدول رقم (3-5):التوزيع الإقليمي للصادرات الجز ائرية للفترة (2005 -2016)الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	الإتحاد الأوروبي		منظمة التعاون والتطور الاقتصادي		باقي دول اوروبا		امريكا الجنوبية		آسيا		البلدان العربية		بلدان المغرب العربي		باقي بلدان افريقيا	
السنوات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2005	25593	55.66	14961	32.54	51	0.03	3124	6.79	1218	2.64	6210	1.34	418	0.9	49	0.010
2006	28750	52.64	20546	37.62	7	0.01	2398	4.93	1792	3.28	591	1.08	515	0.94	14	0.02
2007	29027	48.77	22785	38.28	21	0.03	2326	3.90	3162	5.31	746	1.25	695	1.16	701	1.18
2008	41268	52.04	28608	36.08	10	0.01	2874	3.62	3764	4.75	793	1	1616	2.04	365	0.46
2009	23186	51.30	15326	33.91	7	0.02	1841	4.07	3320	7.35	564	1.25	857	1.90	93	0.21
2010	28009	49.09	20278	35.54	10	0.02	2620	4.59	4082	7.15	694	1.22	1281	2.25	79	0.14
2011	37307	50.77	24059	32.74	102	0.014	4270	5.81	5168	7.03	810	1.10	1586	2.16	146	0.20
2012	39797	55.38	20029	27.87	36	0.05	4228	5.88	4683	6.52	958	1.33	2073	2.88	62	0.09
2013	42773	64.89	12202	18.51	51	0.08	2965	4.50	4241	6.43	869	1.32	2749	4.17	67	0.10
2014	40520	64.36	10482	16.65	49	0.08	3005	4.77	4851	7.71	721	1.15	3248	5.16	80	0.13
2015	39761	63.69	10005	15.84	47	0.07	29865	4.9	4672	7.9	711	1.78	3209	5.58	77	0.24
2016	37927	63.20	9895	15.05	40	0.08	27890	5.45	41789	7.95	709	1.91	3541	6.03	71	0.28

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاءCNIS مرجع سابق ، تاريخ الاطلاع 2020/05/20 على الساعة 16:05

من خلال الجدول السابق يتضح لنا مكانة كل من دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كأهم منفذ للصادرات الجزائرية وذلك بنسبة 64% و38% على التوالي من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)، أما في سنة **2017** فقد وصلت نسبة الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي 57% ويكمن سبب استحواذ هاتين المنطقتين على الحصة الكبرى من الصادرات بالدرجة الأولى إلى التواجد الجغرافي الأقرب الذي يسمح بإقامة علاقة تجارية، إضافة إلى أن الجزائر تعتبر من أكبر الدول المصدرة للمواد الأولية والخام خاصة المحروقات، وبحكم أن هاتين المنطقتين تحويان أكبر عدد ممكن من الدول الصناعية المتقدمة والتي تستورد المواد الأولية كمدخلات لمشاريعها الإنتاجية والصناعية، ناهيك عن اتفاقية الشراكة التي تربط الجزائر بهذه الدول، وعليه يمكن القول أن التدفقات النقدية بين الجزائر وهاتين المنطقتين تخضع لنموذج الجاذبية.[1]

وبعد هاتين المنطقتين تأتي أمريكا الجنوبية في المركز الثالث بمعدل متوسط4,8% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال نفس الفترة، أما في المركز الرابع تأتي دول آسيا (دون البلدان العربية) بمتوسط4%، و فيما يخص استيعاب المناطق العربية (بلدان المغرب العربي والبلدان العربية) للصادرات الجزائرية فنجد أنها لا تتجاوز مجتمعة3%، على الرغم من الجهود العربية لتطوير وتعزيز أداء التجارة البنية، أما عن نسبة الصادرات الموجهة لباقي الدول الإفريقية والأوروبية فنجد أنها تتميز بالضعف ولا تتعدى نسبة1% في المتوسط من إجمالي الصادرات الجزائرية.

مما سبق نستنتج أن عدم تنوع الصادرات الجزائرية أثر على تنوعها الجغرافي، ما يجعل الاقتصاد الوطني المعتمد على التجارة الخارجية في وضعية تبعية تامة لاقتصاديات الدول الأوروبية والأمريكية فأي أزمة تنجر عنها تبعات كبيرة على الاقتصاد الجزائري.

[1] - يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي فهو يعمل على جعلا لتوقعات التي تخص تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية لهذه الدول ومن ثم فإن هذا النموذج يحاكي نموذج نيوتن للجاذبية،حيث تعرض هذا النموذج في المجال الاقتصادي من طرف مجموعة من الاقتصاديين من أهمهم (ايزارد 1954، تنبرجن1962، بوهنن1963) ليصبح أداة مهمة في التجارة الدولية، (لتفاصيل أكثر أنظر: وليد عبد مولاة، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة** ، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، العدد97، 2010.

3- تطور إجمالي الناتج المحلي و الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2019

جدول رقم (3-6): يبين نمو إجمالي الناتج المحلي و الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2002-2019

السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	صافي التجارة في السلع والخدمات) بالمليون بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	صافي التجارة في السلع والخدمات) بالمليون بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
2002	5,6	67 100,00	2011	2,9	17 000,0
2003	7,2	11 140,00	2012	3,4	12 805,7
2004	4,3	14 270,00	2013	2,8	2 923,3
2005	5,9	24 201,0	2014	3,8	-7 677,8
2006	1,7	31 947,0	2015	3,7	-25 384,9
2007	3,4	30 125,6	2016	3,2	-27 449,5
2008	2,4	32 476,3	2017	1,3	-22 402,6
2009	1,6	-909,8	2018	1,2	-15 665,7
2010	3,6	9,943.1	2019	0,8	-15 937,7

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاءCNIS مرجع سابق تاريخ الاطلاع 2020/03/12 على الساعة 16:05

تعتمد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف على عدد السلع المصدّرة ومدى وجود طلب عالٍ عليها، ويعبر المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية، وإما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد من السلع وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين، وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي. إن الأمر الذي لا يختلف فيه اثنان هو أن التركيب السلعي للصادرات الجزائرية يتميز بالطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على حجم الصادرات وهذا ما سنخوضه من خلال الجدولين التاليين:

4- التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2019)

الجدول رقم (3-7): هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2005 – 2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	مواد غذائية		مواد خام		نصف مصنعة		مواد التجهيز الزراعية		مواد التجهيز الصناعية		السلع الاستهلاكية غير الغذائية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2005	67.37	42.7	133.66	14.73	655.68	72.29	0.47	0.05	36.02	3.97	14.03	1.54
2006	73.34	6.33	194.99	16.83	801.34	69.20	0.89	0.07	43.54	3.75	39.86	3.44
2007	88.47	6.64	169.52	12.72	992.58	74.51	0.61	0.04	45.98	3.45	33.23	2.49
2008	118.5	6.12	333.61	17.22	1384.31	71.46	1.05	0.05	67.12	3.46	16.52	0.85
2009	113	10.60	170	15.94	692	69.91	0	0	42	3.93	49	4.59
2010	305	18.83	165	10.19	1089	67.26	0	0	27	1.66	33	2.03
2011	355	17.21	161	7.80	1496	72.55	0	0	35	1.69	15	0.72
2012	315	15.27	168	8.14	1527	74.05	1	0.04	32	1.55	19	0.92
2013	402	18.656	109	5.03	1458	67.34	0	0	28	1.29	17	0.78
2014	323	11.49	110	3.91	2350	83.62	2	0.07	15	0.53	10	0.35

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات مرجع سابق تاريخ الاطلاع 2020/06/03 على الساعة 17:05

الجدول رقم (3-8): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2015 – 2017)الوحدة: مليون دولار أمريكي

التعيين	2015	النسبة	2016	النسبة	2017	النسبة
المشروبات والسلع	23 723,30	0,671%	36 118,00	1,102%	38 984,60	0,992%
التموين الصناعي	171 539,90	4,850%	156 436,40	4,773%	165 511,90	4,213%
المازوت وزيوت التشحيم	3 339 435,10	94,409%	3 080 035,20	93,969%	3 714 143,90	94,548%
آلات ومواد التجهيز	733,70	0,021%	1 444,40	0,044%	1 319,00	0,034%
عتاد النقل وقطع الغيار	1 103,50	0,031%	177,10	0,005%	2 338,70	0,060%
مواد استهلاكية	651,10	0,018%	3 417,50	0,104%	5 994,90	0,153%
مواد أخرى	0,20	0,000%	87,80	0,003%	2,70	0,000%
المجموع	3 537 186,80	1,00	3 277 716,40	1,00	3 928 295,70	1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات مرجع سابق تاريخ الاطلاع 2020/05/03 على الساعة 17:05

الجدول رقم (3-9) : هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2018-2019)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	مواد غذائية		الطاقة		المواد الأولية		المواد نصف مصنعة		مواد التجهيز الزراعية		تجهيزات صناعية		السلع الاستهلاكية		توارادات أخرى	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2018	81999	16.88	977	2.01	1814	3.73	10468	21.55	537	1.11	12824	26.4	9312	19.17	4443	9.15
2019	7 694	17.24	1936	3.07	1921	4.30	9840	22.05	437	0.98	10845	24.33	7934	18.37	4592	6.74

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول السابق يتبين لنا إن الصادرات غير النفطية في الجزائر تتركب من 6 أصناف أساسية، حيث تختلف نسب مساهمتها في إجمالي الصادرات غير النفطية من صنف إلى آخر وقد بلغ إجمالي هذه الصادرات 1,21 مليار دولار . نلاحظ أن المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى على رأس المنتجات غير النفطية المصدرة وذلك بنسبة 74 % تقريبا من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2005 – 2017) وتتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت و مشتقاتها الأخرى، الأمونياك، الهليوم، وهي نتيجة طبيعية نظرا لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة 97 % تقريبا في صادراتها، وقد عرفت المنتجات النصف مصنعة انتعاش ملحوظ حيث انتقلت قيمتها من 655,68 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى ما قيمته 2350 مليون دولار أمريكي سنة 2014 و السبب راجع إلى ارتباطها الوثيق بالمحروقات فكلما زادت هذه الأخيرة ازدادت معها.

وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية وذلك بنسبة 15 % من إجمالي الصادرات غير النفطية للفترة (2005 – 2014) حيث تضم بالدرجة الأولى : السكر الأبيض، التمور، العجائن الغذائية، الماء، الخمور... الخ،إلا أن وارداتنا أكثر بكثير من صادراتنا من حيث المواد الغذائية و ذلك لتنوعها و اختلاف الحاجات الاستهلاكية حيث عرفت المنتجات الغذائية انتعاشا ملحوظا خلال الفترة من 2005 إلى 2013 حيث انتقلت من 67,37 مليون دولار أمريكي سنة 2013 وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي، أما بالنسبة لسنة 2014 فقد تراجعت بنسبة 20% مقارنة بسنة 2013 حيث وصلت إلى 323 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع إلى التراجع في صادرات كل من السكر والمواد المياه المعدنية والغازية، حيث كانت صادرات السكر تقدر بـ 278.16 مليون دولار أمريكي إلى 228.14 مليون دولار أمريكي و هذا راجع إلى عوامل معينة، ماعدا عامل الكمية لأن الكمية قد زادت بين 2013 و2014 أما بالنسبة للمياه الغازية و المعدنية فقد كانت سنة 2013 تقدر بـ 33.38 مليون دولار أمريكي ووصلت سنة 2014 إلى 15.43 مليون دولار أمريكي،ثم تأتي المواد الخام في المرتبة الثالثة بعد المنتجات الغذائية من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات مسجلة نسبة 7,59 % من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال

الفترة (2005 – 2014) و التي تشمل خاصة الفوسفاط، الزنك و النحاس، وسبب احتلالها لهذه المرتبة مرده إلى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر و التي لم تستغل حتى الآن استغلالا حقيقيا، و تعتبر سنة 2008 السنة التي سجلت فيها الجزائر أكبر نسبة لصادرات المواد الخام حيث وصلت إلى ما يقارب 333.61 مليون دولار أمريكي، أما في المرتبة الرابعة تأتي مواد التجهيز الصناعية بنسبة 1.54 % تقريبا والتي تتكون من التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك و الأشغال العمومية، حيث سجلت أعلى حصيلة لها سنة 2008 بقيمة 67,12 مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمة 3.46 % وتأتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة ما يقارب 1.23 % من إجمالي الصادرات غير النفطية و تضم بالدرجة الأولى مواد التنظيف، مواد التجميل، الأدوية، الورق، .....الخ، وتعتبر سنة 2009 هي السنة التي سجلت فيها حصيلة الصادرات من مواد الاستهلاكية غير الغذائية حيث كانت القيمة تقدر بـ: 49 مليون دولار أمريكي بنسبة 0,02 % من إجمالي الصادرات غير النفطية حيث تتكون منتجاتها من الجرارات، الأجهزة الميكانيكية وبعض اللوازم و ظلت هذه المواد تتقهقر من سنة إلى أخرى حتى انعدمت في كل من السنوات 2013/2010/2009 ثم ارتفعت بقيمة 2 مليون دولار أمريكي سنة 2014، حيث أنه عند ملاحظة الجدول الذي يبين التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نرى أنها تمثل نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع المحروقات، بالإضافة إلى أن المنتجات النصف مصنعة التي هي أساسا من مشتقات البترول هي التي أخذت النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2005 – 2008) حيث نلاحظ أنه كلما زادت أسعار البترول تزيد هذه الأخيرة وهذا ما تؤكد فشل الإجراءات الاستراتيجيات المطبقة من طرف الدولة لترقية الصادرات غير النفطية، أما فيما يخص السنوات 2012 و 2013 و 2014 نلاحظ تزايد في قيمة الصادرات غير النفطية ويقابله تناقص في قيمة الصادرات النفطية الذي يرجع إلى تناقض أسعار البترول ولكن بنسبة طفيفة. أما في سنة 2019 فقد عرفت صادرات التجهيزات الصناعية حصة الأسد بـ 10.845 مليون دولار ثم جاءت بعدها صادرات المواد نصف المصنعة بـ 9840 مليون دولار، أما أضعف نسبة فكانت للتجهيزات الزراعية بحوالي 437 مليون دولار.

أما بالنسبة لتنافسية الصادرات الجزائرية فإننا نلاحظ أنها هشة من حيث تنوع تركيبتها السلعية بسبب اعتمادها المفرط على تصدير سلعة وحيدة وهو ما يعرف بأدبيات الاقتصاد (العقدة الهولندية) وأيضا تنافسية الصادرات الجزائرية ضعيفة من حيث حصتها السوقية لأن الفارق بين قيمة صادراتها خارج المحروقات وصادرات بعض الدول للبترول ويكبر الفرق إلى الآلاف و المئات إذا أذا ما أجرينا المقارنة

مع صادرات الدول المتقدمة، بالانتقال إلى بعض الدول المصدرة للنفط نجد تمثيل هذا القطاع في السعودية 87 %، قطر، 64 %، ليبيا 75 %، فهذه الدول التي تعمل على تنويع اقتصادها خارج المحروقات لم تصل أبدا إلى نسبة 97 %.

4-تطور العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2002 – 2019).

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد، الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع و الخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة زمنية وهو بذلك على خلاف الناتج القومي الإجمالي و الذي يحسب قيمة السلع و الخدمات المنتجة من قبل سكان منطقة ما بغض النظر عما إذا كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم محليا أو خارج هذه المنطقة.

وبالتالي سنتطرق إلى علاقة الناتج المحلي الإجمالي مع الصادرات باعتباره أحسن مؤشر لقياس النمو الاقتصادي.

الجدول رقم(3-10): نسبة مساهمة الصادرات الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي(2002– 2019).

الوحدة : %

السنوات	النسبة %	السنوات	النسبة %
2002	33.1	2011	37.10
2003	33.8	2012	35.17
2004	43.50	2013	30.19
2005	44.58	2014	28.45
2006	46.67	2015	27.08
2007	44.56	2016	30.10
2008	46.38	2017	31.15
2009	32.39	2018	32.50
2010	35.39	2019	33.50

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني لإحصائيات http://www.ons.dz ONS تاريخ الاطلاع 2020/05/03 على الساعة 13:10

عند ملاحظة الجدول السابق نجد أنه بصورة عامة أن الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي وهذا راجع إلى كون الصادرات الجزائرية تشكل نسب معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يوضح أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي

الإجمالي 37% خلال الفترة (2002 -2019)،أما بالنسبة لنسبة مساهمة الصادرات غير النفطية فإننا نلاحظ الجدول الآتي:

الجدول رقم(3-11): مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة(2002 – 2018)

السنوات	نسبة المساهمة في% PIB	السنوات	نسبة المساهمة في%PIB
2011	1.04	2002	0.68
2012	1	2003	0.78
2013	1.03	2004	0.8
2014	1.27	2005	0.88
2015	1.09	2006	0.98
2016	1.8	2007	0.98
2017	1.85	2008	1.13
2018	1.92	2009	0.77
		2010	0.94

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني لإحصائيات http://www.ons.dz ONS تاريخ الاطلاع 2020/05/03 على الساعة 13:10

من خلال الجدول السابق نلاحظ مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة هامشية وضئيلة جدا و التي لا تساوي في أغلب السنوات 1 %،أي أن النسبة وترتفع خلال السنوات التي يكون فيها سعر البترول مرتفعا وهذا ما يؤكد التحليل السابق بأن أغلب الصادرات غير النفطية تتكون أساسا من مشتقات البترول .

مما تقدم نستنتج أن الصادرات من المحروقات هي التي تهيمن على نسبة مساهمة الصادرات الإجمالية في الناتج المحلي وهذا من خلال النظر إلى ضعف نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي التي لا تتجاوز في الغالب 1 %،ومنه يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل النمو الاقتصادي لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، الذي لازال يتخبط لحد الساعة في مشاكل عديدة ومن بينها أن كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى، أي أن 38.2 % من الناتج المحلي

الإجمالي مصدره الإنفاق الأجنبي من السلع و الخدمات المحلية، و عليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى نشاط الاقتصاد الوطني فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه،وبالتالي يتبين لنا أن هناك علاقة ضعيفة جدا بين الصادرات غير النفطية الجزائرية والنمو الاقتصادي حيث أنها تمثل في أغلب الأحيان 1% من الناتج المحلي الإجمالي و تعتبر هذه النسبة هامشية جدا بالمقارنة مع الصادرات النفطية، ومنه نستنتج وبناء على كل المعطيات السابقة أن ترقية الصادرات غير النفطية الجزائرية لا تؤثر على النمو الاقتصادي وذلك نتيجة ضالة و هامشية الصادرات غير النفطية الجزائرية التي مازالت إلى يومنا هذا تمثل نسبة 3 %من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2002 – 2018)، وذلك رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل ترقيتها الأمر الذي يحتم على السلطات المعنية تفعيل الإجراءات الكفيلة بتنويعها وتنميتها.

الفرع الثاني:متطلبات بناء إستراتيجية تصدير في الصناعة التحويلية

إن تحقيق تنمية حقيقية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التشخيص العلمي الحقيقي للوضعية دون التستر وراء الأرقام الوهمية، فتشخيصنا السابق يبين بشكل جلي بأن وضعية قطاع الصناعة التحويلية فالجزائر سيئة جدا،حيث تستمر المنتجات النفطية في الهيمنة على النشاط الاقتصادي الجزائري بقيمة مضافة تصل إلى 60 بالمائة من الناتج الإجمالي و خلافا لذلك فان وزن قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي يتناقص أكثر فأكثر،وهو ما يعكس انخفاض معدل النمو السنوي للأنشطة الصناعية الجزائرية.

وبالتالي فان بناء قطاع الصناعة التحويلية يعتبر خيارا بالنسبة للجزائر لكي تتمكن من تكوين قوة اقتصادية جديدة تمكنها أن تعوض قطاع المحروقات مستقبلا، بالإضافة إلى ذلك فانه يجب الاهتمام ببناء الاستثمار الصناعي،حيث تتطلب عملية تنمية وجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي إجراءات عديدة أساسية خاصة في إطار الشراكة الأوروجزائرية،ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- القيام بالترويج الاستثمار الصناعي في السياسة الحكومية للاستثمار.
- التعاون مع الصناعيين لعرض مشاريع صناعية تساهم في التكامل الصناعي.
- إنشاء وحدات خدمة المستثمر الصناعي، تقوم بتقديم المشورة الفنية و إعداد
- دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، دراسات السوق، توفير المعلومات عن موردي الآلات و المعدات و المواد الأولية.
- وضع خارطة استثمارية للمواد الأولية المتوفرة محليا.

إعداد لائحة سنوية بالصناعات ذات الأولوية و استفادتها من ميزات خاصة و منها إعفاءات من الضرائب والرسوم على مختلف أنواعها، إدراج مشاريع المناطق و الصناعات ذات الميزة التنافسية إلى لائحة المشاريع الاستراتيجية،وذلك بتحديد النقاط التالية:

- الصناعات التكاملية المطلوبة بين حلقات الإنتاج في الصناعات القطاعية، خاصة في مجال الصناعات الأساسية، و إقامة مجمعات صناعية عنقودية.
- الصناعات المولدة لفرص العمل من خلال تحديد زمرة هذه الصناعات و بيانها للمستثمرين.
- الصناعات التي تسهم في تنمية الصادرات غير النفطية.
- الصناعات ذات التكنولوجيا العالية و القدرة التنافسية
- الصناعات التي تعتمد على المواد الخام الوطنية.
- الصناعات التحويلية الزراعية الصغيرة و المتوسطة في الريف و المناطق النائية.
- إنشاء حاضنات للصناعات التحويلية الصغيرة و المتوسطة.
- تشجيع الصناعات المستقبلية.
- العمل على استقطاب المؤسسات التي تكون مستعدة لتحمل تكلفة إنشاء مراكز البحث و التطوير التي تصبح مصدرا مستقبليا للتطور التقني.
- الاهتمام بإقامة المشروعات المشتركة بين القطاعين العام و الخاص تدعيما للجهود المشتركة في مجال تنمية الصناعة الوطنية.
- العمل المستمر على تطوير مناخ الاستثمار الصناعي يصبح أكثر ملائمة و مقدرة على جذب المزيد من الأموال و المدخرات، خاصة إصدار التشريعات اللازمة لتطوير المناخ الاستثماري في المناطق الحرة.
- وضع بيانات عن المشاريع الاستثمارية الصناعية المستهدفة في متناول المتعاملين، بطرق سهلة مع تحديثها بشكل مستمر و دوري.
- تفعيل دور الملحقات الاقتصادية بالسفارات لتقوم بالترويج للاستثمار الصناعي، لغرض جذب المستثمرين الجزائريين في الخارج

- **المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**

المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق المؤشرات العالمية

الفرع الأول: التقييم وفق مؤشر التنافسية العالمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، احد المؤشرات الفعالة لقياس القدرات التنافسية لمناخ الاستثمار في مختلف بلدان العالم، و تحديد نقاط ضعف هذه المناخات .

الجدول رقم (3-12):ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمية (2002-2018)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الترتيب في مؤشر التنافسية العالمية	33	44	46	49	54	35	34	30	29
السنوات	12-11	13-12	14-13	15-14	16-15	17-16	18-17		
الترتيب في مؤشر التنافسية العالمية	87	110	100	79	87	87	86		

Source: world economic forum, the global competitiveness reports, déférentes années, sur le site http://www.weforum.org, consulté le 13/08/2019

حسب مؤشر التنافسية العالمي، فإن الجزائر تراجع مركزها من 46 عام 2004 برصيد يقدر بـ 3,67 نقطة[1] إلى المركز 49 برصيد 3,46 نقطة[2] عام 2005، أما خلال الفترة (2006-2010) فقد تحسن موقعها باحتلالها المركز 29 برصيد 4 نقاط عام 2010 مقابل 3,06 نقطة عام 2006، إلا أن هذا التحسن في مناخها الاستثماري لم يستمر في باقي السنوات.[3]

يظهر تقرير التنافسية للمؤتمر الاقتصادي العالمي لسنة(2012-2013) تراجعا مهما بخسارة 23 مرتبة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، بحيث جاء ترتيب الجزائر في المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة بعدما صنفت في المرتبة 87 من بين 142 دولة في عام (2011-2012)، وقد أرجعها التقرير لسنة (2012-2013) إلى مجموعة من العوائق التي تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية في الجزائر كتفشي البيروقراطية 20.5% و صعوبة الحصول على التمويل 15.7 % وانتشار الرشوة 14 %، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية 8.1 %[4] .في حين عرف مؤشر التنافسية تحسنا للفترة (2013-2016) بـ13 مركزا، يرجع هذا التحسن في الترتيب إلى الجهود المبذولة من قبل الدولة لتحسين مناخ الاستثمار

[1]- World economic forum , (2004-2005) , the global competitiveness report , pxviii.

[2] -World economic forum , (2006-2009), the global competitiveness report , pxviii.

[3] -World economic forum , (2011-2013), the global competitiveness report , p94.

[4] - World Economic forum, (2018-2019), the global competitiveness, repport, p88.

الأجنبي المباشر في الجزائر، ويظهر هذا جليا في التناقص الملموس في النسب المئوية الخاصة بكل من تفشي البيروقراطية 15,3 %، و صعوبة الحصول على التمويل 14,2 % وانتشار الرشوة 9,6 %، وضعف البنية التحتية 8,1 %[1] مقارنة بعام (2013-2014) الذي سجلت فيه الجزائر النسب التالية : تفشي البيروقراطية 17,5 %، صعوبة الحصول على التمويل 15,8 %، انتشار الرشوة 11,3 %، ضعف البنية التحتية 6,5 %.[2]

يتضح أنه هناك تحسن في مرتبة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي للعام (2015-2018) نتيجة تحسن أداء الجزائر لاسيما في بعض المعايير الإثني عشر التي يعتمد عليها التقرير في قياس تنافسية البلدان مثلما يبينه الجدولين المواليين :

الجدول رقم (3-13) : ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي للفترة (2012-2013) و (2015-2016)

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير (2012-2013)		مرتبة الجزائر حسب تقرير (2015-2016)		فرق الأداء
	المرتبة /144	النقاط /7	المرتبة /140	النقاط/7	
تصنيف التنافسية الإجمالي	110	3,7	87	4	23
المتطلبات الأساسية	89	4,2	82	4,4	7
1- مؤشر المؤسسات	141	2,7	99	3,5	42
2- مؤشر البنية التحتية	100	3,2	105	3,1	5
3-مؤشر الاقتصاد الكلي	23	5,7	38	5,3	15
4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	93	5,4	81	5,6	12
معززات الكفاءة	136	3,1	117	3,4	19
5- مؤشر التعليم العالي و التدريب	108	3,4	99	3,7	9
6- مؤشر كفاءة سوق السلع	143	3	134	3,5	9
7-مؤشر كفاءة سوق العمل	144	2,8	135	3,2	9
8- مؤشر تطوير الأسواق المالية	142	2,4	135	2,8	7
9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	133	2,6	126	2,6	7
10-مؤشر حجم السوق	49	4,3	37	4,7	12
عوامل تطور الإبداع و الابتكار	144	2,3	124	3	20
11- مؤشر مدى تطور بيئة	144	2,5	128	3,3	16
12-مؤشر الابتكار	141	2,1	119	2,8	22

[1]- World Economic forum, (2015-2016) , the global competitiveness, repport , p94.

[2]-World Economic forum, (2012-2013) , the global competitiveness, repport, p402.

Source: world economic forum, the global competitiveness reports (2012-2013), pp88-89, the global competitiveness repo. té le 13/05/2020 à 07M20 www.wefuorm.org/report-enabling-trade-report consul2015

الجدول رقم (3-14): ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي للفترة (2016-2017) و (2017-2018)

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير (2016-2017)		مرتبة الجزائر حسب تقرير (2017-2018)		فرق الأداء
	المرتبة /138	النقاط /7	المرتبة /137	النقاط/7	
تصنيف التنافسية الإجمالي	87	3,98	86	4,1	1
المتطلبات الأساسية	88	4,33	82	4,4	6
1- مؤشر المؤسسات	99	3,5	88	3,6	12
2- مؤشر البنية التحتية	100	3,28	93	3,6	7
3-مؤشر الاقتصاد الكلي	63	4,83	71	4,6	8
4- مؤشر الصحة و التعليم الأساسي	73	5,71	71	5,8	2
معززات الكفاءة	110	3,55	102	3,7	8
5- مؤشر التعليم العالي و التدريب	96	3,87	92	4	4
6- مؤشر كفاءة سوق السلع	133	3,52	129	3,6	4
7-مؤشر كفاءة سوق العمل	132	3,25	133	3,3	1
8- مؤشر تطوير الأسواق المالية	132	2,89	125	3,1	7
9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	108	3,08	98	3,4	10
10-مؤشر حجم السوق	36	4,73	36	4,8	-
عوامل تطور الإبداع و الابتكار	119	3,12	118	3,1	1
11- مؤشر مدى تطور بيئة	121	3,31	122	3,3	1
12-مؤشر الابتكار	112	2,93	104	2,9	8

Source: world economic forum, the global competitiveness reports Consulté le 13/05/2020 à 07M20 (www.weform.org/report-enabling-trade-report-2019

من الجدول رقم (3-14)، يتضح أن تحسن مرتبة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي للعام (2015-2016) هو نتيجة تحسن أداء الجزائر لاسيما في بعض المعايير التي يعتمد عليها التقرير في قياس تنافسية البلدان. و الذي نستخلص من خلاله مختلف مستويات التحسن التي عرفتها تنافسية الاقتصاد الجزائري على النحو التالي :

1 **تصنيف الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية:** حسب هذا المؤشر، عرفت الجزائر تقدما، فقد انتقلت من المرتبة 89 خلال عام (2012-2013) إلى المرتبة 82 في عام (2015-2016) لتتقدم بـ07 مراتب في مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري، ثم تتقدم برتبة واحدة في سنة (2017-2018) وهذا بفضل تحسن المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر الرئيسي وهي كالآتي:.

2 **مؤشر المؤسسات :** لقد سجل أداء الجزائر حسب هذا المؤشر تحسنا قدر بـ 42 مركزا و ذلك مقارنة بترتيب التقرير عام (2012-2013)، و الذي صنف الاقتصاد الجزائري في المرتبة 141، حيث يفسر هذا التحسن بالتقدم الحاصل في ترتيب المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر المؤسسات أهمها مؤشر شفافية السياسات الحكومية و التي تحسن ترتيب الجزائر فيها إلى المرتبة 122 في عام (2015-2016)، أي أحرزت الجزائر في هذا المؤشر تقدما بـ 22 مركزا، بالإضافة إلى مؤشر الجريمة المنظمة فقد تحسن وضع الجزائر في هذا المؤشر من 137 إلى 89 في الفترة (2015-2016) ثم تراجعت الجزائر في هذا المؤشر إلى المرتبة 99 بفارق 11 نقاط في الفترة 2016-2017 ليعود و يتحسن في الفترة 2017-2018 لتحتل المرتبة 88 بفارق 12 نقطة.

3 **مؤشر البنية التحتية :** سجلت تنافسية الاقتصاد الجزائري في هذا المؤشر تراجعا في الفترة (2015-2016) مقارنة بالعام (2012-2013) تراجعا، حيث احتلت الجزائر المرتبة 105، أي بتراجع قدر بـ 5 مراتب، و يفسر ذلك بالتراجع المسجل على مستوى مؤشر اشتراكات الهاتف النقال الذي تراجع ترتيب الجزائر فيه إلى المركز 106 بعدما كان 87 عام (2012-2013)، هذا إضافة إلى تراجع الجزائر أيضا حسب المؤشر الفرعي لنوعية الإمداد بالكهرباء، و التي تراجعت الجزائر فيه بـ 10 مركز ليصل إلى المرتبة 90 عام (2015-2016). ثم تراجع في الفترة 2016-2017 إلى المرتبة 100بفارق 10 نقاط أخرى، ليعود للتحسن في الفترة 2017-2018 ويحتل المرتبة 93 بفارق 7 نقاط

4 **مؤشر الاقتصاد الكلي** :حسب هذا المؤشر عرفت تنافسية الاقتصاد الجزائري تراجعا، و ذلك نتيجة لتراجع مؤشر نسبة الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 82 إلى 125، و مؤشر نسبة إجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 59 إلى 69، وقد تحسن ليصل إلى المرتبة 63 في الفترة 2016-2017 ثم ليعاود التراجع إلى المرتبة 71 بفارق 8 نقاط في الفترة (2017-2018). وهذا كون هذا المؤشر مرتبط بالناتج الإجمالي .

5 **مؤشر الصحة و التعليم الأساسي:**لقد أحرز أداء الاقتصاد الجزائري تقدما حسب هذا المؤشر حيث ارتقى ترتيب الجزائر بـ 12 مرتبة في الفترة 2015-2016 تم واصل الارتقاء ليصل إلى الرتبة 73

بفارق 08 مراتب في الفترة 2016-2017 ويواصل التحسن إلى الرتبة 71 في الفترة 2017-2018، و يفسر ذلك التحسن المسجل على مستوى هذا المؤشر إلى التحسن في ترتيب المؤشرات المركبة لهذا المؤشر .

تصنيف الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة: حسب هذا المؤشر، عرفت الجزائر تقدما، فقد انتقلت من المرتبة 136 خلال عام (2012-2013) إلى المرتبة 117 في عام (2015-2016)، لتتقدم ب 19 رتبة في مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري، وتواصل التحسن إلى 110 في الفترة 2016-2017 والمرتبة 102 في الفترة 2017-2018 وهذا راجع لتحسن المؤشرات المركبة لهذا المؤشر الرئيسي وهي كالأتي:

2 **مؤشر التعليم العالي و التدريب** :احتلت الجزائر المرتبة 99 في عام (2015-2016)، أي سجلت تحسنا ب 19 مركزا، مقارنة باحتلالها المرتبة 108 في عام (2012-2013)،. إذا و بعدما كانت الجزائر وفق هذا المؤشر في المرتبة 131 في عام (2012-2013)، أصبحت في المرتبة 117 في عام (2015-2016)، ثم أخذ المرتبة 96 ليواصل التقدم إلى المرتبة 92 بفارق 21 نقطة و هذا الفارق يعبر عن تقدم ملحوظ يرجع إلى تحسن بعض المؤشرات المكونة له، كمؤشر جودة النظام التعليمي الذي تقدم في الترتيب ب 14 مركزا إضافة إلى مؤشر استخدام الانترنيت في المدارس، كذلك أحرز تقدما في الترتيب ب 4 مراكز، و هو دليل واضح على تحسن مستوى التعليم و التدريب في الجزائر، نتيجة الجهود المبذولة من أجل النهوض بالقطاع .

2 **مؤشر كفاءة سوق السلع** :احتلت الجزائر وفقا لهذا المؤشر المرتبة 134 متقدما ب9 مراتب في عام (2015-2016) مقارنة بعام (2012-2013)، وواصل هذا المؤشر في التحسن إلى المرتبة 133 في الفترة 2016-2017 تم المرتبة 129 في الفترة 2017-2018، و يرجع ذلك أساسا إلى خضوع الأسواق السلعية إلى مبدأ المنافسة التامة، و هو ما يؤكده مؤشر فعالية سياسة منع الاحتكار الذي عرف تحسن معتبرا قدر ب30 مركزا، ومؤشر مدى انتشار الحواجز التجارية الذي تحسن ترتيب الجزائر فيه أيضا إلى المرتبة 129 عام (2015-2016)، أي استحوذ على تقدم في ترتيب قدره 12 مركز مقارنة بالعام (2012-2013)، التي احتلت الجزائر فيه المركز 141.[1]

3 **مؤشر كفاءة سوق العمل :** لقد تحسن ترتيب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ب11 مركز في عام (2017-2018) مقارنة بعام (2012-2013)، و يفسر ذلك بالتحسن المسجل على مستوى مؤشر التعاون في استخدام علاقات العمل الذي حاز على تقدم في الترتيب ب15 مركزا، و هذا إضافة إلى

[1] world economic forum, the global competitiveness reports (2012-2013), pp88-89, the global competitiveness reports (2015-2016), pp94-95.

تحسن في ترتيب الجزائر حسب المؤشر الفرعي للأجور و الإنتاجية، و الذي تقدم ترتيب الجزائر فيه ب22 مركزا ليصل إلى المرتبة 122 عام (2015-2016) حسب مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري.

4 **مؤشر تطوير الأسواق المالية :** إن الجزائر على غرار الكثير من الدول، باشرت إصلاحات اقتصادية بغية التحول من نظام الاقتصاد الموجه نحو تبني آليات اقتصاد السوق من أجل خلق روافد مستمرة من التدفقات المالية اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية، و هذا ساهم في تحسين ترتيب الجزائر في مؤشر تطوير الأسواق المالية بـــ17 مراكز باحتلالها المرتبة 125 في عام (2017-2018)، بعدما كانت مرتبة في المركز 142 في عام (2012-2013)، و يرجع هذا التحسن إلى مؤشر التمويل في سوق الأسهم الذي حاز على تقدم ب 7 مراكز ليرتب في المركز 124 في عام (2015-2016)،بالإضافة إلى مؤشر سهولة الحصول على القروض الذي تحسن في الترتيب ب 55 مركزا،و مؤشر توفر رأس المال البشري الذي سجل تقدم في الترتيب ب 59 مركز خلال عام (2017-2018).

5 **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:**سجلت الجزائر تحسنا كبيرا بـ 35 مرتبة في عام (2017-2018) مقارنة بعام (2012-2013) لتحل بالمرتبة 98، و هذا بسبب التحسن في ترتيب بعض مؤشراته كمؤشر توافر أحدث التقنيات التكنولوجيا الذي تحسن في الترتيب ب13 مرتبة في عام (2015-2016)، و مؤشر مستوى استيعاب المؤسسات لتكنولوجيا التي تغير ترتيبه إلى الأحسن بتموقعه في المركز 137 في عام (2015-2016) محرزا تقدما ب7 مراكز، فهذا التحسن في الترتيب يعني أن الجزائر قد نجحت إلى حد ما في استثمار إمكاناتها و قدراتها وتقنيات الاتصال و المعلومات (قطاع التكنولوجيا المعلومات) لتحسين تنافسية مؤسساتها الصناعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الجزائري .

6 **مؤشر حجم السوق :** يعتبر هذا المؤشر حافز للمستثمرين الأجانب قصد توطين مشاريعهم الاستثمارية في الجزائر، وذلك سواءً لتلبية الطلب المحلي، أو اعتباره كجسر عبور للنفاذ إلى الأسواق الخارجية . فقد سجل تحسن في ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر قدر بـ 13 مركزا في الفترة (2017-2018)مقارنة بسنة (2012-2013).[1]

تصنيف الجزائر حسب مجموعة عوامل تطوير و الإبداع و الابتكار:لقد سجلت الجزائر تحسنا في ترتيبها، حيث صنفت في المرتبة 118، و كان ذلك انعكاسا لتحسن ترتيبها في المؤشرات الفرعية و خاصة مؤشر الابتكار الذي عرف تقدما في الترتيب بـ26 مركز، حيث حلت الجزائر بالرتبة 118 عام

[1] world economic forum, the global competitiveness op cit p 100

(2017-2018)، وذلك نتيجة تحسن مرتبة الجزائر ضمن مؤشر التعاون بين الجامعات، والمؤشرات الصناعية بـ 8 مراكز لتحل بالمرتبة 136 بدل احتلالها المركز الأخير 144 في عام (2012-2013)، مؤشر جودة المؤسسات و مراكز البحث العلمي الذي تغير في الترتيب إلى الأحسن بـ 29 مركزا لتحل الجزائر في الرتبة 112 في عام (2015-201). و قد حازت الجزائر على مراتب متقدمة في المؤشر الفرعي مدى تطور بيئة الأعمال، نتيجة تغيير ترتيبها من 144 المرتبة الأخيرة في (2012-2013) إلى الرتبة 128 في (2015-2016) بفارق 16 مركزا .

تمكنت الجزائر من التقدم بـ 24 مركزاً في تقرير التنافسية العالمي الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لتحتل المرتبة 86 عالميا، و ذلك لسهرها على تطوير السياسات الاستثمارية و صياغة استراتيجيات و الإشراف على تنفيذ البرامج الوطنية و الأوروبية الخاصة بتطوير و تحسين إنتاجياتها في جميع القطاعات الاقتصادية لمواجهة الحوافز التي تعرقل من قدراتها التنافسية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لجعلها أكثر فعالية بما يخدم المصلحة العامة للدولة .

الفرع الثاني :التقييم وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتمد البنك الدولي و مؤسسات التمويل الدولية على مؤشر سهولة أداء الأعمال لقياس مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية. فهو مؤشر يرصد نوعية و جاذبية بيئة الأعمال و قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية و طبيعة المعوقات التي تعترضها داخل القطر المضيف للاستثمار، و يعتبر مؤشرا للتنبيه إلى ضرورة إجراء إصلاح في السياسات الاقتصادية [1]. يتكون من متوسط عشر مؤشرات فرعية و يمكن حصرها في الشكل البياني رقم (3-2).

من خلال قراءة المعطيات الواردة فيه نستخلص أن مناخ الاستثماري الجزائري يشكل عائقاً أمام المستثمرين وذلك بالنظر إلى العديد من التشوهات التي تسوده خاصة ضعف بعض الهيئات ومنظمات الاستثمار وكثرة الإجراءات و تعقدها و ارتفاع تكلفتها، إضافة إلى التعسف الإداري والبيروقراطية. وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال فترة الدراسة يظهر التراجع الكبير و المستمر في ترتيبها، إذ انتقلت من المرتبة 116 عام 2007 إلى المرتبة 166 عام 2018 مسجلة بذلك تراجعا في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، وهذا حسب ما يوضحه الشكل البياني التالي (3-2) الذي يتبين من خلاله أن ترتيب الجزائر قد تراجع في جميع المؤشرات الفرعية و هذا نتيجة العقبات التي يضعها مناخ الاستثمار أمام المستثمرين الأجانب سواء عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع أو عند دخوله حيز الاستغلال والتنفيذ،

[1]- أحمد سمير أبو الفتاح، ،**دور القوانين و التشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر**، المكتب العربي للمعارف، مصر، القاهرة، 2015 ص216.

بذلك المستثمر الأجنبي لا ينجذب كثيرا لمناخ الاستثمار الجزائري نظرا لتعقيد و صعوبة الإجراءات التنظيمية و المؤسسية داخل الجزائر .

الشكل رقم(3-2) : ترتيب الجزائر وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة(2002-2018) إضافة في الشكل السنوات الأخيرة

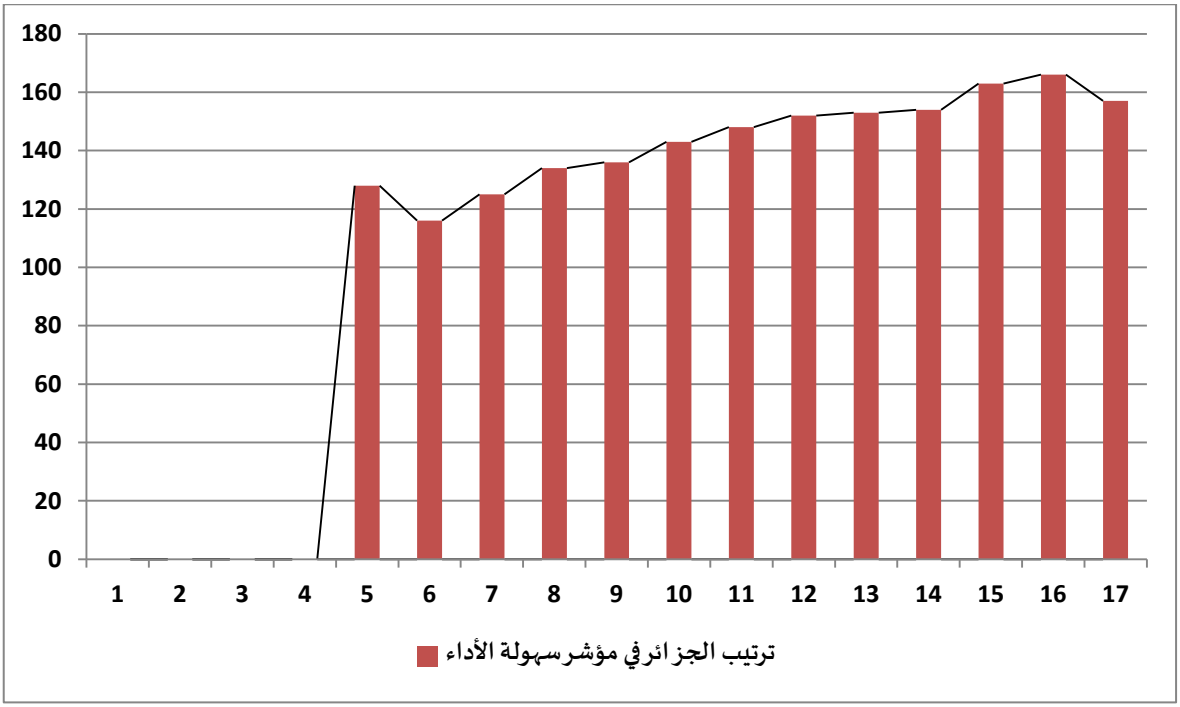

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

The world bank and the international finance corporation doing business report, différentesannées, sur le site : http://www.doingbusiness.org .consulté le 15/05/2020 à 18:20

من خلال قراءة المعطيات الواردة في الجدولين المواليين يتبين أن ترتيب الجزائر قد تراجع في جميع المؤشرات الفرعية نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها .وحسب مؤشر سهولة الأعمال للسنوات الأخيرة فقد كان على التوالي:[1] المرتبة،163،166،157.

ولتحليل أسباب تراجع هذا المؤشر نقوم بتحليل المؤشرات الفرعية المكونة له وهي كالأتي:

1- **مؤشر بدء المشروع** : هذا المؤشر يعبر عن المعوقات و القيود المفروضة عند بدء التأسيس الأولي للمشروع الاستثماري مثل التكلفة و التأخر و التعقيدات في تنفيذ الإجراءات.

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2016،ص16.

ووفقا لهذا المؤشر فإن بدء مشروع استثماري في الجزائر يحتاج إلى 12 إجراءً و مدة 20 يوم بتكلفة 11,1 % من متوسط الدخل الفردي القومي للفرد، في حين لا تتجاوز في المغرب مثلا 4 إجراءات و في مدة 9,5 يوما و بتكلفة 7,9 % من متوسط الدخل القومي للفرد.

2- **مؤشر استخراج تراخيص البناء :** يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص بناء و تشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم و الفترة الزمنية اللازمة لاستصدار تراخيص (معبر عنها بعدد الأيام) و التكلفة الرسمية لانجاز إجراءات استصدار تلك التراخيص بما في ذلك الإشعارات و المستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بتوصيل المياه و الصرف الصحي والكهرباء و الاتصالات (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي) .[1]

ووفقا لهذا المؤشر تحتاج الجزائر إلى 19 إجراءً في مدة تصل إلى 146 يوماً و هو أعلى من المعدل المسجل في ألمانيا بـ 8 إجراءات و في مدة لا تتجاوز 66 يوم و تكلفة 1,1 % من متوسط معدل الدخل القومي للفرد

3- **مؤشر الحصول على الكهرباء :**يقيس هذا المؤشر كفاءة و تكلفة الخدمات المقدمة من قبل شركات توزيع الكهرباء للعملاء المستثمرين، و مدى مرونة أو تعقد إجراءات توصيل التيار الكهربائي من خلال قياسه لعدد الإجراءات اللازمة لتسجيل و تنظيم عملية التوصيل .[2]

ووفقا لهذا المؤشر جاءت الجزائر في المرتبة 120 سنة 2018 بحيث يستلزم الحصول على الكهرباء في الجزائر 5 إجراءات و مدة 180 يوماً و هذا يكلف 1333.4 % من متوسط معدل الدخل القومي الفردي وبمقدار شفافية في التعريفات يصل إلى 5%، في حين أن تكلفة الحصول على الكهرباء في إقليم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أقل بكثير من الجزائر حيث لا تتجاوز 77,6 يوما و بتكلفة 733.1 % من متوسط الدخل الفردي.

4- **مؤشر تسجيل ملكية الأصل العقاري :** يرصد هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية و الإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية في 163 دولة في العالم، ووفقا لهذا المؤشر فإن تسجيل ملكية أصل عقاري في الجزائر يتطلب 10 إجراءات

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ائتمان الصادرات، **مؤشر استخراج تراخيص البناء أعداد مختلفة، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، ص15.

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشر توصيل الكهرباء أعداد مختلفة، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، ص16.

ومدة 55 يوم وتكلفة 7,1 % من قيمة العقار، في حين أن عملية تسجيل الملكية في دولة الكويت تقريبا لا تكلف شيئا والتي قدرت بـ 0,5 % من قيمة العقار .

5- **مؤشر الحصول على الائتمان:** يقيس مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدر سنويا منذ عام 2005 مدى سهولة و صعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع في 183 دولة حول العالم و يتكون من ثلاثة مكونات فرعية هي :[1]

- **قوة الحقوق العينية** : يتضمن 8 جوانب تتعلق بالحقوق القانونية في قانون الضمانات، وجانبين في قانون الإفلاس و تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و 10 .
- **مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية** : يقيس مدى توافر و نوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق السجلات و المكاتب العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية، وتتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر و 6.
- **تغطية المكاتب للمعلومات الائتمانية** (% من عدد السكان الراشدين) : يوضح مؤشر السجلات العامة للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد و الشركات المحلية في أحد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد، و الديون غير المدفوعة، أو الائتمان القائم (غير المسدد) في السنوات الخمس الماضية.

وحسب هذا المؤشر فإن ترتيب الجزائر من هذا المؤشر ارتفع إلى 177سنة 2018 بسبب ضعف المؤشرات الجزئية المكونة له كمؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقاط من 10) ومؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (3% من عد د السكان الراشدين) ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0 من 8).

6- **مؤشر التجارة عبر الحدود الدولية** :يركز هذا المؤشر الفرعي لبيئة أداء الأعمال على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد و التصدير معبرا بعدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير و الاستيراد وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية.[2]

بالنسبة للجزائر فقد احتلت المرتبة 181إذ أنه من أجل إتمام عمليات التصدير لابد من مدة 118 ساعة وبتكلفة 593 دولار لكل حاوية مصدرة، و من ناحية أخرى فإن إتمام عملية الاستيراد تتطلب 327

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مؤشر الحصول على الائتمان 2015، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت، ص18.

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مؤشر التجارة عبر الحدود 2015، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت، ص21.

ساعة و بتكلفة 466 دولار لكل حاوية. و بالمقارنة مع تونس تبين أن عمليات التصدير تحتاج إلى 50 ساعة و تكلفة 469 دولار لكل حاوية أما عملية الاستيراد فتحتاج إلى 80 ساعة و بتكلفة 596 دولار للحاوية.

7- **مؤشر دفع الضرائب:** احتلت الجزائر المرتبة 157، إذ يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 27 ضريبة و في مدة 265 ساعة في السنة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الربح 65,6 و هي أعلى بكثير من المعدلات المسجلة في عمان حيث أن عدد الضرائب هو 15 ضريبة و في مدة 68 ساعة في السنة مع نسبة ضريبة إجمالية من الربح تقدر ب 23,9 %.

8-6 مؤشر تنفيذ العقود التجارية: احتلت الجزائر المرتبة 103إذ أنه يتطلب تنفيذ العقود تكلفة قدرت بـ 19,9 % من قيمة المطالبة، و في مدة تصل إلى 630 يوما وبنوعية في الاجراءات القانونية تقدر بـ 5,5 من 18 (0-18) بينما لا تتجاوز في فرنسا مثلا تكلفة 17,4 % من قيمة المطالبة و في مدة 395 يوما.

9-6 مؤشر تسوية حالات الإعسار

احتلت الجزائر في سنة 2018 المرتبة 71 بسبب طول فترة التسوية والتي وصلت إلى 1,3 سنة وبتكلفة جد مرتفعة. بالإضافة إلى تأخرها في مجال تطوير القوانين الخاصة بهذه الحالات.

الجدول رقم (3-15): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال للفترة (2002-2016)

المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر بدء المشروع Starting Busines	/	/	/	/	/	/	131	141	147	150	153	159	164	141	145
مؤشر استخراج التراخيص Dealingwith Construction	/	/	/	/	/	/	108	112	110	117	118	136	147	127	122
مؤشر توصيل الكهرباء GettingElectricity	/	/	/	/	/	/	/	118	122	165	164	139	148	147	130
مؤشر تسجيل الممتلكات RegisteringProperty	/	/	/	/	/	/	156	162	160	165	167	174	176	157	163
مؤشر الحصول على الائتمان GettingCredit	/	/	/	/	/	/	115	131	135	138	150	126	130	171	174
مؤشر حماية المستثمر ProtectingInvestors	/	/	/	/	/	/	64	70	73	74	79	95	98	132	174
مؤشر دفع الضرائب Paying Taxes	/	/	/	/	/	/	157	166	168	162	164	174	173	176	169
مؤشر التجارة عبر الحدود TradingAcrossBorders	/	/	/	/	/	/	114	118	122	123	127	131	133	131	176
مؤشر إنفاذ العقود EnforcingContracts	/	/	/	/	/	/	117	126	123	123	122	128	129	120	106
مؤشر تسوية حالات الإعسار ResolvingInsolvency	/	/	/	/	/	/	45	49	51	52	59	61	60	97	73

Source: World Bank, Doing Business 2008, 2009, 2010, 2011, 2012. 2013, 2014, 2015, 2016.

www.Databank.worldbank.org/data/report.aspx?sourceconsulté le 15/05/2020 à 07 :15

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق المؤشرات الاقتصادية الكمية والنوعية

الفرع الأول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق المؤشرات الكمية معدل النمو

الشكل رقم (3-3): يبين تطور معدل النمو في الجزائر

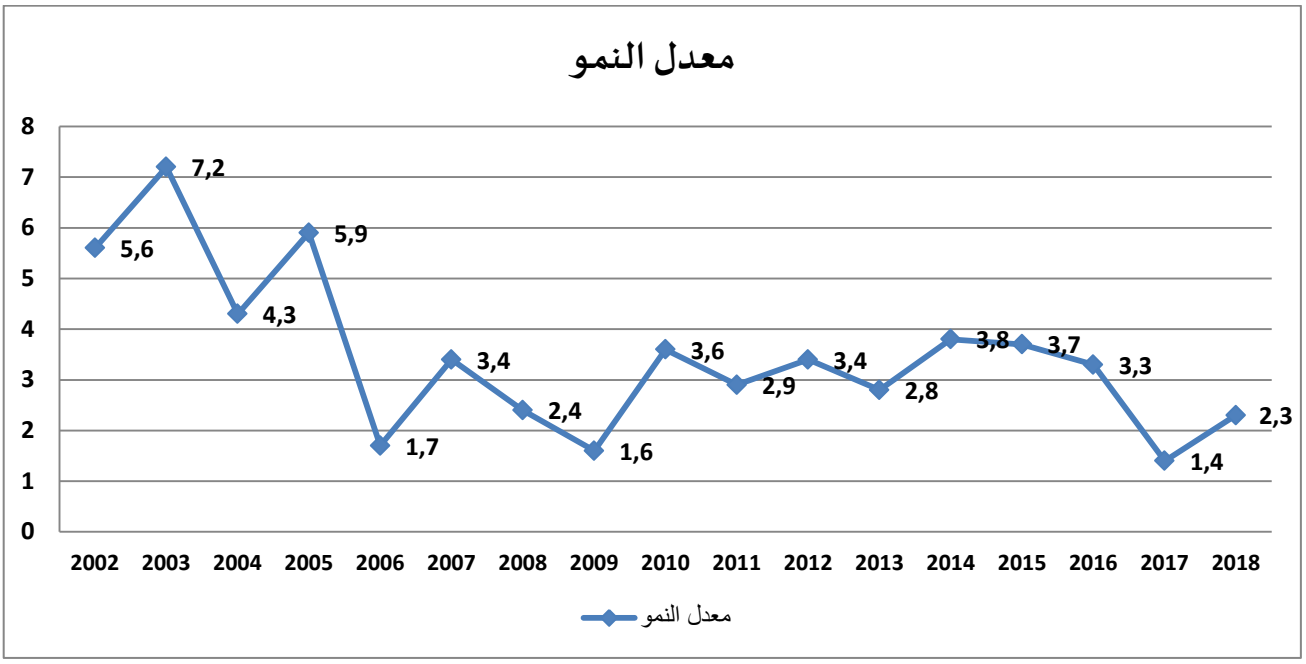

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام Excel اعتمادا على معطيات بنك الجزائر لأعداد مختلفة

www.Databank.worldbank.org/data/report.aspx?sourceconsulté le 15/05/2020 à 07 :15

لقد شهدت الجزائر في فترة التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط و الأوضاع الأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر، مما انعكس سلبا على معدلات النمو خلال (1992-1994)، إلا أن هذا الأداء الضعيف للاقتصاد الجزائري، ومع ارتفاع أسعار النفط ابتداءً من عام 2000، تحسنت مستويات معدلات النمو، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي سنة 2003 إلى 7.2 %. إلا أنه بعد هذه السنة مباشرة تراوحت معدلات النمو الاقتصادي بين 2% و3 % خلال الفترة (2006-2013)، و هذا نتيجة تراجع شركة سوناطراك عن عدة برامج إنتاجية كانت سطرتها، ما أدى إلى تراجع مداخيل البترول و استمرار الركود في قطاع المحروقات. بينما سنة 2016 شهدت انتعاشا للنشاط الاقتصادي بمعدل نمو قدره 3,9 % مقابل 2,8% سنة 2013، و ذلك نتيجة لتدعيم الدولة للقطاع الإنتاجي و تمكينه من

المساهمة في تنويع صادرات البلاد. أما في سنة 2017-2018 فقد تراجع النمو الاقتصادي إلى 1,4و 2,3 على التوالي نظرا للتراجع في أسعار البترول وعدم تنوع المداخيل.

فتأسيسا على ما تقدم فإن المعدلات الضعيفة للنمو الاقتصادي هو نتيجة الأداء الاقتصادي في الجزائر و تأثره بالتقلبات الدولية، واعتمادها على سياسات عشوائية غير واضحة من شأنها تشجيع الاستثمارات خارج المحروقات.

2. التضخم

الشكل (3-4): معدل التضخم في الجزائر للفترة (2002-2018)

بالنسبة المئوية

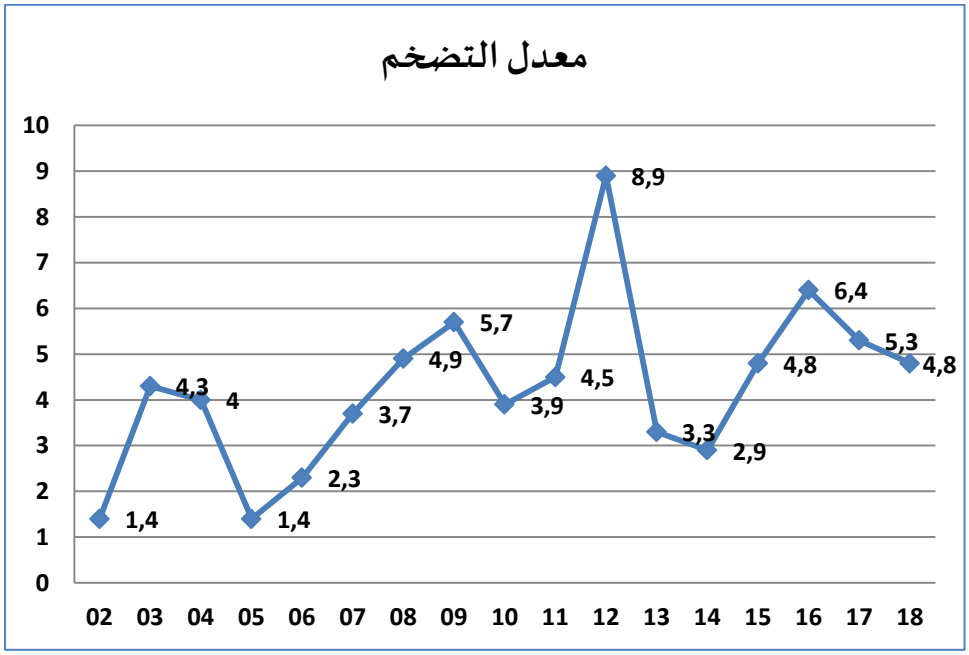

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام Excelاعتمادا على معطيات بنك الجزائر أعداد مختلفة

www.Databank.worldbank.org/data/report.aspx?source consulté le 15/05/2020 à 07 :15

يتميز معدل التضخم في الجزائر بالتذبذب الحاد، حيث سجلت بداية التسعينات معدلات مرتفعة نسبيا، و في نهاية هذه الفترة بدأت المعدلات في التقلص حيث بلغت 1,4 سنة 2002، ذلك نتيجة لتطبيق الإصلاح الاقتصادي، ليرتفع سنتي 2003 و 2004 بمتوسط 4,1 % ليتحسن مرة أخرى سنة 2005 بـ 1,4 % نتيجة لإتباع الجزائر لسياسة نقدية تهدف إلى توفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي و الاستثماري لمختلف القطاعات الاقتصادية.[1]

[1]- فلاح خلف على الربيعي، **أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثانية، العدد 23،سبتمبر 2005 ، ص13 ، متواجد على الموقع :www.ulum.nl/0216.htm1 تاريخ الاطلاع 2020/06/15 على الساعة 08:10

وخلال سنة 2006 بدأت معدلات التضخم في الارتفاع بعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، و استمر هذا الارتفاع إلى غاية 2012 حيث بلغ الذروة بنسبة 8,9 % مقابل 4,5 % في 2011 و 3,8 % كمتوسط في الفترة بين (2013-2015)، ثم عاود الارتفاع في السنوات 2016-2017-2018 بالنسب التالية : 6,4 – 5,3 – 4,8 وتفسر هذه الذروة التاريخية أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة (لحم الأغنام... الخ) في الثلاثي الأول من سنة 2018 و كذلك في سنة 2016.

إلا أن معدات التضخم في الجزائر على الرغم من كونها مرتفعة نسبيا إلا أنها مقبولة إذا ما تم التحكم فيها على المدى الطويل، و خاصة التحكم في العوامل التي تعمل على رفعها. و أن أكثر عامل يؤثر على التضخم في الجزائر يتركز في الزيادة الكبيرة في حجم الكتلة النقدية، حيث يرجع هذا التأثير لسنة 2016 فقط بنسب 84 %. كما كان هذا العامل المؤثر الأكبر على معدلات التضخم طول الفترة (2001-2018) بنسبة 67 %، و العامل الآخر بالتأثير الأقل بنسبة 14 %، تمثل في أسعار المنتجات الصناعية للقطاع الزراعي و الواردات[1]. الأمر الذي يفرض على الحكومة ضرورة التدخل للتحكم في المعروض النقدي الذي يزيد في الأسعار التي لها تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

3. ميزان المدفوعات

الشكل رقم (3-5) : ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2002-2018)

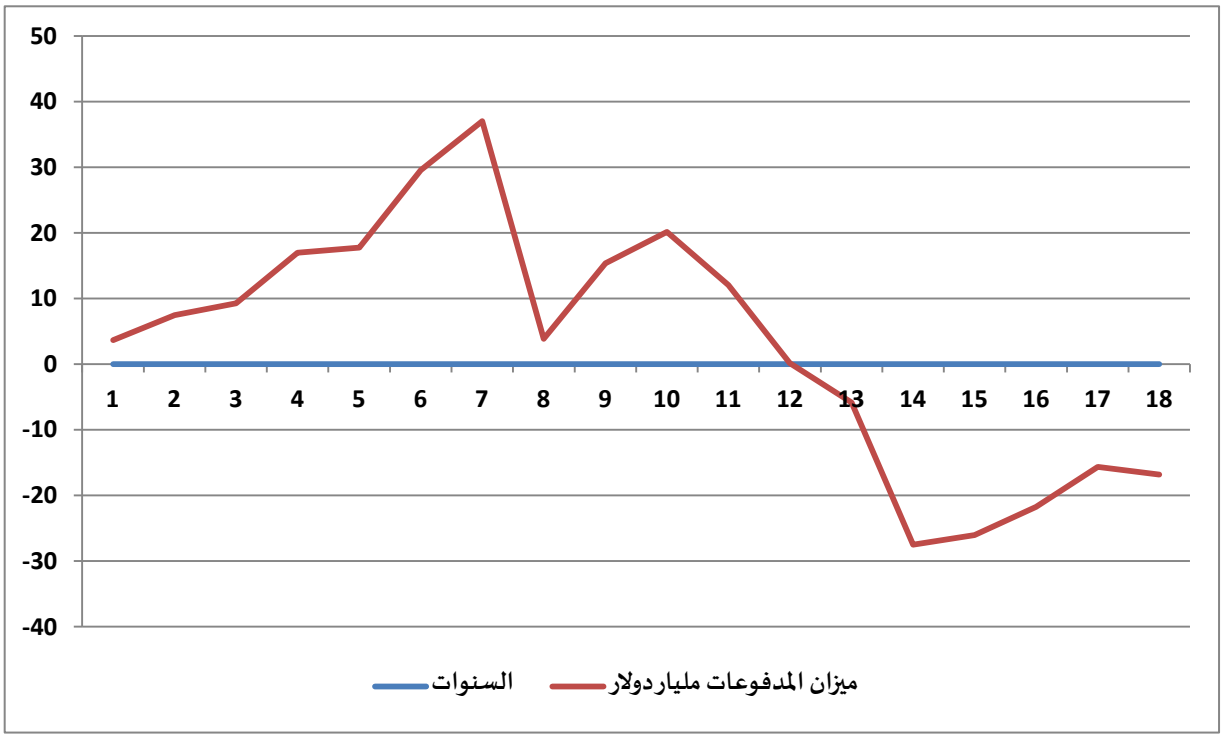

[1]- Banque d'Algérie, (juillet 2013), Rapport 2012 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, P36.

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام Excelاعتمادا على معطيات بنك الجزائر أعداد مختلفة

consulté le 16/05/2020 à04 :05www.Databank.worldbank.org/data/report.aspx?source

بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 1999، عرف ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا و متزايدا، حيث بلغ سنة 2000 حوالي 7,57 مليار دولار و6,2 مليار دولار سنة 2001، و استمر هذا التحسن في ميزان المدفوعات إلى غاية 2008 حيث بلغ 37 مليار دولار، و ذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر إثر الركود في الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية و آثارها على أسعار النفط و على حركة التجارة والسياحة و الاستثمارات الخارجية. بذلك حققت الجزائر فائض في ميزان المدفوعات في 2009 نحو 4 مليار دولار، و هو ما يقل بنسبة 89 % عن الفائض في ميزان المدفوعات المحقق في العام السابق. بينما شهد عام 2010 تحسنا في ميزان المدفوعات، و ذلك نتيجة تحسن في الوضع الاقتصادي العالمي و ارتفاع أسعار النفط والطلب عليه بتحقيقه فائضاً قدر بـ 15 مليار دولار مسجلا تحسنا بـ11 مليار دولار مقارنة بعام 2009، إلا أن هذا الفائض في ميزان المدفوعات عاد وانخفض ليصل سنة 2014 إلى 0.24 مليار دولار نتيجة تأثره بالتراجع الملحوظ في الأسواق العالمية للنفط .في حين شهدت سنة 2015 عجزا قدر ب- 22.7 مليار دولار. وقد تواصل العجز إلى 26,03 % سنة 2016، و21,76 % سنة 2017. وهذا نظرا لتراجع أسعار النفط إلى 32 دولار مما أدى إلى استنزاف الخزينة في ظل إطلاق مشاريع تنموية وسكنية ضخمة. ثم انخفض هذا العجز إلى 15,68 سنة 2018 و16,82 سنة 2019 وهذا راجع لانخفاض العجز في الموازين المكونة له كالميزان التجاري، وحساب رأس المال.

4. الميزان التجاري

الشكل رقم (3-6): الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2002-2019)

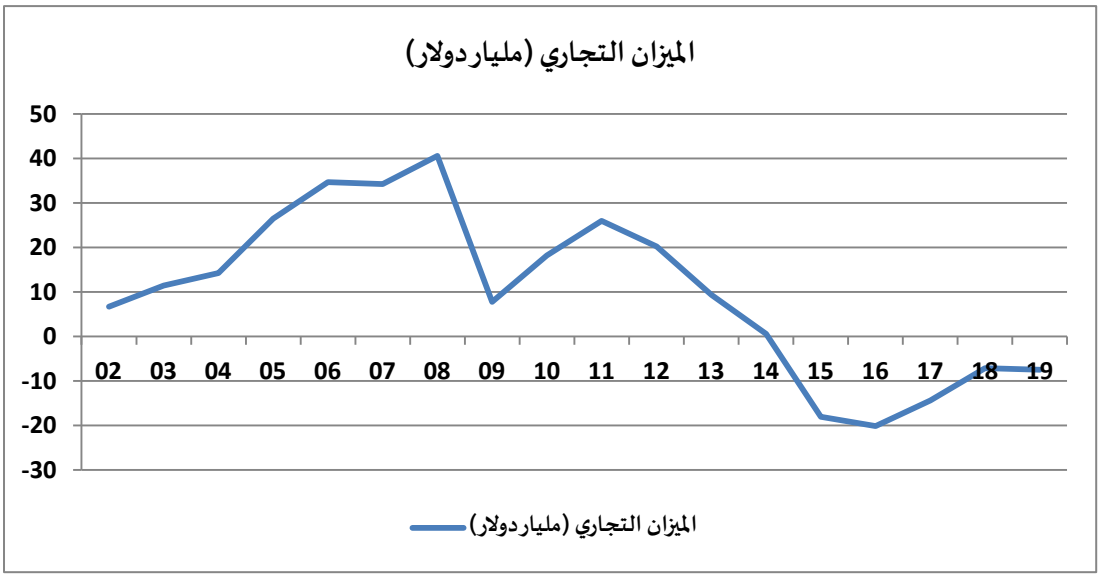

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام Excelاعتمادا على معطيات بنك الجزائر

www.Databank.worldbank.org/data/report.aspx?source consulté le 16/05/2020 à04 :35

حقق الميزان التجاري الجزائري فائض للفترة (2002-2008)، حيث سجل ارتفاعا ملحوظا بلغت نسبته 83,5 % ليبلغ هذا الفائض 40,6 مليار دولار، بما يمثل 24.2 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6,7 مليار دولار خلال عام 2002، و ذلك راجع أساسا للتصاعد الملحوظ لحصيلة الصادرات النفطية التي تشكل المصدر الأساسي و الرئيسي للدخل في الاقتصاد الجزائري، إلا أن هذا الفائض المتزايد لم يستمر، حيث شهدت الجزائر تراجعا ملموسا في فوائض الموازين التجارية خلال عام 2009، و ذلك جاء بعد الأداء الاستثنائي الجيد في عام 2008، فقد تراجع فائض الميزان التجاري للجزائر ب80 % ليقتصر على 7.79 مليار دولار مقابل 40.6 مليار دولار خلال عام 2008،و يأتي هذا التراجع الملموس في الفائض خلال عام 2009 نتيجة الركود في الاقتصاد العالمي الذي نجم عنه تراجع أسعار النفط والمواد الأولية .

وفي حين شهد عام 2010 ارتفاعا ملحوظا في فائض الميزان التجاري بلغت نسبته 57.2 %، ليصل إلى 18.2 % مليار دولار مقابل 7,79 مليار دولار خلال عام 2009، و يرجع ذلك إلى التصاعد الكبير للصادرات العربية كمحصلة لارتفاع أسعار النفط بشكل كبير مع ارتفاع الطلب عليه، كنتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي. وواصل فائض الميزان التجاري في التزايد إلى غاية سنة 2011، حيث قدر الفائض بـ 25,953 مليار دولار، غير أن عام 2012 عرف ارتفاعا في عجز الميزان التجاري نسبته 22 % ليصل إلى 20,237 مليار دولار بسبب زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية. و بالانخفاض الملموس في أسعار النفط العالمية و تبنّي الجزائر عدد كبير من المشاريع الضخمة في مجالات البنية التحتية، وتوسعها في الإنفاق الاستثماري، تراجع فائض الميزان التجاري الجزائري عام 2014 بنسبة 93 % ليحقق مستوى 0,6 مليار دولار مقارنة مع 9,316 مليار دولار المسجلة خلال العام السابق. وواصل الانخفاض سنة 2015 بنسبة بحيث وصل إلى 27,28 % وفي عام 2016 واصل الانخفاض إلى 26,21، وفي 2017 ارتفع بنسبة طفيفة 22,09 % وهذا كله راجع إلى التراجع المستمر لأسعار النفط، وعدم توجيه منتوجات كل الاستثمارات المحلية و الأجنبية إلى التصدير كمركبات السيارات مثلا. ثم انخفض العجز إلى 7,1 مليار دولار سنة 2018 و بقي في نفس المستوى في السداسي الأول من سنة 2019 بعجز يقدر بـ7,47 مليار دولار وهذا راجع لسياسة التقشف وتقليص فاتورة الواردات من العديد من المنتوجات مثل مواد التنظيف، التجميل، السيارات ....إلخ

5- حساب رأس المال:

الشكل رقم (3-7): يبين تطور حساب رأس المال في الجزائر للفترة (2002-2019)

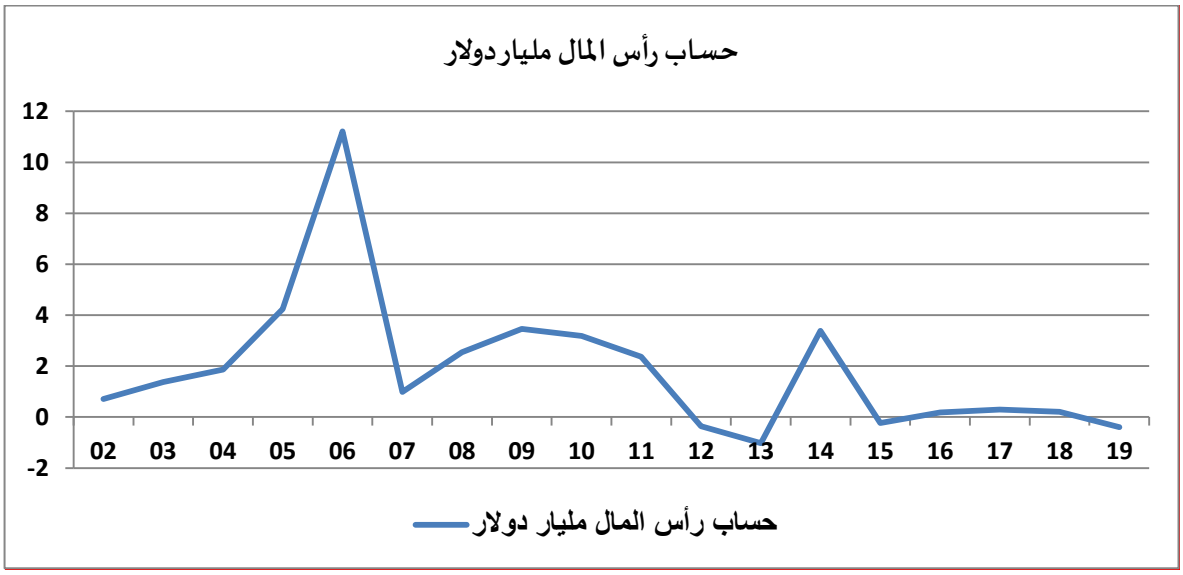

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام Excel اعتمادا على معطيات بنك الجزائر

www.Databank.worldbank.org/data/report.aspx?source consulté le 16/05/2020 à04 :25

مثل حساب رأس المال 0.71 مليار دولار سنة 2002 مقابل 6.71 مليار دولار للميزان التجاري و4.37 للحساب الجاري، تم عرف هذا الحساب ارتفاعا متواصلا حتى سنة 2006 بحيث وصل إلى 11.22 مليار سنة 2006 مقابل 34 مليار للميزان التجاري، ولكنه عرف عجزا في سنتي 2012 2013، 2015 ، ليرتفع ارتفعا طفيفا سنتي 2017 ، 2018 إلى 0.3 و0.2 مليار دولار تم عاود الانخفاض إلى -0.24 مليار دولار بسبب الركود الاقتصادي.

6- المديونية الخارجية

الشكل رقم (3-8): يبين تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة (2002-2017) - الوحدة مليون دولار -

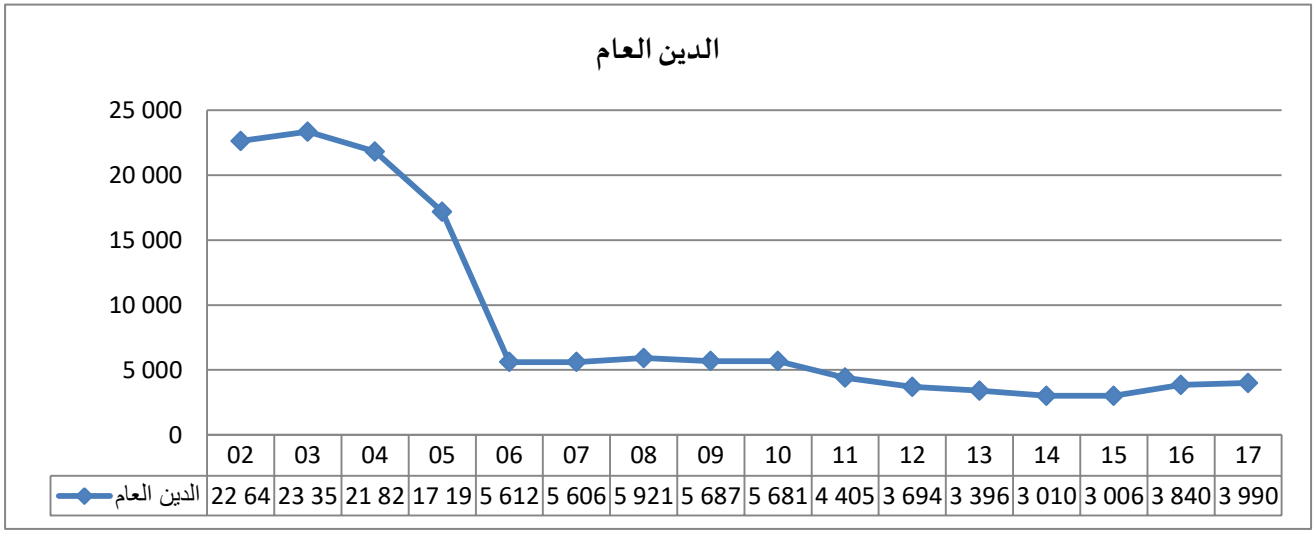

المصدر: بنك الجزائر والبنك العالمي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة

www.Databank.worldbank.org/data/report.aspx?sourceconsulté le 15/05/2020 à 07 :15

عرفت الجزائر فترة طويلة اتسمت بهشاشة اقتصادها منذ 1986، وهو الأمر الذي اضطر بالجزائر إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية بين 1994-1998 مع نادي باريس ونادي لندن في إطار التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، الذي ساهم في خفض معدل خدمة الدين ليبلغ 30,9 %سنة 1996 مقارنة بسنة 1994 أين بلغ 47,7 %.[1]

وبفعل التحسن الملحوظ في أسعار البترول التي بلغت 28.5 دولار أمريكي للبرميل الواحد سنة 2000 سجلت المديونية تراجعا بلغت نسبته 19.8 %. و قد عرف رصيدها تراجعا مستمر منذ عام 2004، فبعدما كان في تلك السنة تقدر ب 21.821 مليار دولار انخفض بـ 5.61 مليار دولار سنة 2006، ومن أهم أسباب الانخفاض ارتفاع أسعار البترول، أي حصول الجزائر على عائدات بالعملات الأجنبية بنحو 60 مليار دولار بفضل صادرات المحروقات التي تشكل نحو 98 % من إيراداتها.ففي ظرف ثلاث سنوات تم تسديد ما يتجاوز 16 مليار دولار، ليستمر في الانخفاض سنة 2011 ويصل إلى 4.405 مليار دولار ثم 3.010 مليار دولار سنة 2015. وهو أدنى مستوى تاريخي، وقد وصلت سنة 2017 إلى 3,99 مليار دولار، و 4,04 مليار دولار سنة 2018 ثم ليصل إلى 3,99 في الثلاثي الثالث سنة 2019 و هذا يشير إلى الجهود المعتبرة و المستمرة لتقليص المديونية الخارجية .

7- الاحتياطات الدولية

الشكل رقم (3-9) : الاحتياطات الدولية الخارجية الجزائرية (2002-2019) الوحدة مليار دولار

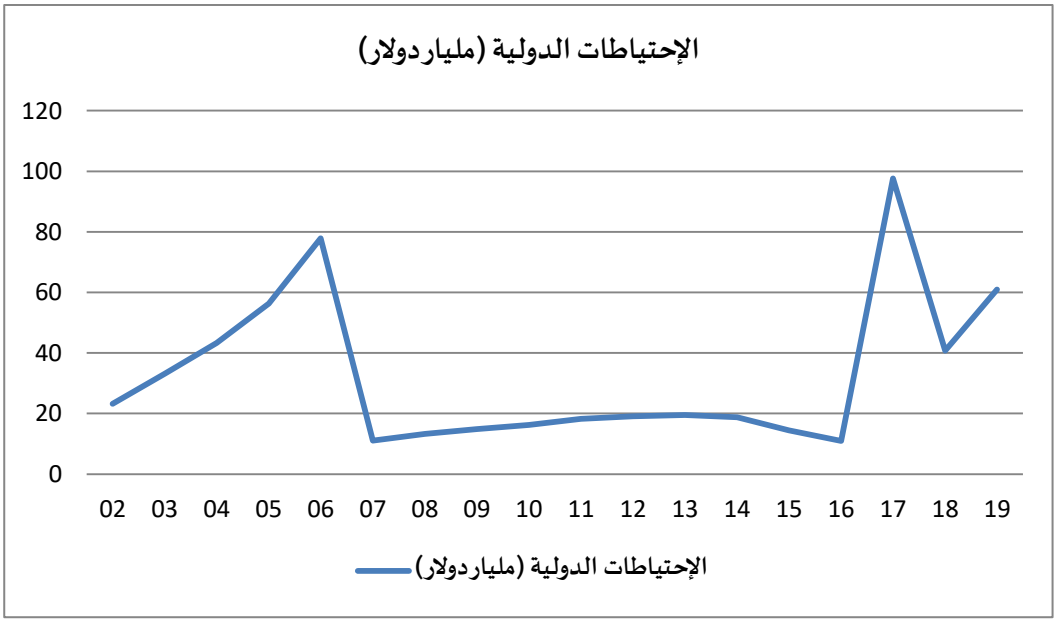

[1] - Bulletin Statistique d'Algérie,(juin 2006) ,statistique de la banque des paiements.p46

المصدر:بنك الجزائر و البنك العالمي، أعداد مختلفة، تقرير الاقتصادي العربي الموحد

www.Databank.worldbank.org/data/report.aspx?sourceconsulté le 15/05/2020 à 07 :15

وكما هو ملاحظ من الشكل البياني السابق، عرفت الجزائر ارتفاعا متواصلا في الاحتياطات انطلاقا من سنة 2002 أي تزامنا مع الارتفاع في أسعار البترول عالميا، و بالتالي ارتفاع إيراداتها البترولية فقد سجلت في عام 2003 أكبر احتياطي عربي بـ10 مليار دولار إضافية لتصل إلى قرابة 33 مليار دولار، حيث نمت احتياطات الجزائر على مدى السنوات التي تلت 2003 بشكل مستمر و ملموس، بحيث وصل احتياطي الجزائر في سنة 2005 إلى 56,303 مليار دولار لينتقل إلى 77,9 مليار دولار عام 2006، وتضاعف بعد ذلك سنة 2007 بقيمة 110,31 مليار دولار، و قد واصل هذا التزايد إلى غاية 2013 بنحو 194,7 مليار دولار، ثم تراجع في عام 2014 بصورة طفيفة، بلغت نسبة هذا التراجع 3,8% ليصل إلى 178.24 مليار دولار مقابل 194.7 مليار دولار في عام 2013 ثم وصل إلى 144.13 سنة 2015 ثم إلى 114.14 مليار دولار سنة 2016، و97.33 مليار دولار سنة 2017 لتنخفض سنة 2018 إلى 40.8 مليار دولار و 61 مليار دولار سنة 2019 هذا بسبب انخفاض مدا خيل الخزينة العمومية وتراجع أسعار النفط العالمية .بالإضافة إلى تداعيات الأزمة الصحية الأخيرة و ما سببته من تراجع في الاقتصاد الدولي.

ومع ذلك، لا يزال مستوى احتياطات الصرف معتبرا، ممثلا ما يقارب 20شهرا من الواردات من السلع والخدمات، لا سيما وأن مستوى الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل يبقى منخفضا تاريخيا (1,12 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي). لهذا من الضروري توجيه هذه الاحتياطات من الصرف أساسا، نحو تمويل الواردات من السلع والخدمات التي تساهم في نمو الاستثمار الإنتاجي المسوق في الصناعات التحويلية والخدمات الإنتاجية باعتباره الكفيل الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني ورفع الصادرات خارج المحروقات.

8- سعر الصرف

الجدول رقم (3-16) : أسعار صرف وحدات العملة الجزائرية مقابل الدولار (2002-2019) - متوسط الفترة -

السنوات	سعر صرف وحدات العملة الجزائرية مقابل الدولار	السنوات	سعر صرف وحدات العملة الجزائرية مقابل الدولار
2002	79 .682	2011	72.9 379
2003	7 7.39 50	2012	77.5 360
2004	7 2.06 10	2013	80.5 790
2005	73.2 760	2014	96.5 790

2006	6 470.72	2015	101.96
2007	69.2 920	2016	109.4654
2008	64.5 828	2017	110.9610
2009	72.6 470	2018	118,5199
2010	74.3 908	2019	119,6635

المصدر:بنك الجزائر و البنك العالمي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد.أعداد مختلفة

www.Databank.worldbank.org/data/report.aspx?sourceconsulté le 15/05/2020 à 07 :15

الشكل رقم (3-10): يبين تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة (2002-2019)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول

كان لتداعيات الأزمة المالية العالمية تأثيرا في أسعار الصرف العملات العربية، حيث أدى خلال سنة 2008 إلى انسحاب المستثمرين الأجانب من أسواق المال في الدول النامية و عودتهم إلى بلدهم الأصل، فانعكس على تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول المتقدمة إلى الدول النامية، ما أدى إلى ارتفاع قيمة كل من الدولار الأمريكي و اليورو مقابل العملات الرئيسية و الذي انعكس على ارتفاع قيمة غالبية العملات العربية، حيث ارتفع سعر الصرف الجزائري منUSD/69.29DZDسنة 2007 إلى USD/64,83DZD سنة 2008، و قدر هذا الارتفاع بـ 6,8 %، إلا أن سنة 2010 عرفت انخفاضا في سعر معظم العملات التي تتبع نظام التعويم مقابل الدولار و الذي انعكس على تراجع قيمة سعر الصرف

الجزائري مقابل الدولار بنسبة 2,4 %، بينما عرفت سنة 2014 استقرارا نسبيا في سعر الصرف بتسجيله 1,5% مقارنة بسنة 2013.

فبفضل تدخل البنك المركزي الجزائري في عمليات الصرف ما بين البنوك ساعد على تخفيف آثار تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية على الاقتصاد الوطني و خاصة على الأسعار الداخلية للسوق المحلية. في حين عرفت سنة 2015 تراجعاً كبيراً بنسبة تقارب 25% لقيمة العملة المحلية مقابل الدولار من 96,57 دينار عام 2014 إلى 101,96 دينارا للدولار عام 2015، و ذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط من نحو 100 $ للبرميل عام 2014 إلى 59 $ للبرميل عام 2015 مؤثرا على التوازنات الداخلية والخارجية، حيث نتج عن هذا الانخفاض تراجعاً كبيراً في حصيلة الصادرات الهيدروكربونية إلى ما يقرب من نصف من مستوياتها المسجلة مسبقا حيث تراجعت إلى ما يشكل نحو 19 % من الناتج عام 2015 مقارنة بنحو 30 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011[1] ثم وصل سنتي 2016 – 2017 إلى 109,46 - 110,96 على التوالي. ليرتفع سنة 2018 إلى 118 ثم 2019 إلى 119 وهذا ما يدل على الانخفاض المتواصل لقيمة العملة بسبب انخفاض الإنتاج الوطني وانحصار الصادرات على قطاع المحروقات وبالتالي قلة الطلب على العملة الجزائرية.

الفرع الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق المؤشرات النوعية

تعتبر المؤشرات الدولية لقياس المناخ الاستثماري أداة هامة و فعالة لتقييم جاذبيته للاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساعدة المستثمرين و صناع القرار على اتخاذ القرار الصائب بشأن الاستثمار في بلد من عدمه، من خلال الأرقام الإحصائية التي تبين ترتيب البلد من هذه المؤشرات و تبين مقدار ما يستقطب من الاستثمار أجنبي.

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية المقدم من طرف منظمة **Heritage**، مقياسا للنوعية المؤسساتية الاقتصادية، يعتمد على هذا المؤشر لقياس و تقييم مدى توافق السياسات المنتهجة في مختلف الدول مع مؤسساته المختلفة [2].وبالنظر إلى ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية في الجدول رقم (3-17)، يتضح أن الحرية الاقتصادية مازال رصيدها أقل من المتوسطات العالمية و الإقليمية، حيث حصلت الجزائر سنة 2015 على أسوء تنقيط ب 48.9 نقطة من أصل 100 في المؤشر العام متراجعة ب 1.9 نقطة عن عام 2011 الذي سجل 50.8 نقطة، يؤكد هذا الرصيد من النقاط

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2016، الفصل التاسع : موازين المدفوعات و الدين العام و أسعار الصرف ، منظمة الأوابك وصندوق النقد العربي و جامعة الدول العربية ، مأخوذ من الموقع : www.amf.org.ae ،ص 271. تاريخ الاطلاع 2020/04/19 على الساعة 06:30

[2]- نفس المرجع، ص123.

الخاص من الحرية الاقتصادية الذي يسير في المجال التنازلي أن الجزائر احتلت المرتبة 157 عالميا من أصل 186 دولة يغطيها مؤشر الحرية الاقتصادية، واحتلت المركز 14 عربيا من أصل 18 دولة عربية في نفس السنة لتحتل المراتب الأخيرة في سنة 2018 172 من أصل 185 دولة، كما هو ملاحظ في الجدول البياني رقم(3-17) .

الجدول رقم (3-17) : ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2008-2018)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الترتيب العالمي /عدد الدول	162/102	183/107	183/105	183/132	184/140	185/145
الترتيب العربي / عدد الدول	17/13	17/14	18/13	18/14	18/14	18/14
التنقيط	55,70	56,60	56,90	52,90	51,00	49,60
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2018
الترتيب العالمي /عدد الدول	186/146	186/157	186/154	186/172	186/172	186/172
الترتيب العربي / عدد الدول	18/14	18/14	18/13	18/14	18/14	18/14
التنقيط	50,80	48,90	50.1	46.5	44.7	44.7

Source: the Heritage Foundation § wall street journal index of economic freedom:http://www.heritage.org/indexconsulté le 16/04/2020 à04 :05

إن الترتيب المتأخر للجزائر ضمن هذا المؤشر يؤكد تدهور مراتب الجزائر أيضا ضمن المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية، و منها :

- **الحرية التجارية** Trade Freedom**(TF)**: إن الانفتاح التجاري يقرب السلع متطورة التكنولوجيا والخدمات إلى المستثمرين بما يساهم في تطورهم الإنتاجي.

الشكل رقم (3-11) :الحرية التجارية في الجزائر (2002-2018)(%)

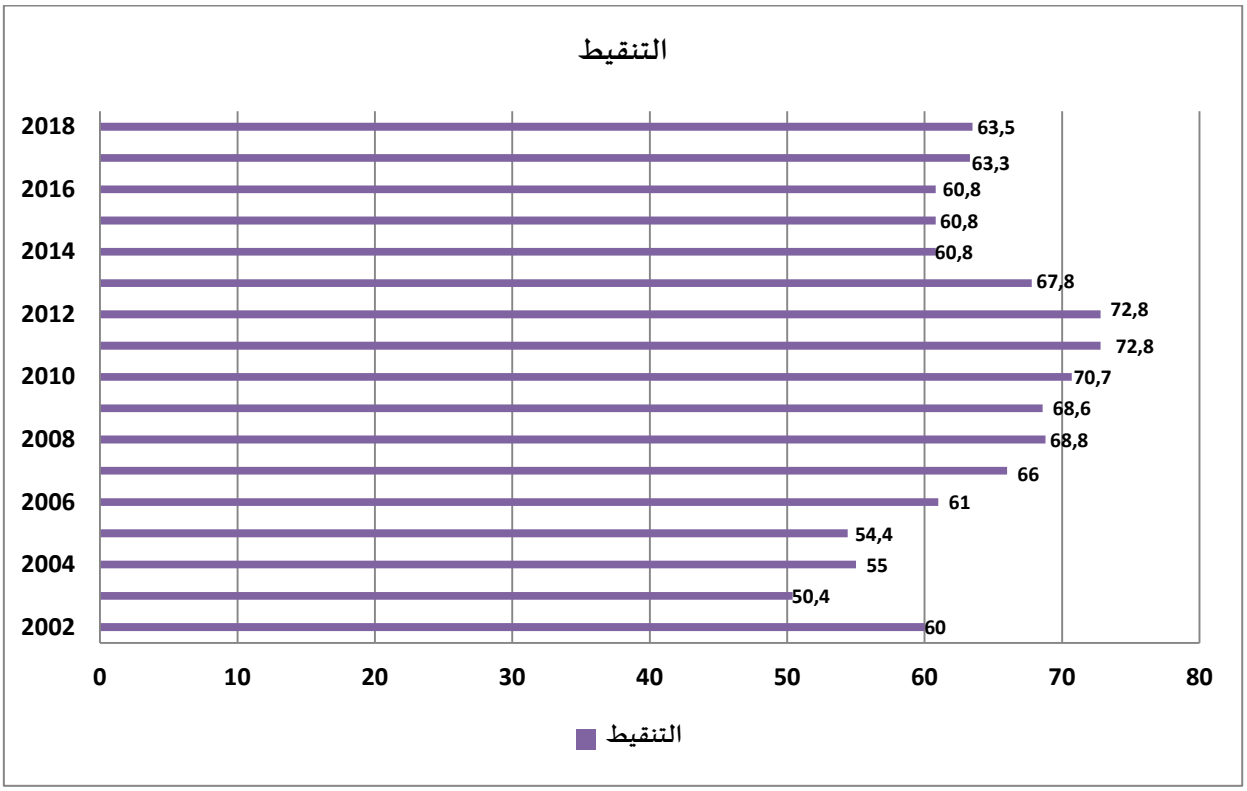

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excelبالاعتماد على معطيات :

the Heritage Foundation § wall street journal index of economicop cit p 279

http://www.heritage.org/index consulté le 10/05/2020 à 15:33

شهد هذا المؤشر تحسنا متواصلا مقارنة بما كان عليه في السنوات الماضية، ولكن هذا التحسن لم يرتقي إلى المستوى المطلوب.

- **الحرية من الفساد** Freedom From Corruption **(FFC)**:تعتبر ظاهرة الفساد من بين العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي بالجزائر، فبالرغم من تركيز الجزائر خلال السنوات الأخيرة على محاربته بوضع إستراتيجية فعالة من خلال إيجاد الإجراءات اللازمة للقضاء عليها و بشكل نهائي، إلا أن التدفقات المالية التي تستقطبها الجزائر سنويا تبقى غير كافية مقارنة بإمكاناتها الهائلة، ما دام أن البيروقراطية الإدارية لا تزال تعرقل قيام المشاريع.[1]

[1] نفس المرجع ص46

الشكل رقم (3-12) :الحرية من الفساد في الجزائر (2002-2018)(%)

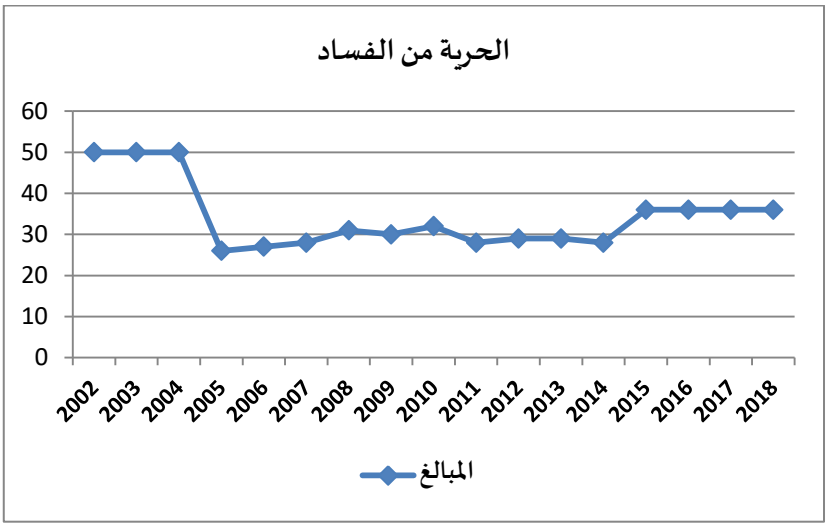

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامجExcelبالاعتماد على معطيات:

the Heritage Foundation § wall street journal index of economicop cit p 280

http://www.heritage.org/index consulté le 10/05/2020 à 15:33

شهد هذا المؤشر تدهورا في السنوات الأخيرة مقارنة بوضعيته في السنوات الماضية (2000-2004)، و ذلك نظرا لفضائح الفساد المرتبطة بالمسؤولين في الدولة منها فضيحة الطريق السيار شرق-غرب، فضيحة سوناطراك وفضيحة بنك الخليفة، بالإضافة إلى الفضائح الأخيرة حيث تسببت هذه الفضائح بخسائر قدرت بمليارات الدولارات للخزينة العمومية.

- **الحرية المالية Financial Freedom (FINF)** : يتيح النظام المالي المتفتح إمكانية الحصول على التمويل و الائتمان للمستثمر الأجنبي حتى يصبح في غنى عن الاقتراض من الخارج، إلا أن النظام المصرفي الجزائري يعاني من ضعف المنظومة البنكية.

الشكل رقم (3-13) :الحرية المالية في الجزائر (2002-2018)(%)

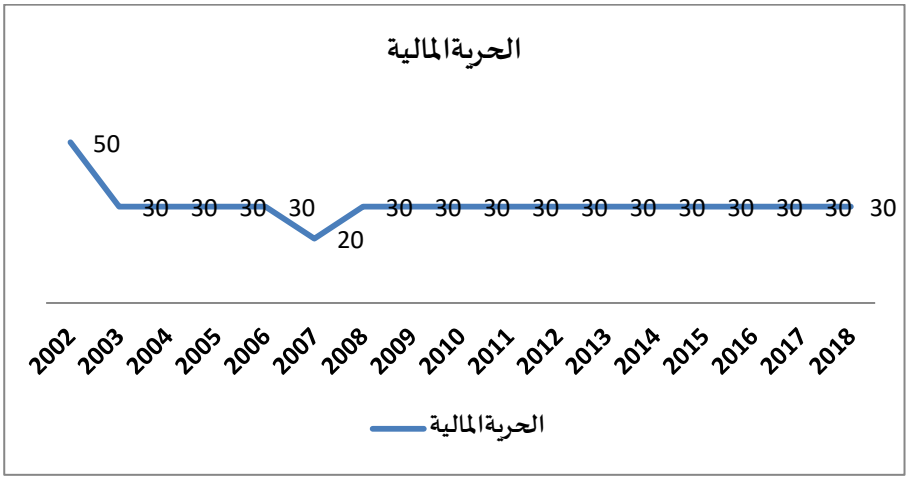

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **Excel**بالاعتماد على معطيات :

the Heritage Foundation § wall street journal index of economicop cit p 280

http://www.heritage.org/index consulté le 10/05/2020 à 15:33

شهد هذا المؤشر في الجزائر استقرار في الفترة الممتدة من (2008-2018)، نتيجة لما يخضع له القطاع المالي من تدخل حكومي بشكل معتبر، إضافة لهيمنة القطاع البنكي من قبل البنوك المملوكة للدولة .

- **حقوق الملكية (Property Right)**:إن حماية حقوق الملكية يعتبر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، و يعكس مدى حماية الإبداع في البلد المضيف. فإذا لم يتمكن البلد المضيف من تقديم ضمانات لحماية هذه الحقوق، فهذا يعيق الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في البلد المضيف.

الشكل رقم (3-14) :حقوق الملكية في الجزائر (2002-2018) (%)

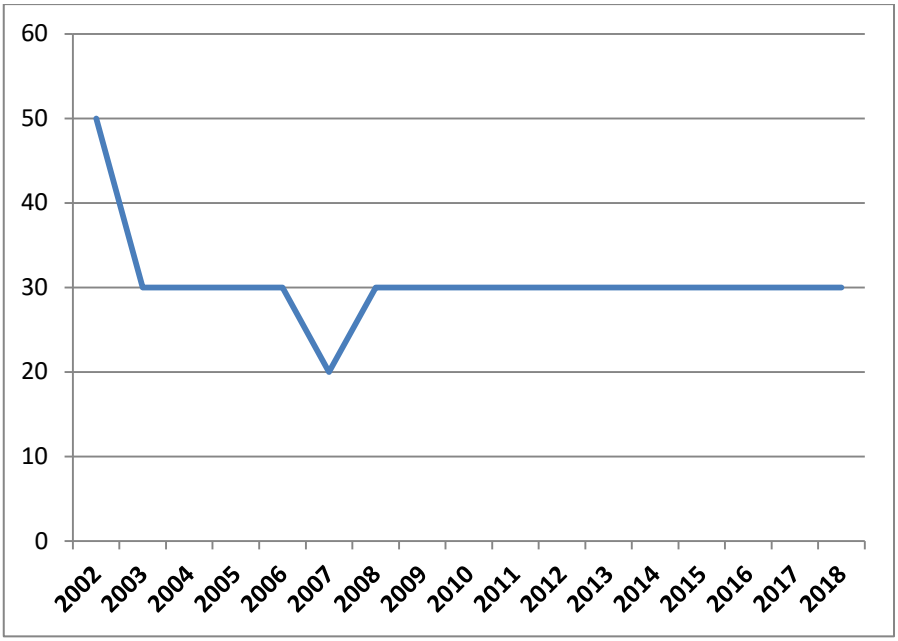

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **Excel**بالاعتماد على معطيات :

the Heritage Foundation § wall street journal index of economicop cit p 280

http://www.heritage.org/index consulté le 10/05/2020 à 15:33

شهد المؤشر استقرارا للفترة (2002-2018)، نتيجة القضاء غير المؤهل الذي لا يطبق بشكل فعّال لمبادئ القانون و قواعد العدالة من أجل حماية حقوق الملكية. فعلى القضاء والأجهزة التابعة له أن يقوموا بدورهم في تطبيق القوانين لحماية هذه الحقوق.

- **حرية الاستثمار Investment Freedom (IF)**: إن المحيط الاستثماري الحر يوفر فرص مهمة لتنظيم المشاريع و يقدم حوافز لتوسيع النشاط الاقتصادي، ما يساهم في رفع الإنتاجية و خلق فرص العمل،

بينما يؤدي محيط الاستثمار غير الحر إلى تقييد التدفق الحر للاستثمار إلى عدم كفاءة تخصيص الموارد و بالتالي إلى إنتاجية ضعيفة.

الشكل رقم (3-15) :حرية الاستثمار في الجزائر (2002-2018)

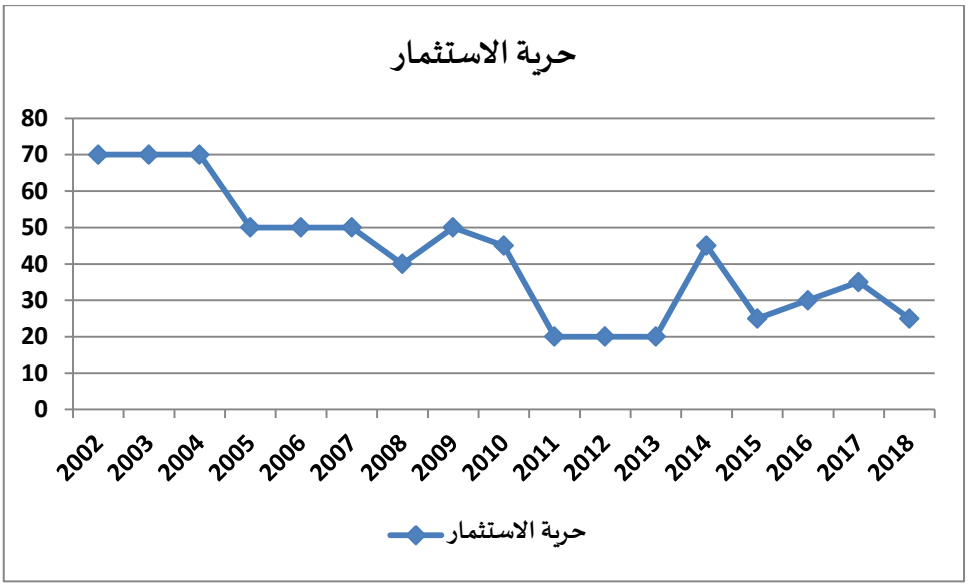

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excelبالاعتماد على معطيات:

the Heritage Foundation § wall street journal index of economicop cit p 280

http://www.heritage.org/index consulté le 10/05/2020 à 15:33

شهد هذا المؤشر تراجع ملحوظا للفترة (2009-2013)، و يرجع ذلك إلى سياسة التضييق التي طبقتها الجزائر على المستثمرين الأجانب في ظل فرض الحكومة الجزائرية للقاعدة 49/51 خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي يعطي الأفضلية للمتعامل الجزائري سواء كان عموميا أو خاصاً في حالة الدخول في شراكة أو استثمار مع أجنبي، و الذي تحول دون رفع الاستثمار الأجنبي في الجزائر . بينما في سنة 2014 نلاحظ من الشكل البياني رقم(3-15) حصول الجزائر على أحسن رصيد 45 % من أصل 100 في المؤشر، و يرجع ذلك إلى حضي قطاع الاستثمار في الجزائر باهتمام كبير من قبل مسؤولين في الدولة بوضعهم قانون المالية 2014 الذي يحوي تشريعات و يفرض تدابير جديدة لتوجيه بما يخدم رقي و تطور الاقتصاد الوطني من خلال إقرار المزيد من الإعفاءات الجمركية و الرسوم .

المبحث الثالث: نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الأزمات التي عاشتها الجزائر بسبب تدني أسعار المحروقات، جعلها تفكر في البحث عن مصادر تمويل جديدة في كل القطاعات للدفع من تنافسية اقتصادها، إذ عملت جاهدت على تنشيط الاستثمار بشكل عام واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص وتسهيل تدفقاته باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الخارجية، وأحد وسائل زيادة الإنتاجية، وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق التنمية

المستدامة، وذلك بحرصها على تعزيزها للبيئة الاستثمارية بسنها مجموعة من القوانين والنظم والتشريعات المحفزة +-للاستثمارات،والتي تعتبر خطوات هامة في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

الفرع الأول: تطور الاستثمار المحلي في الجزائر (2002-2018)

عرفت تدفقات الاستثمارات الواردة إلى الجزائر نوعين من الاستثمارات، استثمارات محلية واستثمارات أجنبية،وفيما يلي جدول يوضح تطور حجم كل منهما الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2017).

الجدول رقم (3-18): تطور حجم الاستثمارات المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 334	98,58%	11 780 833	82,38%	1 098 011	89,15%
الاستثمار الأجنبي	901	1,42%	2 519 831	17,62%	133 583	10,85%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI، ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها، بيانات التصريح بالاستثمار (2003-2018) على الموقع الالكتروني www.andi.dz. تاريخ الاطلاع 2020/07/03 على الساعة 05:40 .

من خلال بيانات الجدول رقم (3-18) يتبين أن حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع 63.235 مشروع مصرح به لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2003-2017) لم تتجاوز نسبة 1,42%، في حين أن 98,58% المتبقية كانت في شكل مشاريع قام بها المستثمرون المحليون، أما من حيث قيمة المبالغ المرصدة لهذه المشاريع، فإن الاستثمارات المحلية تمثل أكثر من أربعة أخماس القيمة الإجمالية للمشاريع الإجمالية في مقابل 17,62 % تقريبا للاستثمارات الأجنبية. فتباين في عدد المشاريع وقيمتها انعكس على مناصب الشغل المستحدثة حيث أن حوالي 89,15% من هذه كان مصدرها استثمارات محلية، في حين لم تساهم الاستثمارات الأجنبية إلا بنسبة 10,85 %، وهذا يمثل نسبة ضعيفة جدا، وذلك يعني أن السياسة المنتهجة من طرف الجزائر في هذا المجال لم تكن فعالة بالقدر المناسب، ومن ثمّ لم تتمكن من توفير المناخ الملائم اللازم لاستقطاب المستثمرين الأجانب .

لقد تطور الاستثمار المحلي في الجزائر على مراحل يمكن تقسيمها حسب مايلي:

1- **الاستثمار المحلي في فترة الانتعاش (2001-2004)** تميل معظم الدول إلى استخدام السياسة المالية لتحسين وضعية الدخل الوطني، وذلك عن طريق زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب في حالة الكساد أو التراجع الاقتصادي أو العكس في حالة الرواج والازدهار الاقتصادي.

وبعد الارتفاع بأسعار البترول ابتداءً من 1999 رصدت الجزائر بحبوحة مالية، أدت إلى تحسين الوضع في المؤشرات الاقتصادية الكلية والدفع بعجلة التنمية وذلك عن طريق رسم خطة تنموية معتمدة على زيادة الإنفاق العام،ثم تنفيذها على مراحل، بدأت المرحلة الأولى (2001-2004). سجلت فيها المشاريع الاستثمارية المحلية نتائج مرضية.

الجدول رقم (3-19): الاستثمارات المحلية للفترة2002-2004

السنة	2002	2003	2004
حجم الاستثمار المحلي مليار دينار	1386382.4	1593589.00	2048195.40

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق

يظهر اهتمام الجزائر بالاستثمار المحلي حيث خصصت له خلال فترة الانتعاش الاقتصادي (2001-2004) غلاف مالي قدره 525مليار دينار،وهذه الفترة كانت فترة التركيز على فعالية الإنفاق، حيث أن الإنفاق الاستثماري لوحده سجل ارتفاعا بـ 6 مليار دينار سنة 2002، إما الاستهلاك الإجمالي من الغلاف المالي المخصص لهذه الفترة قدّر بـ380مليار دينار جزائري.

قد كان من أهداف هذه الفترة ترقية الاستثمار والشراكة و الخصوصة، (الشراكة مع الاتحاد الأوروبي)[1].

لم تكن هذه الخطة الإنعاشية للاقتصاد (2001-2014) إلاّ إتباعا لتوجهات الفكر الكنيزي، الذي طالب بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الاعتماد على الإنفاق الحكومي لتجسيد الطلب الفعال، لخلق التوازن الاقتصادي، عن طريق تمويل الاستثمار المحلي[2].

2- **الاستثمار المحلي خلال فترة دعم النمو(2005-2008):** هي الخطة الخماسية الثانية، المكملة لسياسة الانتعاش الاقتصادي ومستفيدة من ارتفاع أسعار المحروقات سنة 2004 (بلغت 38,8$ للبرميل) والاستقرار السياسي مما رفع من حجم الاستثمارات خاصة المحلية من كافة القطاعات الإنتاجية، حيث عمدت الجزائر على التنمية وزيادة حجم الاستثمارات المحلية، حيث ركزت في خطتها الثانية إلى مواصلة سياسة الاتفاق التوسعية لدعم النمو الاقتصادي مستفيدة من عائدات المحروقات .3

[1]- حاكمي بوحفص« **مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي**» مجلة العلوم الإنسانية، العدد32، الجزائر، 2007، ص17

[2]- د- عثمان علام **و اقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاستثماري لبرامج الإنعاش الاقتصادي** 2001 – 2014 الملتقى العربي الأول 25- 28 سنة 2015 شرم الشيخ مصر.

3- **الاستثمار المحلي خلال (2009-2018)** : سميت هذه المرحلة بتوطيد النمو الهادف لتعزيز التنمية الشاملة وقد وصل المبلغ المخصص لهذه الفترة إلى 9700 مليار دينار جزائري ثم تخصيصه لإشكال مشاريع البرنامج التكميلي لدعم النمو (الطرقات، السكك الحديدية، السدود)[1].

ويمكننا ملاحظة إجمالي الإنجازات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-20): ملخص المشاريع الاستثمارية للفترة 2003-2017

الحالة القانونية	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الخاص	66 028,00	99,79%	10 110 752,00	63%	1 188 123,00	86%
العمومي	15,20	0,02%	4 624 484,00	29%	135 826,00	10%
المختلط	121,00	0,18%	1 241 578,00	8%	50 965,00	4%
المجموع	66 164,20	100,00%	15 976 814,00	1	1 374 914,00	1

المصدر:الوكالة الوطنية ANDI إحصائيات 2018 مرجع سابق

شكل رقم (3-16): المبالغ المالية المستثمرة لكل قطاع

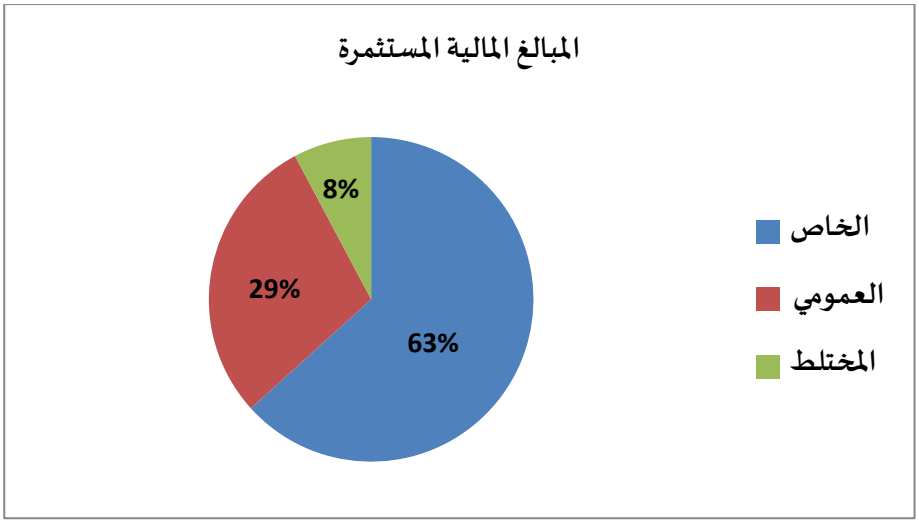

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

بناءً على معطيات الجدول نلاحظ الحضور القوي للاستثمار الخاص من حيث عدد المشاريع وقيمته المالية بمشاركة حصدت 99,79٪ من حجم المشاريع المسجلة، تناسبا مع الفترة التي دخلت فيها المؤسسات مجال الإنجاز في عدة قطاعات منها تلك التي عملت إلى جانب المستثمر الأجنبي، بالنظر للمشاريع المنجزة لفترة الدراسة، نلاحظ أن هناك سيطرة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من

[1]-علام عثمان، مرجع سابق ص 7

حيث عدد المشاريع المقدر عددها بـ 66.028 مشروع ما يعادل 99٪ مقابل 15 مشروعا للقطاع العام ما يعادل 0,02٪ و121مشروع في شكل استثمار مختلط. وهذا راجع لإفراز قروض التشغيل الموجهة للشباب. كما أن هذه الفترة هي فترة الانتعاش الاقتصادي، التي أعطت الضوء الأخضر للاستثمار المحلي بولوج عالم الإنجاز، معظمها مشاريع موجهة للتنمية المحلية، وهنا جاء دور الاختلاط بين المؤسسات العامة والخاصة من أجل تحقيق هدف مشاريع الإنعاش الاقتصادي.

توزعت هذه المشاريع بين الإنشاء، التوزيع، التأهيل، التوسيع وإعادة التأهيل، حيث استحوذت مشاريع الإنشاء على 38830 مشروعا في المرتبة الأولى تليها 27361 مشروعا للتوسيع، يليها مشاريع إعادة التأهيل بـ 987 مشروع وإعادة تأهيل وتوسيع بـ 154مشروعا ليأتي في المرتبة الأخيرة مشاريع إعادة الهيكلة بـ 28 مشروعاً. وهذه المعطيات يبرزها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-21): توزيع المشاريع للفترة 2003-2018

الحالة القانونية	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
إنشاء	38 830	58%	8 871 837,00	56%	791 594,00	58%
توسيع	27 361	41%	6 138 441,00	38%	554 136,00	40%
إعادة هيكلة	28	0%	81 300,00	1%	3 096,00	0%
إعادة تأهيل	987	1%	315 784,00	2%	13 361,00	1%
إعادة تأهيل توسيع	154,00	0%	569 452,00	4%	12 727,00	1%
المجموع	67 360	100	15976814	100	1 374 914,00	100

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار2003-2018 مرجع سابق

الشكل رقم (3-17): يبين نسب توزيع المشاريع للفترة 2003-2018

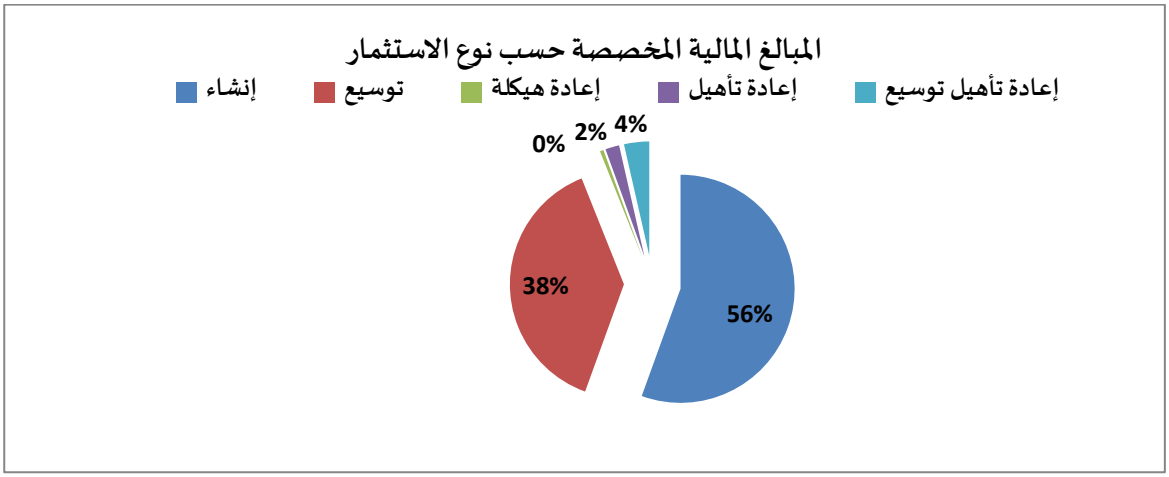

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

وخصص لانجاز هذه المشاريع قيمة مالية بلغت 15.976.814 مليون دينار جزائري تم توزيعها على المشاريع السابقة الذكر بنسب متفاوتة، فقد تم التصريح بـ 8.871.837.00 مليون دينار جزائري مخصصة للإنشاء كأكبر قيمة مالية، متبوعة بمشاريع التوسيع بمبلغ 6.138.441.00 مليون دج وإعادة التأهيل بـ 315.784.00 مليون دينار جزائري أما إعادة التأهيل والتوسيع فرصدت قيمة مالية قدرت بـ 569.452.00 مليون دينار جزائري. ثم كأقل مبلغ فخصص لمشاريع إعادة الهيكلة والمقدر بـ 81.300 مليون دج.

الفرع الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2002-2018)

1- نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر للجزائر 2002-2018

هي الأخرى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر عرفت تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، وفيما يلي الجدول رقم (3-22) يوضح هذه التدفقات.

الجدول رقم (3-22): نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر للفترة 2002-2018

مليون دولار

المؤشر	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر	98,60	28,00	253,00	20,20	34,60	295,10	318,40	214,40	220,40
المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر	534,10	-41,00	-268,00	-18,00	103,00	55,00	0,00	304,00	

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2003-2018 مرجع سابق

الشكل رقم (3-18): تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر (2002-2018)

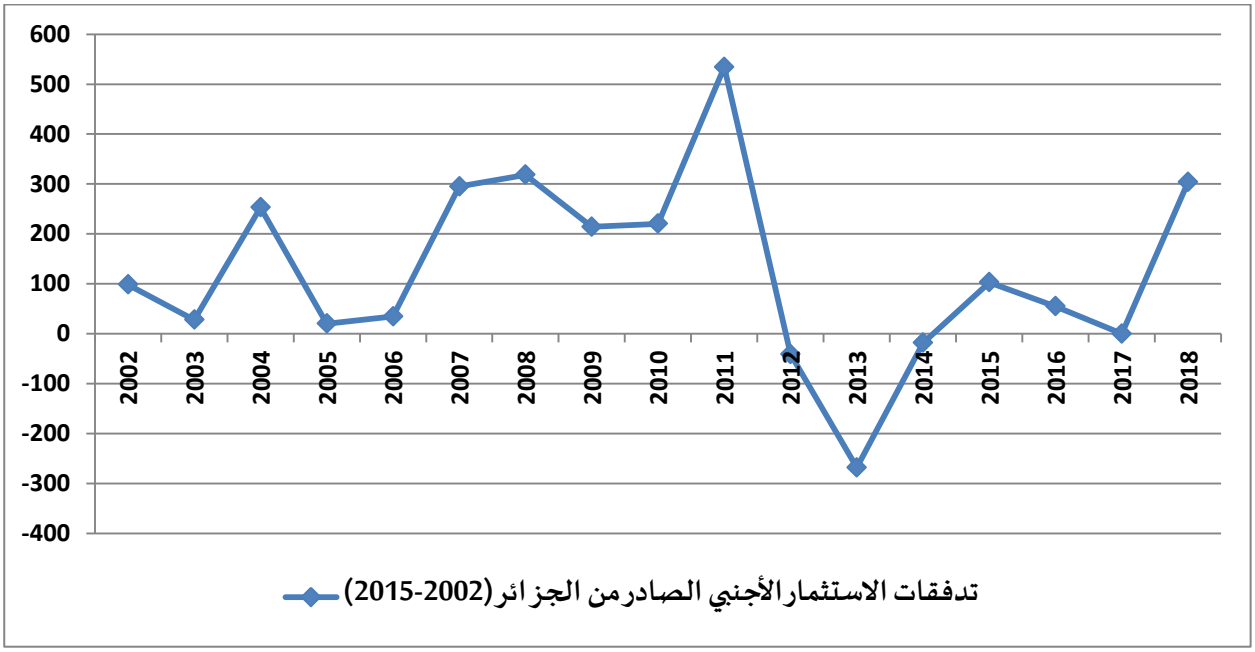

المصدر: الاونكتاد، مرجع سابق .

unctad.org/en/Publications Library/wir2016_en.pdf consulté le 13/04/2020 à 07 :20

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة الأضعف، وذلك باعتمادها على قطاع واحد ممثلا في شركة سوناطراك وأغلبها عقود شراكة مع دول إفريقية وآسيوية ودول أمريكا الجنوبية، فمن خلال الجدول رقم (3-22) أعلاه، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر ضعيفةٌ جدًّا، حيث سجلت الجزائر سنة 2005 أدنى تدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، لترتفع هذه التدفقات من 34,6 مليون دولار سنة 2006 إلى 295 مليون دولار سنة 2007 حيث تضاعفت بحوالي ثماني مرات عن سنة 2006 واستمر في الارتفاع سنة 2008 بنسبة 7,31% بقيمة 318,4مليون دولار، لترجع وتنخفض سنتي 2009 و2010 على التوالي 214,4 مليون دولار و220,4 مليون دولار،وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت كثيرا على الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لترجع وترتفع سنة 2011 مسجلة 534,4 مليون دولار، لتعود لتنخفض إلى حوالي 41 مليون دولار سنة 2012، ثم واصل الانخفاض إلى 268 مليون دولار سنة 2013 ليعاود الارتفاع سنة 2015 بـ103 مليون دولار و304 مليون دولار صادر في سنة 2018 بالرغم من أن سنتي 2016 و2017 لم تعرف مشاريع جديدة كبيرة نظرا لضعف رؤوس الأموال المحلية الموجهة للاستثمار سواءً بالنسبة للمؤسسات العامة أو الخاصة جراء انخفاض أسعار

البترول من جهة، ونقص التكنولوجيا والكفاءة في المؤسسات الجزائرية من جهة أخرى بالإضافة إلى المشاكل السياسية التي عرفتها البلاد مؤخرا.

2- نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر 2002-2018

لقد عرفت الاستثمارات الأجنبية تذبذبا واضحا في تدفقاتها عبر سنوات الدراسة المختلفة وهذا راجع للاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة لجلب مختلف الاستثمارات والجدول الآتي يبين مجموع الاستثمارات الواردة للجزائر خلال فترة الدراسة ومدى مساهمتها في تنشيط الاقتصاد الوطني:

مع مطلع سنة 2000 تبنت الجزائر إصلاحات اقتصادية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال إصدار تشريعات جديدة خاصة لتشجيع الاستثمار باعتباره أهم الأدوات الأساسية المستعملة لتمويل التنمية الاقتصادية. وتعد دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الدول العربية من أهم الدول المستثمرة في الجزائر.

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر دخولا قويا إلى الجزائر خاصة في سنة 2001، الذي تزامن مع إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 المعدل لقانون 1993، الذي لم يتمكن من بلوغ كل الأهداف التي وضع من أجلها، أي لم يتمكن من تحفيز الاستثمارات الوطنية ولا الأجنبية للمستوى الذي كان منتظرا، ولتحسين المناخ الاستثماري الجزائري والرفع من مستوى جاذبيته، فقد استوجب الأمر وفقا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي العمل على إصدار قانون (01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار بديلا للقانون القائم سنة 1993، وقد نص هذا القانون خصوصا ما جاء في مادته 11 (الإعفاء من قانون التعويض لكل المكتسبات العقارية المستخدمة في إطار تنفيذ الاستثمار)، تسهيل إجراءات دراسة ملفات طلبات الاستثمار بما فيها دراسة ملفات العقار الصناعي والتزامها بتهيئة المناطق الصناعية، كما تم إنشاء وكالة **ANDI** للاهتمام بالمستثمرين، و تعديل التشريعات المتعلقة بالحصول على الأراضي.

انتقل تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر من 280 مليار دولار سنة 2000 إلى 1107 مليار دولار سنة 2001، وترجع الأونكتاد هذا إلى :

- بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة مركب الحجار لصالح شركة اسبات ESPAT الهندية .
- الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات، والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية.

أما سنة 2002 فقد انخفضت هذه التدفقات نسبيا بمعدل سالب قدره 3,95%، وهذا يبين استثنائية الارتفاع المسجل سابقا، ودليل أنه ليس نابعا من التحسين في مناخ الاستثمار بل أن الجزائر رغم كل التحسينات إلا أنها لا زالت تعاني من ارتفاع البطالة لدى الشباب، عدم استقرار الإطار التنظيمي، تعقد الإجراءات الضريبية وإجراءات التصدير، وعدم مرونة قوانين العمل.

خلال سنة 2003 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر بنسبة66,92%، ويرجع هذا الانخفاض الكبير إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في القطاع الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية. رغم هذا الانخفاض إلا أنه بعد سنة 2003 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا، أين وصلت إلى 882 مليون سنة 2004، مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن أغلب الحوافز الضريبية يمنحها الأمر (01-03) ضمن النظام الاستثنائي[1] .وواصلت ارتفاعها بداية من سنة 2005 فوق مستوى المليار دولار ليبلغ سنة 2009 الذروة، حيث بلغت 2754 دولار،وقد ارجع هذا التحسن إلى :

- تمتع الجزائر بمحيط يتميز بالاستقرار الاقتصادي؛
- عدم تأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية مقارنة بالدول الأخرى؛
- ارتفاع أسعار النفط الذي يساهم في تحسين الوضعية المالية، بحيث يعتبر قطاع المحروقات قطاعا جذابا والذي عرف أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية (سونا طراك، وشركة BRITISH PETROLEUM) البريطانية لتطوير حقل الغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي ثلاث مليار دولار [2].
- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) الذي تحتل فيه السياسة الاستثمارية حيزا كبيرا، بحيث تم التركيز على عصرنة البنية التحتية للاقتصاد الجزائري الذي يعتبر بدوره عاملا محفزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر .فالجزائر صنفت من قبل الأونكتاد على أنها خامس دولة إفريقية جالبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر، فقد سجل انخفاضا سنة 2010 قدر بـ 16و45%، ويرجع ذلك إلى تأثير قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي يلزم المستثمر الأجنبي على إشراك المستثمر المحلي بنسبة

[1]- طلبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009، ص 325.

[2]-UNICTAD ,(2004) , examen de la politique d'investissement Algérie , notion unis new York et Genève,p11.

51 % في أي مشروع استثماري في الجزائر، كما تم فرض الاعتماد المستندي كطريقة وحيدة للدفع[1]. بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط، وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار واستمر هذا التراجع لتصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012 إلى أدنى مستوى منذ سنة 2005، ويرجع ذلك إلى انكماش في حجم الاستثمارات المتأتية من قطاع المحروقات نتيجة تباطؤ نشاطات شركة سوناطراك، أما بالنسبة لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر سنة 2013، فقد ارتفع سنة 2013 بنسبة 13 % مقارنة بسنة 2012، وذلك نتيجة إصدار قانون المالية التكميلي لسنة 2013،والذي تضمن تسهيلات وضمانات تشريعية وإجرائية جديدة للاستثمارات الأجنبية، وجاء هذا بعد الجدل الذي آثاره قرار 51/49 . كما تم إقرار منح إعفاء ضريبي لمدة ثلاث سنوات لصالح الشركات التي تضمن 100 وظيفة جديدة مباشرة عند بدء التشغيل.

وحسب تقديرات الأونكتاد نجحت الجزائر سنة 2014 في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 1507 مليون دولار تمثل ما نسبته 3,4% من إجمالي العربي لنفس السنة .

بينما بالنسبة للفترة (2003-2017)، وحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2017، بلغ عدد المشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 375 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 306 شركات عربية وأجنبية موفرة بذلك 93 ألف منصب عمل، حيث يعتبر **الاتحاد الأوربي** كأكبر مستثمر في الجزائر خاصة فرنسا واسبانيا ثم تأتي الو.م.أ، ثم الدول العربية في المرتبة الثالثة كأكبر مستثمر في الجزائر، وهذا يعطي صورة عن مكانة وأهمية الاستثمارات العربية البينية في الجزائر، ويبين الدعم الكبير المقدم من الدولة لوضع استراتيجيات وخطط وبرامج واتخاذ إجراءات عديدة لتحسين مناخها وجاذبيتها للاستثمارات البينية.

إذن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في الجزائر يعود معظمه في الأصل إلى الدول المتقدمة، والمتبقي منه إلى الدول العربية خاصة التي برزت منها شركاتها عالميا، والتي أضحت تنافس أكبر الشركات العالمية والممثلة في دول لخليج العربي. لكن المهم في الأمر هوكون حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من أقوى الدول في العالم الذي يضمن استمرارها وقيمتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

[1]- بنك الجزائر،(ديسمبر 2013)، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ص 04.

الشكل رقم (3-19): ترتيب الجزائر إفريقيا من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2015 دج بالمليون

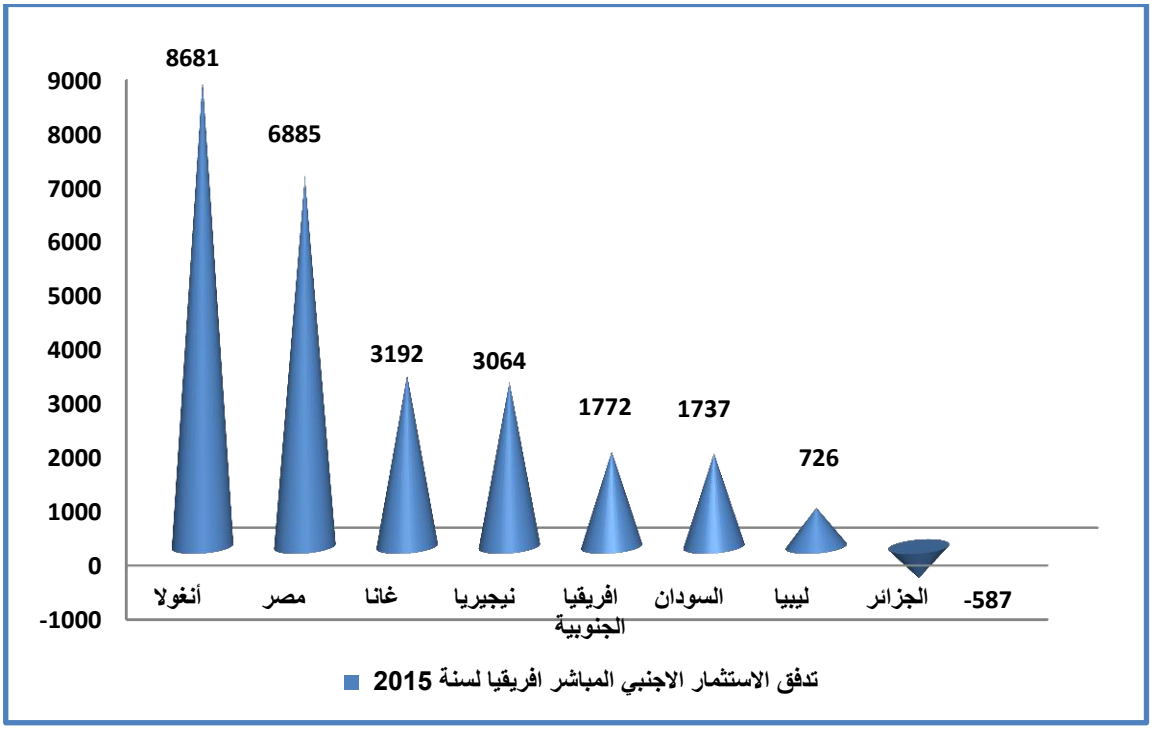

المصدر :الأونكتاد، 2016،*تقرير سنوي*، ص 196-197، مستخرج من الموقع :

unctad.org/en/Publications Library/wir2016_en.pdf consulté le 13/04/2020 à 07 :20

من خلال الشكل البياني رقم (3-19) تبين لنا تراجع كبير ومحسوس في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مقارنة بدول شمال إفريقيا في سنة 2015، حيث سجلت عجزا قدر بـ -587 مليون دولار وفق إحصائيات الاونكتاد، والتي كانت ناتجة أساسا عن عملية شراء جزء من رأسمال المتعامل "جازي" من مجموعة فيمبلكوم الروسية النرويجية، فقد أوضح التقرير أن في سنة 2014 صنفت الجزائر في المركز 11 إفريقيا في ترتيب أكثر المناطق الإفريقية جذبا للاستثمارات .

فهذا التراجع يرجع إلى تأثر الجزائر بالانخفاض العام للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال القارة الإفريقية. فقد تنحصر أسباب هذا العزوف في تدفق الاستثمارات إلى الجزائر إلى المحيط الإداري الذي يطغى عليه التسيير البيروقراطي، فضلا عن عدم استقرار التشريعات الاقتصادية وتحفظ العديد من المؤسسات الدولية على قاعدة 51 و49 في قانون المالية التكميلي لعام 2009 التي يتم فرضها على كافة القطاعات دون استثناء في حين شهدت جنوب إفريقيا زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل أنغولا التي عرفت زيادة في الاستثمار بنحو4 أضعاف في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 .

الشكل رقم(3-20): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البحر الأبيض المتوسط لسنة 2014 و2015

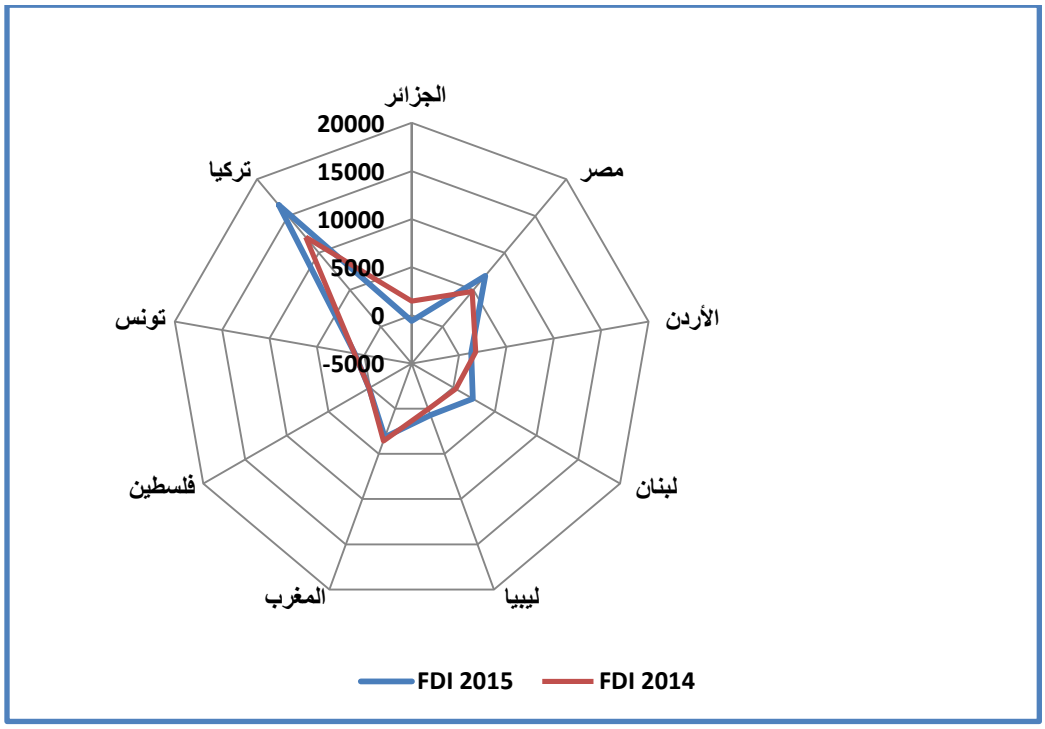

المصدر : الاونكتاد،(**2016**)، مرجع السابق، ص 196 -197

إن ما تحققه تركيا من استثمارات أجنبية يعادل تقريبا ما تحققه الدول العربية مجتمعة، فهي حققت سنتي 2014 و2015 ما يعادل 12146 و16508 مليون دولار على الترتيب، بينما الدول العربية الثمانية في الشكل البياني رقم(3-20) لم تحقق إلا 13154 و14924 مليون دولار على الترتيب.

الجدول رقم (3-23):تطور التصريحات بالاستثمار بالجزائر في الفترة 2018

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الاستثمار المحلي	70544	99%	13311132	83%	1231677	90%
الاستثمار الأجنبي	921	1%	2665681	17%	143237	10%
المجموع	71465	100%	15976813	100%	1374914	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2019 مرجع سابق

نستخلص من الجدول السابق أن المشاريع الاستثمارية من حيث طبيعتها تقسم إلى قسمين تشمل الاستثمار المحلي يعتمد على التمويل الداخلي، والاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد التمويل الخارجي، ويحتوي هذا الأخير على الاستثمار المباشر من جهة وعقود شراكة بين المستثمر الوطني سواء كان عاماً أو خاصاً مع المستثمر الأجنبي من جهة أخرى،

من خلال تحليل الجدول السابق والشكل البياني نلاحظ أن مساهمة الاستثمار المحلي في الاستثمارات المصرح بها معتبرة حيث بلغت نسبة 83%من مجموع نسب مبالغ الاستثمارات أي ما يقابل 13.311.132 مليون دينار جزائري موجهة إلى إنجاز 70.544من المشاريع المصرح بها، ويرجع هذا إلى جملة المبالغ المخصصة في إطار سياسية الإنعاش الاقتصادي (2002-2015)،

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستثمار الأجنبي جد ضئيلة والمقدرة بـ 1% بغلاف مالي قدر بـ 2.665.681 مليون دج وبلغ عدد الوظائف 143.237 وظيفة وهذا يشير إلى عدم إقبال المستثمرين الأجانب على الجزائر بسبب مجموعة من العراقيل في المناخ الاستثمار ي منها العراقيل القانونية ومشاكل العقار، عدم الشفافية. كما أن معظم هذه المشاريع الجديدة هي في الصناعات الإستراتيجية كقطاع المحروقات وليست في الصناعات الإنتاجية أو التحويلية. وبالتالي فلا يمكن التعويل على الاستثمار الأجنبي لوحده وبهذه المعطيات والظروف لتنشيط الاقتصاد الجزائري. ويمكن تمثيل مقارنة نسب الاستثمارات المصرح بها للفترتين (2002-2017) (2018) وفق للشكليين البيانيين التالين:

الشكل رقم (3-21): تمثيل بياني يمثل التصريحات بالاستثمار بالجزائر في الفترة2003-2017

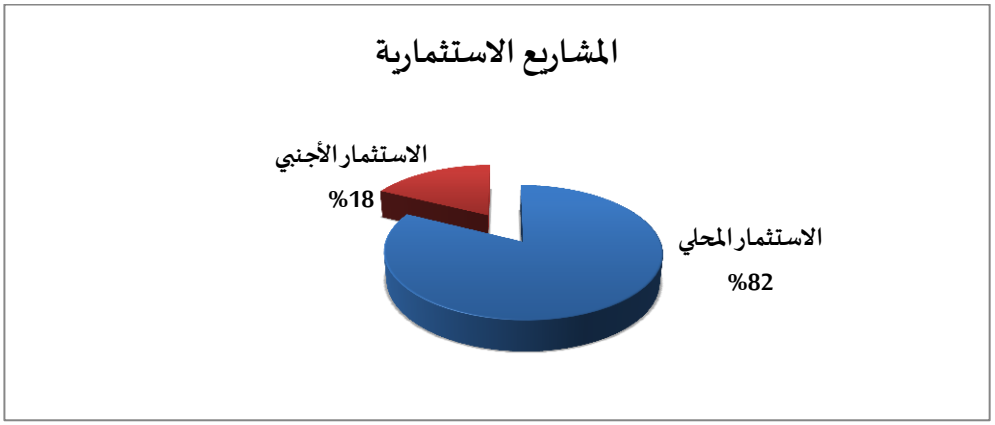

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2019

الشكل رقم (3-22): يمثل التصريحات الاستثمار بالجزائر خلال الفترة 2018

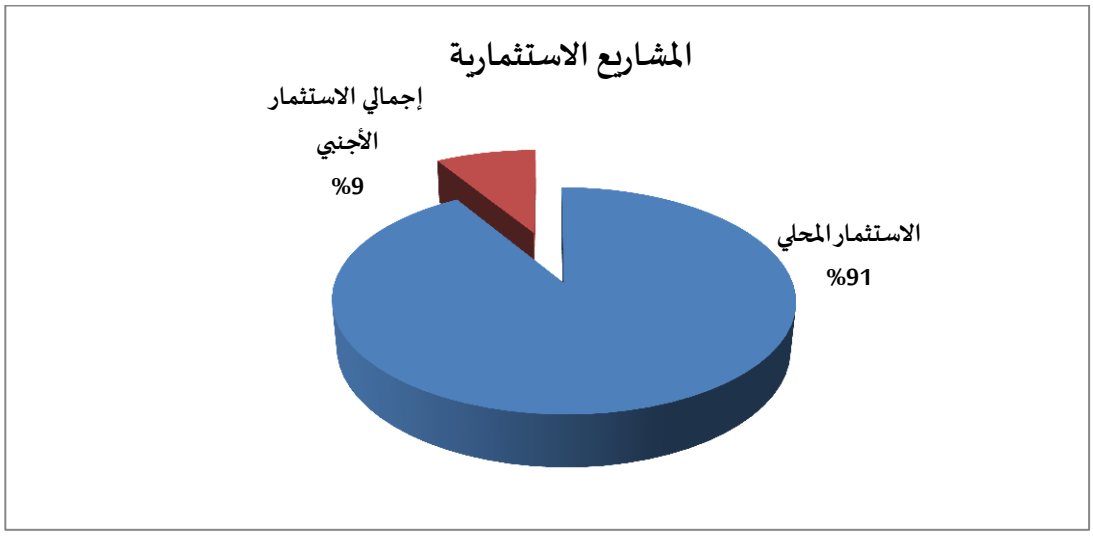

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2019

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن نسبة المشاريع الاستثمارية لسنة 2018 انخفضت إلى النصف من 18 %إلى 9% وهذا راجع للمشاكل الإدارية والسياسية بالإضافة إلى تراجع الأداء الاقتصادي وضعف دور المؤسسات تسيير الاستثمار مما أدى إلى عدم إقبال المستثمرين الأجانب. أما الاستثمار المحلي فقد ارتفع من 82% إلى 91 % .

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2002-2018)

إن تحليل توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينحصر فقط في دراسة التدفقات السنوية أو الإجمالية، وإنما يمتد لدراسة توزيعاتها على مختلف القطاعات الاقتصادية لمعرفة أي من القطاعات الحيوية التي يتم التوجه نحوها لتحقيق التنمية الاقتصادية، إضافة إلى دراسة التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمعرفة الأقطاب الجغرافية المميزة ومنخفضة المخاطر، والتي تحقق أكبر قدر ممكن من الأمان لعدم التركيز على قطب دون الآخر .

الفرع الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2003-2018):

عملت الجزائر على إيجاد وسائل تمويل دولية لدورة النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج المحروقات،وركزت كثيرا على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الفلاحة،والبناء والأشغال العمومية،والصحة والنقل والسياحة والخدمات وقطاع الصناعة والاتصالات[1]، فحسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI فإن

[1]- رشيد بن يوب، **الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر**، الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، الوضعية الاقتصادية، الجزائر، ط1 ، 2005 ص45 .

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر، قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة خلال الفترة (2003-2017).

(أنظر الجدول الموالي).

الجدول رقم(3-24): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة بالجزائر حسب القطاعات في الفترة 2003 -2017 المبلغ: مليون دينار جزائري

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الزراعة	1 342	2.12	260 750	1.82	55 240	4.49
البناء الأشغال العامة	11 031	17.44	1 331 679	9.31	242 428	19.68
الصناعة	12 698	20.08	8 373 763	58.56	538 558	43.73
الصحة	1 093	1.73	221 383	1.55	25 968	2.11
النقل	29 267	46.28	1 164 966	8.15	158 780	12.89
السياحة	1 266	2	1 228 830	8.59	77 158	6.26
الخدمات	6 531	10.33	1 272 057	8.9	125 014	10.15
التجارة	2	0	10 914	0.08	4 100	0.33
الاتصالات السلكية واللاسلكية	5	0.01	436 322	3.05	4 348	0.35
المجموع	63235	100	14 300 664	100	1 231 594	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (2019)، بيانات التصريح بالاستثمار، حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها 2018، على الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015

يتضح من الجدول أعلاه أن أكبر عدد المشاريع تركزت في قطاع النقل بـ 29.267 مشروعا، أي 46.28% من إجمالي المشاريع مما وفر عددا معتبرا من مناصب الشغل بلغ 158780 منصب ما يمثل نسبة 12.89%مقارنة بالقطاعات الأخرى، ذلك نظرا للسياسة التي اتخذتها الجزائر لتطوير هياكلها القاعدية بغية توفير مناخ مناسب للاستثمار بالجزائر، كإنجاز الطريق السيار شرق-غرب وميترو الجزائر والترامواي وتجديد عربات السكة الحديدية وتجديد المطارات وتسيرها، إضافة إلى وضع الحكومة في سنة 2015 برنامجا لإعادة هيكلة المحطات البرية وإنجاز محطات جديدة وإنشاء الميناء التجاري الجديد الذي من شأنه أن يساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي والاجتماعي للوطن. ثم يليه قطاع الصناعة بـ 12 698 مشروعا محققا قيمة 8 373 763 مليون دج بنسبة 20.08 % من مجموع المشاريع. ولكنه احتل المرتبة الأولى فيما يخص المبالغ المالية المحصل عليها والتي بلغت 8 373 763 مليون دج بنسبة تقارب

59% من مجموع المخصصات، كما ساهم في توفير أكبر نسبة فيما يخص مناصب الشغل والتي فاقت 43%. ثم جاء في المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال نظرا لما لهذا القطاع من أهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بنسبة 9.3% من المبالغ الاستثمارية ووفر ماقدره 19.68%من مناصب الشغل.

وقد مثلت هذه القطاعات الثلاثة نسبة83.8% من مجموع المشاريع الموجهة للجزائر، أما النسب المتبقية والمتمثلة في 6,65% فقط فتقاسمتها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي في مقدمتها قطاع الخدمات بنسبة 10.33% بقيمة 057 272 1مليون دينار جزائري وهذا راجع إلى ربحية ومردودية هذا القطاع، وقد تركزت أغلبها في قطاع المناولة لقطاع الصناعة والمحروقات والقطاع المالي، إضافة إلى أن هذا القطاع يحوي على مجالات استثمار في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك.

ومن بين هذه الاستثمارات البنك الفرنسي وسوسيتي جنرال لتقديم الخدمات [1]،

أما فيما يخص قطاعات الزراعة، السياحة، الصحة والاتصالات فقد خصصت لها مبالغ مالية جد ضئيلة وهي كالآتي 2.12 %، 2%، 1.73%و0.01% على التوالي وهذا ما يترجم بتهميش هذين القطاعين، بالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات وقدرات كامنة في المجال الفلاحي وكذا الصحة. فعلى الدولة أن تبذل المزيد من الجهود والإجراءات والتدابير لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين في هذا القطاع للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى. وللتفصيل أكثر بالنسبة لترتيب القطاعات حسب حصتها فيما يخص المبالغ المالية المخصصة لهذه القطاعات نوضحها في الشكل الموالي:

[1] نفس المرجع ص 50

الشكل رقم(3-23): تمثيل بياني حول نسبة المبالغ الاستثمارية المخصصة لكل القطاعات الاقتصادية في الجزائر

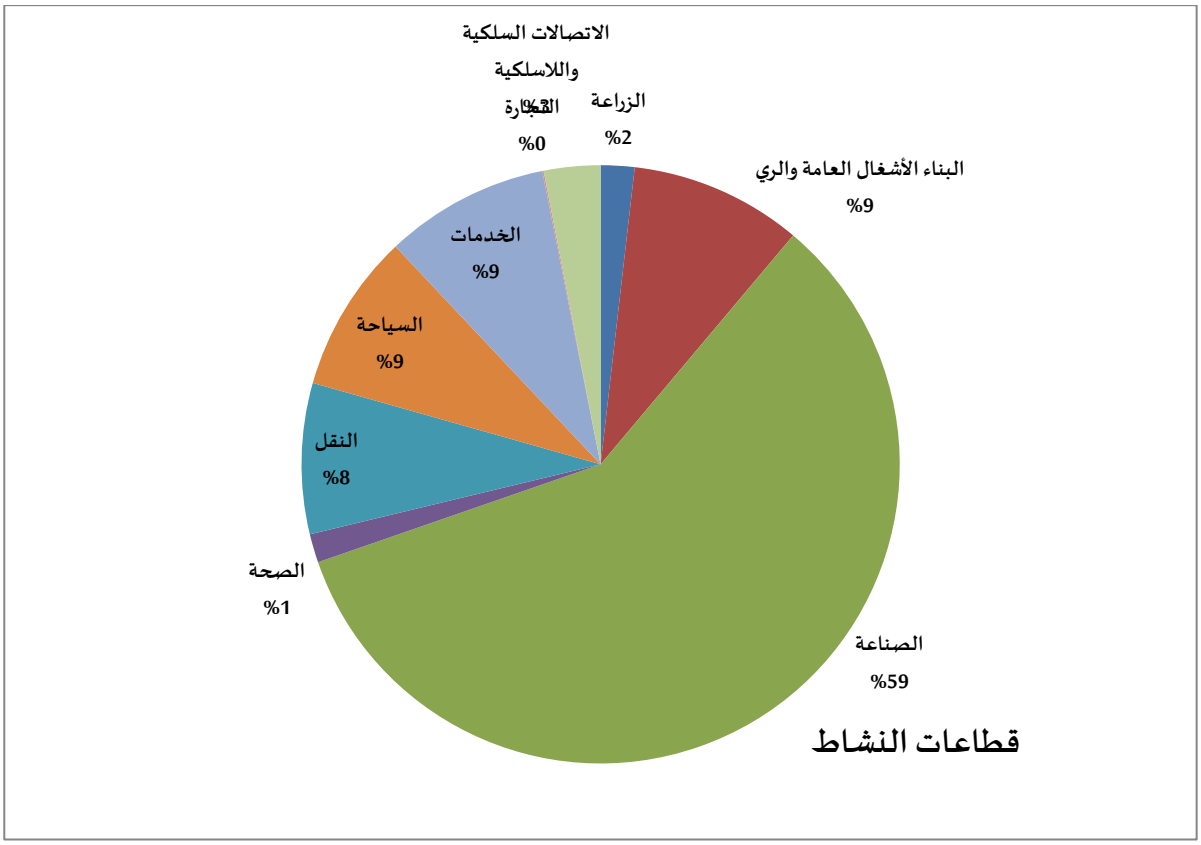

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول

كما ذكرنا سابقا احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى فيما يخص رؤوس الأموال الأجنبية المحصل عليها ما يقارب 60% وتركزت معظمها في الصناعات الاستخراجية، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية والسياحة بنسب ثابتة قدرت ب9% وهذا راجع لسياسة الدولة لتنمية هذه القطاعات لتوفير مناخ استثماري مناسب خاصة في مجال البنية التحتية أما قطاع الاتصالات فقد تراجعت نسبته في الآونة الأخيرة نظرا لعدم جاذبية هذا القطاع في الجزائر خاصة القطاع المالي.

ولدراسة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في الجزائر قمنا بوضع مقارنة للسنوات السابقة مع سنة 2018 لدراسة نسبة التغير ومدى تأثيرها على نسبة نمو هذه القطاعات.

الجدول رقم (3-25):توزيع الاستثمارات الأجنبية الجديدة حسب نوع النشاط لسنة 2018

المبلغ: مليون دينار جزائر

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الزراعة	226	5.48	82 833	4.94	9 292	6.48
البناء الأشغال العامة والري	927	22.47	121 535	7.25	12300	8.58
الصناعة	2293	55.59	1 038684	61.97	92211	64.34
الصحة	122	2.96	55 478	3.31	4 601	3.21
النقل	3	0.07	1 617	0.1	132	0.09
السياحة	299	7.25	310 079	18.5	17407	12.15
الخدمات	255	6.18	65 923	3.93	7 377	5.15
التجارة	0	0	0	0	0	0
الاتصالات السلكية واللاسلكية	0	0	0	0	0	0
المجموع	4125	100	1 676149	100	143 320	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (2019)، بيانات التصريح بالاستثمار، حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها 2018، على الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015 consulté le 12/04/2020 à 08 :10

يتضح من الجدول أعلاه أن أكبر قيم الاستثمارات تركزت في قطاع الصناعة بمبلغ 1.038.684مليون دينار جزائري، أي 55.59%من إجمالي المخصصات الاستثمارية وهذا ما يظهره الشكل رقم (3-23) مما وفر عدد معتبر من مناصب الشغل بلغ 211 92 منصب ما يمثل نسبة 64.34%مقارنة بالقطاعات الأخرى، والجدول (3-26) يبين القطاعات الصناعية المعنية. فالصناعات الكيماوية المطاط والبلاستيك تمثل أكثر الصناعات المعنية، والتي قدرت بنحو577 مشروع ثم الصناعات الغذائية 575 مشروع وصناعة الصلب و الميكانيك والكهرباء 420 والخشب وصناعة الورق 316 ومواد البناء 209 والمواد الكيماوية والمطاط والبلاستيك 372، والمنسوجات 76، بالإضافة إلى ذلك يوجد 41 مشروعا مصرحا به يخص المناجم والمحاجر مقابل 18 مشروعا لصناعة الجلود والأحذية، ومشروعا واحداً للمياه والطاقة . وهذا بعدما كان قطاع النقل في السنوات السابقة يحتل الصدارة . ثم جاء في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 22.47 % وهذا راجع لأهمية هذا القطاع في تجسيد المشاريع

التنموية والاجتماعية، أما قطاع الخدمات فقد تراجع هو الآخر من 10% إلى 6% وهذا نظرا لعدم مسايرة القوانين في هذا القطاع للتغيرات العالمية مثل القطاع المالي وانعدام السوق المالية مثلا هذا ما يبعد المستثمرين عن الاستثمار في الجزائر في هذا القطاع.

الجدول رقم (3-26) : توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات الصناعية لسنة 2018

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	النسبة من إجمالي القيمة%	القيمة محققة بالمليون دولار	النسبة من إجمالي القيمة %	عدد مناصب العمل	النسبة من إجمالي عدد المناصب الشغل المحققة %
الصناعات الكيماوية المطاط والبلاستيك	577	25.16	233.059	22.4	20.895	22.66
الصناعات الغذائية	575	25.08	241.439	23.24	21.927	23.78
صناعة الصلب المعدنية والميكانيكية	420	18.32	295.499	84.45	26.654	28.91
صناعة الخشب والفلين والورق والطباعة	316	13.78	118.307	11.39	9.317	10.10
مواد البناء والخزف والزجاج	209	9.11	109.614	10.55	8.578	9.3
الصناعات النسيجية والملابس	76	3.31	12.241	1.18	2.340	2.54
صناعات أخرى	60	2.62	7.491	0.72	918	0
مناجم والمحاجر	41	1.79	18.570	1.79	1.191	1.29
صناعة الجلد والأحذية	18	0.78	2.453	0.24	389	0.42
الماء والطاقة	01	0.04	9	0	2	0
المجموع	2293	100	1.038.684	100	92211	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المرجع السابق، المتواجد على الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-102015: consulté le 12/04/2020 à 08

الشكل رقم (3-24): يبين مساهمة الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات الصناعية في توفير مناصب العمل وزيادة الناتج المحلي لسنة 2018

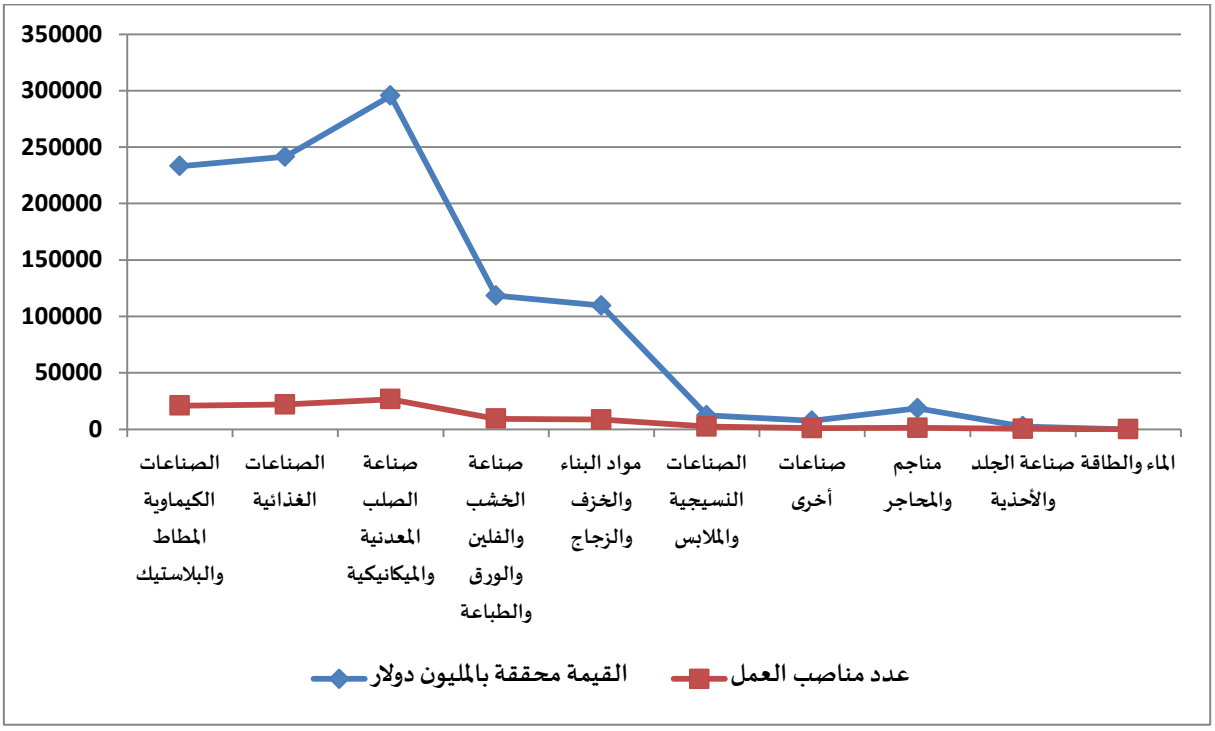

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول

الشكل رقم (3-25) : نسبة مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة بالجزائر حسب القطاعات في الفترة 2018

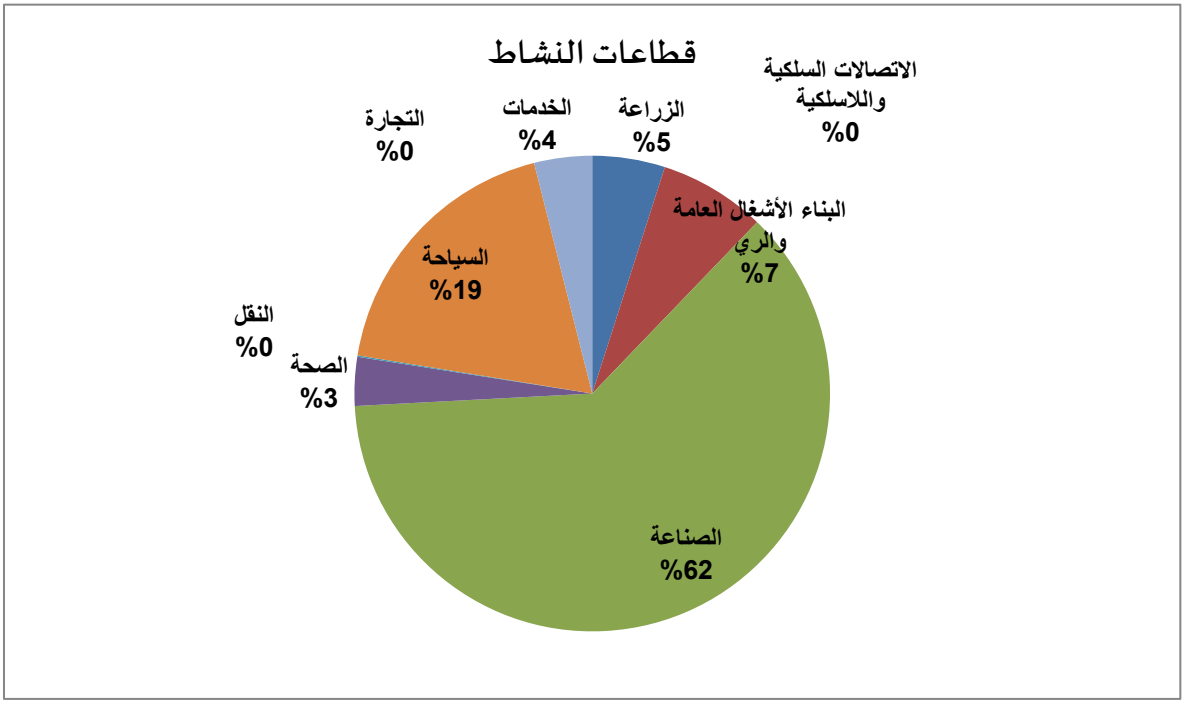

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول

لا يوجد تغيير كبير بالنسبة لسنة 2018 مقارنة مع السنوات السابقة فيما يخص رؤوس الأموال الأجنبية المستقطبة إذ ظل قطاع الصناعة في الصدارة وارتفعت المبالغ المالية المخصصة له بنسبة 3%، كما ارتفعت نسبة المبالغ المستقطبة في قطاع السياحة بـ 10% وهذا نظرا للمشاريع السياحية التي عرفتها الجزائر مؤخرا بالشراكة كفنادق الشيراتون، الهيلتون ... إلخ، الناتجة عن مخطط تهيئة السياحة في الجزائر (SDAT2030) ومع هذه الزيادة لكنها غير كافية مقارنة مع أهداف المرحلة الأولى للمخطط (2008-2015) والتي هدفت إلى استقطاب 1,2 مليون سائح بدلا من 1.7 مليون، كما هدفت إلى تحقيق من 1500 إلى 2000 مليون دولار. وهذا راجع أساسا إلى انعدام جودة الخدمات السياحية وارتفاع الأسعار من جهة وبناء الإستراتيجية في هذا القطاع على المعيار الجغرافي في تقسيم الأقطاب السياحية وليس على أنواع المنتجات السياحية من جهة أخرى بالإضافة إلى التغيير الدائم في وزارة السياحة وإعادة هيكلتها. إذ أن المستهلك أصبح يركز على المنتجات السياحية الجديدة كسياحة التسوق، سياحة الأعمال، العلاجية، الرياضية.ومن الضروري على الجزائر المزج بين عناصر الجذب الطبيعية والمؤهلات والمرافق الحديثة كالفنادق الذكية ومراكز التسوق والمنتجات الصديقة للبيئة وغيرها من المراكز التي تتبنى مفاهيم جديدة للسياحة المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، خاصة وأن للجزائر مؤهلات طبيعية مثل الصحراء فيمكن استغلال هذه الأخيرة في السياحة العلاجية مثلا بالإضافة إلى المنابع الطبيعية كذلك . ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الأشغال بنسبة 7% أي بانخفاض 2% مقارنة بالسنوات السابقة وهذا بسبب سحب بعض المشاريع أو توقفها وهذا راجع لمشاكل ظهرت بسبب خطأ في الدراسات التقنية أو بسبب تعرض بعض الشركات العالمية للإفلاس. أما قطاعات الزراعة، الخدمات، الصحة فخصصت لها مبالغ مالية جد ضئيلة مما يوضح عدم وضع إستراتيجية فعالة لجذب المستثمرين في هذا القطاعات بالرغم من أهميتها.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2003-2017):

تتلقى الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة من مختلف دول العالم، إلا أن الدول الأوروبية تبقى المستثمر الأول في هذا البلد مع تزايد حصة الإتحاد الأوروبي من إجمالي التدفقات الاستثمارية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-27) : مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب المنطقة للفترة 2002-2017

المبلغ: مليون دينار

الأقاليـــم	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
أوروبا	472	1 148 208	78 415
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	332	666 499	44 646
آسيا	114	169 732	11 761
الأمريكيتين	18	68 813	3 737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
أستراليا	1	2 974	264
متعددة الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	901	2 519 831	133 583

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار مرجع سبق ذكره تاريخ الاطلاع 20-03-2020على الساعة 06:17

الشكل رقم (3-26): يبين مساهمة الاستثمارات الأجنبية في توفير الدخل وعدد المناصب للفترة 2002-2017

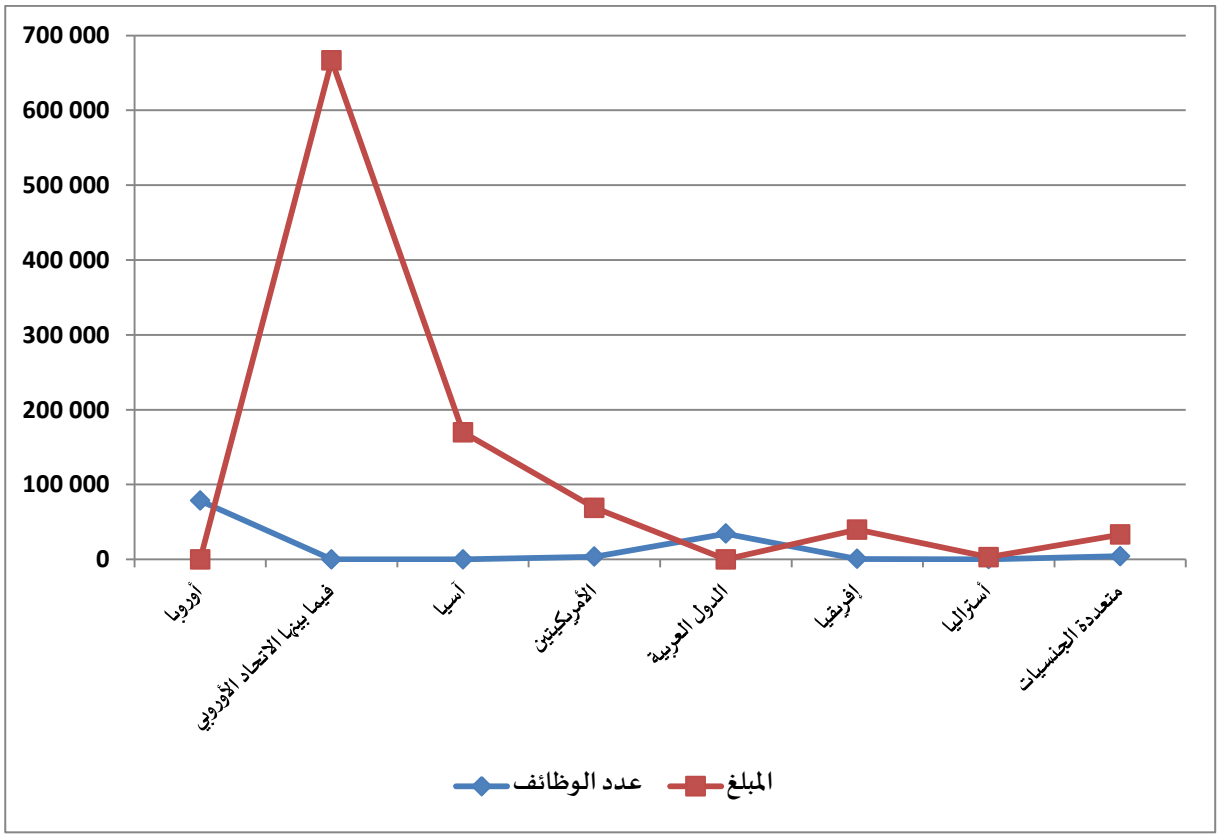

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

حسب ما جاء في الجدول رقم (3-27)، نلاحظ بأن الدول الأوروبية قد احتلت المرتبة الأولى عالميا من نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2017)، حيث استحوذت على نصيب الأسد منها قدر بأكثر من 1.148.208 مليون دينار جزائري، وبنسبة 52,38% من الإجمالي، موفرة بذلك 78.415 منصب عمل، وهو ما يمثل 58.78 % من إجمالي مناصب الشغل التي وفرتها كامل الاستثمارات الأجنبية خلال نفس الفترة. الأمر الذي يعطينا انطباعا حسنا حول وضع الاستثمارات في ظل الشراكة الأوروجزائرية وهذا ما يؤكده عدد مشاريع دول الاتحاد الأوروبي والمقدرة بـ 332 مشروعا موفرة 44.646 منصب شغل، لتأتي في المرتبة الثانية الدول العربية من حيث القيمة الإجمالية للاستثمارات الواردة إلى الجزائر حيث بلغت 262 مشروع بقيمة 1.057.257 مليون دج، موفرة بذلك أزيد 25.79 % من إجمالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية الكلية، كما أن القيمة الإجمالية للاستثمارات الآسيوية لم تمثل سوى 12,65 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية أما باقي القيمة والمتمثلة في 5,88% من الإجمالي، فوزعت على باقي دول العالم الأخرى، محتلة فيها أمريكا المرتبة الأولى بقيمة 68.813 مليون دج، موفرة بذلك 3.737 منصب شغل خلال كامل الفترة (2002-2017)، لتأتي فيما بعد إفريقيا وأستراليا، بنسب جد ضعيفة. أما الشركات المتعددة الجنسيات، فقد قدرت استثماراتها في الجزائر خلال نفس الفترة بحوالي 0,31% من الإجمالي، وفرت 4.335 منصب عمل أي 0.32 % من إجمالي مناصب العمل التي وفرتها للاستثمارات الأجنبية.

ومن خلال تحليلنا لمعطيات الجدول نلاحظ أن حجم هذه الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر كانت دون المستوى المتوقع، إذا ما نظرنا إلى أهمية وكبر السوق الجزائرية وما تتوفر عليه من هياكل ومرافق كفيلة بجذب حجم أكبر من الاستثمارات، بالرغم من الضمانات التي قدمتها السلطات الجزائرية للمستثمرين الأجانب من خلال القوانين والتشريعات، إلا أنه كل الدراسات التي تعدها الهيئات العالمية كمنظمة الأمم المتحد تشير إلى عدم ملائمة مناخ الاستثمار في الجزائر وهذا راجع أساسا إلى العراقيل الإدارية المتمثلة في طول مدة الإجراءات المتعلقة بالمشروع، مشكل العقار الصناعي، الفساد وتغير القوانين...إلخ

خلاصة

تبين لنا أن الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم ترق إلى مستوى الفرص والإمكانات المتاحة،وذلك لأن مناخ الاستثمار في الجزائر لازالت تشوبه العديد من العوائق مقارنة بغيرها من الدول، بما في ذلك من المعوقات السياسية،والمعوقات الإدارية اللذان يعدان من القيود التي تحول دون الاستثمار في الجزائر وباعتبارهما أيضا عائقا أساسيا للتنمية في مجالات عدة،وذلك على الرغم من تصدى المشرع الجزائري لهذه الظاهرة من خلال تشريعات للحد منها .هذا إضافة إلى العوائق التمويلية للمشاريع الاستثمارية، دون أن نتناسى العوائق المتعلقة بالبنية التحتية باعتبارها من أهم المحددات التي يعيرها المستثمر الأجنبي اهتمام كبير في خياره الاستثماري، بحيث الجودة العالية للبنية التحتية تنقص على المستثمر الأجنبي الأعباء ويسهل عليه تنفيذ المشاريع بأقل تكلفة .

لذا على الجزائر العمل على تهيئة كافة الظروف المناسبة لإيجاد مناخ استثماري لائق وفعال جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من خلال إيجاد قوانين استثمارات ضمن تحفيزات للمستثمرين وإصلاح النظام البنكي والمالي. إضافة إلى تأهيلها لمؤسسات اقتصادية تعمل على القضاء على البيروقراطية.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لفعالية الاستثمار المباشر في تحسين بعض المؤشرات الكلية وآليات إنجاحه

تمهيد

ليست الاستثمارات الأجنبية غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية عن تحقيقها، وهذا ما يطلق عليه بفعالية الاستثمار الأجنبي المباشر أي مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك **(صلاح الدين عون الله،1997)**. آو هي تحقيق النمو و المردودية أو تحقيق الأهداف الإستراتيجية، ويمكن أن نعبر عليها كما يلي:الفعالية ═النتائج المحققة /الأهداف المسطرة ═المخرجات الفعلية /المخرجات المتوقعة (بالنسبة للمؤسسة).

ومن خلال هذا الفصل سنحاول معرفة مدى تطابق هذه المعادلة مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال تأثيره على بعض المؤشرات والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الذي يستخدم في رسم السياسات التنموية والتوجهات الاقتصادية كما يسمح باستخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية وتحديد مستوى الأداء الاقتصادي من ناحية أخرى،والمؤشر الثاني وهو التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والذي تعتبره بعض المؤسسات الدولية مرادفا للاستثمار المحلي.هذا دون أن نهمل سبل تفعيل آليات إنجاحه في الجزائر والمتمثلة أساسا في ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل اقتصاد المعرفة لتحقيق طفرة تكنولوجية كبرى، ستساهم في تحديث اقتصاد الدولة[1].

1: صلاح الدين عون الله ،«**مداخيل و مشكلات قياس الفعالية التنظيمية** »،**مجلة الإدارة العامة** ،المملكة العربية السعودية 1997،ص54

المبحث الأول: دراسة قياسية لأثار الاستثمار الأجنبي المباشر المالية و التنموية على الاقتصاد الجزائري

نظرا لدرجة أهمية ومكانة كل من الناتج المحلي الإجمالي و ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري ومدى أدائهما في معدل النمو الاقتصادي لأي بلد، ارتأينا أن نبحث في مدى درجة مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل نسب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي و التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت خلال فترة الدراسة. سنقسم الدراسة إلى قسمين؛ المطلب الأول للمؤشرات المالية والتي مثلناها في ميزان المدفوعات وحساب رأس المال والدين العام، والقسم الثاني مخصص للناتج المحلي الإجمالي

المطلب الأوّل: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوازنات المالية في الاقتصاد الجزائري

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوازنات المالية في الاقتصاد الوطني والتي مثلناها في التوازن المالي لميزان المدفوعات ، وتوازن حساب رأس المال، واستقرار الدين العام للجزائر.

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يقصد بسلسة زمنية مستقرة لمتغير عبر الزمن، أن التباين ثابت أي عدم وجود اتجاه عام الذي يتولد عن ارتباط ذاتي قوي بين قيم نفس المتغير، أي كلما كانت السلسة الزمنية مستقرة أدى ذلك إلى ارتباط ذاتي منعدم أو ضعيف .[1]

نعتمد في دراسة الإستقرارية على اختبار ديكي – فولر المطّور (ADF) الذي يعتبر من أهم الاختبارات التي تستخدم في اختبار جذر الوحدة، حيث تتمثل الفرضية الصفرية في احتواء السلسة الزمنية على جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة على عكس الفرضية البديلة التي تدل على استقرار السلسلة الزمنية في ظل غياب جذر الوحدة. و احتمال قبول فرضية العدم أكبر من 0.05 معنوية

نقبل فرضية العدم، أي السلسلة تحتوي على جذر الوحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة، إذا حدث العكس، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أن السلسلة مستقرة، والجدول التالي يوضح دراسة استقرارية المتغيّرات كما يلي:

[1]: عطية عبد القادر محمد عبد القادر،" الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"،دار النشر الحديث السعودية، 2004، ص634

الجدول رقم(4-1): اختبار استقرارية متغيّرات الدراسة

المتغير	الاختبار عند المستوى		الاختبار عند الفرق الاول		درجة التكامل
	بالقاطع	بالقاطع و الاتجاه العام	بالقاطع	بالقاطع و الاتجاه العام	
BP	-1.031 (0.7169)	-2.2666 (0.4276)	4.1556 (0.0064)	-4.1204 (0.0258)	درجة التكامل I(1)
CC	-3.0547 (0.0498)	-5.4169 (0.0039)			درجة التكامل I(0)
DG	-22.1123 (0.2426)	-0.8049 (0.9429)	-2.5056 (0.1335)	-6.1114 (0.0023)	درجة التكامل I(1)
ID	-3.2039 (0.0416)	-3.8883 (0.0429)			درجة التكامل I(0)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

بعد النتائج الموضحة في الجدول، نجد أن:

أولا: ميزان مدفوعات

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة T-Statistic المحسوبة عند الفرق الأول بوجود القاطع والاتجاه العام قدّرت بـ 4.120403- أكبر من القيمة الجدولية عند 5% التي قدرت بـ 3.733200- و كانت قيمة Prob T-Statistic 0.0258 وهي أقل من 0,05، وعليه نرفض فرضية العدم أي أن سلسلة ميزان المدفوعات مستقرة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى.

ثانيا: حساب رأس المال

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة T-Statistic المحسوبة عند المستوى بوجود القاطع قدّرت بـ -3.0547 أكبر من القيمة الجدولية عند 5% التي قدرت بـ 3.052169- و كانت قيمة Prob T-Statistic 0.0498 وهي أقل من 0,05، وعليه نرفض فرضية العدم أي أن سلسلة حساب رأس المال مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة الصفر .

ثالثا: الدين العام

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة T-Statistic المحسوبة عند الفرق الأول بوجود القاطع والاتجاه العام قدّرت بـ 6.1114- أكبر من القيمة الجدولية عند 5% التي قدرت بـ 3.875302- و كانت قيمة Prob T-Statistic 0.0023 وهي أقل من 0,05، وعليه نرفض فرضية العدم أي أن سلسلة الدين العام مستقرة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى.

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة T-Statistic المحسوبة عند المستوى بوجود القاطع والاتجاه العام قدّرت بـ 3.888387- أكبر من القيمة الجدولية عند 5% التي قدرت بـ 3.791172- وكانت قيمة

Statistic ProbT– 0.0429 وهي أقل من 0.05، وعليه نرفض فرضية العدم أي أن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة الصفر

الفرع الثاني: الدراسة القياسية

سنعتمد في دراستنا القياسية على عدة نماذج قياسية وذلك تبعا لاختلاف درجة استقرار المتغيرات المختلفة و كذلك عدة شروط أخرى سنذكرها لاحقا.

بما أن كلا من المتغيرين ميزان المدفوعات و الدين العام مستقرين عند الفرق الأول و المتغيرين حساب رأس المال و الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرين في المستوى الثاني، سنقوم بدراسة قياسية لثلاث نماذج متمثلة في:

النموذج الأول : دراسة العلاقة بين ميزان المدفوعات و الاستثمار الأجنبي المباشر

بما أن المتغير ميزان المدفوعات مستقرة عند الفرق الأول و الاستثمار الأجنبي المباشر مستقر في المستوى سنقوم باختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

و تكون العلاقة الرياضية على الش

كل: BP= f(ID)

BP: يتمثل في ميزان المدفوعات.

ID: يتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر.

النموذج الثاني: دراسة العلاقة بين الحساب الجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر

بما المتغيرين حساب رأس المال و الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرين في المستوى سنقوم طريقة المربعات الصغرى العادية، و تكون العلاقة الرياضية على الشكل: CC= f(ID)

BP: يتمثل في حساب رأس المال.

ID: يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر.

النموذج الثالث: دراسة العلاقة بين الدين العام و الاستثمار الأجنبي المباشر

بما أن المتغير الدين العام مستقرة عند الفرق الأول و الاستثمار الأجنبي المباشر مستقر في المستوى سنقوم باختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

و تكون العلاقة الرياضية على الشكل: DG= f(ID)

BP: يتمثل في الدين العام.

ID: يتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر.

النموذج الأول: دراسة العلاقة بين ميزان المدفوعات و الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كأفضل نموذج يقوم بدراسة المتغيرات التي ليس لها نفس رتبة التكامل إلى جانب خصائص أخرى سيتم التطرق إليها.

تتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة :

- يمكن تطبيقيا بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر (I 0)أو متكاملة من الرتبة واحد (I 1) أو متكاملة من درجات مختلفة ، أي يمكن تطبيقيا عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة؛
- أن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرا و هذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة ؛
- أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) للأجلين الطويل و القصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

تقدير العلاقة بين ميزان المدفوعات و الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

الجدول رقم (4-2): علاقة ميزان المدفوعات بالاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال نموذج ARDL

النموذج المقدر			
BP = 0.787429759274*BP(-1) + 2.69158076935*ID – 4.59129408455			
	BP(-1)	ID	C
T Statistic	0.787430	2.691581	-4.591294
Prob(TStatistic)	0.0010	0.6287	0.6128
F-Fisher	13.40138		
Prob(F-Fisher)	0.000560		
R^2	0.656886		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

من خلال الجدول،

- نلاحظ أن قيمة (F-Fisher) Prob قدرت بـ 0.000560 هي قيمة أصغر من القيمة المعنوية 0.05 و عليه النموذج يحتوي على الأقل معنوية كلية (توجد هنالك معلمة لها معنوية في النموذج)
- قيمة (T Statistic) Prob للحد الثابت (C) و التي قدرت بـ 0.6128 و هي أكبر من القيمة المعنوية5% أي أن قيمة الحد الثابث غير معنوية (ليس له دلالة احصائية) ،
- وجدنا (T Statistic) Prob للمعلمة (ID) تساوي 0.6287 و هي أكبر من القيمة المعنوية5% أي أن قيمة المتغير المستقل غير معنوية (ليس له دلالة احصائية)،
- وجدنا (T Statistic) Prob للمعلمة ((1-)BP) تساوي 0010. و هي أصغر من القيمة المعنوية5% أي أن المعلمة ((1-)BP) لها معنوية (لها دلالة احصائية) ، يمكن القول أن المتغير (BP) يعتمد بشكل كبير على ماضيه.
- معامل الارتباط R2 الذي قدرت قيمته بـ 0.656886 أي (65.69%) و يعتبر ارتباط قوي، أي أن 65.69% من التغيّرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات يكون سببها المتغيّرات الداخلة في النموذج.

ننتقل الى الخطوة الثانية في منهجية التحليل ARDL

اختبار التكامل المشترك

يعتبر اختبار التكامل المشترك من أهم اختبارات منهجية التحليل ARDLبحيث تم استخدام اختبار F-Bound Test لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل و النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-3) :اختبار الكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل

قيمة F statistic	درجة المعنوية	I(0)	I(1)
4.573280	10%	3.02	3.51
	5%	3.62	4.16
	2.5%	4.18	4.79
	1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

تظهر النتائج أن قيمةF statisticالمحسوبة أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى I(1) عند مستوى المعنوية 5% ومنه هناك علاقة تكامل مشترك طويلة المدى.

منهجية تصحيح الخطأ ECM

بعد التأكد من وجود عالقة تكامل بين المتغيرات سنقوم باختبار تصحيح الخطأ (ECM) و الذي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-4): اختبار تصحيح الخطأ ECM

معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)*	T-Statistic	Prob
-0.212570	-4.273842	0.02235

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

نلاحظ من نتائج الجدول أن قيمة معامل تصحيح الخطأ تساوي 0.212570- و هي معنوية وذات إشارة سالبة، مما يعني أنه يمكن تصحيح أخطاء الزمن القصير للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، أي أنه يوجد تصحيح في المدى القصير إلى المدى الطويل بنسبة 21.25%.

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل و خلوه من المشاكل القياسية سنقوم ببعض الاختبارات البعدية المهمة كما يلي:

1. الكشف عن الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء :

يعتبر اختبارGodfrey-Breuschمن أهم اختبارات الكشف عن الارتباط التسلسلي للأخطاء وذلك من أجل معرفة جودة نموذج الانحدار المقدر، والنتائج المحصل عليها من هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-5) الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء:

F-statistic	4.013728
Obs*R-squared	0.058806

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

نلاحظ من خلال النتائج أن احتمال القيم المحسوبة F-statistic و Obs*R-squared كلها أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه النموذج المقدر لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء.

2. الكشف عن مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء:

للكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء تم استخدام اختبار Godfrey Breusch والنتائج المحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-6): الكشف عن مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء

F-statistic	2.132911
Obs*R-squared	3.970201
Scaledexplained SS	3.353643

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

يتضح من خلال النتائج أعلاه أن احتمال القيم المحسوبة لكل من: F-statistic، Obs*R-squared و Scaledexplained SS كلها أكبر من مستوى المعنوية 5 %ومنه لا توجد مشكلة اختلاف تباين الأخطاء في النموذج.

بعد التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية فإن الخطوة التي تلي تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات للأجلين القصير و الطويل أي خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغييرات هيكلية

اختبار استقراريه نموذج ARDL المقدر :

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات المتبعة في منهجية ARDL ،والتي تأتي بعد مرحلة تقدير النموذج حيث يتم فيها التأكد من خلو النموذج من التقلبات الهيكلية عبر الزمن التي تؤثر على متغيرات الأجل القصير والطويل وعلى استقرار النموذج ككل .ومن أجل اختبار استقرارية النموذج المقدر تم استخدام اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة(CUSUM OF SQUARES)والنتائج المتحصل عليها مبينة كالتالي:

الشكل رقم(4-1): استقرارية نموذج ARDL المقدر

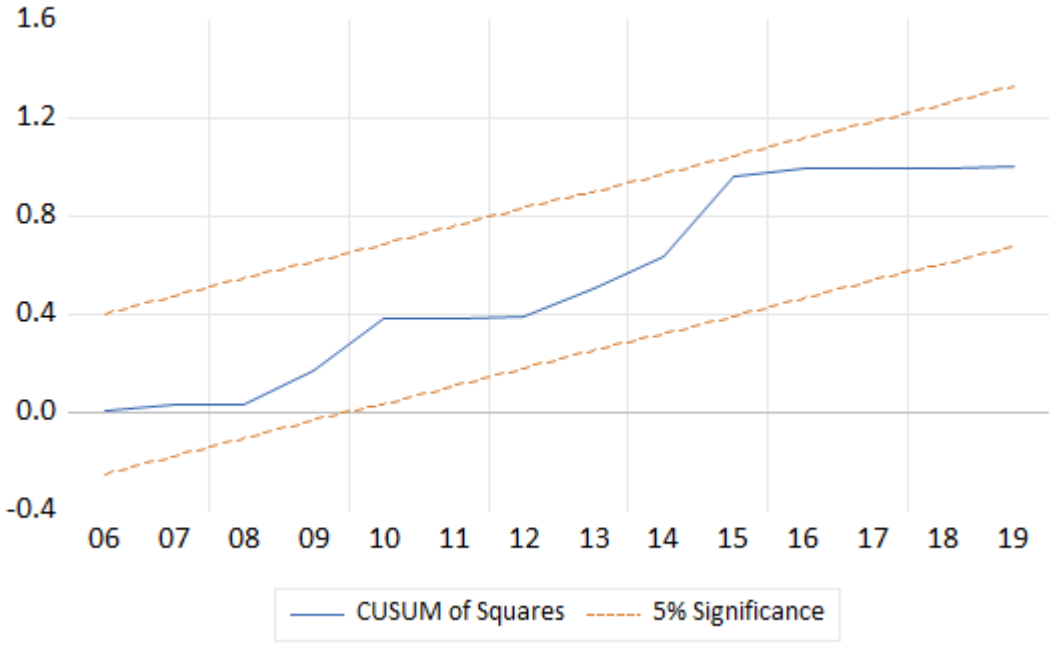

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

يظهر من نتائج الإختبار أن مجموع مربعاتها(CUSUM OF SQUARES) يقع ضمن حدود مجال الثقة 5% مما يعني أن النموذج مستقر عبر الزمن وأنه يمكن الاعتماد على نتائج التصحيح للأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل.

النموذج الثاني: دراسة العلاقة بين الحساب الجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال دراسة الاستقرارية وجد أن كلا من حساب رأس المال واستثمار الأجنبي المباشر مستقرين من نفس الدرجة (الدرجة الصفر) و عليه يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج، بحيث تعتبر هذه الطريقة من الطرق الشائعة الاستخدام في الطرق القياسية حيث تتصف بأنها تجعل الخطأ العشوائي عند حده الأدنى .[1]

عليه تكون العلاقة الرياضية على الشكل: CC=F(ID)

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص131.

و تكون نتائج النموذج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-7): تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى

CC = -0.188513225473 + 1.31296481947*ID		
	C	ID
T Statistic	-0.107852	1.280010
Prob(TStatistic)	0.9155	02188
F-Fisher	1.638426	
Prob(F-Fisher)	0.218790	
R^2	0.092890	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

من خلال الجدول، نلاحظ أن قيمة (Prob (F-Fisher قدرت بـــ 0.218790 هي قيمة أكبر من القيمة المعنوية 0.05 و عليه النموذج لا يحتوي على معنوية كلية (لا توجد معلمة لها معنوية في النموذج) و ذلك ما أكدته قيمة Prob (T Statistic) للحد الثابت (C) و التي قدرت بـ 0.9155 و هي أكبر من القيمة المعنوية 5% أي أن قيمة الحد الثابت غير معنوية و غير معبرة، وجدنا Prob (T Statistic) للمتغير المستقل (ID) تساوي 0.2188 و هي أكبر من القيمة المعنوية 5% أي أن قيمة المتغير المستقل غير معنوية، بالنسبة لمعامل الارتباط R^2 الذي قدرت قيمته بـ 0.092890 أي (9.92%) و يعتبر ارتباط ضعيف.

النموذج الثالث: دراسة العلاقة بين الدين العام و الاستثمار الأجنبي المباشر

تقدير العلاقة بين بين الدين العام و الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) يكون موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-8): تقدير النموذج باستعمال طريقة الانحدار الذاتي

النموذج المقدر						
DG = 0.49725434823*DG(-1) - 306.314580032*ID + 10.4492393735*ID(-1) + 375.629860387*ID(-2) - 719.794975038*ID(-3) + 3346.51426547						
	DG(-1)	ID	ID(-1)	ID(-2)	ID(-3)	C
T Statistic	0.47254	-360.3146	10.44924	375.6299	-71.7950	3346.514
Prob(TStatistic)	0.015	0.3004	0.3177	0.8148	0.6028	0.3172
F-Fisher	3.319262					
Prob(F-Fisher)	0.064380					
R^2	0.674748					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

من خلال الجدول:

- نلاحظ أن قيمة (F-Fisher) Prob قدرت بـــ 0.064380 هي قيمة أكبر من القيمة المعنوية 0.05 وعليه النموذج لا توجد هنالك معنوية كلية.
- قيمة (T Statistic) Prob للحد الثابت (C) و التي قدرت بـــ0.3172 و هي أكبر من القيمة المعنوية5% أي أن قيمة الحد الثابث غير معنوية (ليس له دلالة إحصائية) ،
- وجدنا (T Statistic) Prob للمعلمة (ID) تساوي0.3004 و هي أكبر من القيمة المعنوية5% أي أن قيمة المتغير المستقل غير معنوية (ليس له دلالة إحصائية)،
- وجدنا (T Statistic) Prob للمعلمة ((DG(-1) تساوي 0.015 و هي أصغر من القيمة المعنوية5% أي أن المعلمة ((BP(-1) لها معنوية (لها دلالة إحصائية) ، يمكن القول أن المتغير (BP) يعتمد بشكل كبير على ماضيه.
- وجدنا (T Statistic) Prob للمعلمة ((ID(-1) تساوي 0.3177 و هي أكبر من القيمة المعنوية5% أي أن قيمة المتغير المستقل غير معنوية (ليس له دلالة إحصائية)،
- وجدنا (T Statistic) Prob للمعلمة ((ID(-2) تساوي 0.8148 و هي أكبر من القيمة المعنوية5% أي أن قيمة المتغير المستقل غير معنوية (ليس له دلالة إحصائية)،
- وجدنا (T Statistic) Prob للمعلمة ((ID(-3) تساوي 0.6028 و هي أكبر من القيمة المعنوية5% أي أن قيمة المتغير المستقل غير معنوية (ليس له دلالة إحصائية)،
- معامل الارتباط R2 الذي قدرت قيمته بـ 0.674748 أي (67.47%) و يعتبر ارتباط قوي، أي أن 65.69% من التغيّرات التي تطرأ على الدين العام يكون سببها المتغيّرات الداخلة في النموذج.
- ننتقل إلى الخطوة الثانية في منهجية التحليل ARDL
- اختبار التكامل المشترك

يعتبر اختبار التكامل المشترك من أهم اختبارات منهجية التحليل ARDL بحيث تم استخدام اختبار F-Bound Test لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل و النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-9):اختبار الكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل

قيمة F statistic	درجة المعنوية	I(0)	I(1)
4.409738	10%	3.02	3.51
	5%	3.62	4.16
	2.5%	4.18	4.79
	1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

تظهر النتائج أن قيمة F statisticالمحسوبة أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى I(1) عند مستوى المعنوية 5% ومنه هناك علاقة تكامل مشترك طويلة المدى.

منهجية تصحيح الخطأ ECM

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل بين المتغيرات سنقوم باختبار تصحيح الخطأ (ECM) و الذي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-10): اختبار تصحيح الخطأ ECM

معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)*	T-Statistic	Prob
-0.502746	-4.066512	0.036

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

نلاحظ من نتائج الجدول أن قيمة معامل تصحيح الخطأ تساوي 0.502746- و هي معنوية وذات إشارة سالبة، مما يعني أنه يمكن تصحيح أخطاء الزمن القصير للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، أي أنه يوجد تصحيح في المدى القصير إلى المدى الطويل بنسبة 50.27%.

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل و خلوه من المشاكل القياسية سنقوم ببعض الاختبارات البعدية المهمة كما يلي:

1. الكشف عن الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء :

يعتبر اختبار Godfrey-Breusch من أهم اختبارات الكشف عن الارتباط التسلسلي للأخطاء وذلك من أجل معرفة جودة نموذج الانحدار المقدر، والنتائج المحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-11):الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء

F-statistic	4.013728
Obs*R-squared	0.058806

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

نلاحظ من خلال النتائج أن احتمال القيم المحسوبة F-statistic و Obs*R-squared كلها أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه النموذج المقدر لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء.

2. الكشف عن مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء:

للكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء تم استخدام اختبار Godfrey Breusch والنتائج المحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-12) : الكشف عن عدم تجانس تباين الأخطاء

F-statistic	2.132911
Obs*R-squared	3.970201
Scaledexplained SS	3.353643

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

يتضح من خلال النتائج أعلاه أن احتمال القيم المحسوبة لكل من: Obs*R-squared، F-statistic وScaledexplained SS كلها أكبر من مستوى المعنوية 5 %ومنه لا توجد مشكلة اختلاف تباين الأخطاء في النموذج.

بعد التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية فإن الخطوة التي تلي تتمثل في اختبار الإستقرار الهيكلي لمعلمات للأجلين القصير و الطويل أي خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغييرات هيكلية .

اختبار استقراريه نموذج ARDL المقدر :

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات المتبعة في منهجية ARDL ،والتي تأتي بعد مرحلة تقدير النموذج حيث يتم فيها التأكد من خلو النموذج من التقلبات الهيكلية عبر الزمن التي تؤثر على متغيرات الأجل القصير والطويل وعلى استقرار النموذج ككل .ومن أجل اختبار استقرارية النموذج المقدر تم استخدام اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة(CUSUM OF SQUARES)والنتائج المتحصل عليها مبينة كالتالي:

الشكل رقم(4-2): استقراريه نموذج ARDL المقدر

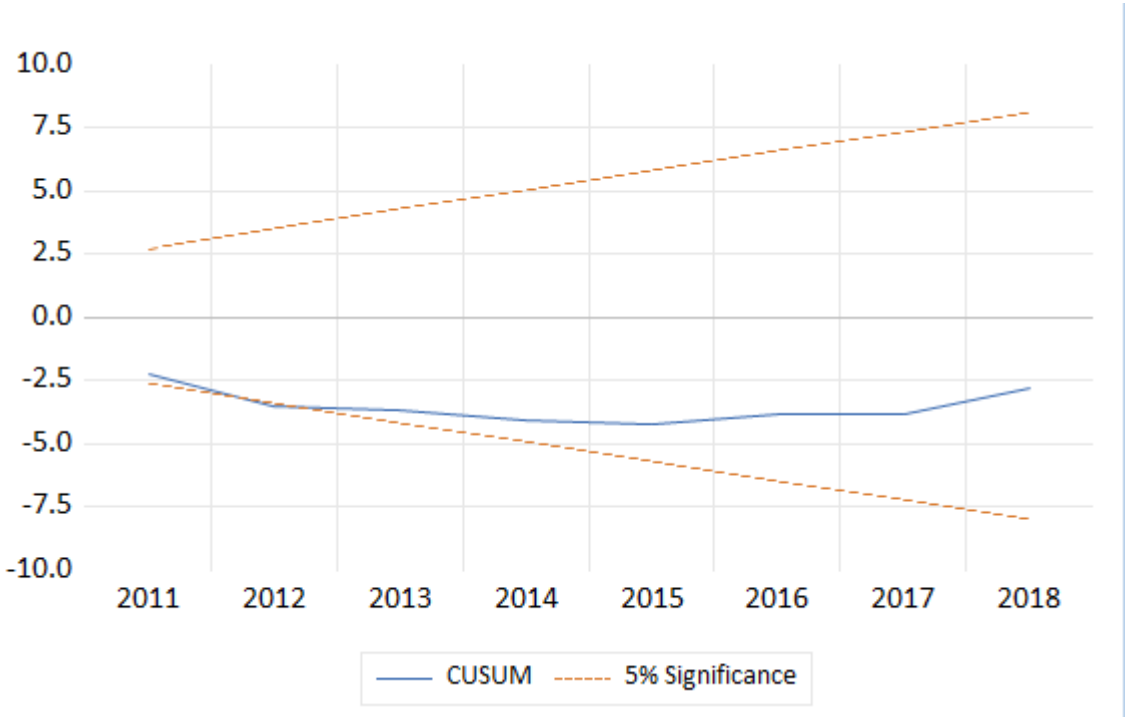

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

يظهر من نتائج الاختبار أن المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) يقع ضمن حدود مجال الثقة 2%مما يعني أن النموذج مستقر عبر الزمن وأنه يمكن الاعتماد على نتائج التصحيح الأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل.

التحليل الاقتصادي للنماذج السابقة:

من خلال ما سبق ، يمكن القول أن:

- بالنسبة للإستقرارية، كل من سلسلة ميزان المدفوعات والدين العام مستقرتين عند الفرق الأول أي متكاملتين من الدرجة الأولى، في حين سلسلة حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر مستقرتين عند المستوى أي متكاملة عند الدرجة 0 ؛
- تم الاعتماد على نماذج قياسية بسيطة لدراسة العلاقة بين المتغيرات حيث :

- بالنسبة للعلاقة بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر اعتمدنا على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة؛
- بالنسبة للعلاقة بين حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر استعملنا طريقة المربعات الصغرى
- بالنسبة للعلاقة بين الدين العام والاستثمار الأجنبي المباشر اعتمدنا على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة؛
- بالنسبة للعلاقة بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر يمكن القول أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات بنسبة 65% أما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات غير مدرجة في النموذج (انطلاقا من تقدير نموذج تصحيح الخطأ).
- بالنسبة للعلاقة بين حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر النموذج غير معنوي قياسيا؛
- بالنسبة للعلاقة بين الدين العام والاستثمار الأجنبي المباشر ظهرت علاقة عكسية بينهما؛

كما لاحظنا أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا ولكنه ضعيف على ميزان المدفوعات وهذا بسبب عدم توجه هذا الاستثمار نحو الصناعات التصديرية التي تساعد البلد المضيف على التقليل من الواردات والتوجه نحو التصدير، وبذلك تزيد فاتورة الصادرات وتقل فاتورة الواردات، وبذلك يحقق البلد فائضا في ميزان المدفوعات، فضلا عن أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذلك البلد يعني دخول العملة الصعبة وبالتالي زيادة احتياطي ذلك البلد من النقد الأجنبي، الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية ومنه تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، لكن ذكر ما تقدم لا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات، حيث أن قيام المستثمر الأجنبي باستيراد المواد الأولية اللازمة للقيام.

إذن من خلال الدراسة القياسية تبين لنا المساهمة الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين أرصدة ميزان مدفوعات الجزائر في الأجلين القصير والطويل ولكن ترجع النسبة الضعيفة للمساهمة في:

- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر على تنافسية الاقتصاد الجزائري وتحقيق توازن في المؤشرات الاقتصادية الكلية عن طريق زيادة تدفقات العملة الصعبة، هذا بسبب جودة منتجات الشركة، شهرة العلامات التجارية، وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وقدرتها على الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج المتاحة، وهذا ما يدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- كما يمكن ضبط النتائج الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر ، إذا ما توجهت الشركات الأجنبية إلى السوق المحلية للحصول على عناصر الإنتاج اللازمة لعملياتها الإنتاجية، ويرتبط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والواردات وعلى الميزان التجاري، بدرجة استخدام الشركات الأجنبية لسياساتها التسعيرية.
- العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات "رصيد الحساب التجاري لميزان المدفوعات" هي علاقة طردية بمعنى إذا كان أثر التدفقات على ميزان المدفوعات أثر ايجابي فإن رصيد الحساب التجاري يزيد بنسبة مساوية لنسبة الزيادة في التدفقات والعكس.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (الناتج المحلي الإجمالي)

الفرع الأول: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر 2002-2018

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشر اقتصادي هام، يساهم استخدامه في التحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية، فهو يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينه غالبا سنة، كما يمكن استخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة [1].

وهناك العديد من الدراسات التي أجريت لإثبات العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي وتوصلت إلى علاقة إيجابية بين المتغيرين [2]. وهناك من أثبتت أن هذه العلاقة إيجابية ولكن بشكل ضعيف (بندر بن سلمان) [3].

وتصل مجمل الدراسات الاقتصادية إلى معامل السياسات الاقتصادية لكل بلد مضيف للاستثمار له دور في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف.

وفي الجزائر تأثر الناتج المحلي الإجمالي بعدة عقبات مرّ بها الاقتصاد الجزائري، أدت إلى تسجيل تذبذبات في قيمه غير أنها عرفت الاستمرارية نحو الارتفاع على العموم، خاصة تلك المرحلة التي أدت إلى تغيير الموازين، و في حقيقة الأمر هي ثلاث مراحل، المرحلة الأولى هي أزمة انهيار أسعار المحروقات في

[1]: د. احمد سلامي «**كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010**» مجلة الباحث، العدد 11،2012

[2]-Chen Shung «the role offrein direct investment»Economic development world, Nov1995.

[3]: بندر بن سلمان الزهراني،مرجع سبق ذكره

الثمانينات وبعدها مرحلة العشرية السوداء وفي الأخير مرحلة الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو، وهي المرحلة التي عرف فيها الناتج المحلي الإجمالي تصاعدا مهما في القيم وهدا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-13): الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2002-2018 /مليار$

السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) حساب رأس المال مليار دولار	السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) حساب رأس المليار دولار
2002	5,6	2011	2,9
2003	7,2	2012	3,4
2004	4,3	2013	2,8
2005	5,9	2014	3,8
2006	1,7	2015	3,7
2007	3,4	2016	3,2
2008	2,4	2017	1,3
2009	1,6	2018	1,2
2010	3,6	2019	0,8

المصدر: البنك الدولي/2020/http://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع **2020/05/10** على الساعة **16:20**

عرفت قيم الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع بقيم ضئيلة تراوحت بين [4.86، 8.71]للفترة[1970-1973] وبين القيم (13,21، 17,73) للفترة [1974- 1976] حسب الوضع الاقتصادي السائد آنذاك، الذي كان يسير وفق التخطيط المركزي، والذي انتهج سياسة التصنيع (الصناعات الثقيلة)، بينما توجهت القيم نحو الارتفاع بقيم متقاربة للفترة [1980-1983] انحصرت قيمه بين (42.34، 48.80)، وهي الفترة التي ضعفت فيها جل النشاطات الاقتصادية على اثر أزمة المحروقات وما نتج عنها. هذا إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة الذي وصل إلى 20٪ إلى غاية منتصف التسعينات والذي أثر سلباً على النمو الاقتصادي.

أما الفترة التي استعاد فيها الناتج المحلي الإجمالي قوته هي فترة الألفية الثالثة بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 1999، ثم تلتها الارتفاعات الأخرى بدءاً من 2004، وهي الفترة التي رجعت فيها الجزائر إلى سياسة التخطيط ووضع الخطة الخماسية أو ما يسمى ببرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو. على إثر ما جمعته من إيرادات ناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، دخول القطاع الخاص مجال الإنتاج في شكل مشاريع متوسطة وصغيرة.

وهي أيضا الفترة التي استضافت فيها الجزائر قدرا معتبرا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد عودة الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الأمني والسياسي للجزائر، وكان لهذه الاستثمارات بصمة على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة 2002-2018

الجدول رقم (4-14): يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر للفترة 2002-2019

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة مليار دولار	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة مليار دولار
2002	10,65	2011	25.71
2003	63,78	2012	15
2004	88,18	2013	16.92
2005	11,56	2014	15.02
2006	18,41	2015	-53.77
2007	16,87	2016	16.38
2008	26,38	2017	12
2009	27,46	2018	14.66
2010	23	2019	13.81

المصدر:البنك الدولي /2020 مرجع سابق تاريخ الاطلاع 2020/06/30 على الساعة 17:15

إنّ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية سواء المالية أو التقنية أو الإدارية عن تحقيقها[1]، وهو المقصود من فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر. لهذا المقصود حاولنا الوصول إلى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر ويمكن عرض منحنى نسقط فيه القيم المسجلة لكل من الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمارات الواردة إلى الجزائر لفترة الدراسة وهي كالتالي:

[1]- Hussein Alasrag **«Forein Direct Investment Development Policies in the Arabic Countries»** Industiel Kweit Banc, 12/2005.

الشكل رقم (4-3): يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2002-2019

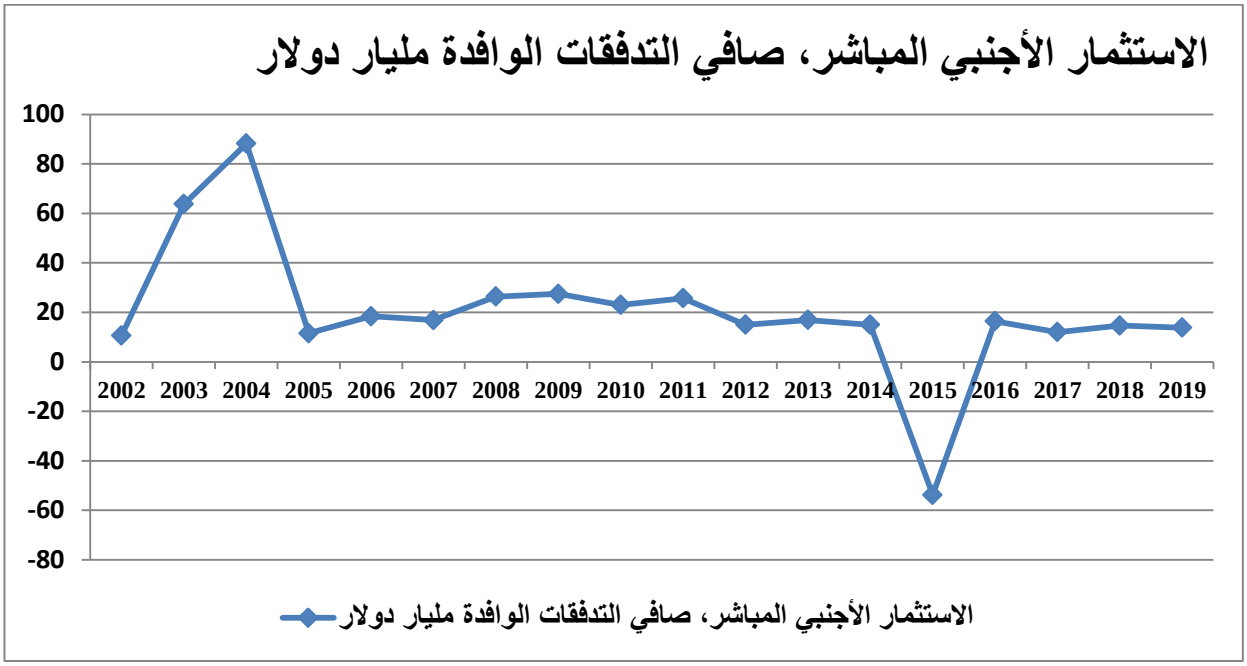

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأنكتاد

أما من خلال دراسة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، فنوضح ذلك عن طريق دراسة النسب المسجلة في الجدول التالي :

الجدول رقم (4-15): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالجزائر للفترة 2019/2002

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
٪	0،51	2،03	1،88	0،94	1،03	1،12	2،72	1،25	1،54	2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
٪	1،43	1،29	1،43	0.81	1،54	1،25	0.99	0.7	0.8	0.96

المصدر:البنك الدولي /2020 مرجع سابق تاريخ الاطلاع 2020/06/30 على الساعة 17:15

الشكل رقم (4-4): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالجزائر للفترة 2019/2000

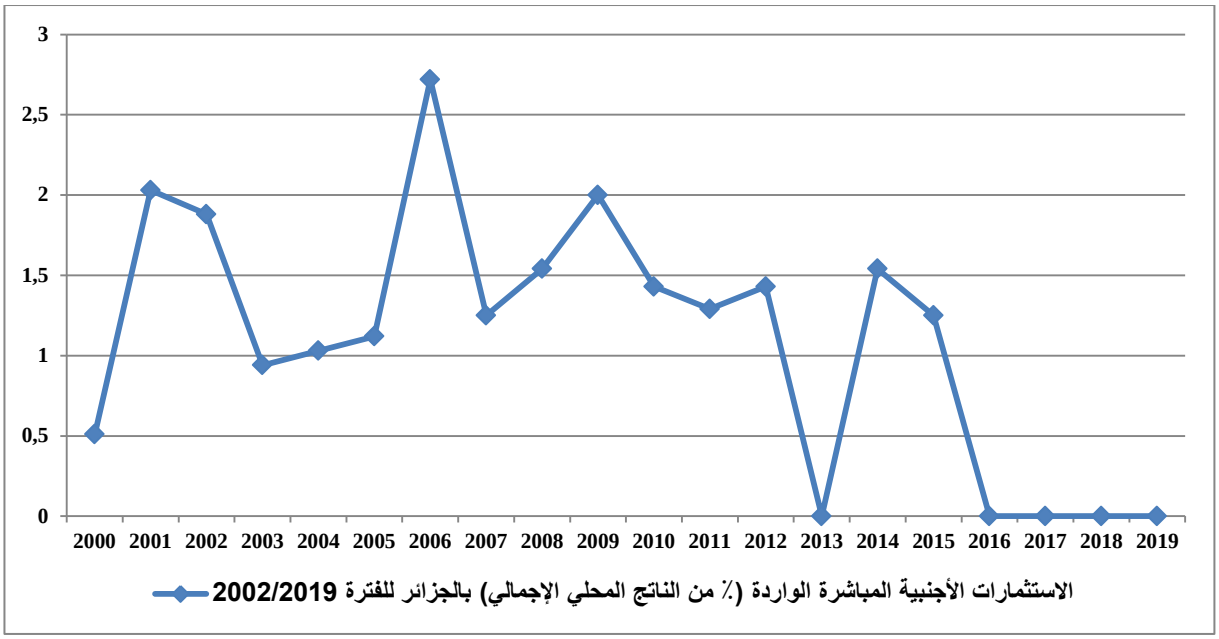

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأنكتاد

من خلال ملاحظة النسب المسجلة في الجدول أعلاه، يتضح جليا مدى المشاركة الضعيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت نسب محصورة بين(0,01،1,65)، لم تتعدى هذه النسبة المتوسطية لعشر سنوات القيمة 0,88٪، وانعدمت بين الفترة (1985/1983). وهي فترات كان فيها الناتج المحلي الإجمالي يفوق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمعروف عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفترة السبعينات والثمانينات كانت تتوجه مباشرة إلى قطاع المحروقات وحتى فترة التسعينات عندما فتح المجال أما رأس المال الدولي للولوج إلى السوق الجزائرية والاستثمار فيها، لم تكن نتائجه معبرة عن سد فجوة الطاقة الاستيعابية لتلك الفرص الاستثمارية المتوفرة آنذاك.

أما الفترة التي سجل فيها تغير إيجابي في النسب هي الفترة المحصورة بين (2001،2009) عندما أعطيت حزمة من التحفيزات والضمانات على إثر التغيير في قانون الاستثمار، وهي الفترة التي استضافت فيها الجزائر قدرا معتبرا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إلى عدة قطاعات خارج قطاع المحروقات، مثل القطاع الصناعي، قطاع البناء، الاتصالات، وقطاع الخدمات.

وهناك طريقة أخرى للكشف عن مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي، ودراسة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والخارج من و إلى الجزائر وهي كالتالي:

صافي التدفقات الواردة إلى الجزائر والخارجة منها، والمعبر عنها بـ: $CI=f(X+I+E+A)$[1]

X: تعبر عن عائدات التصدير

I: النقد الأجنبي النتاج عن نقص الاستيراد الذي كان سيتم لولا وجود الاستثمارات الأجنبية

E: أسهم رأس المال العادية للمستثمرين الأجانب

A: المساعدات المتوجهة من البلد الأم أو المنظمات الدولية إلى الدولة المضيفة.

أما بالنسبة للتدفقات الخارجة يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$CO=f(K+R+S+P)$

K: واردات المستثمر الأجنبي من السلع الرأسمالية

R: واردات المستثمر الأجنبي من المواد الأولية

S: واردات المستثمر الأجنبي من التكنولوجيا والمهارات الإدارية

P: الأرباح المحولة إلى الوطن الأم.

وعندما تكون معادلة صافي التدفقات الواردة إلى البلد المضيف أكبر من صافي التدفقات الخارجة منها هذا يعبر عن المساهمة الإيجابية في المؤشر الاقتصادي. وهذا ما سنحاول استنتاجه من الجدول التالي:

ورغم تحسن وضع المؤشرات الاقتصادية بعد (2002-2018) إلا أن تدفق الاستثمارات الأجنبية خاصة للقطاعات خارج المحروقات كان ضعيفا وضعيف المشاركة في النشاط الاقتصادي، منه الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لصافي التدفقات الخارجة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فيمكن التعبير عنها بالقيم المرصدة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-16): صافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر (٪ من إجمالي الناتج المحلي) بالجزائر (2001-2018)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
٪	0،02	0،1	0،04	0،3	0،05	0،07	0،11	0،19	0،16	0،14
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
٪	0،27	0،02-	0،13-	0،14-	0،15-	0،16-	0،17-	0،19-		

المصدر: البنك الدولي /2020 مرجع سابق تاريخ الاطلاع 2020/06/30 على الساعة 17:05

[1]- اونيو ستيف «الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي »،المعهد العربي للتخطيط ،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني ،2000

الشكل رقم (4-5): صافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر(٪من إجمالي الناتج المحلي) بالجزائر(2001-2018)

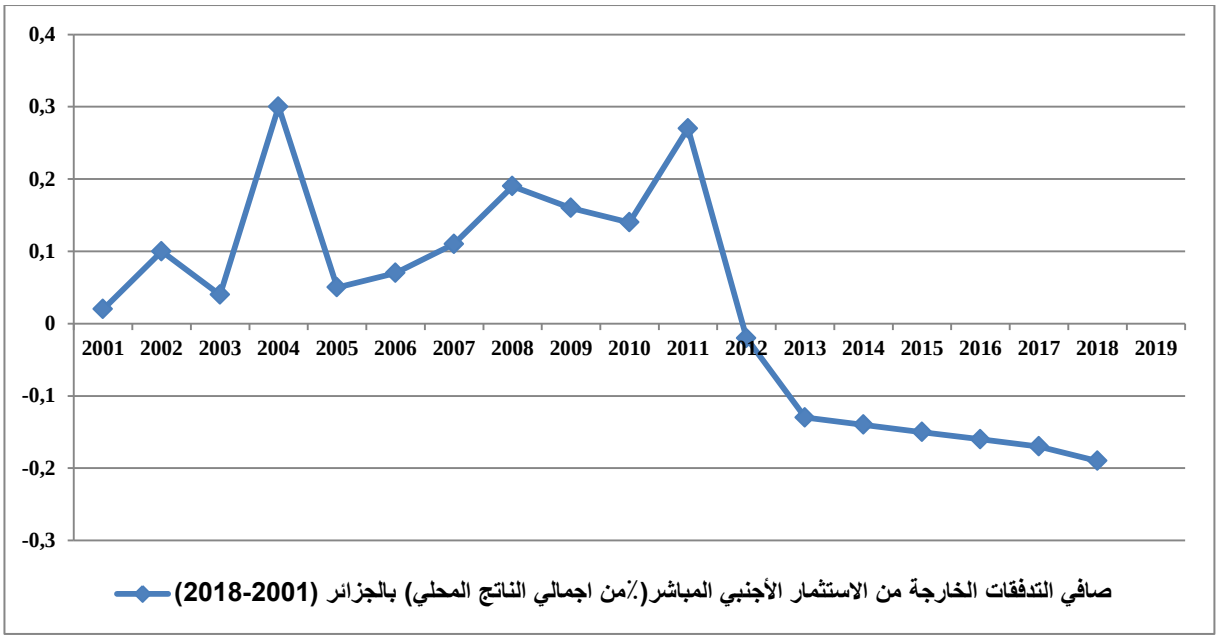

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org/indicator/

تاريخ الاطلاع 2020/06/05 على الساعة 17:15

بالنظر إلى النسب المسجلة في الجدول ،نلاحظ أن صافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر تتراوح بين معدومة إلى شبه معدومة،وهذا يعطي عدة تفسيرات منها ما يفسر انعدام واردات المستثمر الأجنبي للتكنولوجيا والمهارات الفنية، وانعدام وارداته من المواد الأولية وانعدام وارداته من السلع الرأسمالية، وهذا يعبر عن احتمالين، الاحتمال الأول وهو اعتماد المستثمر الأجنبي على المواد الأولية المحلية للجزائر في نشاطاته، والاحتمال الثاني يعبر عن قلة نشاطاته وضعف إنجازاته، مما يعبر عن عدم مشاركته الفعالة في الاقتصاد الجزائري عامة والناتج المحلي خاصة. أما النسب المسجلة فهي تلك القيم المعبرة عن تحويلات أرباحه المحصل عليها من وراء إنجازاته //في قطاع المحروقات، والتي يتمركز فيها بكثرة، ولهذا نلاحظ أن تلك القيم انعدمت خلال الفترة التي فقدت فيها الجزائر الاستقرار الأمني إلى جانب اللااستقرار الاقتصادي بسبب المديونية المتراكمة و توقف عدة مؤسسات عمومية عن الإنتاج وإعلانها الإفلاس.

وبالنظر للفرق بين صافي التدفقات الواردة والتدفقات الخارجة للفترة (2002-2014) وصلت إلى 30.35٪ مما يعبر عن المساهمة الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي ولكن مساهمة ضعيفة المستوى لا تعبر عن الفعالية المنتظرة من الاستثمار الأجنبي المباشر-لمدة 45 سنة- هي

تعتبر هدف رئيسي من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل[1] مما يعبر عن عدم وضوح الرؤيا الحقيقية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري، وحتى تكون الرؤيا أوضح في دراسة الفعالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني من خلال تأثيره على بعض المؤشرات ومنها الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية المتغيرات

يهدف اختبار الاستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات قيد الدراسة خلال الفترة (1980- 2016)، والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدا، حيث يعد شرط الاستقرار شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، حيث هناك العديد من الاختبارات لدراسة متغيرات قيد الدراسة ومعرفة هل السلسلة مستقرة أم غير مستقرة ومن أهمها مايلي:

1-الرسم البياني:

الشكل رقم(4-6):الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج

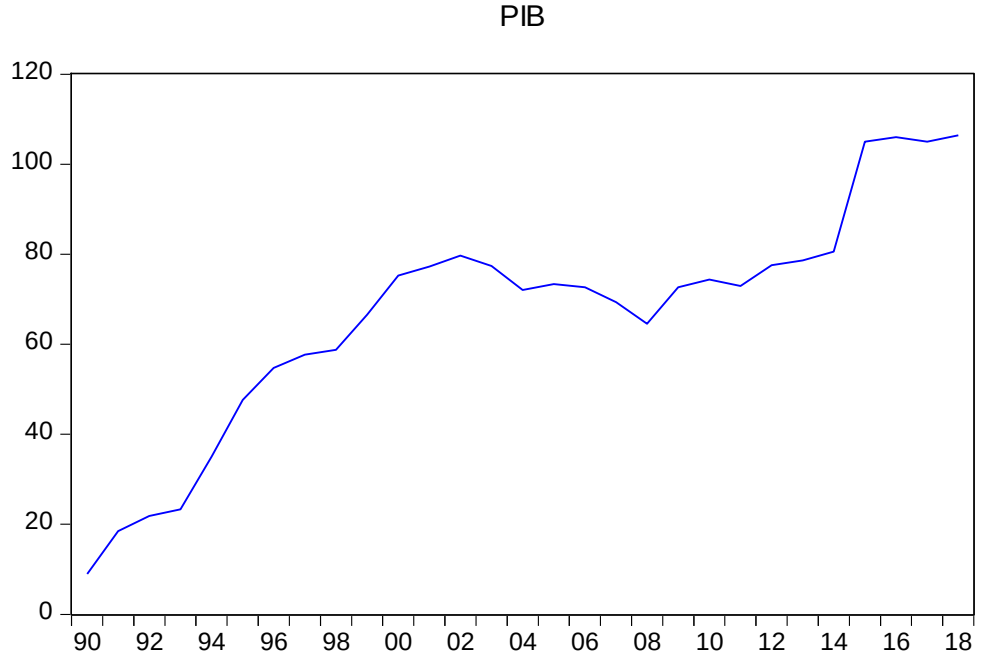

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

[1]- رفيق نزاري، هارون الطاهرن، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، جامعة حاج لخضر ، باتنة، 2016، ص 45.

الشكل رقم(4-7):تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من 1990-2018

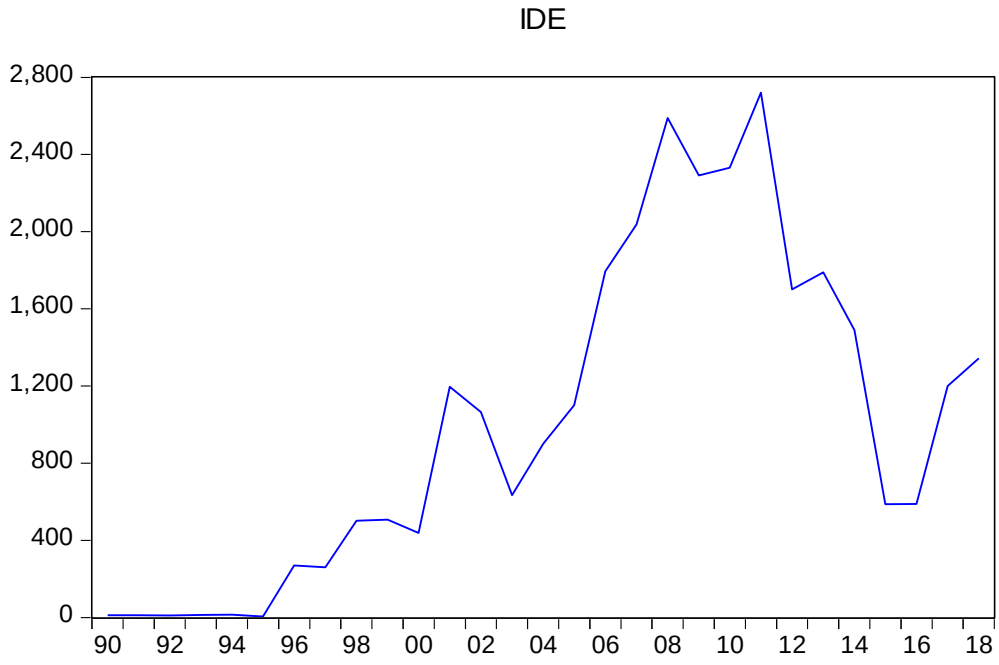

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

من الشكلين أعلاه الذي يوضح الرسم البياني لمتغيرات النموذج نلاحظ وجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على أنها تحتوي على اتجاه زمني، وعليه يمكن القول أن السلاسل غير مستقرة وبهذا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة وهذا لوجود ارتباط بين قيم السلسلة والقيم التي قبلها في كل من المتغيرات، إلاّ أن الرسم البياني لا يساعدنا في تحديد استقرارية السلسلة من عدمها، لذا، للتأكد أكثر نعتمد على الاختبار الثاني.

1-اختبار جذر الوحدة لاستقرارية المتغيرات:

في الواقع إن عدم استقرار السلاسل الزمنية يظهر جلياً من خلال الرسم البياني، و إن إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار يفضي إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع معامل التحديد (R^2) حتى في عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وهذا ما يوصف بالانحدار الزائف، لذلك لا بد من التأكد من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حدا، ومن هنا نلجأ إلى إختبار (Dickey-Fuller Test Augmented)

الجدول رقم (4-17):نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة

اختبار (ADF) التفاضل الأول			اختبار (ADF) المستوى				
None	Trend and intercept	intercept	None	Trend and intercept	Intercept	المخرجات	المتغيرات
0.0250	0.0484	0.0301	0.4717	0.5210	0.3502	Prob	PIB
3.045187	3.917880	4.967040	1.003766	2.954318	1.900412	القيمة الحرجة(5%)	
5.348617	5.095386	5.609544	1.449041	2.278007	1.874576	t:(ADF)	
0.0415	0.0203	0.0014	0.0615	0.3707	0.4501	Prob	IDE
2.050087	3.944104	3.655900	3.500013	3.004321	3.970012	القيمة الحرجة(5%)	
5.001163	4.251077	4.934482	2.281901	2.258925	2.390541	t:(ADF)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

من خلال الجدول أعلاه الخاص باختار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة يتضح أن قيمة إحصائية ADF أصغر من القيمة المطلقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع السلاسل الأصلية الخاصة بمتغيرات الدراسة، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر أحادي في السلاسل الزمنية محل الدراسة، أي أن هذه السلاسل تعتبر غير مستقرة عند المستوى.

ومن أجل ذلك أجرينا الفروق الأولى لجميع سلاسل المتغيرات الخاصة بالدراسة واتضح بأن قيمة إحصائية ADF هي أكبر من القيمة المطلقة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5% وذلك بالنسبة لجميع السلاسل، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، مما يعني أن جميع السلاسل الأصلية مستقرة و متكاملة من الدرجة(1)I.

2- اختبار التكامل المشترك : نجد من أهم طرق اختبار التكامل المشترك طريقة جوهانسن حيث يمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في حالة نماذج الانحدار البسيطة والمتعددة، وتعتمد فكرة اختبار جوهانسن على معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات على إحصاء القيمة العظمى المميزة (Max-Eigen Statistic) وإحصاء الأثر (Trace statistic).

$$\begin{cases} H_0 : \text{عدم وجود متجه للتكامل مشترك} \\ H_1 : \text{وجود أكثر من متجه للتكامل مشترك} \end{cases}$$

ولاختبار متجه العلاقة بين المتغيرات وعدد الأشعة للنموذج نقوم باجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانس، حيث أن التكامل المشترك هو المعنى الاحصائي لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

الاقتصادية، وينص هذا الاختبار على أنه اذا كانت المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة كل على حدفان التركيبة الخطية لهذه المتغيرات ستكون أيضا متكاملة من نفس الدرجة، ولاختبار متجه العلاقة بين المتغيرات وعدد الأشعة للنموذج نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانس.

الجدول رقم (4-18) : نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانس

Date :12/18/20 Time: 21:01			
Sample (adjusted): 1990 2018			
Included observations: 26after adjustments			
Trend assumption: Linear deterministic trend			
Series: PIB IDE			
Lags interval (in first differences): 1 to 1			
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)			

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.526009	52.16678	39.80932	0.0201
Atmost 1 *	0.410081	51.09434	45.09471	0.0166
Atmost 2 *	0.247336	23.06833	18.49371	0.0394
Atmost 3	0.184980	3.06721	8.548860	0.2369

Trace test indicates 3 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.526009	43.07079	37.50414	0.0171
Atmost 1 *	0.410081	28.70137	21.13162	0.0305
Atmost 2 *	0.247336	23.05411	17.26460	0.0206
Atmost 3	0.184980	4.909354	5.14126	0.2487

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

تشير نتائج هذا الاختبار إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر عند هذه الفرضية أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، حيث يظهر اختبار الأثر إلى وجود أكثر من علاقة واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات (r+1)، كما أكدت نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك وذلك لأن إحصائية القيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية هي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية5%، إذن يتضح من نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى وجود أكثر من علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بين المتغيرات وهذا في اتجاهات متعددة، أي أن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث تظهر سلوكا متشابها، وبالتالي توجد هناك توليفة خطية ساكنة بين المتغيرات.

الفرع الرابع : تقدير نموذج (تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي)

1) دراسة السببية

من أجل معرفة من هو المتغير الذي يسبب الأخر نختبر الآن فرضية العدم ويتم قبولها عندما تكون قيمة الاحتمال الموافق للإحصائية "فيشر " أكبر من 5%

الشكل رقم (4-8): نتائج اختبار سببية لـGranger

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 12/18/20 Time: 21:29			
Sample: 1990 2018			
Lags: 2			
NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
IDE does not Granger Cause PIB	26	1.75233	0.09762
PIB does not Granger Cause IDE		6.10089	0.03706

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

لاختبار فرضية العدم الأولى لدينا قيمة الاحتمال الموافق للإحصائية فيشر **(1,65)** أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الاستثمار الأجنبي، أي أن التغير في معدل النمو الاقتصادي (لا يسبب) التغير في معدل الاستثمار الأجنبي.

لاختبار فرضية العدم الثانية لدينا قيمة الاحتمال الموافق للإحصائية أصغر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية البديلة، ونرفض فرضية العدم، وبالتالي توجد علاقة سببية بين معدل الاستثمار الأجنبي ومعدل النمو الاقتصادي، أي أن التغير في معدل الاستثمار الأجنبي (يسبب) التغير في معدل النمو الاقتصادي.

وبالتالي نستنتج أن النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي المباشر يسبب النمو الاقتصادي، بمعنى أنه توجد سببية في اتجاه واحد، وبناءً على نتائج اختبار السببية يتضح لنا أن:

المتغير التابع : وهو المتغير المراد تفسير سلوكه وهو يمثل إجمالي الناتج المحلي.

المتغير المستقل: وهو المتغير الذي له القدرة على تفسير المتغير التابع ويمثل الاستثمار الأجنبي، وعليه يمكننا كتابة النموذج على الصيغة التالية:

$$PIB = f(IDE)$$

ويمكن كتابة النموذج على الصيغة العامة بالشكل التالي:

$$PIB=C+b1IDE$$

2- **تقدير النموذج**

يتم تقدير النموذج وفق الدراسة الاقتصادية والإحصائية، و سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستيودنت، و اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر ،معامل التحديد

الشكل رقم(4-9) :نتائج تقدير معالم النموذج.

Dependent Variable: PIB				
Method: Least Squares				
Date: 12/19/20 Time: 19:47				
Sample: 1990 2018				
Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	387.6077	108.1991	3.091892	0.0074
IDE	16.38200	1.198017	13.78004	0.0030
C	29.58402	34.78024	2.89015	0.0398
R-squared	0.849021	Meandependent var		701.3018
Adjusted R-squared	0.832108	S.D. dependent var		945.0080
S.E. of regression	328.8609	Akaike info criterion		14.11983
Sumsquaredresid	8651230.	Schwarz criterion		12.19543
Log likelihood	-302.8904	F-statistic		142.9101
Durbin-Watson stat	1.002894	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

3- **التحليل الاحصائي:**

1-معامل التحديد R^2:

انطلاقا من نتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه فإن هذا النموذج مفسَّر بنسبة 84.90 %أما النسبة المتبقية والتي تقدر بـ 16% فتعود لعوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة في هذا النموذج

2-قيمة الاحتمال بالنسبة لمقدرات للمتغيرات المفسَّرة:

إن الدراسة المعنوية لمقدرات معلمات النموذج المتمثلة في: الناتج المحلي (0.0074) والاستثمار الأجنبي المباشر(0.0030) تجعلنا نقبل هذه المقدرات،وذلك لكون احتمالها أقل من 5% كما هو مبين في الجدول

3-المعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج (اختبار ستودنت):

ويتم التفضيل على أساس المقارنة بين قيمتي ستودنت، الحسابية والجدولية.

-المعلمة الثابتة (C) : لدينا قيمة ستودنت الحسابية حسب الجدول رقم فتبلغ (2.89015) وهي أكبر من القيمة الجدولية، لهذا فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 أي أن لـ C دلالة إحصائية (مقبولة إحصائيا).

-مقدرة معلمة الناتج المحلي:

إن قيمة ستودنت الحسابية الخاصة بمقدرة معلمة الناتج المحلي الخام (3.091892) أكبر من القيمة الجدولية وعلى هذا الأساس فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 أي أن مقدرة معلمة الناتج المحلي الخام مقبولة إحصائيا.

- **مقدرة معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر:**

إن قيمة ستودنت الحسابية الخاصة بمقدرة معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر (13.78004) أكبر من القيمة الجدولية و على هذا الأساس فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 أي أن مقدرة معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر مقبولة إحصائيا.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج(اختبار فيشر):**

ومن الجدول رقم (04-09) نستخرج قيمة فيشر الحسابية والتي تبلغ (142.9101) وهي أكبر من القيمة الجدولية، ومنه فإنه توجد على الأقل مقدرة معلمة واحدة من معالم الانحدار الخطي البسيط تختلف عن الصفر، كما أن الإحصائية المحسوبة لفيشر يقابلها احتمال أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي النموذج ككل له معنوية.

4- **قدرة النموذج على التنبؤ**

من أجل اختبار قدرة النموذج على التنبؤ نتبع الخطوات التالية:

- على الرغم من أن معلمات النموذج لها معنوية إحصائية كبيرة إلا أن مقدرة النموذج على التنبؤ قد تكون محدودة، و لمعرفة مقدرة النموذج على التنبؤ نستعين بمقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(4-10):مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة

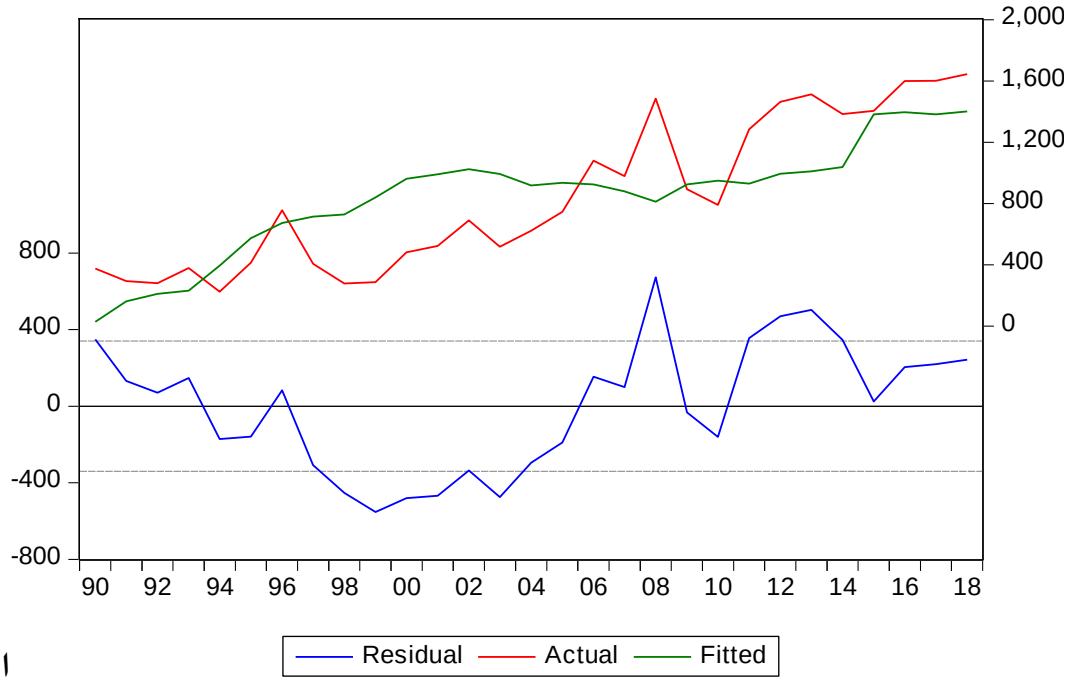

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.

4- **التحليل الاقتصادي:** نلاحظ من خلال صيغة نموذج الانحدار الخطي أن علاقة كل من الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي هي علاقة طردية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما نلاحظ أن مقدرة المعلمة الثابتة والتي تمثل مقدار هي ذات قيمة موجبة تقدر بـ (**29.58402**)، وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، كما أن إشارات المرونات جاءت حسب توقعات النظرية وتعتبر هذه القيم جد مقبولة من الناحية الاقتصادية باعتبار مجموعها أكبر من الواحد صحيح، وبالتالي يعني هذا أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تتزايد إذا زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة، أي أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

المبحث الثاني: أهمية الطاقة الاستيعابية للاستثمار في إنجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي

من بين الإجراءات والميكانزمات التي من شأنها المساهمة في تفعيل سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مجموعة الفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها بنجاح في اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة، وهذه الفترة تختلف من اقتصاد لآخر، ونفرق هنا بين الطاقة الاستيعابية المحدودة والتي تقف حجرة عثرة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية، والطاقة الاستيعابية الكبيرة التي ستترجم إلى المزيد من التراكم الرأسمالي والذي يعتبر مبعث الانطلاقة الإنمائية للدول النامية.

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين الطاقة الاستيعابية والأهداف الإنمائية

تعبر الطاقة الاستيعابية للاستثمار على قدرة الاقتصاد على توظيف الاستثمارات بكفاءة. أي الحجم الأمثل من الاستثمارات (العامة والخاصة) التي يمكن تنفيذها بنجاح خلال فترة زمنية معينة – خمس سنوات مثلا – بافتراض توافر الموارد المالية (محلية وأجنبية) وباستخدام أفضل الفنون الإنتاجية المتاحة.

الفرع الأول : مفهوم الطاقة الاستيعابية للاستثمار وعلاقتها بالأهداف الإنمائية

1- مفهوم الطاقة الاستيعابية للاستثمار

يرى " ستفنس" أن دراسة الطاقة الاستيعابية يجب أن تتركز في التعرف على حجم رأس المال (المحلي والأجنبي) الممكن مزجه بكفاءة وبصورة منتجة مع عناصر الإنتاج الأخرى المكملة له والمتوافرة محليا وبتعبير آخر تحديد الحجم الأمثل من رأس المال (المحلي والأجنبي) الذي يمكن أن يتضافر مع عوامل الإنتاج الأخرى المكملة له والتي تستطيع الدولة استيعابها (استثمارها) بكفاءة خلال فترة زمنية محددة.[1]

بينما يعرف البعض الآخر الطاقة الاستيعابية بأنها "قدرة الاقتصاد على توظيف رأس المال في فترة زمنية معينة، بحيث يحقق عائدا ماديا ممثلا في إضافات إلى الدخل القومي لا تقل عن معامل الإنتاج إلى رأس المال في بدء هذه الفترة الزمنية، التي يتم فيها الاستثمار بجانب تحقيق عائد اجتماعي مقبول.

وانطلاقا مما سبق، يمكن القول بأنه لا يوجد هناك اتفاق تام على مفهوم عام ومحدد للطاقة الاستيعابية للاستثمار، حيث أن ذلك يعد مسألة نسبية تعتمد في تحديدها على مجموعة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها من خلال مختلف البرامج الإنمائية، وأولوية ترتيب تلك الأهداف ومدى وفرة كل من الاستثمارات وعناصر الإنتاج الأخرى المساعدة وما يمثل ذلك من قيود على عملية التنمية.

إن العمل بمبدأ الأولويات وهو مبدأ أساسي في التخطيط للتنمية من شأنه أن يؤثر في إعادة ترتيب مشروعات و قنوات الاستثمار، كما قد لا تتفق ومعيار (التكلفة/العائد) بمفهومه المالي لتنفيذ الاستثمار، وأولويات أهداف المجتمع وهذه الأولويات عادة ما تعكس المتغيرات التالية:[2]

1) أهداف التنمية والتي تنعكس على الخطة ذاتها.

---

[1]- خالد مصطفى قاسم، **الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص53 .

[2]- نفس المرجع ، ص5.

2) القيود الواردة على عملية التنمية ذاتها منها قيود الموارد وقيود الإنتاج بل وقيود التمويل ذاتها.
3) الأفق الزمني للبرنامج التنموي وهو ما يحدد الأولويات الزمنية للمشروعات الاستثمارية.
4) الآثار المتوقعة للمشروعات الاستثمارية فقد تعطي مشروعات مواد البناء أولوية على غيرها إذا ما أدى ذلك إلى توسيع طاقاتها الإنتاجية و التي بدونها تمثل مناطق اختناقات للتوسعات الاستثمارية في المشروعات الأخرى أو في الدفعة الاستثمارية ككل.

وبناءً على ذلك يرى أنه لا يمكن الاستناد لمعايير (التكلفة/العائد)، خاصة بمفهومه المالي كمعيار محدد لقدرة المجتمع على الاستيعاب، بل يجب أن نقرن معه معايير أخرى تأخذ في اعتبارها الآثار الاجتماعية للاستثمار، وأولويات الأهداف والتشابك القطاعي وأثر حجم وتوزيع الاستثمار على تنمية الطاقة الاستيعابية ذاتها. وانطلاقا من هذا المفهوم، نخلص أن الطاقة الاستيعابية من منظور تنموي هي قدرة هذا الاقتصاد على القيام بالتوسعات الاستثمارية بشكل كفء وفي المجالات المرغوبة وفي إطار نظرة ديناميكية متكاملة لأهداف وقيود عملية التنمية وفي نطاق زمني محدد.

2- العلاقة بين الطاقة الاستيعابية والأهداف الإنمائية

العلاقة تكون بين الطاقة الاستيعابية من جهة و بين تقدم عملية التنمية من جهة أخرى، فكلما تقدمت عملية التنمية كلما اتسعت عملية الاقتصاد على امتصاص نفقات الاستثمار، مما يترتب عليه تغير الطاقة الاستيعابية تبعا لتغير مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد.

إن التنمية تهدف إلى الارتفاع بمعدل الاستثمار، أي رفع معدل التراكم الرأسمالي كشرط ضروري للدخول في مرحلة النمو الذاتي. بينما تمثل الطاقة الاستيعابية قدرة الاقتصاد على امتصاص نفقات الاستثمار. بمعنى أنها تمثل القيود الواردة على قدرة الاقتصاد على استيعاب الاستثمار المستهدف.

على هذا النحو فإن الطاقة الاستيعابية قد تصبح قيدا على عملية التنمية بل على العكس فإن أهداف التنمية هي التي تتحدد في ضوء الطاقة الاستيعابية.

وترتيبا على ذلك ظهرت بعض التعريفات التي تربط بين تقدم عملية التنمية وحجم الطاقة الاستيعابية. فنجد أن "مايير" يقول: " إذا كانت عملية التنمية الاقتصادية تتقدم مع مرور الزمن فإن الطاقة الاستيعابية لهذا الاقتصاد سترتفع و حينئذ يتمكن الاقتصاد من استخدام رؤوس الأموال الأجنبية بكفاءة أكبر".[1]

وهذا يعني الربط بين تعاظم الطاقة الاستيعابية وبين تطور الاقتصاد و تقدمه، فإذا تفاقمت الطاقة الاستيعابية مع مرور الزمن دل ذلك على مدى تطور و تقدم الاقتصاد.

وفي دراسة أجراها كل من" تشنزي" و"ستوارت" عن المساعدات الأجنبية و التنمية الاقتصادية توصلا إلى أنه: " إذا كانت الطاقة الاستيعابية تتسع مع مرور الزمن، فإن ذلك يعتبر مقياسا لتطور الاقتصاد و قدرته على استخدام رأس المال الأجنبي بكفاءة."

[1]- حكمت شريف النشاشيبي، **استثمار الأرصدة العربية الجزء الأول**، دار الشايع للنشر، الكويت،1978ص 10.

و في هذا المعنى يقول "هوكين " أيضا أنه : " إذا اتسعت الطاقة الاستيعابية مع مرور الزمن فإنه يمكن اعتبار ذلك دليلا على تحسن الأداء الاقتصادي للدولة و زيادة قدرتها على استخدام رأس المال الأجنبي بشكل أفضل".

وهذا يعني أن تلك المجموعة من التعريفات تربط تعاظم الطاقة أو القدرة الاستيعابية بزيادة قدرة الاقتصاد على استثمار رأس المال الأجنبي بشكل أفضل وبكفاءة أكبر، وأنه كلما اتسعت الطاقة الاستيعابية لدولة كلما دل ذلك على تطور الاقتصاد وزيادة قدرته على استثمار رأس المال بكفاءة.[1]

الفرع الثاني: العلاقة بين التنافسية والأهداف الإنمائية

في البلدان الصناعية المتقدمة يمكن للمنشأة المنتجة زيادة قدرتها التنافسية دون اللجوء إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، كما يمكن للمنتجات الوطنية على المستوى الوطني تحسين قدرتها التنافسية دون الحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية أساسية للاقتصاد الوطني، لكن الحديث عن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في بلد نام (كما هو حال البلدان العربية) غير ممكن بمعزل عن إجراء تغييرات هيكلية أساسية في الاقتصاد الوطني و في المنشآت المنتجة ذاتها، وهذه التغييرات تقع في صلب عملية التنمية.[2]

لذلك أخذت الدول النامية في تبني السياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل وهيكلة اقتصادياتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال.

ويفترض العمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمنتجات الوطنية توفير ما يحتاجه الإنتاج المحلي أو جزء هام من هذه الحاجة. فضلا عن توفير قسم منها للتصدير إلى الأسواق الخارجية، لتأمين مصادر من رأس المال الأجنبي اللازم لعملية التنمية. وهذا ما يقود إلى أحد القضايا الرئيسية للتنمية ألا وهي قضية كفاية أو وفرة الإنتاج الوطني.

وتعتبر قضية تحقيق فائض اقتصادي ودرجة عالية من النمو الاقتصادي ورفع معدلات التنمية البشرية وزيادة إنتاجية العمل ومن ثم تخفيض كلفة المنتج الوطني، تعتبر هذه القضايا جميعها من القضايا الرئيسية للتنمية الشاملة، وهي بذات الوقت من قضايا تطوير المنتج الوطني وزيادة القدرة التنافسية. وهذا الأمر يرتبط على نحو وثيق بإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني وتحريك وتفعيل المحددات الهيكلية لتوسيع وتعميق القاعدة الإنتاجية للمجتمع ولزيادة كفاءة الإنتاج الوطني. ومن هنا تأتي العلاقة الوثيقة بين تحقيق التنمية، وتحقيق القدرة التنافسية، ذلك أنه من الصعب تحقيق الارتقاء بمستوى الإنتاج الوطني من حيث الكمية والنوعية، وبالتالي تحقيق القدرة التنافسية للمنتج الوطني، ما

[1]- حكمت شريف النشاشيبي، مرجع سابق، ص20.

[2]- منير الحمش، **الإبعاد الدولية والنظرية للمزايا التنافسية"،أعمال ندوة المزايا التنافسية للمنتجات العربية**، ،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دمشق 2007 ص.43

لم تتحقق خطوات جدية لتنشيط عملية التنمية الشاملة. ويظل من المهم توجيه الجهود في إطار جهود التنمية نحو إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني، وتحريك وتفعيل المحددات الهيكلية لتوسيع وتعميق القاعدة الإنتاجية للمجتمع ولزيادة كفاءة الإنتاج الوطني، وبالتالي تطوير المنتج الوطني وزيادة قدرته التنافسية في الداخل والخارج، وكان أن هذا من أهم النتائج المنتظرة من اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بمساعدة البرامج المقترحة من طرف[1] الاتحاد بالإضافة إلى المساعدات المالية المقدمة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في زيادة المنتوج الوطني وتحسين جودته.

المطلب الثاني: تفعيل عملية الابتكار والتطوير

الابتكار يمكن أن يحدث في أي قطاع من الاقتصاد، إلا أن الابتكارات التي تحدث على مستوى الشركات كان لها الفضل في جلب فوائد مباشرة جمّة على نمو اقتصاديات الدول، ولذلك يركز الاهتمام فيما يلي على تقييم الابتكار في قطاع الشركات عمومًا.

الفرع الأول : مفهوم وخصائص الابتكار

إن تحليل الابتكار تحليل قديم، والكتابات التي تتناول الابتكار كثيرة ومتنوعة، كانت هناك تعريفات كثيرة للابتكار، إلا أنها كانت تتوقف على هدف المحللين واهتماماتهم، لكن معظمها ركز على الابتكار، من حيث صلته بالمنتجات والعمليات التكنولوجية.

1- مفهوم الابتكار:

حسب المعجم الاقتصادي يعرف الابتكار على أنه "طرح منتجات وخدمات جديدة في السوق أو وسائل جديدة لإنتاجها، وتسبق الابتكار أبحاث قد تؤدي إلى اختراع ما يطور فيما بعد لخدمة السوق".[2]

وتعريف منظمة التعاون والتنمية الابتكار هو مجموع الخطوات العلمية والفنية والتجارية والمالية اللازمة لنجاح تطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، والاستخدام التجاري لأساليب وعمليات أو معدات جديدة أو محسنة أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية، وليس البحث والتطوير إلا خطوة واحدة من هذه الخطوات وهذا التعريف يختصر الابتكار في أنه يشمل:

- تجديد وتوسيع مجال المنتجات والخدمات والأسواق اللازمة لها واعتماد طرائق جديدة للإنتاج وعرضه وتوزيعه.
- إدخال تغييرات على الإدارة وتنظيم العمل وظروف العمل ومهارات القوة العاملة.

وحسب أحمد بونفور"الابتكار يجب أن يكون مرنا، ليس في معناه الكلاسيكي (ابتكار المنتجات أو الطرق) ولكن في معناه الشامل والعام حسب الوضعيات، التطبيقات، المراحل والمدخلات الموجودة من قبل. وهذا ما يعطي معنى أوسع للابتكار الذي لا يقتصر على منتوج أو خدمة جديدة."[3]

---

[1]- عبد الحميد زعباط، "**نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة جامعة الجزائر، العدد 10، 2004،ص5.

[2]- R.E. Baxter and Evan Davis, **The Penguin Dictionary of Economics,** fifth edition London, 1992). p. 215.

[3]- ضيل فارس، **هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة الاقتصادية؟ والى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية؟** مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة،جامعة الجزائر،العدد10: 2014 ص2 .

ومن هذا المنظور أصبح للابتكار معنى أوسع، أي أنه على الأجير أن يطور معارفه من خلال ما يتوفر حوله من معلومات معرفية ثم عليه اختيار ومعالجة هذه المعلومات.

2- خصائص الابتكار

الابتكار عملية طويلة وتحتاج خبرات طويلة وموارد مالية. فهو يبدأ برغبة المؤسسات على تحقيق منتج حقيقي يحقق عائد مجزي إذا جرت من خلال الخطوات التنفيذية السليمة حتى تصل إلى الأسواق، وأهم خصائص الابتكار ما يلي:

1. المخاطرة شيء أساسي في الإبداع أو الابتكار لأنه في معظم الأحيان لا يكون لدى المخترع علم أو معرفة بما سيتوصل إليه في المستقبل. ولكن في معظم الأحيان إذا توصل المخترع إلى شيء جديد ومفيد قابل للتسويق يكون العائد مجزي، وفي كثير من الأحيان يكون الفشل في الوصول إلى شيء جديد هو الواقع، ولذلك يجب الموازنة بين البحوث للتوصل للاختراع وبين دراسة المخاطرة للتوصل إلى أفضل وانسب الحلول للإبداع[1].
2. الابتكار ظاهرة متعددة الأبعاد معقدة وترتبط بالسياق الذي تتم فيه، وأهم ما يميزها، أساسا، هو التغيير، ومن ثم لا بد من تمييزه عن الاختراع، فالاختراع لا يؤدي بالضرورة إلى الابتكار أو التجديد لكننا غالبًا ما نخلط بين المفاهيم، فالاختراع".... فكرة، أو رسم، أو نموذج لتجديد أو تحسين جهاز، أو منتج، أو عملية، أو نظام"، بينما التجديد لا يحدث إلا عند استغلال اختراع أو فكرة جديدة استغلالا تجاريا، وهو يحدث عند أول تداول تجاري للمنتج الجديد أو العملية الجديدة، أو النظام الجديد،

أو الجهاز الجديد، ويحدث الابتكار أو التجديد عندما يطرح في السوق منتج جديد، أو منتج خضع لتغيير ما، أو عندما تستخدم في الإنتاج التجاري عملية جديدة، أو عملية خضعت لتغيير، فعملية الابتكار أو التجديد هي الجمع بين أنشطة مختلفة (كالتصميم، والبحث، ودراسة السوق، وتطوير أساليب الإنتاج، وتغيير الهيكل التنظيمي، وتطوير العاملين، وغيرها) وهي أنشطة ضرورية لتطوير المنتج الجديد أو عملية الإنتاج ودعمهما[2].

3- الابتكار بمثابة استعداد أو قدرة عقلية مركبة من أهم مكوناتها:[3]

- الطلاقة وتتمثل في غزارة الأفكار.
- المرونة وتتمثل في تنوع الأفكار.
- الأصالة وتتمثل في ندرة الأفكار.

[1]-حكمت شريف النشاشيبي، مرجع سابق ص35.

[2]- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث : جامعة ورقلة، العدد 05 2012. ص10.

[3] - رضا السيد، **قياس وتطوير أداء المؤسسات العربية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، الأردن الطبعة الأولى، 2007ص 136.

وهناك علاقة وثيقة بين الذكاء والابتكار. ويتمثل الذكاء في القدرة على إدراك العلاقات المجردة بين الأشياء أو الموضوعات، وفي القدرة على التعلم، وحدة الفهم وسرعته ودقته وصوابه، ويوجد شبه اتفاق بين الباحثين على انه من أجل تحقيق نتائج إبداعية عالية لابد من حد أدنى من الذكاء.

4- يفرق الباحثون بين الابتكار الجذري والابتكار التراكمي، أما الابتكار التراكمي فيقوم على إدخال تحسينات صغيرة نسبيا في المنتجات والعمليات والإجراءات التي تكون خصائصها التكنولوجية قد سبق تحسينها أو تحديثها كإضافة رقائق متطورة من الالكترونيات.

ينجم النمو في اقتصاد مؤسس على المعرفة من عملية الابتكار في المنتوجات أو طرق الإنتاج الكثيفة بالمعرفة والذي يقودنا لأسباب عديدة لإدماج المساهمات الفكرية المؤسسة لنظرية النمو الداخلي فإذا اعتبر Solow التقدم التكنولوجي عاملا خارجيا ومستقل عن الآليات والمتغيرات الاقتصادية، فإنه حسب النموذج الجديد يعد التقدم التكنولوجي متغيرا داخليا.

ويمثل متبقي سولو مابين 50 إلى 70 % من النمو الاقتصادي على طول الفترة والذي يمكن تفسيره[1]:

- الاستثمار في رأس المال البشري؛
- البنى التحتية العامة والخاصة ذات الأداء الجيد؛
- التقدم التكنولوجي أو الابتكار.

الفرع الثاني: الاستراتيجيات المقترحة لدعم عملية الابتكار والتطوير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأوروجزائرية

يمكن للمؤسسات الجزائرية إتباع إستراتيجية الابتكار والتطوير إيجاد طرائق جديدة للقيام بالأعمال، ويمكن أن يعني ذلك تطوير منتجات وخدمات فريدة من نوعها، أو دخول أسواق متخصصة مميزة أو منافذ معينة من السوق، كما يمكن أن تشمل هذه الإستراتيجية إجراء تغييرات جذرية في عملية أو أكثر من عمليات الشركة كإنتاج السلع والخدمات أو توزيعها بطريقة جيدة وقد يدخل ذلك حد إدخال تعديلات هيكلية أساسية.[2]

حيث وفي ظل الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والتنافسية أصبحت المؤسسة الاقتصادية ملزمة بالبحث والتطوير والإبداع والتجديد ... في مختلف و وظائف ومجالات الإنتاج والعمليات والإدارة والتنظيم وتسيير الموارد المادية والبشرية وطرق الصنع و بما يساعد في التحكم الأمثل في الإنتاج كما ونوعا وتكلفة، وبالتالي تحسين أداء المؤسسة، مما تسمح لها بالتغلب أو مواكبة على الأقل ما يفرزه الاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد المعرفي من سلع وأساليب إنتاج جديدة بمواصفات جد متطورة، فوظيفة البحث

[1]:حمد صقر، سمير شرف، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها في تنمية الاقتصادات النامية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ،28سوريا، العدد20. ص3.

[2]:بلال بوجمعة &أ.د. شريف شكيب أنور ، **تفعيل عملية الابتكار والتطوير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: أمام التحديات الراهنة** الملتقى العلمي الدولي حول: **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة** يومي16 :و17 نوفمبر ،2018 جامعة قالمة، ص1.

والتطوير تعمل بلا شك على تدارك الفجوة التكنولوجية التي يسببها الاقتصاد الرقمي، خاصة في ظل غياب النقل الحقيقي للتكنولوجيا من الدول المتطورة إلى الدول المتخلفة.[1]

ولكن الوضعية المتأخرة في مجال الابتكار والتطوير، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، تبرز حاجة الجزائر إلى الاستثمار في مجال الابتكار والتطوير وفي العمليات الهادفة إلى تكوين رأس مال بشري حقيقي مستقر داخل البلد، وهذا بالنظر إلى العلاقة الهيكلية البارزة بين الابتكار وإحراز النمو الاقتصادي لدى المؤسسات، ولن يتأتى هذا إلا إذا توفرت مستلزمات أساسية نجمعها في:

1- تطوير وتنمية الموارد البشرية حسب احتياجات السوق، حيث يشكل مستوى تكوين و تأهيل الرأسمال البشري أحد المحددات الإستراتيجية لتطوير المؤسسات بصفة عامة، وفي هذا الإطار يجب:

- إنشاء مراصد وطنية ومؤسسات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار بالشراكة مع مراصد دول الاتحاد الأوروبي، ووظيفتها رسم الاستراتيجيات الوطنية لتثمين و تطوير رأس المال البشري قوميا وقطريا، ويكون من اختصاصها ما يلي:
- رفع وزيادة الأموال المخصصة للبحث والتطوير والموجهة للجامعات ومراكز البحوث وقيام هذه الأخيرة بتوقيع اتفاقيات شراكة مع مراكز بحث أوروبية.
- تدعيم البحوث العلمية لدى القطاع الخاص، من خلال الإجراءات والحوافز الجبائية للمؤسسات التي تبحث وتتطور، وإقامة حاضنات أعمال جزائرية أوروبية لاحتضان المشاريع المقاولاتية الناشئة .

2- توعية المستثمرين بأهمية مساهمة الابتكارات في عملية التنمية الاقتصادية من خلال:

- تقييم القيمة المضافة من عناصر الملكية الفكرية على المنتج.

3- يجب على المؤسسات أن يكون لديهم إمكانية تحديد ما إذا كانوا يمتلكوا أحد عناصر الملكية الفكرية وكيفية تقييمه كأحد عناصر رأس المال.

4- إنشاء سوق للابتكارات وقاعدة معلومات عن التقنيات الحديثة لتقديمها للمؤسسات التمويلية الباحثة عن فرص استثمار جديدة.

5- العمل على تطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، كالتركيز على عنصر التدريب بعقد اتفاقيات مع مراكز تدريب للكفاءات ومراكز التنمية البشرية في الصين، ماليزيا أو اليابان مثلا لأنه عليه أن تدرك كما أشار عالم الإدارة الأمريكي أن "الصناعات المعرفية، الأفكار منتجاتها والبيانات مواردها والعقل البشري أداتها[2].

[1]- عماري عمار "**الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراف المستقبل** "مجلة العلوم الإنسانية عدد14، قسنطينة، ديسمبر 2010 ص7 .

[2]- أ. بلال بوجمعة &أ.د. شريف شكيب أنور، مرجع سابق ص1.

6- التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث وبين المؤسسات الصناعية وذلك لتلبية احتياجات سوق العمل، والعمل على:[1]

- حث الشركات ومراكز الأبحاث والجامعات على استخدام المعلومات الفنية المتوفرة في براءات الاختراع وتدريبهم على كيفية حماية عناصر الملكية الفكرية التي في حوزتهم.
- معظم التكنولوجيا تأتي وتنتج من الشركات التي لديها فكر تقدمي ومن مراكز الأبحاث ومن الجامعات ولذلك يجب الربط والتعاون بينهم.
- عقد اتفاقات لوضع إطار للتعاون الهدف منها هو خلق قنوات اتصال بين الجامعات ومعاهد البحث العلمي وبين المؤسسات الاقتصادية.
- تطوير برامج تعليم للابتدائي والمتوسط عالمية وحديثة مع ضرورة تدريب المعلمين والأساتذة في المدارس على تعليم التلاميذ كيفية الاختراع عن طريق الممارسة وتنمية قدرتهم الابتكارية واستخدام المعلومات المتوفرة من البراءات والتعريف بحقوق الملكية الفكرية.

7- تخصيص جزء من استثمارات المؤسسات الاقتصادية للبحث والابتكار في مختلف نشاطات المؤسسة، وتوفير مستلزمات المناخ التعاوني الذي يسمح بتلقي الأفكار والاقتراحات خاصة من العاملين.

8- حماية وتسويق نتائج البحوث العلمية من خلال ثقافة وآلية للحماية الفكرية والإبداعية لدى المتعاملين الاقتصاديين.

9- تشجيع الإبداع والتطوير والتجديد والإضافات والتحسينات... وأن لا تترك هكذا كعمل فردي؛ بل يثمن كل مجهود وفق إطار رسمي داخل المؤسسة ويعتبر وظيفة مركزية يجب أن يحفز بمكافاءات مالية مع إدخاله كشريك في مداخيل المنتج الجديد كبيرة حتى تشجع كل من لديه موهبة.[2]

10- إنشاء خدمات لتشجيع الابتكار الغرض منها:[3]

- تسلم وتقييم المشروعات الإبتكارية.
- تقييم مدى احتمال نجاح المشروعات
- مساعدة المشروعات الواعدة.
- توفير مساعدات وإتاحة المعلومات المتخصصة، وتوفير الاستشارة والتوجيه الصحيح للمبتكرين.
- توفير كافة الإرشادات اللازمة للمبتكرين.

---

[1]- كورتال فريد، " **الفقر مسبباته، آثاره و سبل الحد منه....حالة الجزائر**"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر و التعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، عدد02 :مارس 2014 ص 11.

[2]- مدحت أيوب، **اقتصاد المعرفة طريق ماليزيا إل العولمة**، مجلة ماليزيا والعولمة،برنامج الدراسات الماليزية، كلية اقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، 2010 ص 8.

[3]- كمال مرداوي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر** ، "ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة تلمسان – يومي29 – 2004/11/30.

11- ربط المستثمرين بالمبتكرين لتمويل المشروعات الإبتكارية وذلك بإعداد قواعد بيانات للمخترعين وللمستثمرين والتوفيق بينهم، فالمنظمات وفق الإستراتيجية الابتكارية إمّا أن تكون قائدة أو تابعة أو نسخة مكررة، والقيادة مهمة صعبة وعسيرة ينبغي بذل الجهود من أجل الوصول إليها.

12- تخصيص أموال كافية لتجسيد الإنجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تمت في مخابر ومؤسسات البحث والتطوير وغير مجسدة في حيز لاستثمار.

13- يجب على الحكومات إعداد وتبني سياسة لتنشيط الابتكارات منها:

- دعم الابتكارات من خلال مؤسسات متخصصة لتقديم الخدمات، وتمويل بعض هذه الابتكارات وإلغاء الضرائب عنها.
- يجب على الحكومات إعداد وتبني سياسة لتنشيط الابتكارات.
- التركيز على الإجراءات الفعالة لدعم الابتكارات والبرامج البحثية ونقل التكنولوجيا
- تبسيط القوانين والتنسيق بين الوزارات لخلق مناخ لتشجيع الابتكار.
- رصد ميزانية لتقديم المساعدات الفنية والمالية لحث المؤسسات على الاختراع وتسجيل الاختراعات.[1]

14- العمل على تشجيع وتطوير مقاولات ذات صبغة ابتكاريه: وذلك من خلال تثمين البحث والابتكار، وهذا عن طريق توفير الموارد البشرية والتجهيزات اللازمة، وكذا الاستفادة من الخدمات الاستشارية وتمثل حاضنات المشاريع الابتكارية ومشاتل المقاولات الابتكارية أمثلة لبيانات توفر فرص النجاح لعملية الابتكار وخاصة عند بداياتها. ولتفعيل الأفكار والابتكارات الصالحة للتطبيق ينبغي العمل على ما يلي:[2]

- التعاون مع أكثر العملاء ابتكارا في تصميم منتجات جديدة والعمليات مستحدثة.
- تمكين العملاء من التعاون في حل المشكلات التي تواجه كل منهم في استخدام منتجات المؤسسة، وتطوير الحلول التي تقدمها المؤسسة لهذه المشكلات والتوسع في منتجاتها للوفاء باحتياجاتهم.
- تزويد العملاء بالأدوات اللازمة لتصميم حلول مفصلة لمشكلاتهم فيما يتعلق باستخدام منتجات المؤسسة.

[1]-حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،الأردن، 2012 ص15.

[2]- Patricia B. Seybold, **Outside Innovation: How Your Customers Will Co:Design Your Company's Future,** Publisher: Collins, ISB0061135909, October 2006, P: 432

المبحث الثالث : الإجراءات المكملة لإنجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروبية

اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهنا تبرز المعرفة أو المعلومة كعامل اقتصادي. وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها العنصر الأساسي لهذا الاقتصاد. إلا أن استفادة الجزائر من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المسار التنموي في ظل اقتصاد المعرفة مكتنف بتحديات وفرص، فمن جهة هناك تهديد توسيع الهوة المعرفية الراهنة من قبل الدول التصنيعية، وبالتالي رفع التحدي ومواكبة التطور الحاصل في هذه الدول.

المطلب الأول: اقتصاد المعرفة كأداة لإنجاز سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: آليات اقتصاد المعرفة ومساهمتها في سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

لتطبيق وتفعيل سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات معينة، هناك بعض الآليات نقترحها على النحو التالي:[1]

1- الآليات الاستثمارية:

وهذا يعني استيعاب المعرفة وتوليدها وإنتاجها ونشرها عبر كافة القطاعات الاقتصادية. ومن أمثلة هذه الاستثمارات: الاستثمار في البرمجيات والأجهزة المكونة لها والبنية التحتية.

أولا: آليات ترتبط بالمورد البشري:

إن الاستثمار في رأس المال البشري يهدف للحصول على مداخيل أكثر من التكاليف التي يتطلبها. أي الحصول على منافع سواء للفرد أو للمجتمع. فالفرد الذي يحصل على قدر معقول من التعليم والتدريب يمكن الحصول على وظيفة أفضل فيزداد العائد النقدي.

التحول النوعي في طبيعة الموارد البشرية العاملة في مختلف منظمات الأعمال، وظهور أهمية كبرى للقدرات الفكرية. أدى ارتفاع أهمية ودور المعرفة في انجاز الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة الاهتمام بالقدرات الفكرية.[2]

تشير بعض الدراسات إلى أنه عندما تكون نسبة رأس المال البشري إلى الناتج المحلي الإجمالي عالية في مجتمع معين، ينحو اقتصاده إلى النمو السريع وذلك لسببين: الأول هو أن رأس المال البشري يسهل امتلاك التكنولوجيات العالية من الدول الرائدة، وذلك يأتي عن طريق عمال تلقوا التعليم الثانوي أو أكثر، والثاني هو أن رأس المال البشري يصعب تعويضه مقارنة برأس المال المادي.[3]

---

[1]- اقتصاد المعرفة والتنمية في الدول العربية،على الموقع الالكتروني http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1933 تاريخ الاطلاع 2019/03/04

[2]-حسنين توفيق إبراهيم، **الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط1 2009 ص25.

[3]- حسين عبد المطلب الأسرج، **تعزيز تنافسية الصناعات العربية في ظل اقتصاد المعرفة** مجلة العلوم الانسانية، السنة5، العدد35، خريف2007، هولندا متاح على في موقع المجلة WWW.ULUM.NL تاريخ الإطلاع 2020/06/03 على الساعة 14:15

ومن جهة أخرى أدت التطورات المستمرة التي يتميز بها الاقتصاد المعرفي إلى التقادم السريع للمعارف والأفكار، الأمر الذي أصبح يفرض على منظمات الأعمال امتلاك مورد بشري له القدرة على مواكبة تلك التغيرات ومسايرتها وله القدرة على إنتاج المعرفة باستمرار.

ترجع أهمية الاستثمار في الموارد البشرية بشكل عام إلى التغيرات المتوقعة في نوعية المهارات المطلوبة في المستقبل، حيث ستتحول من المهارات اليدوية إلى المهارات الفكرية.[1]

ثانيا: آليات ترتبط بنشر ودعم وتنمية ثقافة المعرفة:

أي المعرفة أساس قيام العمليات الاقتصادية من إنتاج وتوزيع وتسيير وغيرها، حيث يوجد تزايد في استخدام المعلومات في تكوين السلع والخدمات، وسيطرة المعلومات على مختلف مجالات الحياة وبروز صناعة المعلومات باعتبارها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد.

حيث ينمو هذا الاقتصاد ويتأصل وجوده في ظل ثقافة المعرفة التي تتضمن الإبداعات والاختراعات ونواتج التكنولوجيا، ودور المعلومات وأهميته، وتعظيم قيمة العلم والعلماء والبحث العلمي ونتائجه وتطبيقاته عبر مختلف مجالات الحياة.

من ناحية أخرى يعتمد الاقتصاد المعرفي وتناميه على شبكة جيدة محكمة لإدارة المعرفة والتحكم فيها، تعنى بالمعلومات والحاسبات وتكنولوجيا الاتصالات.

ومن المسلّم به أن إنشاء هذه الشبكة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، يشكل أهم الأسس والدعامات التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، ويمكن القول أن قدرات الدول على إنشاء هذه الشبكة، ومدى ما تتوافر لها من إعتمادات مالية، وآليات تنفيذية وإجرائية، يمثل حجر الزاوية في الأداء الاقتصادي المستقبلي القائم على المعرفة لهذه الدول.[2]

ثالثا: آليات ترتبط بدعم وتنمية ونشر ثقافة الإبداع:

حيث تمثل عمليات دعم وتنمية ونشر ثقافة الإبداع والابتكار وآلياتها، إحدى الأسس الهامة التي تقود اقتصاد المعرفة. وتدعم نموه وتجدد نواتجه وعوائده، ومن ثم فإن تفعيل هذه الآليات يمثل ضرورة معرفية.

كما تشكل عمليات تعظيم قيمة الإبداع الفردي ودعمها آلية بالغة الأهمية بحيث يتقلد رواد الإبداع وصناعة مواقع رفيعة المستوى ماديا ومعنويا، بحيث يتناسب التقدير المادي والمعنوي مع الجهود المخلصة المبذولة من العلماء والباحثين في مختلف المجالات.[3]

وقد أفرزت هذه التغيرات في منظور الثروة وقيمتها وعائدها، تنامي القيم المضافة للمعرفة والتكنولوجيا وتطبيقاتها، وتداعيات تأثيراتها في حياة الناس والمجتمعات وما يتطلبه ذلك من تحديث.

---

[1] -Khalfaouihoucine : la **science en algerie, la science en afrique a l'oube de sicle** paris2001, p21.

[2]- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 35.

[3]- إيرينام أساذتشايا (ترجمة عارف دليلة): الكينزية **الحديثة تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد**، دار الطبعة للطباعة والنشر ببيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1979. ص95.

وبات تقدم الدول والمجتمعات وتحديث واقعها، مرهون بتفعيل آليات المعرفة إقتناءً واكتسابا واستيعابا وتوليدا وإنتاجا وتوظيفا في مختلف مجالات الحياة.[1]

2- معوقات وسبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة

من بين معوقات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة: نذكر منها:

- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماد على الريع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا.

- غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالانترنت خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والأقمار الصناعية.

- انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة، بل وتبني مواقف سلبية منها أحيانا.

- الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

- غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الالكترونية في ظل انفتاح الأسواق وانتشار الشبكة العنكبوتية.

- الافتقار للمواد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع اقتصاديا من المعلوماتية والمعرفة وتكنولوجيا الاتصالات.

أما عن سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة واستفادتها من تكنولوجيات المعلومات، يتوجب عليها اتخاذ العديد من التدابير نذكر منها(2):

- تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج المعلوماتية، واستعمالها لتطوير أو خلق صناعة محلية، مما يسمح بزيادة صادرات بلدنا وكذا عدم الاعتماد الكبير على البترول.

- إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة، فكلما زادت قدرات العاملين المعرفية زادت قدراتهم الذهنية وزادت قدراتهم الإبداعية.

- جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في البنى التحتية لاقتصاد المعرفة.

- تعميم استخدام الانترنت من خلال توسيع شبكاتها، وتخفيض أسعارها لتكون في متناول الجميع، فلا يمكن للجزائر الاندماج في اقتصاد المعرفة دون إيلاء الأهمية اللازمة للانترنت وتوسيع دائرة المتعاملين بالشبكة العالمية[2].

- زيادة الإنفاق الحكومي العام المخصص للبحث والتطوير، والاهتمام بمراكز البحوث والدراسات.

لقد خطت الدول المتقدمة خطوات كبيرة في مجال اقتصاد المعرفة، نظراً لما تتوفر عليه هذه الدول من تكنولوجيا عالية ومستويات عالية من التطوير والإبداع بالشكل الذي يزيد من القدرة التنافسية ويحقق الاستدامة اللازمة[3].

---

[1]- بن أشنهو عبد اللطيف، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2008، ص45.

[2]- سالمي جمال، **سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**، مجلة العلوم الإنسانية بسكرة،العدد08 سبتمبر، 2015 ص ص111—112.

[3]- نفس المرجع ص 114-115.

أمّا بالنسبة للجزائر، فاندماجها في هذا الاقتصاد الجديد يطرح أمامها فرصاً وتحديات كبيرة، فالفجوة المعرفية كبيرة، لكن مواعيد الاندماج وفرصة التأهيل تفرض حتمية التفكير في الرفع من مرتكزات اقتصاد المعرفة.

الفرع الثاني : دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد المعرفة

تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة للاستفادة من استخدامات المعرفة بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء، وذلك لمواكبة متطلبات الاندماج في اقتصاد المعرفة، إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الميزة التنافسية تعني عدم حاجة البلد لميزة نسبية لكي ينافس في الأسواق الدولية، و أنما تنافس من خلال الاعتماد على التكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج ونوعية الإنتاج.

1- الطبيعة المتغيرة للقدرة التنافسية في اقتصاد المعرفة

تتجسد إحدى السمات الأساسية في اقتصاد المعرفة في تزايد تركيز القيمة المضافة بعيدًا عن حلقات الإنتاج (لاسيما الإنتاج المعتمد على كثافة العمالة)، لصالح الحلقات أو المراحل المعتمدة على الكثافة التكنولوجية والمعرفية في سلسلة القيمة. وبناء على ذلك أصبحت هذه العوامل تشكل الطريق الحديث للمنافسة، المصحوبة بزيادة القيمة.

المفهوم الأساسي للميزة التنافسية يرجع إلى "Chmberlin" "سنة 1939، ويعتبر Selznick من ربط الميزة بالمقدرة التنافسية سنة 1959، وبعد ذلك جاء التطور التالي للميزة حينما وصف Schendel و"Hofer الميزة التنافسية بأنها الموضع الفريد الذي تطوره المؤسسة مقابل منافسيها عن طريق نمط نشر الموارد، وبعد ذلك جاء "Day"سنة 1984و"M.PORTER"سنة 1985 و وضعوا الجيل التالي من الصياغة المفاهيمية للميزة التنافسية، حيث اعتبروا الميزة التنافسية هدف الإستراتيجية المتغير التابع، وليس شيء يستخدم ضمن الإستراتجية، وتبريرهم لذلك هو أن الأداء المتفوق يرتبط بالميزة التنافسية" 1990."سنة "Defillipi "وReed ولقد وضع أستاذ إدارة الأعمال الأمريكي" مايكل بورتر[1]" صاحب نظرية الميزة التنافسية نموذجا لقياس التنافسية بالاستناد إلى الأسس الجزئية، وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الشركات وليس بين الدول، في حين يستند نموذج القدرة التنافسية المعتمد من قبل تقرير التنافسية العالمية إلى الأسس الكلية، وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الدول[2].

وفي ظل تصاعد الدعوة إلى دفع القدرة التصديرية للدول، قام بورتر بتطوير منهجه وتطبيقه على مستوى الاقتصاد الكلي لبيان العوامل التي تكسب منشآت اقتصادية معينة مزايا تنافسية في التعامل في الأسواق العالمية.

[1]- منير الحمش، مرجع سابق ص84.

[2]- أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاستثمارية العربية دراسة مقارنة(تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010 ص145.

وانطلاقا من ذلك صنف" بورتو" العوامل المحددة للميزة التنافسية في نشاط معين بأربع مجموعات تتمثل في ما يلي:[1]

- ظروف عوامل الإنتاج ومدى توفرها.
- ظروف الطلب من حيث حجمه وأهمية تأثيراته وأنماطه.
- وضع الصناعات المرتبطة والمساندة لذلك النشاط ومدى وجودها.
- الوضع الاستراتيجي والتنافسي للمؤسسة من حيث وجود البيئة المعززة للقدرة التنافسية.

وبناءً على أن مفهوم القدرة التنافسية واسع ويتجه نحو ثلاثة مستويات (المؤسسة، القطاع، الدولة).

فالتنافسية على صعيد المؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من الشركات العاملة في صناعة معينة، وهاتان الأخيرتان تختلفان عن تنافسية دولة تسعى إلى تحقيق معدل مرتفع ومستدام لمداخيل الأفراد، وعليه سنكتفي بتناوله من جانب الدولة الذي يهمنا في هذه الدراسة.

مفهوم التنافسية على مستوى الدولة يتعادل مع مصطلح رفاهية الدولة، وأن تنافسية الدولة تتسع لكي تشتمل على العديد من العوامل مثل الإنتاجية والابتكار التكنولوجي والاستثمارات وأسعار الصادرات والواردات وميزان رأس المال وظروف العمل والضرائب و الاستقرار السياسي، وغيرها من العوامل.[2]

ويعرف **تقرير التنافسية العالمية** الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أن القدرة التنافسية هي قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة، حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني.

ويشير **بورتر** إلى أن المفهوم الوحيد الشامل للتنافسية على مستوى الدولة هو إنتاجية الدولة، وأن رفع مستوى المعيشة داخل الدولة يتوقف على قدرة شركات الدولة على تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية وزيادتها عبر الزمن، الأمر الذي يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر لدخل الفرد.

وانطلاقا من أن مفهوم التنافسية يستخدم على مجال واسع بمعايير متفاوتة وغير محددة، واحتوائه على الكثير من المتغيرات الاقتصادية وغيرها، فإنه يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها تتمثل في الكيفية التي تستطيع بها الدولة أن تستخدم تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقق

---

[1]- أ.بوجمعة بلال &أ .محمد مسعودي، **التحالفات الإستراتيجية ودورها في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**– حالة الجزائر: منتدى جامعة عنابة،2008. ص ،10

[2]- UNCATAD, Environment, International competitiveness and development lessons from Epirical studies TD/B/WG,6/10, 12 sep, No (7964C1),1995،p4.

لنفسها التفوق والتميز عليهم. وبالتالي فإن القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها.[1]

2- محددات استدامة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد المعرفة

وبما أن الميزة التنافسية لبلد ما تقاس بقدرته على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى المعيشة لأفراده، فإن أهم المحددات التي تؤثر في هذه القدرة هي معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي لما لهما من أثر كبير في رفع معدل الدخل الفردي إذا ما تم توجيههما إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية.

وفي تحليل Porter تسأل عن المحددات الأساسية التي تضمن توافر بيئة محلية مواتية لخلق القدرة التنافسية؟[2]

بتطبيق نموذج Porter يجب على المؤسسة الجزائرية يجب اتخاذ مجموعة من التدابير لتنمية القدرة التنافسية المستدامة وهي:[3]

- ضرورة تحديد المؤسسات لأهدافها في نطاق مجال نشاطها، أي تتبنى إستراتيجية محددة لتحقيق ميزتها التنافسية وضمان استمراريتها (إستراتيجية خفض التكلفة، تنويع المنتج، التركيز، ...)
- أن تتعامل المؤسسات مع كافة الأنشطة التي تقوم بها (إنتاج، تسويق، توزيع، خدمات ما بعد البيع)، على أنها حلقات في سلسلة واحدة (سلسلة القيمة).

أما المحددات الرئيسية للقدرة التنافسية لمؤسسة فهي كالآتي:

- عوامل الإنتاج كأحد محددات القدرة التنافسية، لا يمكن الاعتماد في خلق القدرة التنافسية للمؤسسة على عوامل الإنتاج فقط، فقد تقود الندرة النسبية لعوامل الإنتاجوتدفع المؤسسة إلى الخلق والابتكار، بل أنها تشكل أحد محددات الميزة التنافسية والتي يمكن الحصول عليها من خلال الخلق والتجديد أو الاستيراد من الخارج عند الضرورة.
- الطلب المحلي كأحد محددات القدرة التنافسية.
- ضرورة دراسة خصائص الطلب المحلي ونوعيته ومدى تقدمه وسرعة تشبعه وقدرته على أن يعكس الذواق العالمية، فوجود طلب أكثر تطورا وتعقيدا وسريع التشبع ويتفق مع متطلبات السوق العالمي كثيرا ما يدفع على التجديد و التطوير الذي هو جوهر التنافسية.
- تركيز إستراتيجية التصدير للدول الإفريقية الفقيرة مثلا، والتركيز على تصدير منتوجات معينة.
- إستراتيجية المؤسسة و أهدافها وسيادة المنافسة المحلية.

[1]- منى طعيمة الجرف، **مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية**، الطبعة الثانية جامعة القاهرة 2012 ص9.

[2]- حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة،1الأردن، .20012 ص78.

[3]- منى طعيمة الجرف،نفس المرجع، ص 10.

يتضمن هذا المحدد الدور الهام الذي تلعبه المنافسة في السوق المحلي في صناعة القدرة التنافسية للمؤسسة، إذ تدفع المنافسة المحلية المؤسسات على البحث عن صور للمنافسة غير السعرية، من خلال التجديد والتطوير و رفع مستوى كفاءة وجودة المنتج، ومن ثم فنجاح المؤسسة في التنافس محليا يؤهلها للولوج إلى الأسواق الدولية.

وتلعب عملية تطوير الكفاءات دورا هاما في تحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد مبني على المعرفة،وتعني الكفاءة أو الكفاءات مجموعة من المعارف النظرية والعملية والسلوكية التي تتجمع في تنسيق ديناميكي يفرض على المؤسسات اليوم صقلها وتطويرها من خلال العديد من أساليب التكوين والتطوير والتعلم والتدريب، والتي تمس مختلف الجوانب العملية والسلوكية والعلمية للكفاءة، حيث تساهم هذه الأساليب في خلق كفاءات إستراتيجية متجذرة في ثقافة المؤسسة مشكلة بذلك واحدة من موارد المؤسسة المعرفية في ظل سياق اقتصادي عالي التنافسية، ويمكن توضيح دور تطوير الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية من خلال الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (4-11): دور تطوير الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية

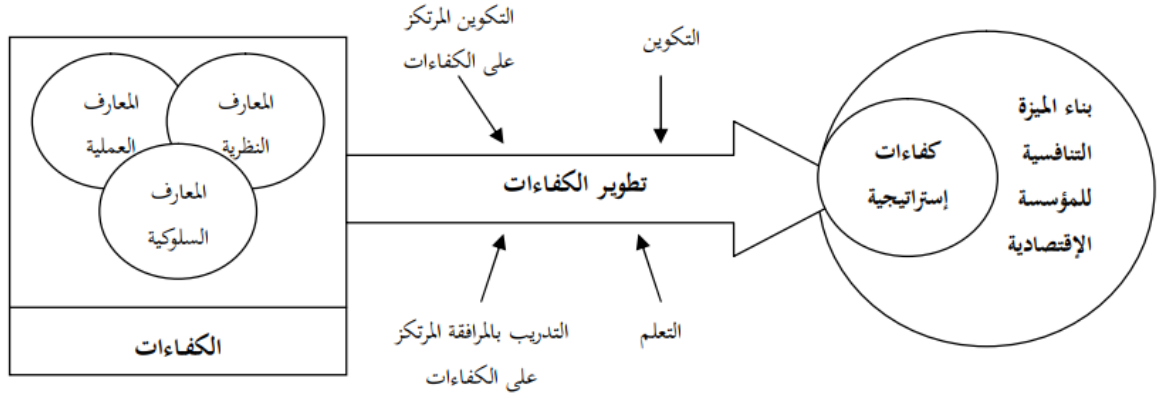

المصدر: صولح سماح & أ. ربيع مسعود ،دور تطوير الكفاءات في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى العلمي الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و الابتكار في ظل الألفية الثالثة يومي: 16 و 17 نوفمبر 2008 قالمة، ص130.

ولبناء قطاع تنافسي، لا بد من الالتزام بعدة أركان أساسية:[2]

1- المحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة.

تشير البحوث والأدبيات الحديثة حول الدول النامية أنه توجد حاجة ماسة لخلق بيئة عامة داعمة للاستثمار الخاص، وكذلك لتأسيس الشركات، ونموها ويجب على الحكومة أن تسرع جهودها الرامية إلى إزالة أوجه الخلل التي تشوب السوق وتعالج إخفاقات السوق في الاقتصاد بوجه عام.

2- التكامل الوثيق بين السياسات التصنيعية والعلمية والتكنولوجية والتعليمية.

[1]- ، منى طعيمة الجرف، مرجع سابق، ص 55.

[2]- حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ص05.

لإقامة تلك الأواصر من التعاون، يجب أن يتم التغلب على العوائق المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وانعدام التنسيق بين الأطراف المختلفة. فبدون وجود آليات فعالة للتنسيق بين السياسات، وكذلك بين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ، ستظل جهود التنمية مشتتة، ومفككة، وغير مترابطة، ولن يكون لها سوى تأثير ضئيل – إن وجد – على القدرة التنافسية للقطاع.

3- تطوير وتنمية البنية الأساسية العلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي.

مع تزايد دور المدخل المعرفي في الإنتاج والتحول الناتج عن ذلك في طبيعة القدرة التنافسية، أصبحت البنية الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل اقتصادي في عالم اليوم. فبدون قوة عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة، وأساس قوي من البحث والتطوير والابتكار، والتعليم المستمر، والروابط القوية بين العلم والتعليم من جهة وبين العمل الاقتصادي من جهة أخرى، ستظل القدرة التنافسية تتآكل على المدى الطويل وينبغي أن يتخطى الدور الحاسم للنظام التعليمي على وجه الخصوص هذه الوظيفة الاقتصادية المباشرة.

التركيز على تطوير قطاعات معينة وليس كلها أي النشاطات التي تمتلك فيها ميزة نسبية وتمتلك فيها موارد وإمكانيات تؤهلها للرقي بها كالسياحة الصحراوية مثلا، الطاقة الشمسية، قطاع الفلاحة والصيد البحري، نشاطات المناولة...إلخ[1].

المطلب الثاني: مقومات نجاح سياسة الاستثمار الأجنبي في الجزائر

الفرع الأول : دور الترويج في دعم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

1- شروط الترويج للاستثمار

يجب الوعي بأن نشاط الترويج وحده ليس كافيا لجذب الاستثمارات والمستثمرين إلى القطر إذا اكتشف المستثمرون أن الإجراءات الإدارية تشكل عائقا رئيسيا أمام تنفيذ مشروعاتهم الاستثمارية مما قد يدفعهم إلى صرف النظر عن المضي قدما في تنفيذ استثماراتهم، وفي هذا هدرٌ لفرصٍ استثمارية مؤهلة وهكذا فإن هيئات الاستثمار لا يمكن أن تكون بمعزل عن البيئة الاستثمارية بمكوناتها المختلفة. وتكمن مصداقيتها في النهاية في قدرتها على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه ورعاية إسهامه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولها.

يمكن تمثيل الترويج للاستثمار بتسويق سلعة أو خدمة تنتجها شركة خاصة[2]، إذ تحاول هيئة الترويج إقناع عملائها من المستثمرين بشراء منتج وهو الاستثمار في إحدى الفرص المتوافرة في القطر. وكما هو معلوم فإن تسويق السلعة المصنعة يتم على مرحلتين: ترتكز الأولى على التعريف بالمنتج وتكرس

[1]- سين كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع:عمان، ط الأولى ،2011، ص95.

[2]- لويس تيولز، **تبني سياسات الإصلاح: الدور المحوري لهيئات ترويج الاستثمار، تقرير الورشة الإقليمية: تقنيات ترويج الاستثمار في البلدان العربية**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي "فياس"، الأردن، 30:31 أكتوبر، 2010، ص 28.

الثانية للتعريف بجوانب الجذب في السلعة. يسير ترويج الاستثمار على المنوال نفسه إذ يبدأ بالتعريف بالقطر وينتهي بترويج فرص محددة للاستثمار.

ولعل خبرة الشركات في تسويق منتجاتها السلعية أو الخدمية مفيدة لهيئات ترويج الاستثمار. وإذا أنفقت الشركات الخاصة على تسويق سلعة ضعيفة أو خدمة غير مكتملة فإن في ذلك مضيعة للموارد. وفي واقع الأمر فإن تسويق سلعة أو خدمة لا تتوافر لها شروط الجودة تلحق ضررا بالشركة على نحو أكثر مما يلحقه عدم تسويق السلعة أو الخدمة.

وفي حالة الدول التي تروج للاستثمار فيها فإن معالجة حالة القصور في السلعة التي تسوقها الدولة المعنية تكمن في التخلي عن السياسات الطاردة للمستثمر وإزالة التعقيدات التنظيمية والإدارية المعيقة لعمل الإدارة التنفيذية لمشروع الاستثمار الأجنبي في تلك الدولة. وإذا اقتنع مستثمر ما بزيارة بلد للنظر في إمكانية الاستثمار فيه فقد تصده عن ذلك الصعوبات التي واجهها المستثمرون من واقع تجربتهم المباشرة. وكما في حالة السلعةأو الخدمة فقد لا يجد المستثمر نفسه منجذبا نحو تلك الدولة حتى لو تم إصلاح الخلل الذي لامسه المرة الأولى، وهذا من شأنه أن يلحق ضررا يؤثر على تسويق فرص الاستثمار في تلك الدولة في المستقبل.

إن متابعتنا وتحليلنا لمناخ الاستثمار في الجزائر يجعلنا نؤكد على وجود العديد من العوائق التي تؤدي إلى تشكيل صورة سلبية وانطباع سيئ لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب، وعليه يصبح من العاجل التدخل لأجل تقليص هذه المعوقات ثم القيام ببناء الصورة الجيدة من خلال الترويج الجيد للفرص الاستثمارية المحتملة.[1]

الفرع الثاني: أهمية التسويق في الترويج للاستثمار

لقد أكد العديد من الباحثين على أهمية استعمال تقنيات التسويق من أجل جذب المستثمرين الأجانب لبلد ما (Wells et Wint، 1990، Texier et Valla 1991 ، Kotler et Debois1994)،[2]وقدأشار (Aharoni1996) على أهمية وضع البلدان النامية لبرامج تسويقية بهدف الاتصال مع الخارج حول فرص الاستثمار المعروضة في البلد، أي أنه يتوجب عليها تقليل الخطر الذي يلمسه المستثمر عندما يفكر في الاستثمار في بلد أجنبي، ويجب أن تقوم هذه الأنشطة على تحليل حاجيات المستثمرين.

وإذا اعتبرنا المكان المراد ترقيته والترويج له كموقع للاستثمار وطبقنا عليه عناصر المزيج التسويقي المعتمدة في تسويق المنتجات لوجدنا بعض الفروقات الأساسية بينهما:

- على خلاف بقية المنتجات أو الخدمات التي تتضمن مكونات من السهل تحديدها، فإن "المنتج البلد" يتطلب تفكيرا معمقا، لذلك فإن استخدام تقنيات التسويق في هذا المجال تعتبر أكثر تعقيدا.

[1]- حمدي أحمد، **اقتصاديات المالية العامة و اقتصاد السوق**، دار المصرفية اللبنانية، بيروت،لبنان،1.2004 ص102.

[2]- Hubert Brossard, **Agence de promotion et investisseurs étrangers: Processus de collecte d'information et services aux investisseurs,** thèse de doctorat en économie, Université de Neuchâtel, 1996، p. 34.

- يرى بعض الباحثين المتخصصين في علوم التسويق مثل (Watzke1987) عند تناول مسألة تسويق المكان كمنتج إمكانية الاحتفاظ بالمتغيرات الأربع الأساسية (السعر، المنتج، التوزيع، الاتصال)، بينما يتجاهل آخرون مثل (Kostecki1992) التوزيع، وفي هذا الإطار فإن هذا المنتج يتم اعتباره كأحد عناصر المزيج التسويقي، فبعض مكونات هذا المنتج لا يمكن تغييرها كالمناخ وسعة السوق، بينما يمكن التأثير على مكونات أخرى مثل الهياكل القاعدية كالنقل وتأهيل اليد العاملة، لذلك فالمقصود بالمنتج جملة العناصر الممكن التأثير عليها وتغييرها للاستجابة لحاجيات المستثمرين من أجل خلق مناخ استثماري مشجع. فالمنتج المكان يشمل مجموع الحوافز والمعلومات الخاصة التي تنشرها الوكالة (وكالة ترقية الاستثمار) للمستثمرين المحتملين وفي بعض الأحيان الدراسات الخاصة الموجهة لمستثمرين معينين.

ويعتبر تسويق الإقليم نوعا خاصا من تسويق الخدمات، هذه الخدمات تتميز بتعقيدها الأمر الذي أدى ببعض المختصين في التسويق إلى أن يطلقوا عليه عبارة المنتج المركب،فالمستثمر من الصعب عليه التمييزبدقةمابينالخدماتوالخصائصالمقترحةعليهفيمكانهاومقارنتهابمكانآخر .وتتميز هذه الخدمة كذلك بأنها تتوقف على العديد من الموردين. فإذا كانت الوكالة (ANDI في حالة الجزائر) هي المسئولة على تسويق المكان فإن نوعية الخدمة المقدمة للمستثمر تتوقف على مدى تعاون العديد من الشركاء العموميين والخواص المشاركين في عرض الخدمات،لذلك نتكلم عن نظام الترويج الذي لا تمثل الوكالة إلا أحد عناصره المركزية[1].

الجدول رقم (4-19): مستويات المكان كمنتج ودرجة تدخل التسويق فيه

نوعية المتغير	مستوى التدخل التسويقي	مثال
قابل للتغيير على المدى الطويل	ضعيف : الاتصال	المناخ
يتغير على المدى الطويل سياسات اقتصادية ط.أ	ضعيف: الاتصال، مشاركة الوكالة في تحديد السياسة الجديدة	التكوين
يتغيير على المدى القصير سياسة اقتصادية ق.أ	متوسط: الاتصال، الوساطة، التفاوض	الحوافز
خدمة حسب الطلب	قوي: الخدمات المقدمة للمستثمرين (للمؤسسات والأفراد)	البحث عن العقار

Source : Hubert Brossard،op.cit، p.46

يحدد لنا الجدول السابق مجالات تدخل الوكالة وصلاحياتها، فالوكالة يمكنها التدخل بالنسبة للمجالات القابلة للتغيير في المدى القصير (الحوافز، القوانين، الإطار التنظيمي)، أي الخدمات المقدمة للمستثمرين. في إطار اقتصاد الخدمات، فإن المقدم الأخير للخدمة (العرض) له دور كبير يلعبه باعتبار أن الخدمات المقدمة من طرف وكالة ترقية الاستثمار هي التي تسمح بالتقرب من حاجيات وتطلعات المستثمرين والتمكن من إيجاد الحلول المناسبة (حسب الطلب).

[1]- ربحي مصطفى عليان، **إدارة المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان– الأردن، .2005ص 95.

أ- السياسة التسويقية للترويج للمكان

يجب أن يقوم الترويج للاستثمار على مقاربة تسويقية تتمثل في "بيع صورة البلد" للمستثمر الأجنبي ويقوم بهذه المهمة الدقيقة والحساسة هيئة عمومية كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر. إن التحليل المفصل لأنشطة بعض الوكالات لترويج الاستثمار في بعض البلدان يسمح لنا بملاحظة وجود دورة حياة لأنشطة الترويج في الوكالة.

فالهدف الأول لهذه الوكالات هو إقامة صورة إيجابية للبلد لدى المستثمرين الأجانب، ولن يتحقق هذا الهدف إلا بعد أن تقوم الوكالة مسبقا بأنشطة دقيقة وخاصة لانتقاء والبحث عن المستثمرين المحتملين، وبعد أن يحضر هؤلاء المستثمرون تأتي مرحلة المتابعة والمرافقة والمساعدة التقنية لهم. لذلك فإن القيام بحملة ترويجية جيدة يجب أن يقوم على ثلاثة أسس هي:[1]

أ. تحسين صورة البلد المضيف لدى المستثمرين الدوليين من أجل إقناعهم بجدوى إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذا البلد، ويتحقق هذا الهدف من خلال القيام بحملات إعلامية عامة بهدف تعريف المتعاملين الأجانب بأن البلد يستجيب لكل الشروط الكفيلة بنجاح الاستثمار وأنه يتوفر على فرص حقيقية للاستثمار المربح.و يتم تحقيق هذا الهدف من خلال استخدام العديد من وسائل الترويج نذكر منها:[2]

- الإشهار في جرائد الأعمال والمشاركة في التظاهرات والمعارض الخاصة بالاستثمارات؛
- الإشهار في وسائل الإعلام المخصصة لقطاع معين؛
- إرسال بعثات تحسيسية وإعلامية للصناعيين في بلدانهم؛
- تنظيم ملتقيات حول فرص الاستثمار في البلد المضيف.

ب. بعد بناء الصورة الحسنة للاستثمار في البلد يتوجب العمل على تسهيل ظروف استقبال وإقامة الاستثمارات الأجنبية، ويكون هذا النشاط فعالا إذا تمكنت وكالة ترقية الاستثمار من إقامة علاقات وثيقة وشخصية مع المستثمرين المحتملين. ويتمثل الهدف من تقديم خدمات للمستثمرين هو تقليص نفقات الدراسة والبحث بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وتتمثل أولى هذه الخدمات في تقديم المعلومات حول البلد وإمكانيات الاستثمار فيه، كما يجب أن لا تتصف هذه المعلومات بالشمولية والعمومية بل يجب أن تكون دقيقة وحديثة وتستجيب لحاجات المستثمرين الأجانب، وفي مرحلة ثانية يجب القيام بتنظيم زيارات ميدانية للمستثمرين الأجانب نحو مناطق الاستثمار المستهدفة وربط علاقات شراكة بينهم وبين المستثمرين الوطنيين ويجب كذلك مرافقة هؤلاء المستثمرين أثناء المراحل الأولى لتنفيذ مشاريعهم.[3]

---

[1]- Jean:louis Mucchilli, **Multinationales globales et mondialisation**, Ed du seuil، Paris, 1998, p. 330.

[2]- C. A. Michalet, **la séduction des Nations, ou comment attirer les investissements,** éd :Economica, Paris 1999 P34.

[3]- عبد الشفيع محمد، **قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005. ص86.

ج. إن استهداف المستثمرين المحتملين يهدف إلى تحديد الشركات التي من الممكن أن تهتم بالمزايا والفرص الاستثمارية المتاحة ويتم ذلك عن طريق الاتصال المباشر بهم وتوفير كل المعلومات الخاصة بالاستثمار. ونظرا لدرجة الاختلاف بين المؤسسات المستثمرة من حيث مستواها التكنولوجي وحاجاتها لليد العاملة أو للهياكل القاعدية فلا يمكن أن يكون موقع استثماري معين أكثر جذبا لكل أنواع الاستثمار ومن أجل مضاعفة حظوظه يتوجب عليه أن يضع أولويات انطلاقا من تحليل موضوعي لوضعية السوق (ما هي الأجزاء من السوق الأكثر ربحية مقارنة بما يتميز به من خصائص؟) (في أي مجال له حظوظ أكبر لجذب حصة أكبر من المشاريع؟)، يمكن تحقيق عملية الاستهداف الفعال للمستثمرين الأجانب الذين تتلاءم مشاريعهم مع الأهداف العامة للتنمية من خلال استخدام مصفوفة (SWOT) التي تسمح بتحديد بعض القطاعات الاقتصادية وبعض البلدان الأساسية التي من الممكن أن تأتي للاستثمار، لذلك يصبح من الواجب أن يتم عرض فرص حقيقية ومدروسة للاستثمار.[1]

يتطلب تحقيق المهام الثلاثة السابقة الاعتماد على الأساليب التسويقية في الدعاية والإعلان وتطوير العلاقات العامة مع مجتمع رجال الأعمال، وفي هذا السياق، يتوجب على تقنيات التسويق أن تضع هدفا أساسيا يركز على العميل فتسويق الاستثمار يحتاج إلى عملية معقدة واتصالات متشعبة وتحليل متخصص. وهذا يتطلب أن يكون دور الإعلان أكثر من مجرد إتمام صفقة البيع لأن المهمة تتطلب بناء علاقة طويلة الأمد ووثيقة مع المستثمر.

ب- مراحل عملية الإعلان للترويج للاستثمار

تمر عملية الإعلان بأربعة مراحل تشمل ترقية الوعي، بناء الانطباع، وخلق النية ثم اتخاذ القرار.[2]

- **المرحلة الأولى**: ترقية الوعي يجب أن يركز الإعلان على جذب الاستثمار المطلوب. وأن يدور الإعلان في إطار السياسة الاستثمارية الكلية، ويستهدف الإعلان الناجح تعزيز "الوعي" بشأن سمعة البلد ويعكس استقرار بيئة الاستثمار ومدى ترحيبها بالمستثمرين، ومن جهة أخرى يستهدف توعية المستثمر بدرجة تميز الموقع الجغرافي وسهولة النفاذ للأسواق ويعكس مكونات مناخ الاستثمار الإيجابية وأداء القطاع المستهدف.

- **المرحلة الثانية بناء الانطباع** : تتداخل المرحلة الثانية مع المرحلة الأولى فهي تفترض أن الدولة بعد أن تكون قد نجحت في الوصول إلى القائمة القصيرة المبدئية سيتم إخضاعها لمزيد من التدقيق من قبل المستثمر للوصول إلى القائمة الأقصر. وتحتاج هذه المرحلة، من وجهة نظر المستثمر، إلى توفر معلومات تحليلية أكثر دقّة وتفصيلا للقطاع المستهدف للتأكد من مدى توفر البنية التحتية، والبنية المالية والموارد البشرية، ولا يفيد أن يحاول الإعلان و عرض كافة المزايا في رسالة واحدة بل الأفضل هو إبراز ناحية

[1]- Fabrice Hatem, **Investissement international et politique d'attractivité** publisher collinsK ,ISB00611359092007 35

[2]- أندروفريزر، **تقنيات الإعلان العامة والمحددة لبناء الانطباع العام للقطر المضيف للاستثمار**، تقرير الورشة الإقليمية: تقنيات ترويج الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي " فياس"، الأردن، أكتوبر2010 ص 54 (58:53).

إيجابية معينة يمكن أن تتحول إلى مزايا تنافسية للمستثمرين مثل إلقاء الضوء على قطاعات صناعية معينة وإبراز وضع الدولة كبيئة خصبة للمستثمرين.[1]

- **المرحلة الثالثة**: خلق النية في هذه المرحلة ينتهي المستثمر المحتمل من التحليل التفصيلي لحصر قائمة الدول المتنافسة، لذلك يجب تكثيف الجهود الإعلانية التي يجب أن تتصف بالوضوح.

- **المرحلة الرابعة**: اتخاذ القرار عند هذه المرحلة، تكون المفاوضات المكثفة عموما وجها لوجه، ولن تتمكن الإعلانات أن تحل محل معالجة هذه العملية مباشرة من المسؤولين في هيئة تشجيع الاستثمار التي تمثل المفاوض الرئيسي مع ضمان وجود دعم والتزام الحكومة لتعزيز ثقة المستثمر .[2]

ج- تقنيات ترقية الاستثمار

نبين من خلال الجدول الموالي أهم التقنيات التي تعتمدها وكالات ترقية الاستثمار من أجل جذب المستثمرين :

الجدول رقم (4-20): تقنيات ترقية الاستثمار

أنشطة تحسين الصورة	البحث عن المستثمرين	الخدمات المقدمة للمستثمرين
- الإشهار في وسائل الإعلام العامة والمتخصصة - تنظيم تظاهرات إعلامية أو ملتقيات حول فرص الاستثمار - خلق وتطوير مواقع الانترنيت - المشاركة في المعارض - تقديم ونشر مجلات أو وسائل إعلامية	- حملة الاتصال الالكتروني عبر البريد الالكتروني للمستثمرين - تنظيم عمليات ترويج تستهدف بعض المستثمرين - البحث المتخصص حول شركة (التقديم) - إنشاء موقع على شبكة الإنترنيت	- تسهيل الحصول على الرخص - تقديم الاستشارة فيما يتعلق بالاستثمار (اقتراح مشاريع جديدة أو دراسات جدوى) - تقديم معلومات تخدم المستثمرين - تسهيل إقامة المشاريع - - تقديم خدمات ما بعد تنفيذ الاستثمار

Source Fabrice Hatem, **Investissement international et politique d'attractivité** publisher collinsK ,ISB00611359092007 110.

الشكل رقم (4-12): نظام ترقية الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

[1]:محمد صلاح سالم، **العصر الرقمي...وثورة المعلومات: دراسة في نظام المعلومات وتحديث المجتمع**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، الهرم: مصر، 2002.ص 25.

[2]: محمد صلاح سالم، **المرجع السابق**، ص 56

إن تحقيق أهداف ترويج (الترقية) الاستثمار يتطلب قيام جميع عناصر النظام بوظائفها على أكمل وجه ونعرض من خلال الجدول الموالي الوظائف الممارسة من الأطراف المتدخلة في سوق الاستثمار:

الجدول رقم(4-21): الوظائف الممارسة من طرف عناصر نظام ترقية الاستثمار

العناصر	الوظائف
إدارات الدولة	تقديم العقار
وكالات الترقية	المساعدة والمرافقة التقنية لملفات الاستثمار
البنوك والمؤسسات المالية	تقديم المساعدات المالية
غرف التجارة والصناعة	مركز الاستقبال والإعلام
البلديات والجماعات المحلية	تمويل وتهيئة البنى التحتية

Source: Hubert Brossard, op.cit، p16.

يتبين لنا من خلال الشكل السابق أن نظام ترقية الاستثمار يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي: الدولة، وكالة ترقية الاستثمار ومجتمع الأعمال.

تحتل الوكالة عادة المكانة المركزية في نظام الترقية، فبالإضافة لدورها في خدمة المستثمر، فعليها القيام بتحسيس وإعلام الحكومة ومجتمع الأعمال بتطلعات ورغبات المستثمرين الوطنيين والأجانب، وأيضا التنسيق بين مختلف أنشطة الترقية[1].

يتحدد نجاح وفعالية وكالة ترقية وتطوير الاستثمار بمدى تمكنها من الوصول لتحقيق هدفها والمتمثل في جذب الاستثمارات الأجنبية (والوطنية) للإقليم الذي تشرف عليه، فالعديد من التساؤلات تطرح في هذا الصدد، نذكر منها:

- كيف نحدد ونرتب الأهداف؟ وما هي الوسائل الأكثر فعالية والوسائل التي يجب تجنب استعمالها عند القيام بالترويج؟ ؛
- كيف يجب توجيه الوسائل نحو الأنشطة والمؤسسات التي نملك فيها حظوظا أكبر لنجاح أنشطة الترويج؟
- كيف يتم ضمان التنسيق بين عمل الوكالات المحلية على المستوى الوطني؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات من طرف مسئولي الترويج على المستوى الوطني يسمح ببناء إستراتيجية وطنية ذات فعالية في تحسين صورة البلد وجذب الاستثمارات الجديدة.

من الملاحظات الواجب الانتباه لها في تنظيم وكالات ترقية الاستثمار أنها يمكن أن تكون عبارة عن منظمات عمومية أو خاصة أو مختلطة، ويقوم هذا العمل على استخدام أدوات وتقنيات التسيير الخاص المتعلق بتسويق المبيعات. فالعبرة من إنشائها تكمن في القيام الجيد بمهامها وليس في شكل تنظيمها، لذلك يفضل أن تتعاون الوكالة مع مكاتب الدراسات الخاصة في إجراء دراسات السوق وإنجاز العمليات التسويقية باسمها. ففي العديد من البلدان برزت أهمية وضرورة تنسيق الجهود بين القطاع العمومي والقطاع

[1]- Fabrice Hatem, op cit, p103.

الخاص، مع تمتع الوكالة بالاستقلالية الكاملة في تسييرها (سنغافورة، ماليزيا، ايرلندا)، ولا يهم أن يكون تنظيم الوكالة مركزيا أو غير مركزي، لكن يشترط وجود تنسيق كامل في إعداد الخطط الترويجية والبرامج المعتمدة لتحسين جاذبية الإقليم لاستقبال الاستثمارات الجديدة.[1]

لن يحقق عمل وكالات ترقية الاستثمار الفعالية المطلوبة في جذب الاستثمار إلا إذا تفطن القائمون عليها للعوامل التي يمكن أن تحد من جدوى عمل الترويج الذي تقوم به، ونبين فيما يلي العناصر التي تسمح بتحقيق الفعالية في نشاط الوكالات أو على العكس من ذلك تجعل من عملها عديم الفعالية:

- أهمية التركيز على جذب استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تستطيع الشركات الكبيرة متعددة الجنسية أن تحصل مباشرة على المعلومات الضرورية عن طريق اللجوء إلى مكاتب الاستشارة المتخصصة، الأمر الذي يسمح بتقليص حجم التدخل الحكومي (عدم أهمية تدخل الوكالات في هذا الجانب) مما يعني أن القيمة المضافة التي يحملها النشاط الترويجي لا يكون إلا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والشركات التي هي في بدايات مرحلة التدويل؛
- تبينفي العديد من الأعمال (Wint،Wells 1999) بأننشاط ترقية الاستثمار يكون أكثر فعالية إذا ركزت الوكالات على تقديم مبررات تقنية مع استهداف شريحة معينة من المستثمرين؛
- تحاول بعض وكالات ترقية الاستثمار تقديم صورة جيدة عن إقليمها أفضل من الصورة الحقيقية، وفي بعض الأحيان قد تكون هذه الصورة مخالفة تماما للواقع، الأمر الذي يشكك في مصداقية الوكالة،وتجنبا لهذا الخطر يرى أحد خبراء المعهد الدولي للمالية (FIAS) في الدراسة التي قام بها (Morriset 2003) والتي شملت وكالات ترقية الاستثمار في 58 دولة، أنه يتوجب على البلدان التي تتميز بمناخ استثمار سيئ أن تنفق مواردها المحدودة من أجل تحسين هذا المناخ بدلا من استعمالها في ترقية الاستثمار؛[2]
- عدم توفر الوكالات على الإمكانيات المالية والمؤهلات البشرية يجعل من الصعب عليها التحكم في معرفة معمقة لعرضها الإقليمي في جميع النشاطات، لذلك يجب أن تتوفر الوكالة على التمويل الكافي من أجل توظيف أفراد ذوي كفاءة وخبرة في أعمال الترويج، وهو ما أكد عليه (Morriset 2003)، إذ يجب إعطاء الدعم المالي للوكالة والاستقلالية، فحسب دراسته فكل زيادة بـ 1 % في ميزانية الوكالة ينجم عنها زيادة بـ 0.25 % في حجم الاستثمار الأجنبي الوارد؛
- البحث عن المشاريع: لا يرى المعهد الدولي للمالية ضرورة وأولوية البحث عن مشاريع جديدة أي يتوجب القيام بدراسات اقتصادية لتحديد القطاعات الواجب تنميتها (القطاعات التي تتوفر فيها الدولة على مزايا نسبية).

[1]-Jean:louis Mucchilli،op.cit, p. 327.

[2]- O.C.D.E, Cadre d'action pour l'investissement : Panorama des bonnes pratiques, 2006، p. 38.

خلاصة

بعد مقارنة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أهم مؤشرين اقتصاديين وهما الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، باعتبار أن زيادة كل واحد منهما تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني وإذا كانت من بين الأهداف المنتظر تحقيقها من طرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو الرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي ،تبين أن مساهمة هذا الأخير كانت إيجابية ضعيفة، ولتحسين هذه المساهمة يجب على الجزائر الاندماج في اقتصاد المعرفة.. لكن مواعد الاندماج وفرصة التأهيل تفرض حتمية التفكير في الرفع من مرتكزات اقتصاد المعرفة (–والتي تشمل التعليم والابتكار، والبنية المعلوماتية، والحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي -)إذا كانت تطمح إلى التنافس مع بداية الألفية الثالثة، وما تحمله هذه الألفية من ملامح جديدة، لعل من أهمها سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل توجه الاقتصاديات نحو اقتصاد المعرفة، وذلك حتى نقلص من التأخر المسجل في مؤشرات اقتصاد المعرفة بالنسبة للجزائر، ونوصي بالاستفادة من التجربة التايلندية بالنسبة لسياسة استهداف الاستثمار. ومن ثم لتحقيق الجزائر الاندماج في اقتصاد المعرفة عليها العمل على تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي خاصة بين مواردها البشرية وثرواتها المادية (النفط)، من خلال التركيز على البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا وإتباع سياسات اقتصادية رشيدة لتوظيف المعرفة، وتجاوز المعوقات التي تعترض إنتاج المعرفة العلمية والتقنية كمدخل أساسي لاقتصاد المعرفة.

خاتمــة عامة

وفقا للتحليل في مختلف فصول الدراسة، نجد أن الأدبيات التجريبية المختلفة أوضحت الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو اقتصاديات بعض الدول. حيث فرضت أن الخبرات التكنولوجية المكتسبة منها تقود النمو في مختلف الدول، ويبرر ذلك من خلال ما يترتب عليها من زيادة الطلب في الاقتصاد المحلي مما يسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ذلك فإن التوسع في إنتاج السلع التصديرية يؤدي إلى رفع الإنتاجية في القطاع التصديري مما يساهم في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة حصيلة النقد الأجنبي الأمر الذي يسمح باستيراد المدخلات اللازمة للإنتاج المحلي.

بالنسبة للجزائر أصبحت قضية الرفع من أدائها الاقتصادي أمراً ضرورياً لمواجهة المتطلبات التنموية ذات الأولوية، وذلك في ظل الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها وتهدد استقرارها الاقتصادي، ولعل أبرز هذه الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هو مشكل التبعية للريع النفطي للحد الذي صارت تتوقف عليه معظم المؤشرات الاقتصادية، فهذه الأحادية في التصدير تقتضي التوجه نحو تنمية الصادرات خارج المحروقات خاصة الصناعية منها والزراعية عن طريق البحث في صناعات تصديرية واعدة.

وفي ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية المتطورة نجد أن الجزائر أصبحت تعمل على تحسين أدائها التصديري فضلا عن الارتقاء بقدرتها التنافسية الدولية من أجل زيادة كفاءة الاقتصاد، حيث قامت بالاهتمام بالقطاع الصناعي والعمل على دعمه وتطويره لإمكانية تحقيق الميزة النسبية والتنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية، لأن التحدي الأكبر الذي تواجه الصناعة الجزائرية يتمثل في تغيير المزايا التقليدية وخلق واكتساب مزايا تنافسية جديدة ديناميكية.

إلا أن رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري يتطلب صياغة إستراتيجية صناعية واضحة المعالم، والتي يجب المراعاة عند وضعها مجموعة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي لأن التحول نحو التصنيع التصديري يتطلب تكثيف الجهود واتخاذ الإجراءات الإصلاحية الكفيلة بإزالة كافة العوائق، وذلك في إطار برنامج شامل ومنسق وطويل المدى يسعى لتنمية الصادرات الصناعية. والذي يعتمد على مجموعة من الآليات من أهمها **الاستثمار الأجنبي المباشر.**

✓ نتائج الدراسة

1- الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تمويل دولية بديلة عن القروض الخارجية وما يترتب عنها من أعباء، وهذا ما جعل معظم دول العالم تسعى لاجتذابه والاستفادة من مزاياه والتقليل من سلبياته من خلال تهيئة مناخ استثماري فعال للجذب الاستثماري ومطابق للمقاييس الدولية.

2- تعتبر تجارب دول جنوب شرق آسيا أحسن نموذج للتنمية الاقتصادية التي هي مقترنة بسياسة ذات توجه خارجي مرتكزة على الاستثمار من جهة والتصنيع من جهة أخرى.

3- لم تساهم الشراكة الأوروجزائرية في تحقيق كل الأهداف المنتظرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك راجع لعوامل مؤسساتية متنوعة تتطلب إصلاحا هيكليا شاملا. إذ أنه بالرغم من

البرامج التي جاء بها الاتحاد الأوروبي لدعم الاقتصاد الجزائري إلا أن النتائج المحققة من طرف الجزائر على مستوى اقتصاديتها الكلية بقيت دون المستوى.

4- لم يكن التوجه إلى ترقية الاستثمارات الأجنبية خيارا إراديا من قبل السلطات الجزائرية، بل كان توجها إجباريا فرضته الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن انخفاض عائدات الصادرات النفطية.

5- تدني الأداء الاقتصادي أدى إلى ضعف المناخ الاستثماري.

6- النتائج المحققة على مستوى المتغيرات الاقتصادية في الجزائر والتي لم يكن لها دورٌ فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فبالرغم من استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية، وكذا استقرار توازناتها المالية، إلا أن ذلك لم يؤثر على قرار المستثمرين الأجانب لتوطين أموالهم في الجزائر، حيث سجل النمو الاقتصادي معدلات تراوحت ما بين 2% و3% خلال الفترة (2006-2018)، كما أن معدل التضخم شهد تذبذباً حيث بلغ هذا الارتفاع ذروته في 2012 بنسبة 8,9 % مقابل 3,6% كمتوسط في الفترة (2013-2015).

7- النتائج المحققة على مستوى المؤشرات الدولية؛ فقد تقدم ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات وتأخر في البعض الآخر. فوفق مؤشر التنافسية العالمية، جاء ترتيب الجزائر في سنة (2015-2016) في هذا المؤشر في المرتبة 87 من بين 140 دولة مقارنة بالسنة (2012-2013) الذي عرف هذا المؤشر فيها تحسنا بـ 13 مركزا،وفي سنة 2018 تحسنت بمرتبة واحدة فقط. ورجع هذا التحسن إلى الجهود المبذولة من قبل الدولة في تحسين بعض المؤشرات الفرعية، كتسهيل الحصول على التمويل، وتحسين البنية التحتية. في حين وفق مؤشر الفساد فقد صنفت الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في المرتبة 88 من بين 168 دولة لعام 2018، وهذا دليل على تفشي الفساد، بينما كان التقييم وفق مؤشر سهولة الأداء قد سجل تراجعا ملحوظا حيت انتقل من المرتبة 116 عام 2007 إلى المرتبة 163 عام 2018، وهذا نتيجة تعقد وصعوبة الإجراءات التنظيمية والمؤسسية.

8- سجلت الجزائر حجما محتشما من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها في فترة الدراسة بالرغم من ارتفاعه مقارنة بسنوات التسعينات، إذا ما تمت مقارنته بالاستثمارات المحلية، نلاحظ أن قيم الاستثمار المحلي عرفت الارتفاع من سنة إلى أخرى غلب عليها طابع الاستثمار العمومي قبل الإصلاحات، لكن في ظل الإصلاحات ظهر الاستثمار المحلي الخاص و المختلط عمل على تنفيذ مشاريع اكبر من تلك المنجزة من طرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قدرت بـ99٪ من عدد المشاريع المنجزة خارج قطاع المحروقات بينما سجلت الاستثمارات الأجنبية 1٪.

9- يستبعد مصطلح فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات ولكن لا ينفي مشاركته في الاقتصاد الجزائري، وقد تم إثبات ذلك من خلال دراسة نسب صافي التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وصافي التدفقات الخارجة وصلت نسبتهما إلى 65٪ المعبّر عنها بالمساهمة الإيجابية والضعيفة، بينما تصل في المغرب

مثلا إلى69٪ وهذا يعكس إيجابية الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب أكثر من ايجابيتها في الجزائر، رغم أن حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر أكبر من تلك التي توجهت إلى المغرب.

10- ظهرت خلال (فترة الدراسة) عدة فجوات تمويلية –إيجابية و سالبة، فالفترات التي عرفت فيها المحروقات ارتفاعا عالميا في الأسعار، حصلت خزينة الدولة على فائض في الإيرادات مما خلق زيادة في معدل الاستثمار تفوق الإدخارات المحلية، بينما فترات تراجع أسعار المحروقات أدت إلى تراجع معدل الاستثمار، وهذا يفسر أكثر أن الاستثمار في الجزائر يعتمد على إيرادات المحروقات ولا يعتمد على رأس المال الأجنبي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة .

✓ **اختبار الفرضيات:**

أما فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة فقد تم التوصل إلى الآتي:

- **الفرضية الأولى:** النتيجتين الأولى والثانية تؤكدان صحة هذه الفرضية بحيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز السياسات العمومية الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مثل ما وصلت إليه دول جنوب شرق آسيا، بحيث حقّقت هذه الأخيرة معدلات نمو اقتصاديةٍ مهمة بفعل الاستفادة من الخبرات التكنولوجية للاستثمارات الأجنبية.
- **الفرضية الثانية:** أثبتت خطأ هذه النظرية النتيجة الثالثة بحيث لم تساهم مختلف الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في إطار الشراكة الأوروجزائرية في ترقية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر مثلما جرى في دول شرق جنوب آسيا.
- **الفرضية الثالثة:** أثبتت صحة هذه الفرضية النتائج التالية: الخامسة، السادسة، السابعة والثامنة بحيث ضعف أداء الاقتصاد الجزائري أدّى إلى ضعف استراتيجيات استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر. ففي الفصل الثالث تبيّن لنا أنه رغم النتائج الإيجابية المسجلة على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل النمو، معدل التضخم ...)، إلا أن الجذب الاستثماري إلى الجزائر لا يزال دون المستوى المرجو مقارنة بالإمكانات المتوفّرة، وهذا يظهر من خلال تأخر ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات النوعية المؤسساتية مما يدل على أن العوائق المؤسساتية نوعية اقتصادية كانت أو سياسية أصبحت تقف مانعاً للاستثمار في الجزائر.

  وهذا يعبر أكثر عن اهتمام الجزائر بالاستثمار المحلي من جهة و من جهة أخرى ارتفاع عدد المشاريع المقاولاتية التي تعمل إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المشاريع على شكل المناولة.

- **الفرضية الرابعة:** أكدت على صحتها نسبيا النتيجة التاسعة فنتائج الدراسة التطبيقية أكدت لنا **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الإيجابية في تحسين الناتج المحلي وميزان المدفوعات**، وحساب رأس المال بالجزائر،ومع هذا إلا أنه يجب جذب نسب أكبر من التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الجزائر لأنها لا زالت بعيدة للمساهمة في تحسين معدل النمو الاقتصادي وهذا راجع بقدر كبير على

العوامل المؤسساتية التي يمكن تغييرها نسبيا في المدى القصير، وذلك بإعادة النظر في التشريعات والقوانين المنظمة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في حين أن المتغيرات الاقتصادية الكلية لا يمكن تغيرها لارتباطها بقطاع المحروقات. وهذا يؤكد بأن المؤشرات المؤسساتية لها تأثير أكبر من المؤشرات الاقتصادية في الجذب الاستثماري. يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر على تنافسية الاقتصاد الجزائري وتحقيق توازن في المؤشرات الاقتصادية الكلية عن طريق زيادة تدفقات العملة الصعبة، هذا بسبب جودة منتجات الشركة، شهرة العلامات التجارية وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وقدرتها على الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج المتاحة، وهذا ما يدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات. لكن ذكر ما تقدم لا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات، نذكر منها قيام المستثمر الأجنبي باستيراد المواد الأولية اللازمة للإنتاج، هذا فضلا عن الأرباح المحوّلة والتي كانت في الجزائر أضعاف الأموال المستثمرة.

✓ **توصيات الدراسة:**

في ضوء ما تقدم يمكن إيجاز مجموعة من الاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا و هي:

1. تحسين البيئة المؤسساتية في الجزائر من خلال تفعيل دور الهيئات المشرفة على الاستثمار الأجنبي المباشر و ضبط مهامها و ضمان إشرافها ومتابعتها لنشاط الشركات الأجنبية المستثمرة، إضافةً إلى ضرورة القيام بالتحديث الدوري للبيانات والمعلومات وفقا للمعايير الإحصائية الدولية، والالتزام بالشفافية في إصدارها حتى تكون مرجعاً أساسياً لأصحاب القرار لتحديد عناصر القوة والضعف في بيئة الاستثمار في الجزائر.
2. وضع إجراءات لتحسين العوامل المؤثرة في الجذب الاستثماري في مختلف الأصعدة المؤسسية والتشريعية و الاقتصادية و الاجتماعية و التي تتمثل في:
3. إزالة كافة المعوقات الهيكلية و الإدارية التي تعرقل ترقية الاستثمار وتطويره، وذلك بالتطبيق الفعال للاتفاقيات الدولية، منها العراقيل البيروقراطية بما يسمح بتبسيط الإجراءات وخفض التكاليف، وذلك من خلال تحديث المعاملات الإلكترونية.
4. حل مشكل العقار الصناعي من خلال تسوية الوضعية القانونية لبعض المناطق الصناعية وتهيئتها وتسهيل الحصول عليها من قبل المستثمرين.
5. إصلاح النظام الضريبي، وتسهيل استفادة المستثمرين الأجانب من الحوافز و الإعفاءات المنصوص عليها في القانون الاستثماري.
6. تزويد الجهاز المصرفي بأساليب حديثة تسهل عملية تمويل المشاريع الاستثمارية وإضفاء الشفافية والسرعة في دراسة ملفات طالبي الدعم.

7. المراجعة الدورية لإمكانات الجذب الاستثماري لدى الدولة ومرونة السياسات في ضوء ما تتخذه الدول المنافسة من إجراءات لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **آفاق الدراسة:**

وفي الأخير، وبعد الانتهاء من معالجة الإشكالية و تحقيق نتائج الدراسة، ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكاليات الجديرة بمواصلة البحث في هذا المجال ذكر منها:

1. دراسة تحليلية بناءً على ما جاء في دراسات ميدانية عن طريق إجراء مقابلات مع شركات متعددة الجنسيات مستوطنة في الجزائر حول البيئة الاستثمارية وما يوجهها من عوائق وعراقيل في النوعية المؤسساتية بغية تقييم السياسات الموضوعة لتحفيز الاستثمار وتدارك نقائصها بوضع استراتيجيات وسياسات وبرامج أكثر تحديدا و فعالية.
2. دراسة تأثير بعض المؤشرات المؤسساتية النوعية السياسية والاقتصادية التي لم تتناولها الدراسة على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
3. تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية والمؤشرات النوعية المؤسساتية على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خارج قطاع المحروقات.
4. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في الجزائر.

قائمة المصادر المراجع

مراجع باللغة العربية:

أولا: مؤلفات

1- أحمد سمير أبو الفتاح، (2015)،دور القوانين و التشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، مصر،القاهرة،ص216.

2- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاستثمارية العربية دراسة مقارنة) تركيا، كوريا الجنوبية، مصر(، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

3- إيرينام أساذتشايا: الكينزية الحديثة (تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد)- ترجمة د. عارف دليلة، دار الطبعة للطباعة والنشر بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، 1979.

4- بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2008.

5- بوادي حسنين المحمدي، (2008)، الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر.

6- جيل برتان "الاستثمار الدولي" ، ترجمة مقلد علي، منشورات عويدات، ط2، بيروت 1982.

7- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة،1الأردن، 20012.

8- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة،الأردن، 2012.

9- حسنين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط1 2009.

10-حكمت شريف النشاشيبي، استثمار الأرصدة العربية الجزء الأول، دار الشايع للنشر، الكويت، 1971.

11- حكمت شريف النشاشيبي، استثمار الأرصدة العربية الجزء الثاني، دار الشايع للنشر، الكويت، 1978.

12- حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، دار المصرفية اللبنانية، بيروت، لبنان،2004.

13-خالد مصطفى قاسم، الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

14- د. حسام عيسى، الشركات المتعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون سنة طبع.

15-ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان– الأردن، 2005.

16-رشيد بن يوب، (2011) ، الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، الوضعية الاقتصادية، الجزائر، ط1.
17-رضا السيد، قياس وتطوير أداء المؤسسات العربية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الأردن الطبعة الأولى، 2007.
18-سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر، القاهرة 2003.
19-سين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، ط1،2011.
20-شمت حسين نفين، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي . الإسكندرية 2010.
21- طية عبد القادر محمد عبد القادر،" الحديث في الاقتصاد القياس ي بين النظرية و التطبيق"،دار النشر الحديث السعودية 2004
22-عبد السلام أبو قحف –"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"- دار الجامعة الجديدة، مصر 2003،
23-عبد السلام أبو قحف، "نظريات وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة سباب الجامعة، مصر، 1989.
24-عبد السلام النعيمات، دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاق الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، الجمعية العلمية الملكية للنشر، الأردن، 2015.
25- عبد الشفيع محمد، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005.
26-عبد العزيز أشرقي ،(2009) ، الحكامة الجيدة (الدولة ، الوطنية ، الجماعة) و متطلبات إدارة المواطنة ، مطبعة النجاح الحديدة ، الدار البيضاء .
27- علي بحيت، غالب عوض الرفاعي، تحليل ونمذجة البيانات باستخدام الحاسوب: تطبيق شامل للحزمة، SPSS الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية- عمان،الطبعة الثانية،2007.
28-علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنضر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007
29- عليوش قربوع كمال،قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1999 .
30-الغفار حنفي، سمية فرياقص، أساسيات الإدارة وبيئة الاعمال، مؤسسة سباب الجامعة، مصر2000.
31- قادري عبد العزيز، "الاستثمارات الدولية للتحكيم التجاري الدولي ممان الاستثمارات دار هومة للطباعة بوزريعة الجزائر 2004

32-محمد صلاح سالم، العصر الرقمي...وثورة المعلومات: دراسة في نم المعلومات وتحديث المجتمع، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، الهرم- مصر، 2002.

33- مدحت القريشي –التنمية الاقتصادية نظريات، سياسات وموضوعات- دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007.

34-منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، سلسلة أوراق اقتصادية عدد ،19 جامعة القاهرة 2012 .

35-منير الحمش، الأبعاد الدولية والنظرية للمزايا التنافسية"،أعمال ندوة المزايا التنافسية للمنتجات العربية، ،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دمشق 2007.

36-نبيل صلاح محمود، (2005)، و علي عبد الوهاب، الفساد في المنطقة العربية و أسبابه و فياه و آثاره

ثانيا : أطروحات

1. أمين عايد، الشراكة الأورو- متوسطية و آثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2003
2. بلال بوجمعة،"سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية " أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان ،2012-2010.
3. بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص99-100.
4. جمال بلخباط، (2014-2015)، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة باتنة.
5. سعيدي يحي، (2007) ، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، دكتوراه اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة .
6. فارس فوضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.
7. يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والآفاق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، جوان 2010.

ثالثا: مقالات

01-اونيو ستيف «الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي»،المعهد العربي للتخطيط ،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الثاني ،2000

02-بشير عبد الله «العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الليبي للفترة 2005/1970»،المجلة الجامعية، الأكادمية الاليبية،2013،العدد الخامس،المجلد الثاني.

03-بلعوج بلعيد، (2006)، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04.

04-حاكمي بوحفص « مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي» مجلة العلوم الإنسانية، العدد32، الجزائر، 2007.

05-حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية الصناعات العربية في ظل اقتصاد المعرفة مجلة العلوم الإنسانية، السنة5، العدد35، خريف2007، هولندا

06-حمد صقر، سمير شرف، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها في تنمية الاقتصادات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ،28سوريا، العدد20.

07- د. احمد سلامي «كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010» مجلة الباحث، العدد 2012،11

08-د. زغيب شهرزاد، "الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 32، ديسمبر 2009.

09- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014، العدد1.

10-سالمي جمال، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية بسكرة،العدد 08 سبتمبر، 2015 .

11- سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2011/09

12-صلاح الدين عون الله، «مداخيل و مشكلات قياس الفعالية التنظيمية »، مجلة الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية 1997.

13- طلبي محمد،(2009)، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

14-عبد الحميد زعباط، "نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة جامعة الجزائر، العدد 10، 2004.
15-عماري عمار "الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراف المستقبل "مجلة العلوم الإنسانية عدد14، قسنطينة، ديسمبر 2010 ص7 .
16-فضيل فارس، هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة الاقتصادية؟ وإلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية؟ مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر،العدد10.
17-فلاح خلف على الربيعي، (2005)، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثانية، العدد 23، تموز، ص13، متواجد على الموقع www.ulum.nl/0216.htm1.:
18-كورتال فريد، " الفقر مسبباته، آثاره و سبل الحد منه ....حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر و التعاون، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، عدد02 :مارس 2014 ..
19- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث- جامعة ورقلة، عدد 2012.
20-مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة طريق ماليزيا إل العولمة، مجلة ماليزيا والعولمة،برنامج الدراسات الماليزية، كلية اقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، 2010 .
21-مصطفى عبد اللطيف(2009)،دور التغير التكنولوجي في تنمية وتدعيم القدرة التنافسية للدولة،مجلة الواحات، المركز الجامعي بغرداية، العدد6.
22-منصف مصار ويسمينة لباني «العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية للفترة 1970-2014»مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر 3، العدد 16 - 2016.
23-وليد عبد مولاة، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، العدد97، 2010)

رابعا:مداخلات

01- أ. بوجمعة بلال & أ .محمد مسعودي، التحالفات الإستراتيجية ودورها في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– حالة الجزائر-ص ،10منتدى جامعة عنابة،2008.

02- أندروفريزر، تقنيات الإعلان العامة والمحددة لبناء الانطباع العام للقطر المضيف للاستثمار، تقرير الورشة الإقليمية: تقنيات ترويج الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي " فياس"، الأردن، 30-31 أكتوبر2010 .

03-بلال بوجمعة & أ.د. شريف شكيب أنور ، تفعيل عملية الابتكار والتطوير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: أمام التحديات الراهنة الملتقى العلمي الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة يومي16 :و17 نوفمبر ،2018 جامعة قالمة،

04-د- عثمان علام "واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاستثماري لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 الملتقى العربي الأول 25-28 سنة 2015 شرم الشيخ مصر.

05-فريد كورتل، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي ومهارات الأداء الاقتصادي " حالة بعض الدول النامية"، مداخلة تحت عنوان، سبل تنشيط الاستثمار الأجنبي في الجزائر، جامعة بومرداس، 2007.

06-كمال مرداوي، "الاستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر ، "ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة تلمسان – يومي29 – 2004/11/30.

07- لويس تيولز، تبني سياسات الإصلاح: الدور المحوري لهيئات ترويج الاستثمار، تقرير الورشة الإقليمية: تقنيات ترويج الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي "فياس"، الأردن، 30-31 أكتوبر، 2010.

08- محمد براق، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة سطيف 2015.

09- المرسي سيد حجازي ، (2005) ، التكلفة الاجتماعية للفساد ، المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات و أبعادها المحاسبية و الإدارية والاقتصادية ، الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.

10-مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف

11-المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات و أبعادها المحاسبية و الإدارية و الاقتصادية ، الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.

12- نبيل صلاح محمود ،(2005) ، و على عبد الوهاب ، الفساد في المنطقة العربية و أسبابه و فياه و آثاره المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات و أبعادها المحاسبية و الإدارية و الاقتصادية ، الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.

خامسا: وثائق:

01- اتفاقية المشاركة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

02- الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2019

03- البنك الأوروبي للاستثمار، بروكسل،1998البروتوكول الأول، الثاني، الثالث) سنوات 1978-1991

04- بنك الجزائر، (ديسمبر 2013)، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر.

05- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، تقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الفصل التاسع : موازين المدفوعات و الدين العام و أسعار الصرف، منظمة الأوبك وصندوق النقد العربي و جامعة الدول العربية.

06- تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية لتنمية ،PME 2014

07- الديوان الوطني للإحصائيات أعداد مختلفة

08- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، 1993

09- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العولمة وأسواق العمل في منطقة الاسكوا، نيويورك 2016.

10- المعهد العربي للتخطيط، العدد 97 2010

11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ائتمان الصادرات، (2015)، مؤشر استخراج تراخيص البناء 2015، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت.

12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، (2015)، مؤشر الحصول على الائتمان 2015، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت.

13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، (2015)،مؤشر التجارة عبر الحدود 2015، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت.

14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2015)، مؤشر تسجيل الملكية 2015، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت، 2015.

15-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2015)، مؤشر توصيل الكهرباء 2015، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت.
16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2008.
17-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2016)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.

سادسا: النصوص التشريعية والنصوص التنظيمية:

01-القانون رقم 63-277 المؤرخ في جويلية 1963 الصادر في الجريدة الرسمية، 20 أوت 1963، العدد 53.
02-قانون الاستثمارات، المؤرخ في 15 ديسمبر 1966 الجريدة الرسمية، عدد80 الصادر في 1966/08/17.
03-قانون رقم 13/82، المؤرخ في 1982/08/28، يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 35، الصادر في 1982/08/31.
04- القانون رقم 14/86، ج.ر، عدد 35، الصادر في 1986/08/21،
05-قانون رقم 10/90 مؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، ج.ر عدد 16، الصادر في 1990/04/18.
06-قانون رقم 21/91، المؤرخ في 1991/12/04، يعدل ويتمم القانون رقم 86/14، المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، ج.ر، عدد 63، الصادر في 1991/12/07.
07- قانون النقد والقرض مؤرخ في 2003/08/26 ج.ر عدد 52 الصادرة في 2003/08/27.
08-- قانون تطوير الاستثمار مؤرخ في 2013/08/20، ج.ر عدد 47، الصادر في 2001/08/22.
09-قانون تطوير الاستثمار، مؤرخ في 15 جويلية 2006 ج.ر، عدد 47، الصادر في 2006/07/19.
10-القانون رقم 07/05 المتعلق بالمحروقات الصادر في 28 أفريل 2005 الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 2005/07/19.
11- المرسوم التشريعي رقم 12/93، المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، ج.ر العدد 64، الصادرة بتاريخ 1993/10/10.
12-مرسوم رئاسي رقم 91-345، مؤرخ في 1991/10/05 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع في الجزائر، في 1991/04/24، الجريدة الرسمية العدد 46.
13-المرسوم الرئاسي رقم 91-345.

مراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages

01- BAXTER Re and DAVIS Evan, The Penguin Dictionary of Economics, fifth edition London, 1992).

02- CAIRCROSS A.K, Factors in economic development, Union University, Simson, Ltd, London, 1996.

03- DE LAPIERRE Michel, MILLELI Christian : « Les firmes multinationales», Libraire Vebert, Paris, France 1995

04- DEBRAJ Ray, Developement Economics, New Jersey, Princeton University Press, 1998.

05- GUILLOCHONS Bernard, Théories de l'échange international, P.U.F,1976.

06- GILBERT FROIS ,Abraham- development, Foreign, Dynamique économique, 7ème édition, Paris, édition Dalloz, 1991.

07- KHALFAOUI Houcine : La science en Algérie, la science en Afrique à l'aube de siècle Paris2001.

08- MUCCHILLI Jean-louis, Multinationales globales et mondialisation, Ed du seuil, Paris, 1998.

09- MICHALET, C. A la séduction des nations, ou comment attirer les investissements, éd :Economica, Paris 1999.

10- MARTINET Alain –et SILEM Ahmed, lexique de graduation. Dalloz, 5 éd Paris, 2005.

11- RICARDO David: The Principles of Political economy and Taxation, London,1817.

12- SAMUELSON Alain : « Economie Internationale », Librairie Vebert, Paris, France 1995.

13- STIGLITZ Joseph.e,« la grande désillusion », Ed : Fayard, 2011.

14- STIIBU M0, STIIBU I. P. WOSA and AGBELUYI A. M., Financial Développement, le rôle des politiques nationales", ed: Magellan et cie, Paris, 2003

15- SANSAL B, La mesure de la productivité dans l'entreprise, OPU. 1991

16- TERSENS Denis- et BRICONT Jean-Luc ,"investissement international" édition: Armand colin, Paris, 1996.

THESES :

01- BROSSARD Hubert, Agence de promotion et investisseurs étrangers: Processus de collecte d'information et services aux investisseurs, thèse de doctorat en économie, Université de Neuchâtel, 1996.

ARTICLES ET COMMUNICATIONS :

1. «Des Firmes Multinationale pour un Marche Mondiale», Revue d'Alternatives Économique N° 42, 4eme Trimestre, 1999, Paris.
2. ABDMOHAMMED Noor «The Effects of Foreign Investment inthe Arabic Local Investment Future- An Analytical Measurement Study for Someof the Arabic Gulf States for the Period from1992-2010A Thesis ,St Clements University, 2012.
3. ALASRAG Hussein «Forein Direct Investment Development Policies in the Arabic Countries» Industiel Kweit Banc, 12/2005.
4. ALAYA Marouane," IDE et croissance économique: une estimation a partir du modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée", centre d'économie de développement, université Montesquieu ,France 2004.
5. BERTHON Boris, pour une approche globale du transfert de connaissance, 6ème conférence de l'Aimas, 2003,.
6. BISCOURP pierre et KRAMARZ francis , internationalisation des entreprises industrielles et emploi revue econome et statistique n 363-365-2003.
7. Boris berthon, pour une approche globale du transfert de connaissance, xylème

8. DEBRAJ Ray, developement Economics, New Jersey, Princeton Univercity Press, 1998.
9. F. YACHIR, « Les formes d'importation technologiques » in revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, n° 4, Décembre 1980.
10. F. YACHIR, « Les formes d'importation technologiques » in revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, n° 4, Décembre 1980, p.647, cité par GUESMI A.e l'aimas, 2003.
11. FELDSTEIN Martin and HORIOKA Charles «domesticsaving and internatinal capital flows» the economic journal, 1980, vol.90, N358.
12. FIREBAUGH G. Growth Effects of Foreign and Domestic Investment. America journal of Sociology .vol.98.No.1 . THE university of Chicago .July 1992.
13. SACHWALD Fréderiques et Serge PERRIN," Multinationales et
14. KEESSING D.B.: The impact of research and dev .on us-trade. Journal of political Economy.fev 1967.
15. MAISON ROUGE, j. proceeding the conference on the multinational corporation in the stafe depart, 1969.
16. Nouredine .YEHYAOUI, d'une Algérie malade de l'or noir, le débat stratégique 2013, n°70
17. SEYBOLD Patricia b., Outside Innovation: How Your Customers Will Co-Design Your Company's Future, Publisher: Collins, ISB0061135909, October 2006.
18. SHUNG Chen «the role offrein direct investment»Economic development world, Nov1995.
19. STIIBU M. 0., Wosa I. P. and A. AGBELUYI m., "Financial Development, Foreign Direct Investment and, Economie Growth in Nigeria", Journal of Emerging Trends in Economies and Management Sciences (JETEMS) 2, 2011

DOCUMENTS :

1. Accord de partenariat euro-algérien. Cité dans le journal la tribune du 8 Novembre, 2014 , N°2014.
2. Accord Euro-Méditerranéen Etablissant une association antre la république algérienne démocratique et populaire d'une part.et. la communauté européen et ses états membres. d'autre part « article 08, vertébré 02 ».
3. Agence de promotion de soutien et de suivi des investissements, notes sur les intentions d'investissement bilan cumulé du 31/11/1993 au 31/12/2001.
4. Banque d'Algérie, (juillet 2013), Rapport 2012 Evolution Economique et Monétaire en Algérie.
5. BEKENNICHE OTMANE, la coopération entre l'union européenne et l'Algérie : l'accord d'association.
6. Bulletin Statistique d'Algérie,(juin 2006) ,statistique de la banque des paiements.
7. Centre de recherche de faculté–Jean Monnet Université, Paris sud, investissement directe étrangère, 1998.
8. commission européenne, instrument européen de voisinage et de partenariat, Algérie
9. Document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010
10. Killer W.Trade Paterns Technology Flow And Productivity Growth « Policy Research Working Paper, The World Bank, May 1998.
11. L'investissement direct étranger au service du développement, optimiser les avantages, minimiser les couts, rapport d'OCDE, ,janv 2003.
12. O.C.D.E, Cadre d'action pour l'investissement : Panorama des bonnes pratiques,
13. OCDE, Définition de référence détaillée des investissements internationaux, paris, 1983.
14. UNCATAD, Environment, International competitiveness and development lessons from Epirical studies TD/B/WG,6/10, 12 sep, No (7964C1),1995.

15. UNICTAD, (2004), examen de la politique d'investissement Algérie, nations unis, new York et Genève.
16. World economic forum, (2004-2005) , the global competitiveness report , pxviii.
17. World economic forum, (2006-2007), the global competitiveness report, pxvii.
18. World economic forum, (2006-2009), the global competitiveness report, pxviii. 2006.
19. World economic forum, (2011-2013), the global competitiveness report.
20. World Economic forum, (2012-2013), the global competitiveness, repport.
21. World Economic forum, (2013-2014) , the global competitiveness, repport.
22. World Economic forum, (2015-2016) , the global competitiveness, repport.
23. World Economic Forum, 2016, Global Enabling Trade Report 2016, A joint publication of the World Economic Forum and the Global Alliance for Trade Facilitation.
24. World Economic Forum, Global Enabling Trade Report 2016, A joint publication of the World Economic Forum and the Global Alliance for Trade Facilitation.
25. World Economic Forum, Global Enabling Trade Report 2016, A joint publication of the World Economic Forum and the Global Alliance for Trade Facilitation,

LES SITES ELECTRONIQUES

01- http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113343pdf
02- http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique 26/11
03- http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/
04- http://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/vos_impots
05- http://www.pmeart-dz.org.
06- http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1933
07- http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1933
08- www.amf.org.ae
09- www.amf.org.ae.
10- www.andldz/cadre-juridique/accord-conventio

11- www.diplomatie.gov.fr
12- www.djazairess.com
13- www.el-massa.com
14- www.enpi-info.euop.cit
15- www.mae.dz
16- www.minicommerce.gov.dz.
17- www.oced.org/publications,
18- www.ulum.nl
19- www.ulum.nl
20- www.weform.org/report/global-anabling-trade-report-2016.
21- www.worldbank.org

الملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل بالمقارنة بمصادر التمويل الخارجي الأخرى وذلك من خلال مساهمته في دفع التنمية، تحقيق التوازنات في مختلف المؤشرات الاقتصادية من أهمها المؤشرات المالية. وتعمل الجزائر على تهيئة مناخها الاستثماري من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ظل الشراكة الأوروجزائرية على النحو الذي يستقطب أكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إلا أن بيئتها الاستثمارية لازالت تعاني الضعف مقارنة بغيرها، والتي تعرف اتجاها تنافسيا متصاعدا للاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الشراكة الأوروجزائرية، المؤشرات المالية

Résumé :

L'investissement étranger direct est l'une des sources de financement les plus importantes par rapport aux autres sources de financement extérieur, grâce à sa contribution à la promotion du développement, rééquilibrer divers indicateurs économiques, dont les plus importants sont les indicateurs financiers. L'Algérie travaille à créer son climat d'investissement en adaptant ses conditions économiques, sociales et politiques, à la lumière du partenariat euro-algérien d'une manière qui attire plus que les investissements directs étrangers. Cependant, son environnement d'investissement souffre encore de faiblesse par rapport aux autres, qui connaît une tendance concurrentielle à la hausse pour les investissements étrangers.

Mots clés: investissement direct étranger, partenariat euro-algérien, indicateurs financiers.

Summary:

Foreign direct investment is one of the most important sources of financing compared to other sources of external financing, thanks to its contribution to the promotion of development, rebalancing various economic indicators, the most important of which are financial indicators. Algeria is working to create its investment climate by adapting its economic, social and political conditions, in light of the Euro-Algerian partnership in a way that attracts more than direct foreign investments. However, its investment environment still suffers from weakness compared to others, which is experiencing an upward competitive trend for foreign investment.

Keywords: foreign direct investment, Euro-Algerian partnership, financial indicators.